

أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبْرَمَالِكِ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٩١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الله

عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية

صكيّدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْتَةِ أَبُو مَسَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الله

عفا الله تعالى عنه ١

الجزء الأول

منشورات المكتبة العصرية

ص. ١ - بيروت ص. ١٠ ب. ٨٣٥٥

حُفُوقُ الظِّلَعِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ الْوَحِيدِ
فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ

المكتبة العصرية

صيدا - ص. ب: ٢٢١

بيروت - ص. ب: ٨٣٥٥

« ما زلنا ونحن بالغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية
يقال له ابن هشام أنحى من سيديته » .

« إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بِعُلُوِّ قدره في صناعة
النحو ، وكان يَدْعُو في طريقته مَنَعَاةَ أهل الوُحِيلِ الذين
اقتَفَوْا أثر ابن سِجِّي واتبعوا مُضْطَلَحَ تعليمه ؛ فأتى من
ذلك بشيء عجيب دَالٌّ على قوة مَلَكَته وَاطِّالَاعِهِ » .

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الكبير، وصلى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوى الدرجات العلى والقدر الخطير، وسلم تسليماً كثيراً متوَّاصلاً إلى يوم الدين .
هذا زُبْدَةٌ ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب « أوضح المسالك »، إلى أفعية ابن مالك « الذى صَنَّفَه أَنْحَى النِّجَاحِ الإمامُ أبو محمد عبدُ الله جالُ الدين ابنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الله بنِ هشام، الأنصارى، المصرى، المتوفى فى عام ٧٦١ من الهجرة، قصدتُ به تقريبَ مباحثه، وإيضاحَ مشاكلكه، وتيسيرَ شواهدِهِ، وتسهيلَ مراجعته؛ فجمعت خلاصة ما كنت كَتَبْتُهُ عليه أيامَ كُتِّفْتُ دراستَهُ منذ ثلاثين عاماً، جانبت فيها الإفراط والتفريط، واكتفيت فيها باللمحة الدالة والإشارة المفهمة، إلى أن يأذن الله جَاءَتْ قدرته قَبِيحٌ لى إخراج ذلك الشرح البسيط على أصله الذى كَتَبْتُهُ، فإنه الذى يَجْلُو للقارىءِ قدرةَ ابنِ هشام وَسَمَةَ علمه ووَاسِعَ اطلاعه، والذى تظاهر فيه مواريثُ أسلافنا من أئمة العربية فى أبهى حُلِيِّهَا وأَجَلِ زِينَتِهَا.

وقد سميت هذا الشرح « عُدَّةَ السالك »، إلى تحقيق أوضح المسالك .

وقد عُنِيت فى هذا الشرح الذى أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد الكتاب، وضممت آلافها إليها، وإعرابها إعراباً واضحاً، وتخريجها، وذكر ما للعلماء فى ذلك من مَذَاهِبَ وآراء؛ مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه، ثم بإكمال مباحثه، وتعليل مسائله، وإيس هذا العمل باليسير؛ فشواهد الكتاب كثيرة، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العدد .

ولا أقصد من ذلك كله — كما لم أقصد فى كل ما أخرجته من قبل من كتب السلف — إلا أن يَطَّلِعَ أبناء العربية على علوم أوائهم فى معرض

بِهِ تَرْضَى عَنْهُ نَفْسُهُمْ ، فَإِذَا هُمْ يُقِيلُونَ عَلَيْهَا وَيَنْتَفِعُونَ بِهَا ؛ لِيَرْتَبَطَ حَاضِرُهُمْ بِمَاضِيهِمْ ، وَلِيَدْرِكُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ لَمْ يُقْصَرُوا ، وَإِنْ رَمَاهُم النَّاسُ بِالتَّقْصِيرِ ، وَمَا مِنْ أُمَةٍ رَغِبَتْ فِي الْخَيْرِ وَحَرَصَتْ عَلَى أَنْ تَقَالَ حَقْلُهَا مِنَ الْحَيَاةِ ، ثُمَّ سَلَكَتْ لِهَذَا طَرِيقًا يَقْطَعُ صِلَةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَاضِيهَا إِلَّا ضَاعَ سَبِيلُهَا وَتَقَطَّعَتْ بِهَا الْأَسْبَابُ .

رَبِّ هَبْ لِي الصَّبْرَ عَلَى مَا جَعَلْتَهُ أَوْ كَدَّ آمَالِي وَغَايَةِ سُؤْلِي ، وَوَقِّفْنِي إِلَى الْخَيْرَاتِ ، إِنَّهُ لَا تَوْفِيقَ إِلَّا تَوْفِيقُكَ ، وَأَنْتَ الْكَرِيمُ الْوَهَّابُ ؟

عَلَيْهِ السَّلَامُ

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك »

هو الإمام الذي طاقَ أَقْرَانَهُ ، وشأى مِنْ تَقْدَمِهِ ، وَأَعْيَا مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ ،
الذى لَا يُسْقُ غُبَارُهُ فِي سَعَةِ الْإِطْلَاعِ وَحُسْنِ الْعِبَارَةِ وَجَمَالِ التَّمْلِيلِ ، الصَّالِحُ
الْوَرِيعُ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
هَشَامٍ ، الْأَنْصَارِيُّ ، الْمِصْرِيُّ .

وُلِدَ بِالْقَاهِرَةِ ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ عَامِ ثَمَانٍ وَسَبْعِمِائَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ (سَنَةِ ١٣٠٩
مِنَ الْمِيلَادِ) .

لَزِمَ الشَّهَابَ عَبْدَ الْلطِيفِ بْنِ الْمَرْحَلِ ، وَتَلَا عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ ، وَسَمِعَ عَلَى
أَبِي حَتِّانَ دِيوَانَ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ الْمَرْزِيِّ ، وَلَمْ يَلَازِمْهُ ، وَلَا قَرَأَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ ،
وَحَضَرَ دُرُوسَ التَّاجِ التَّبْرِيزِيِّ ، وَقَرَأَ عَلَى التَّاجِ الْفَاكِهَانِي شَرْحَ الْإِشَارَةِ لَهُ
إِلَّا الْوَرَقَةَ الْأَخِيرَةَ ، وَحَدَّثَ عَنْ ابْنِ جَمَاعَةَ بِالشَّاطِبِيَّةِ ، وَتَفَقَّهَ عَلَى مَذْهَبِ
الشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ تَحَنَّنَ لَفَحَفِظَ مَخْتَصَرَ الْخُرَقِيِّ قَبِيلَ وَفَاتِهِ بِخَمْسِ سَنِينَ .

تَخْرُجُ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ وَغَيْرِهَا ، وَتَصَدَّرَ لِنَفْعِ الطَّالِبِينَ ، وَانْفَرَدَ
بِالْفَوَائِدِ الْغَرِيبَةِ ، وَالْمُبَاحَثِ الدَّقِيقَةِ ، وَالِاسْتِدْرَاكَاتِ الْعَجِيبَةِ ، وَالتَّحْقِيقِ الْبَارِعِ ،
وَالِإِطْلَاعِ الْمُفْرَطِ ، وَالِانْقِدَارِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ ، وَكَانَتْ لَهُ مَلَكَةٌ
يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنَ التَّعْبِيرِ عَنْ مَقْصُودِهِ بِمَا يَرِيدُ مُسْتَهَيِّجًا وَمَوْجَزًا ، وَكَانَ — مَعَ ذَلِكَ —
كُلَّهُ — مُتَوَاضِعًا ، بَرًّا ، دَمَثَ الْخُلُقِ ، شَدِيدَ الشَّفَقَةِ ، رَقِيقَ الْقَلْبِ .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام كل علم جَمَّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته منفعاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مُصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه » .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذويع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطعنا عليه أو بلغنا عنه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر على مَكَان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع الأصل ، كما طبع شرحه مراراً .

(٢) الأنفاز ، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه خزانة السلطان الملك الكامل ، طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز مطبوع ، وثانيها بسيط ، وهذا الذى بين يديك زُبْدٌ ما أودعته إياه ، وثالثها وسيط ، طبع مراراً .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .

- (٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطي .
- (٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و « أيضاً » و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .
- (٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة في مكتبة برلين .
- (١٠) رفع التخصاصة عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطي ، وذكر أنه أربع مجلدات .
- (١١) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللامع لابن جني .
- (١٢) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .
- (١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطي ، ولعله شرح « بانت سعاد » الآتي .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله
- (١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، يوجد في مكتبة ليدين .
- (١٩) شرح قطر البذا وبِل الصدا الآتي ذكره ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً .
- (٢٠) شرح اللوحة لأبي حيان ، ذكره السيوطي .
- (٢١) حمة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطي . وذكر أنه في مجلدين .

(٢٢) قَوْحُ الشذا في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان ، يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .

(٢٣) قطر النداء ويل الصدا ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطي .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطي .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزنخشرى في تفسير الكشف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف من الكشف » ، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفريّة في النحو ، ذكره السيوطي .

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه .

(٢٩) موقد الأذهان وموقف الوَسْنَان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات

النحو، يوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس

من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

رحمه الله تعالى ، ورضى عنه وأرضاه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكرمان على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وقائد الفرحان^(١) ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام السموات والأرضين .

أما بعد حمد الله مستحق الحمد ومُلهمه ، ومُنشئ الخلق ومُقدمه ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكرمهم ، المبعوث بأحسن الخلق وأعظمهم ، محمد نبيه ، وخليه وصفيّه ، وعلى آله وأصحابه ، وأحزابه وأحبابه ، فإن كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي — رحمه الله — كتاباً صَغُراً حَجَماً ، وغَزَرَ علماً^(٢) ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألفاظ .

وقد أسعفت طالبه ، بمختصر بُدَانِيهِ^(٣) ، وتوضيح يسيره وَيُبَارِيهِ ، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأحلُّلُ به تراكيبه ، وأنقَحُ مبانيه^(٤) ، وأعذب به موارده ، وأعقل به شَوَارِدِهِ^(٥) ، وَلَا أَخْلِي مِنْهُ مسألة من شاهد أُرْتَمَيْشٍ ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نُقْدِرُ أو تَعْلِيلُ ، ولم آلْ جَهْداً في توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .

وسميته : « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » .

وبالله اعتَصَمُ^(٦) ، وأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمُ^(٧) ، لا ربَّ غيره ، ولا ممولٍ إلا خَيْرُهُ ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

(١) القر : جمع أقر ، وهو ذو القررة ، وأصلها بياض في جبهة الفرس . والمجمل : أصله الفرس يكون في قوائمه بياض ، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء . وهذه القررة من قوله صلى الله عليه وسلم « أنا قائد القر المحجلين يوم القيامة »

(٢) غزَرَ بضم العين ومعنى هنا تراعى أكثر (٣) يدانيه : يقاربه (٤) أنقَح : أذهب

(٥) أعقل : أمتع ، والشوارد : النوافر ، واحدها شارد أو شاردة

(٦) اعتصم : امتنع (٧) يصم : يعيب

هذا باب شرح الكلام ، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام — في اصطلاح النحويين — عبارة عما اجتمع فيه أمران :
اللفظ ، والإفادة .

والمراد باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروف ، تحقيقاً أو تقديرأ .
والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسنُ السكوتُ عليه .

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين : كـ « زَيْدٌ قائمٌ » ومن فعل واسم ،
كـ « قامَ زَيْدٌ » ومنه « اسْتَقَمَ » ؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن
ضمير المخاطب المقدَّر بأنَّ (١) .

(١) ينبغي لك أن تعلم قبل كل شيء أن مراد النحويين من قولهم « أقل ما يتألف
منه الكلام اسمان أو فعل واسم » أن هاتين الصورتين أقل الصور التي يتألف منها
الكلام المفيد أجزاء ، وليس معناه أن الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم ،
فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً — وهي إحدى عشرة
صورة تفصيلاً — وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، وإما من فعل واسم ، وإما من
جملتين ، وإما من فعل واسمين ، وإما من فعل وثلاثة أسماء ، وإما من فعل وأربعة
أسماء ، فهذه ست صور على وجه الإجمال .

وأيضاً على وجه التفصيل فالمؤلف من اسمين له أربع صور ، لأن الاسمين إما مبتدأ
وخبير نحو « زيد قائمٌ » وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو « أقامَ الزيدان » وإما
مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو « أمضروب زيد » وإما اسم فعل وفاعله
نحو « هبَّات العقيق » .

والمؤلف من فعل واسم له صورتان ، لأنه إما من فعل وفاعل نحو « قام زيد »
وإما من فعل ونائب فاعل نحو « قطع النصف » .

والمؤلف من جملتين له صورتان ، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو
« أقسم بالله لأكرمك » وإما جملتا الشرط وجوابه نحو « إن تجتهد تنجح » .

والمؤلف من فعل واسمين له صورة واحدة وهي « كان » أو إحدى أخواتها مع
اسمها وخبرها نحو قولك « كان الجو حاراً » و« أصبح الجو بارداً » .

والكلم : اسمٌ جنسيٌ جَمْعِيٌّ ، وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ^(١) ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٌّ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَمَاعَةٍ ، « إِذَا زَيْدٌ عَلَى لَفْظِهِ تَاءُ النَّائِثِ فَقِيلَ « كَلِمَةٌ » نَقَصَ مَعْنَاهُ ، وَصَارَ دَالًّا عَلَى الْوَاحِدِ ، وَنَظِيرُهُ كَيْنٌ وَلَبِنَةٌ ، وَنَبِيٌّ وَنَبَقَةٌ .

وقد تبين - بما ذكرناه في تفسير الكلام : من أن نمرطه الإفادة ، وأنه من كلمتين ، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكلمة عموماً وخصوصاً من وَجْهِ^(٢) ؛ فالكلم أعمُّ من جهةٍ لَمْ نَمْنِ ؛ لانطلاقه على المفيد = واللؤف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضاً ، وهي « ظن » أو إحدى أخوانها مع فاعلها ومفعولها نحو « ظننت الوقت متسعاً » .

وللؤف من فاعل وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضاً ، وهي « أعلم » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو « أعلمت زيدا عمراً » خلاصاً .

(١) اختلفوا في لفظ « كلم » فقيل : هو جمع مفردة كلمة ، وقيل : هو اسم جمع ؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجوع المحصورة المشهورة ، والصحيح : أنه اسم جنس جمعي - كما قال للؤف - واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادي . وهو « ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد » وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس . والثاني : اسم جنس جمعي ، وهو « ما يفرق بينه وبين واحد بالتاء غالباً » وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء ، وذلك مثل كلم وكلمة ، وبقر وبقرة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، ونبيق ونبة ، وقولنا « غالباً » للإشارة إلى شيئين : أولهما أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء للشدة نحو روم ورومي ، وزنج وزنجي ، ورك وركي ، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترناً بالتاء والفرد خالياً منها ، عكس الغالب ، نحو كرم وكماة ، وذلك النوع في العربية قليل جداً .

(٢) منابط العموم والخصوص الوجه : أن يجتمع اللفظان ، والصدق على شيء . كاجتماع الكلام والكلمة هنا في الصدق على « زيد قام بوه » لأنه مفيد ونذكره من أربع كلمات ، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء ، كاتفراد « الكلام » بالمصدر « زيد » لأنه مفيد وليس مركباً من ثلاثة ألفاظ . واتفراد « الكلم » بالصدق على « إن قام زيد » ؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيداً . نذكر ذلك .

وغيره ، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين ، فنحو «زيد قام أبوه» كلام ؛ لوجود الفائد ، وكلم ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة ، و «قام زيد» كلام لا كلم . و «إن قام زيد» بالعكس .
والقول عبارة عن «اللفظ الدالُّ عَلَى مَعْنَى» ؛ فهو أعمُّ من الكلام ، والكلم ، والكلمة ؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وَجْهٍ^(١) .
وتطلق الكلمة لغةً ويُراد بها الكلامُ ، نحو : (كَلَامٌ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا »^(٢) ، وذلك كثيرٌ لا قليل .

فصل : يتميز الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها : الجر ، وليس المرادُ به حرفَ الجر ؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو «سَجَّيْتُ مِنْ أَنْ قُمْتُ»^(٣) ، بل المرادُ به الكسرةُ

(١) ضابط العموم المطلق أن يجتمع اللفظان في انصدق على شيء ، وبفرد واحد منهما - وهو الأعم - بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر .
(٢) الضمير في «إنها» وفي «قائلها» من الآية الكريمة إشارة إلى قوله تعالى حكاية عن الإنسان (رب ارحموني لعلني أعمل صالحاً فيما تركت) من الآيتين ١٠٠ و ٩٩ من سورة المؤمنين ، ومثل الآية الكريمة قوله عليه الصلاة والسلام : «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة * ألا كل شيء ما خلا الله باطل *» وتقول : حفظت كلمة زهير ، تريد قصيدة له بطولها .

(٣) ومن ذلك ، عند جمهرة النحاة ، قول بعضهم - وقد بشر بأشئ - : والله ما هي بنعم الولد ، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبه على حمار بطيء - نعم السير على بشي العير ، وسيأتي تخريجها على هذا المذهب في باب «نعم وبشئ وما جرى مجراها» وذهب الكوفيون إلى أن «نعم» و «بشئ» اسمان بمعنى المدح والمذموم مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في هذا الكلام ومحوه . وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، وستعرف تفصيل ذلك في الباب الذي وضع لهما في هذا الكتاب .

التي يُحْدِثُهَا عاملُ الجُرْءِ ، سواء كان العاملُ حرفاً ، أم إضافةً ، أم تَبَعِيَّةً ، وقد اجتمعت في البَسْمَلَةِ ^(١) .

الثانية : التَّنْوِينُ ، وهو : نون ساكنة تلحق الآخر ^(٢) لفظاً لا خطأ لغير توكيد ، نخرج بقيد السكون النونُ في « ضَيْفَيْنِ » للظَّفَيْنِ ، و « رَعَشَيْنِ » المرُتَشَيْنِ ، وبقيد الآخرِ النونُ في « انْكَسَرَ » و « مُنْكَسِرٌ » وبقولِي « لَفْظًا لَا خَطَأً » النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَافِي ، وستأتِي ، وبقولِي « لغير توكيد » نونُ نحو (لَسْفَعًا) ^(٣) و « لَتَضْرِبُنِ يَا قَوْمُ » و « لَتَضْرِبُنِ يَا هِنْدُ » .
وأنواع التنوين أربعة :

أحدهما : تنوين التمكين ، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ ، وفائدته الدلالةُ على خِفَةِ الاسمِ وَتَمَكُّنِهِ في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرفَ فيبني ، ولا الفعلَ فيمنع من الصرف .

الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ للدَّالَّةِ على التنكير ؛ تقول : « سَيَبُوءِيهِ » إذا أَرَدْتَ شَخْصًا معيَّنًا اسْمُهُ ذَلِكَ ، و « إِيهِ » إذا استَرَدْتَ مُخَاطَبَكَ من حديث معيَّن ؛ فإذا أَرَدْتَ شَخْصًا مَّا اسْمُهُ سَيَبُوءِيهِ أو استزادةً من حديثٍ مَّا نَوَّنتَهُمَا ^(٤) .

(١) وبيان ذلك أن لفظ « اسم » مجرور بالحرف وهو الباء ، وللفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه ، وللفظ « الرحمن » مجرور بالتبعية لأنه نعت .

(٢) المراد بالآخر الذي يلحقه التنوين ما كان آخرًا حقيقة كالـ « زيد » والراء من « عمرو » أو كان آخرًا حكمًا كالـ « يد » و « غد » واليم من « دم » والحاء من « أخ » والباء من « أب » فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتبارًا : أي لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أو آخر لها حكمًا .

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٤) وبما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذى الرمة :

=

الثالث : تنوين المُقَابَلَة ، وهو اللاحقُ لنحو « مسلماتٍ » جَعَلُوهُ في مُقَابَلَة النون في نحو مُسْلِمِينَ .

الرابع : تنوين التعميض ، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ ^(١) ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء ، وَلِإِذٍ في نحو : (وَبَوَّاهُ يُفَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ) ^(٢) عوضاً عن الجلة التي تضاف « إِذْ » إليها ^(٣) .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم .

وزاد جماعة تنوين التَّزْنِيمِ ، وهو اللاحقُ للقوافي للطَّلَقَة ، أي : التي آخرها حرف مد ، كقوله :

== وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهِ عَنْ أَمٍّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّبَارِ التَّبْلَاقِ ==
 وكان الأصمعي يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلا منونا ، ويخطئ . ذا الرمة في الإتيان بإيه غير منونة في هذا البيت ، ولكن الأثبات من العلماء لم يقرروه على ذلك ، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا ، قال ابن سيده « والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تتون ، وإذا عنيت بها التسمية نونت . وإنما استزاد ذو الرمة هذا التلحظ حديثاً معروفاً ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اهـ
 (١) المراد بنحو « غواشٍ » كل اسم ممنوع من الصرف وهو مفضل الآخر ، سواء أ كان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو « غواشٍ ، وجوارٍ ودواعٍ ، ونواه » أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو « أعيم ، ويعيل » أصلهما تصغير أعىم ويعلى ، ثم سمي بهما فصارا علمين موازينين لنحو أبيض ويبيض مضافاً إلى يعلى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم

(٣) أكثر النحاة يذكرون « إِذْ » لفظاً واحداً في هذا الموضع ، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجلة التي من حق إِذ أن تضاف إليها ، والتقدير في الآية الكريمة « ويوم يقلب الروم فارساً يفرح المؤمنون » حذف الجلة =

١ - أَقْبَلَى اللّٰوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنَ وَقَوْلِي إِنِّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنَ
الأصل « العتابا » و « أصابا » فجاء بالتنوين بدلا من الألف ، لترك الترنم .

= الأولى - وهى « يغلب الروم فارسا » - وعوض عنها التنوين ، وبقيت إذ مبنية لضمها بالحرف فى الوضع على حرفين أو فى الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها .
ويذكر بعض النحاة فى هذا الموضع « إذا » أيضاً ، فقد تحذف الجملة التى من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين ، نحو قوله تعالى : (وإذا لا يلبثون خلافاك إلا قليلا) وقوله جل شأنه (إذا لأذقناك ضعف الحياة) وقوله تباركت كلته (وإذا لآتيناهم) وقوله سبحانه (إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق) ولهذا نظائر كثيرة ، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع ، بل هى الظرفية الشرطية .

١ - هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفى ، أحد شعراء العصر الأموى .

اللفظة : « أقبل » فعل أمر من الإقلال ، وهو فى الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بته ، وهو المراد هنا « اللوم » هو العذل والتوبيخ « عاذل » هو مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل . وهو اللوم والتوبيخ « والعتاب » هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة التخطئ ، والمراد هنا اللوم فى تسخط « أصبت » يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة .

الإعراب : « أقبل » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم » منقول به منصوب بالفتحة الظاهرة « عاذل » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبنى على الضم - أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم - فى محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتابا » الواو حرف عطف ، العتاب : معطوف على اللوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « وقولى » الواو عاطفة ، قولى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة على جملة « أقبل اللوم » وكلاهما لا محل لها من الإعراب ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأن المعطوف كالمعطوف عليه فى الحكم الإعرابى =

وزاد بعضهم التنوين الغالى ، وهو : اللاحقُ للقَوَافِي الْمُقَيَّدَةِ زيادةً على
الْوَزْنِ ، ومن ثمَّ سُمِّيَ غَالِيًا ، كقوله :

== « إن » حرف شرط جازم « أصبت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر
في محل جزم ، والتاء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ،
والتقدير : إن أصبت بقولي - إلخ ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب
معتزلة بين فعل الأمر وملعوله « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير :
والله لقد ، وقد : حرف تحقيق « أصابا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من
الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب ملغول
به لقولى .

الشاهد فيه : قوله « المتانين » وقوله « أصابن » حيث دخل تنوين التثنية
عليهما ، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصاً بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية
ما يدخل عليه كتنوين التكثير مثلاً . وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضي في « أصابن »
ودخل على الاسم المقترن بأل في « المتانين » ، والمختص بالاسم لا يدخل على واحد
منهما ، أما أن ذلك مستقيم في الداخل على الفعل فظاهر ، وأما في الداخل على
للمقترن بأل فلا أن التنوين المختص بالاسم ينافي « أل » لأن أل تدل على تعرف الاسم
وتعيينه ، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شياعه وعدم اختصاصه ببرد معين من أفراد
جده ، فلو كان تنوين التثنية من الأنواع الخاصة بالاسم لسكان في الكلمة الواحدة
علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى ، وهذا مما لا يصح أن يذهب
إليه العرب في كلامهم الفصيح .

ومن أمثلة تنوين التثنية قول النابغة الذبياني :

أَفِدَّ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْرَ

فقد لحق هذا التنوين « قد » وهو حرف ؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصاً
بالاسم ، وهو ظاهر .

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

٣ - ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وينشدون قبله :

قَالَتْ سُلَيْمَى آتَيْتِ لِي بَعْلًا يَمُنُّ بِغَسَلِ جِلْدِي وَيُنَسِّسُنِي الْحُرْنَ
وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع في مدينة ليبسك فلم أجد هذا
الرجز في أصل الديوان ، وقد ذكره ناشره في ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من
الرجز في كتب الأدب واللغة ونحوها وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه .

اللغة : « سليمى » تصغير سلمى ، وهو اسم امرأة « بعلا » زوجها « معدما »
اسم الفاعل من مصدر « أعدم الرجل » إذا كان فقيراً لا مال له ، ومعنى هذا البيت
قريب من قولهم في مثل « زوج من عود ، خير من قعود » .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات »
فاعل قال مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « يا » حرف نداء « سلمى » منادى مبني على ضمة مقدرة على الألف منع من
ظهورها النعذر في محل نصب « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، وإن : حرف شرط
جازم « كان » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور في البيت السابق « فقيراً » خبر كان
التافئة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « معدما » صفة لفقير ، وجواب الشرط محذوف
يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه
سياق الكلام أيضاً . وتقدير هذه المحذوفات : قالت بنات العم : يا سلمى ، إن كان
غنيا موسراً ترضين به ، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به « قالت » قال : فعل ماض ،
والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود
إلى سلمى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط
وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام ، والتقدير : قالت : إن كان غنياً موسراً
أرض به ، وإن كان فقيراً معدماً أرض به .

الشاهد فيه : قوله « وإن » في الموضعين جميعاً ، حيث لحق التنوين فيهما القافية
المقيدة ، زيادة على الوزن ، وإن حرف بغير خلاف ، ولحق هذا التنوين الحرف في هذا
البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .
=

والحق أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف ، كما زِيدَت نون « ضَيْقَيْنِ » في الوصل والوقف ، وليس من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتهما مع « أل » ، وفي الفعل ، وفي الحرف ، وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوصل ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَفُ بالتنوين ، إلا من جهة أنه يُسَمَّيَانِ تَنْوِينَيْنِ ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا .

الثالثة : النداء ، وليس المرادُ به دخول حرف النداء ؛ لأن « يا » تدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : (يَا لَيْتَ قَوْمِي) ^(١) (أَلَا يَا اسْجُدُوا) ^(٢) في قراءة الكسائي ^(٣) ، بل المرادُ كَوْنُ الكلمةِ مَندَادَةً ، نحو : « يَا أَيُّهَا » = ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ تَسَاعِ الْخَلْقِ
فقد ألحق هذا التنوين قوله « الخلق » وقوله « المخترق » وكلاهما اسم محلي بأل ، والكلام في دلالة هذا على أن التنوين العالي ليس خاصا بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله « العنان » فارجع إليه تكن على بصيرة .

(١) من الآية ٢٦ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وهي بتخفيف اللام في « ألا » على أن كلمة « ألا » حرف تنبيه ، فيكون « يا » حرف نداء ، والنداء به محذوف . واسجدوا فعل أمر ، وكأنه قيل : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على (ألا يا) ثم يبتدئ (اسجدوا لله الذي يخرج الحب) وقرأ قوم بتشديد اللام في « ألا » على أنهما كلمتان : الأولى أن الصدرية ، والثانية « لا » النافية ، فيكون بعدها « يسجدوا » وهو فعل مضارع ، والياء فيه ياء المضارعة ، وهو منصوب بأن الصدرية ، والمصدر المنسبك من « أن » الصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من « أعمالهم » أي فزين لهم الشيطان أعمالهم ، زين لهم عدم عبادة الله - إلخ ، وكتابتها في المصحف (ألا يسجدوا) تؤيد ذلك .

الرجلُ ، وَيَأْفُلُ ، وَيَا مَسْكِرَمَانُ ^{٥١} .

الرابعة : أَلْ غَيْرُ الموصولةِ ، كالفرس والفلان ، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع ، كقوله :

٣ - * مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكومتُهُ * .

(١) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء ، ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التي ذكرها إلا النداء ، ومعنى « يافل » يارجل أو يا امرأة ، ونظيرهن « ياملائمان » و « يا خباث » وبابه ، وسيأتى في باب النداء ٣ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ *

وهذا بيت للفرزدق يقوله في هجاء رجل من بني عذرة ، وكان هذا الرجل قد دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه ، وعند عبد الملك جرير والأخطل والفرزدق ، وهو لا يعرفهم ، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بني أمية ، فعرف عبد الملك الأعرابي بهم ، فقال على الفور :

لَحْيَا الْإِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ
وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتَعِسَ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِيَتُهُ الْجَنْدَلَ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَا أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا لَحْيَا وَمَقَالِ الزُّورِ وَأَخْطَلَ

ومن بعده البيت المستشهد بصدده .

اللغة : « أبا حزره » هي كنية جرير بن عطية « الجندل » الحجر « يا أرغم الله أنفأ أنت حامله » أصل أرغمه بمعنى عمره بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الإذلال والإهانة « لحي » الفحش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب « الحكم » الذي يحكمه الحصان يفصل بينها « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست بالرجل الذي يؤبه لسكلامه أو يعتد به ، فإننا لم نحمكك فيها بيننا من خصومة ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأي ، ولا بصاحب اللسان الذي يقوى على الخصومة .

= الإعراب : « ما » نافية « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « بالحكم » الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الترضى » ال : اسم موصول بمعنى الذى ، نعت للحكم مبنى على السكون فى محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو فى محل جر تبعاً للفظه ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « حكومته » حكومة : نائب فاعل ترضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى أيضاً « ذى » معطوف بالواو على الحكم ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وه رأى مضاف إليه « والجدل » الواو حرف عطف ، الجدل : معطوف على رأى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث دخلت « ال » الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن « أل » الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم فى نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما فى هذا البيت ونحوه من الشواهد .

ونظير هذا البيت - فى دخول أل الموصولة على الفعل المضارع - قول ذى الحرق الطهوى :

يَقُولُ ائْتَنِى ، وَأَبْغِضُ الْمُجْهِمَ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الَّيْجَدْعُ
وقول ذى الحرق أيضاً :

فَيَسْتَخْرِجُ الْبُزْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُجَعِرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَهْصَعُ
وقوله الآخر :

مَا كَالْبُرُوحِ وَيَبْذُو لَاهِيًا فَرِحًا مُشْمِرٌ يَسْتَدْرِمُ الْحَزْمَ دُو رَشْدٍ
وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة .

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة ، وذلك كما في « قُمتُ »^(١) و « أنا » في قولك « أنا مؤمن » .

فصل : يتنجلي الفعل بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل ، متكلا كان كـ « قُمتُ » أو مخاطبا نحو « تباركت » .
الثانية : تاء التأنيث الساكنة ، كـ « قَامَتْ » ، وقَعَدَتْ » ، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة^(٢) .

= واعلم أن دخول « أل » الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة ؛ فذهب ابن مالك وجمهرة الكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلا ، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت (انظر شرحنا على الأثموني ١ - ١٦٩) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : إنه من أقبح ضرورات الشعر .

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم ، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم .

(١) يريد « وذلك كالتاء التي في قواك قمت » وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم ، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخرا كما في « قمت » أو يكون المسند إليه متقدما كما في « أنا مؤمن » كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلا كما في « قمت » أو أن يكون المسند اسما كما في « أنا مؤمن » .

(٢) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة ، وهذه تختص بالاسم كما قال ، وإما أن تكون حركتها حركة بناء ، وهذه تدخل على الحرف في لات ورب وتمع وتسكون في الاسم أيضا نحو « لاقوة » ومن شواهد دخول تاء التأنيث على « رب » قوله :

=

وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى^(١) ، وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية نعم وبئس^(٢) .

= مَأْوَى يَا رَبِّتَمَا غَارَ شَمَوَاءَ مِثْلُ الْأَذْعَةِ بِالْمِيسَمِ
وقول الآخر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمَّ لَمْ تَعَارَا
ومن شواهد دخولها على ثم قوله :

وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى اللَّثَمِ يَسْبِي فُضِّيتُ نَمَّتْ قُلْتُ لَا يَفْنِي بِي
وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا «لات» وورد في القرآن الكريم (ولات حين مناص) وقال الشاعر :

تَدِمُ الْبُعَاةُ ، وَلَاتُ سَاعَةٍ مُنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبَغِّفِهِ وَخِمُ
وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صَلَاحًا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(١) ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف ، لكونها دالة على النفي مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجي مثل لعل ، والصحيح أنهما فعلان ، بدليل قبولها تاء التأنيث في نحو ليست هند مفعلة وعست هند أن تزورنا ، وتاء الفاعل في نحو (لست منهم في شيء) ونحو (فهل عسيتم إن توليتهم) ، وما بدل على فعليتها أيضا أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا وعليها على الراجح ، و«ما» لا يجوز معها إلا بحىء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها.

(٢) تقدم قريبا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن «نعم» وبئس «اسمان» مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فقد حكوا أن أعرايا بشر بولادة امرأته أنى فقال «والله ما هي بنعم الولد» وحكوا أن أعرايا ذهب لزيارة أحبائه على حمار بطيء السير فقال «نعم السير على بئس العير» وقدرد عليهما بأن حرف الجر في التقدير داخل على اسم، وجملة «بئس العير» معمولة للاسم المقدر ، وتقدير الكلام : والله ما هي بولد مقول فيه نعم السير على عبر مقول فيه بئس العير ، والدليل على أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ على الفعل الذى انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر :

الثالثة : ياء المخاطبة كقَوِي ، وبهذه رُدُّ على من قال إن هاتِ وتَعَالِ
اسما فعلين .

الرابعة : نون التوكيد شديدة أو خفيفة ، نحو : (لَيْسَ جَنًّا وَلَيْسَ كَوْنًا)^(١) ،
وأما قوله :

ع - * أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * فضرورة .

= وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِفَأَمِّ صَاحِبِهِ وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ
فقد أجمعنا على أن « نام » فعل ماض ، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخلة
على اسم ، ويكون التقدير : والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، وحيث لزم ههنا فليلزم
مثله في نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما .
(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

١ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب هذا البيت إلى رؤية بن العجاج ،
ولا يوجد في ديوانه ، ولكنه نشر في زيادات الديوان ، وقد أورده السكري في أشعار
المهذلين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجًّا - لَا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
وَلَا تَرَى مَا لَا لَهُ مَعْدُودَا أَقَاتِلْنِ

اللمة : « أملودا » بضم الهمزة وسكون الليم - هو الناعم « مرجلا » أصل الكلام
مرجلا شعره ، فحذف للضاف - وهو الشعر - وأقام للضاف إليه - وهو الضمير المجرور
محلا بالإضافة - مقامه ، فارتفع واستتر « البرود » جمع برد - بضم الباء وسكون الراء -
وهو ضرب معروف من الثياب .

للغنى : قال ابن دريد : أتى رجل من العرب أمة له ، فلما حبلى جعد أن يكون
حبلا منه . فأنشأت تقول له هذه الأبيات . وحكى غيره في بيان معاني الأبيات : أخبرني
إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن اللبس كأنه النصف الناعم ليتزوجها ،
أفأنت موافق على ذلك أمر بإحضار الشهود ليحضروا عقد زواجها ؟ ينكر ذلك منه ،
يعنى أن الاستفهام إنكارى .

فصل : ويُعرَفُ الحرفُ بأنه لا يحسنُ فيه شيء من العلامات التسع ؛ كهل وفي ، ولم .

وقد أشير بهذه المثل إلى أنواع الحروف ^(١) ؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= الإعراب : « أقائلن » الهمزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين في لاسم للفرد ، وأصل الكلام : أنتم قائلون ، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلون ، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد ، وحذف النون الأولى تخلصا من اجتماع ثلاثة الأمثال ، فصار قائلون - بتشديد النون - ثم حذف الواو تخلصا من التقاء الساكنين « أحضروا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « الشهودا » مفعول به لأحضروا ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة ، وحققا ألا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر ، والذي سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر ، وينسب إلى رؤية أيضا :

« أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السَّيُوفَا »

وكثير من الناس ينكرون هذه الرواية في البيتين ، ويذكرون أن الرواية في البيت المستشهد به « أقائلون » وفي البيت الذي أنشدناه « أشاهرون » بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين في الاسم للفرد ، ولا شذوذ في واحد من البيتين على ما ذكرنا ، ولا ضرورة في واحد منهما .

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام : يختص بالاسم ، ويختص بالفعل ، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص به ، يعني أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل فيه الجر لأن الجر هو الذي يختص بالأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجزم لأن الجزم هو الذي يختص بالأفعال ، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئا ، =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كقول : « هل زيد أخوك ؟ » و « هل يقوم ؟ » ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كقبي ، نحو : (وفي الأرض آيات)^(١)

= وهذا هو الأصل ، فما جاء عليه لا تطلب له علة ، فحروف الجر التي تجر الأسماء والتي مثل لها بغير لا يسأل عن علتها ، وحروف الجزم التي مثل لها بلم لا يسأل عن علتها ، والحروف المشتركة المهمة التي مثل لها بهل لا يسأل عن علتها ، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر ، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم ، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت ، ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت ، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت ، فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل ؛ فلا بد لمجيئها على خلاف الأصل من علة .

ومن النوع الأول - وهو الحرف المختص بالاسم الذي يعمل غير الجر - « إن » وأخواتها ، وعلة عملها نصب والرفع أنها أشبهت الأفعال : في لفظها بمجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر ، وفي معناها للدلالة « إن » على معنى أوكد ، ودلالة « كأن » على معنى أشبه وهلم جرا .

ومن النوع الثاني نواصب المضارع فإياها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم في اللغة الفصحى ، بل عملت النصب ، وعلة ذلك على ما ذكره النحاة أن لن أشبهت لا التافية للجنس في معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقي عليها .

ومن النوع الثالث - وهو الحرف المشترك الذي يعمل - « ما » ولا « اللتان » ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبهتا ليس في المعنى ، فعملهما عملها .

ومن النوع الرابع - وهو الحرف الذي يختص بالفعل وقد أهمل - قد ، والسين ، وسوف ، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن - مع ذلك - شيئاً وعلة إيهالهن أن كل واحد منها تزل منزلة الجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

ومن النوع الخامس - وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل - حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم في لغة حمير ، وعلة إيهاله أنه تزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوز .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الداريات

(وفي السماء رزقكم)^(١) ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كـ « لم » ، نحو :
(لم يَلِدْ ولم يُولَدْ)^(٢) .

فصل : والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها : المضارع ، وعلامته أن يَصْلُحَ لأن يلي « لم » نحو « لم يَقُمْ » ، ولم يَشْمَ « ، والأفصح فيه فتحُ الشين لاصْطِحَا ، والأنصحُ في الماضي شَعِمْتُ — بكسر الميم — لافتحها ، وإنما سمي مضارعاً لمشابهة الاسم ؛ ولهذا^(٣) أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخواته .

ومتى دَلَّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم^(٤) ، كأوة وأف

(١) من الآية ٢٢ من سورة الداريات (٢) من الآية ٣ من سورة الصمد
(٣) « لهذا » أى مضارعه للاسم .. والمراد بالاسم الذى أشبه المضارع اسم الفاعل -
وقد اقتضت مضارعه للاسم شيئين : الأول الإعراب ، لأن الإعراب أصل في
الأسماء . والثاني التقديم على الماضى والأمر في الذكر ، لأن الاسم أشرف الأنواع ،
وقد أشبه الفعل المضارع فقال منه شرف التقدم ، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل
في اللفظ والمعنى ، أما شبه إياه في اللفظ فلأنه يجرى معه في الحركات والسكنات ،
وفي عدد الحروف ، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة ، وانظر إلى
« ينصر » مع « ناصر » وفي « يضرب » مع « ضارب » نجد ذلك واضحا ، وأما
شبهه إياه في المعنى فلأن كل واحد منهما صالح للحال والاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية
تخصصه بأحدهما .

(٤) فإن قات : فقد دلت كلمات على معانى الأفعال المضارعة ولم تقبل « لم »
وليست - مع ذلك - أسماء أفعال ، بل هى حروف ، ومن ذلك حرف النداء ، فإنه
يدل على معنى أدهو ، وحرف الاستثناء ، فإنه يدل على معنى استثنى ، وأشباه
لهذا كثيرة .

ولجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلمة بهيئتها - لا بصيغتها - على معنى المضارع ،
وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته

بمعنى أتوجعُ وأتَصَجِرُ.

الثاني : الماضي ، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتَبَّارَكَ وَعَسَى وليس ، أو تاء التأنيث الساكنة كذَنُمُ وَيُسَّ وَعَسَى وَلَيْسَ^(١) . ومتى دَأَتْ كَلِمَةٌ على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التائين فهي اسم كَهَيْهَاتَ وَشَتَّى ، بمعنى بَعْدَ وافترق^(٢) .

الثالث : الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الأمر ، نحو « قَوْمَنْ » فإن قبلت كلمة النون ولم تدلَّ على الأمر فهي فعلٌ مضارعٌ ، نحو (لَيْسَ جَنَّ وَلَيْسَ كُونًا)^(٣) ؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم

(١) ظاهر ما ذكره المؤلف من التثنية أنه يرى أن « تبارك » لا تدخل عليه إلا تاء الفاعل ، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلا تاء التأنيث ، وأن عسى وليس تدخل عليهما التاءان ، أما في « تبارك » فهو تابع لابن مالك في شرح السكاكية ، وقد خالفه غيره من النحاة فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فنقول « تباركت يا الله » وتلحقه تاء التأنيث أيضا فنقول « تباركت أسماء الله » وأما فيما بقي فما يدل عليه ظاهر كلامه صحيح ، فنعلم وبئس لا تقترن بهما تاء الفاعل ، ونحن نص عليه ابن مالك في شرح السكاكية ، وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول « لست ذاهبا ، وعسيت أن تفعل كذا » وتلحقهما تاء التأنيث فنقول « لست هند بمفلحة ، وعست زينب أن تزورنا » .

(٢) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضي ولا تقبل التائين ، وهي مع ذلك أفعال وليست أسماء أفعال ، وذلك مثل حبذا في المدح ، ومثل ما أحسنه في التعجب ، ولا يضر ذلك ، لأن عدم لحاقهن إحدى التائين عارض لا أصلي .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقد تقبل كلمة النون ولم تدل على الأمر ، ولا نكون - مع ذلك - فعلا مضارعا ، وذلك كعمل التعجب الذي على صورة الأمر نحو « أحسن يزيد » ونحو قول الشاعر :

* فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا *

فإن الأصل « وأخرين » فقبلت نون التوكيد ألما .

كَتَزَالَ وَدَرَكَ^(١) ، بمعنى أَتَزَلْ وَأَدْرِكْ ، وهذا أولى من التمثيل بَصَهَ وَحَيَّلَ
فإن اسميهما معلومة مما تقدم ؛ لأنهما يقبلان التثوين

هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان : مُعَرَّب ، وهو الأصل ، ويسمى مُتَمَكِّنًا ، ومبني ، وهو
الفرع ، ويسمى غير متمكن^(٢) .

وإنما يُبْنَى الاسم إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة :
أحدها : الشبه الوضعي ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين^(٣) ،

(١) الكلمة التي تدل على الأمر ولا تقبل التثوين إما أن تكون اسم فعل كترال
ودراك ، فإنهما بمعنى ازل وأدرك ، ولا تقبلان تون التوكيد ، وإما أن تكون مصدرا ،
نحو قول الشاعر :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا تَهْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن المعنى اصبر في مجال الموت ، ولا تقبل كلمة « صبرا » نون التوكيد

(٢) هذا الذي تقيده عبارة المؤلف - من أن الاسم منحصر في هذين النوعين المعرب
والمبني - هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين ، وذهب
بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم نحو أَيْ وَأَخِي وغلامي قسم ثالث لا معرب
ولا مبني ، أما أنه ليس معربا فلأنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة ، وأما أنه ليس
مبنيا فلأنه لم يشبه الحرف ، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب ، والحركات
مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم
المنقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة الناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة .

(٣) سواء أكان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن - على الراجح ، لما كان
ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا ، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا ، وما كان
ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبلى وقد . ومن الأسماء المشبهة لها كم ومن ،
وادعى الشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما
حرف لين ، وهو خلاف ما يراه المحققون .

فالأول كبناء « قُمْتُ » فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولا مِ وواو العطف وفائه ،
والثاني كدنا مِنْ « قُمْنَا » فإنها شبيهة بنحو قَدْ و بَل .

ولنما أعرب نحو « أَبِ ، وأخِ » لضعف الشبه بكونه عَارِضاً ؛ فإن أصلهما
أَبَوٌ وَأَخَوٌ ، بدليل أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ .

الثاني : الشبه المعنوي ، وضابطه : أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف ،
سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ ، أم لا .

فالأول كمَتَّى ، فإنها تستعمل شرطاً نحو « مَتَّى تَقُمْ أَقُمْ » وهي حينئذ شبيهة
في المعنى بِإِنْ الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو (مَتَّى نَصْرُ اللَّهِ ؟)^(١)
وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام .

ولنما أعربت أَيْ الشرطية في نحو (أَيْمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ)^(٢) والاستفهامية
في نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ)^(٣) لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها
للإضافة التي هي من خصائص الأسماء^(٤) .

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) من آية ٢٨ من سورة القصص

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنعام

(٤) فإن قلت : فلماذا بنيت « لدن » مع أنها ملازمة للإضافة مثل أَيْ ؟
فالجواب عن ذلك أن نذكر أن أولاً بأن للعرب في لدن لغتين إحداهما الإعراب
وهي لغة قيس ، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيماً ، وهو أن
الإضافة التي هي من خصائص الأسماء إذا لازمت كلمة ، وكان في هذه الكلمة شبه للحرف
عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب ،
واللغة الثانية في لدن البناء ، وهي لغة عامة العرب ، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء
قد وجدوا في لدن شبهاً للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها « لد » فهي على
حرفين ، كما وجدوا فيها شبهاً معنوياً لأنهم موضوعوا لمعنى نسي وهو أول الغاية في الزمان =

والثاني نحو «هنا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب^(١) له حرفاً ، واسكنه من المعاني التي من حَقَّقها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه كالخطاب والتثنية ، فهنا مستحقة للبناء اتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع .

وإذا أعرب «هذان» وهاتان • - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشيء بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء^(٢) .

أو المسكان ، ووجدوا فيها شبهاً استعمالها وهو لزوم استعمالها في وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها ، بخلاف «عند» التي بمعناها فإنها تجيء فضلة وتجيء عمدة . فدا وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنعوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة . (١) قد يقال : إنهم نصوا على أن اللام المهدية يشار بها إلى معهود ذهنا ، وعلى حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً هو أل المهدية ، غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

(٢) اعلم أولاً أن للنحاة في «هذين» و «هاتين» نصبا وجرأ و «هذان» و «هاتان» رفعاً - مذهبتين : أحدهما أنها مثنيتان حقيقة ، وأنها مربات بالألف رفعاً وبالياء نصبا وجرأ كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية . وثاني المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثنيتان حقيقة ، وأنها مبنية ، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين ، الأول : أنها لو كانت مثنيتان حقيقة لقبل في حالة الرفع هذان وهاتين ، كما يقال : فيان ، ولقبل في حالتي النصب والجر : هذين وهاتين ، كما يقال : فيين ، والثاني : أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تثني زيدا العلم حتى تصنفه تنكيره ، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه ال فقلت : الزيدان والزيدان ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال ، فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيتان حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال : إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء ، غاية ما في الباب أن العرب وضعوا للدشار إليه في حالة الرفع إذا كان مثنى - ذان وهاتان وله في حالتي الجر والنصب هذين وهاتين ، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادئ الأمر ؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من المذهبين ، فصدده =

الثالث : الشبه الاستعمالي ، وضابطه : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل وَلَا يَدْخُلُ عليه عاملٌ فيؤثر فيه ، وكأن يفتقر افتقاراً متاصلاً إلى جملة^(١) .

فالأول كـ « هَيْبَاتَ ، وَصَهْ ، وَأَوَّهْ » فإنها نائبة عن بُعد وأسكنت وأتوجع ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهت « ليت ولعل » مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبان عن « أتمنى وأرجى » ولا يدخل عليهما عامل ، واختارز بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو « ضَرْبًا » في قولك « ضَرْبًا زَيْدًا » فإنه نائب عن « أَضْرِبْ » وهو مع هذا معرب ، وذلك^(٢) لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه ، تقول : « أعجبني ضربُ زيدٍ ، وكرهت ضربَ عمرو ، وعجبت من ضربِ » .

والثاني كإذ وإذا وحَيْثُ^(٣) والموصولات ، ألا ترى أنك تقول « جِئْتُكَ إِذْ »

= يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ ، وعجبه يوافق المذهب الثاني القائل ببنائها . حتى قال الشيخ خالد : « إذا جمع بين طرفي الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه » ا هـ .

(١) يقوم مقام الجملة شيآن ؛ الأول الوصف الصريح مع ال الموصولة نحو « الضارب والضروب » والثاني التنوين للعوض به عن الجملة في إذ نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وفي إذا نحو (وإذا لا يكونوا أمثالكم)

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن المصدرية والفعل ، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل ، وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر .

(٣) فإن قلت : إن إذ وإذا ملازمان للإضافة ، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء ، فلماذا لم يعربا كما أعربت أى الشرطية والاستفهامية الملازمة لهما للإضافة .

فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين ، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد ، وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف ، وبسببه أعربت أى ، لأنها =

فلا يتم معنى « إذ » حتى تقول « جاء زيدٌ » وَنَحْوُهُ ، وكذلك الباقي ،
وَاحْتِزَّ بِذِكْرِ الْأَصَالَةِ مِنْ نَحْوِ (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ حَيْثُ قُمُوا)^(١)
فيوم : مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا
الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب ، ألا ترى أنك تقول : « صُمْتُ يَوْمًا ،
وَسِيرْتُ يَوْمًا » فلا يحتاج إلى شيء ، وَاحْتِزَّ بِذِكْرِ الْجُمْلَةِ مِنْ نَحْوِ « سُبْحَانَ »
وَ « عِنْدَ » فَإِنِهَا مَفْتَقَرَانِ فِي الْأَصَالَةِ لَكِنْ إِلَى مَفْرَدٍ ، تقول : « سُبْحَانَ اللَّهِ »^(٢)
وَ « جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ » .

وإنما أعرب « اللذان ، واللتان ، وأى » للوصول « في نحو » اضرب
أيهم أساء « لضعف الشبه بما عارضه من الجوى على صورة التثنية ، ومن
لزوم الإضافة^(٣) .

= ملازمة للإضافة إلى مفرد والثاني ملازمة للإضافة إلى جملة ، وهذا النوع الثاني لا يعارض
شبه الحرف ، وإذا يلازمان الإضافة للجملة ؛ فلا يعارض ذلك مشابتهما للحرف ، لأن
الإضافة للجملة في تقدير الانفصال ، فكأنه لا إضافة ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن « سبحان » ملازم للإضافة إلى مفرد هو المشهور
عند أهل اللغة والنحو ، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف ، واستشهدوا
على استعماله غير مضاف بقول الأعشى : يمون :

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

وهو شاذ عند الأولين .

(٣) أما قوله « لضعف الشبه بما عارضه من الجوى على صورة التثنية » فهو راجع
إلى ما ذكره من إعراب « اللذين » و « اللتين » وهو كلام يجري فيه نفس الكلام
الذي ذكرناه في « هذين » و « هاتين » . وأما قوله « ومن لزوم الإضافة » فهو
راجع إلى « أى » وحاصل ذلك أنه وجد في « أى » الموصولة الشبه الافتقاري لأنها =

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فـعـرـبَ ، وهو نوعان : ما يظهر لإعرابه ، كـأَرْضٍ ، تقول : « هذه أرضٌ » ، ورأيت أرضاً ، ومررت بأرضٍ » وما لا يظهر لإعرابه كـالْفَتَى ، تقول : « جاءَ الْفَتَى » ، ورأيت الْفَتَى ، ومررت بِالْفَتَى » ، ونظيرُ المتي سُمّا - كهْدَى - وهي لغة في الاسم ، بدليل قول بعضهم : « ما سُمّاك ؟ » حكاه صاحب الإفصاح ، وأما قوله :
 * وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمّا مُبَارَكًا * —

== منقوله افتقاراً متأسلاً إلى جملة تكون صلة لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، لكنها لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد - على ما سيأتى في باب الإضافة - وكانت الإضافة من خصائص الأسماء ، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضى الإعراب ؛ فلذلك أعربت .
 هـ - هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني - بفتح القاف والنون الخفيفة - نسبة إلى قنان ، وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى المسيلة ، وبعده قوله :
 * أَتَرَكَ اللَّهَ بِهِ إِشَارَكًا *

اللغة : « أسماك » يريد ألهم آلك أن يسموك « سما » بضم السين مقصوراً كهْدَى وتقى وضى - الاسم ، وستعرف ما فيه « آترك » ميزك واختصك « إشاركا » هو مصدر ، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله ، على ما ستعرفه في إعراب البيت وبيان معناه .

المعنى : إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسماً ميموناً مباركاً ، وإن الله سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم ، كما آترك بالعقل والحسنة والفضل ، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا .

الإعراب : « الله » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « أسماك » أسمى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى « سما » مفعول به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر ، كما سنبينه في ذكر الاستشهاد « مباركا » نعت لسما منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « آترك » أثر : فعل ماض ، ==

فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مُنَوَّن ، فيجتمل أن الأصل سُمٌّ ثم دخل عليه الناصبُ ففتح كما تقول في يَدِرْ : « رأيت يَدَا » .

= ضمير المخاطب مفعوله « الله » فاعله « به » جار ومجرور متعلق بآثر « إشاركا » إشار : مفعول مطلق عا له آثر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلا بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر ، والأصل : إشارك الناس بالخير والمعروف ، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولا للمصدر وقد حذف الفاعل ، والأصل : إشاره إليك بالحكمة والعقل والفضل ، وعلى الأول محل الضمير رفع ، وعلى الثاني محل الضمير نصب ، والألف على الحالين ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « سها » فإنه لفة في الاسم من ثمان عشرة لفة سنذكرها ، وورود هذه اللفظة في هذا الموضع لا يصلح دليلا على أن السكامة مقصورة مثل « هدى » لأنه يجهل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم ويد ، فإنك تقول في هذه الألفاظ في حالة النصب : رأيت أبا وأخا ودما ويدا ، وهي حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، كما يجهل أن تكون كلمة « سها » في البيت مقصورة مثل هدى وتقي وضحي ، فإنك تقول : اهتديت هدى ، كما قال الشاعر : أسماء سها ، وهي حينئذ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، نعم لو قلت « هذا سها مبارك » تعين أن يكون مقصورا ، إذ لو كان صحيح الآخر لقات هذا سم مبارك » ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم « ما سمك » إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال « ما سمك » بضم الميم - فتدبر هذا . ويجهل الوجهين أيضاً قول الشاعر :

لأَوْضَحِيهَا وَجْهًا وَأَكْرَمِيهَا أَبَا وَأُسَمِّحِيهَا كَفَا وَأُبَمِّدِيهَا سَمَا
أما لغات الاسم فهي ثمان عشرة لغة جمعها العلامة الدنوشري في بيت واحد من الطويل فقال :

سِمَاءٌ سِمٌّ وَأَسْمٌ سِمَّةٌ كَذَا سِمَا وَزِدْ سِمَةً ، وَأَثَلْتُ أَوَائِلَ كُلِّهَا

فصل : والفعل ضَرَبَانِ : مبنى ، وهو الأصل ^(١) ، ومُعَرَّبٌ ، وهو بخلافه .
فالمبنى نوعان :

أحدهما : الماضي ^(٢) ، وبنائه على الفتح كضَرَبَ ، وأما « ضَرَبْتُ » ونحوه ، فالسكون عارضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهَتُهُمْ تَوَالِيَّ أَرْبَعِ متحركات فيما هو كالسكامة ^(٣) [الواحدة] وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة لمقاسبة الواو .

(١) المراد بالأصل في هذا للوضع الغالب ، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، وكل شيء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي وفعل الأمر ، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهي مشابهته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب ، وإنما كان الأصل في الفعل البناء لسكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لسكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٢) قد عرفت أن الأصل في الفعل البناء ، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة مجيئه كذلك ، واعلم أن الأصل في المبنى أن يكون بناؤه على السكون لحقته كما سيذكره في الفصل التالي ، فما بنى على حركة معينة يسأل فيه سؤالان ، أولهما : لماذا بنى على حركة ولم يبن على السكون ؟ وثانيهما : لماذا كانت الحركة هي خصوص الفتحة مثلا ؟ وإنما بنى الماضي على حركة لسكونه أشبه المضارع العرب في وقوع كل منهما صلة وحالا وخبرا ، وإنما كان بناؤه على الفتح لسكون الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلًا بسبب دلالاته على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بنى على الضم لاجتمع فيه ثقلان ، فطلبوا في نطقهم التخفيف من أحد الثقلين فجاءوا به مفتوحا .

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالسكامة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلا ، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلا ، فإذا رأيت في الكلام كله توالى فيها أربعة متحركات فاعلم أن =

والثاني : الأمر ، وبناؤه على ما يُجَزَّمُ به مضارعُه ^(١) ، فنحو « اضرب » مبنى على السكون ، ونحو « اضرباً » مبنى على حذف النون ، ونحو « اغز » مبنى على حذف آخر الفعل .

والمعرب : المضارع نحو « يَقُومُ » لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد ^(٢) المباشرة ، فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون ، نحو (وَالطَّلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ) ^(٣) ، ومع نون التوكيد المباشرة مبنى على الفتح ، نحو (لَيَنْبَذَنَّ) ^(٤) ،

لذلك علة ، ومن ذلك قولهم بقرة وشعيرة وكلمة ، فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ، ومن ذلك قولهم « عبط ، وهديد » بضم ففتح فكسر فيهما — فإن أصل هاتين الكلمتين « هدايد ، وعلايط » بألف ساكنة بعد ثانيهما ، فحذفت الألف وهي مقدرة الثبوت . وبما يدل على أنهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا « ضربت ، وضربنا ، وضربن » بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك سكنوا آخر الفعل لعلة التي ذكرنا ، فإذا أرادوا المفعول قالوا « ضربنا زيد » فلم يسكنوا آخر الفعل ، بل أبقوه على فتحه ، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ، ويقولون « ضربك ، وضربه ، وضربها » بفتح الباء فيهن .

(١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب بلام أمر محذوفة . فأصل قم واقعد لتقم ولتقعد ، فحذفت لام الأمر ، ثم حذف حرف المضارعة ، وارتضى المؤلف في معنى اللبيب مذهبه .

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي ، فنحو يرضعن أشبه أرضعن ، وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب ، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون ، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٤ من سورة الهمزة

وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديرًا ، نحو (كَتَبُوا)^(١) ، فَلَمَّا تَرَيْنَ^(٢) ،
وَلَا تَقْبَحَانِ^(٣) .

والحروف كُلمًا مبنية .

فصل : وأنواع البناء أربعة ؛ أحدها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى
أيضًا زَقْفًا ، ونخفته دَخَلَ في الكلام الثلاث ، نحو : هَلْ ، وَقُمْ ، وَكَمْ .
والثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ فلذا دخل أيضًا في الكلام
الثلاث ، نحو : سَوَفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ . والنوعان الآخران هما الكسر
والضم ، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما ، ودَخَلَ في الحرف والاسم ،
نحو لام الجر و « أَمْسِ » ونحو « مُنْذُ » في لغة من جَرَّ بها أو رَفَعَ ، فإن
الجارّة حرف والرافعة اسم^(٤) .

(١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٨٩ من سورة يونس

(٤) الخلاصة في هذا الموضوع أن الأصل في الحروف وفي الأفعال البناء ، والأصل
في الأسماء الإعراب . فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل ، ويسأل
عن علة بناء الاسم ، وقد علمنا أن علة بنائه شبهة بالحرف في أحد وجوه الشبه الثلاثة ،
ويسأل عن إعراب الفعل المضارع ، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابهة للاسم
في وقوعه خبرًا وصفة وصلّة وحالا ، ثم الأصل في المبنى أن يكون بناؤه على
السكون ، فلا يسأل في المبنى على السكون - سواء أكان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا - لم
كان بناؤه على السكون . فإن كان واحد من الثلاثة قد بنى على حركة مثل
فيه سؤالان : لم بنى على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوصًا الفتحة =

فصل: الإعراب^(١) أثر ظاهر أو مُقَدَّرٌ يحلبه العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو « زَيْدٌ يَقُومُ »، وَإِنْ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ » وجَرٌّ في اسم نحو « لِزَيْدٍ » وجَزْمٌ في فعل نحو « لَمْ يَقُمْ » وهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتخفص بالياء، وهي « ذُو » بمعنى صاحب، وَالْقَمُ إِذَا فَارَقْتَهُ الْمَيِّمُ، وَالْأَبُ، وَالْأَخُ، وَالْحُمُ، وَالْتَنُ، ويشترط في غير « ذُو » أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو (وَلَهُ أَخٌ)^(٢)، و (إِنْ لَهُ أَبٌ)^(٣)،

= أو الضمة أو الكسرة، ومن أسباب البناء على حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس، ومنها كون الكلمة على حرف واحد كثناء المتكلم، ومنها كون الكلمة عرصة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو « زيد أكرم من عمرو » ومنها أن يكون للكلمة حالة إعراب كما بليت قبل وبعد على حركة لأن لها حالة يعربان فيها، ومنها شبه الكلمة المبذية بكلمة معربة كما في الفعل الماضي على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب، فتلفظن لذلك، وكن منه على ثبت.

(١) برد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمعان كثيرة أشهرها ستة، الأول البيان، تقول « أعرب فلان عما في نفسه » تريد أبان، والثاني الإجابة، الثالث الحسن، ومنه قولهم « امرأة عروبة » بفتح العين، الرابع التغيير، الخامس إزالة الفساد عن الشيء، تقول « أعرب فلان كذا » تريد أنه أزال فساده، السادس التسكيم باللغة العربية. والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوي وهو تغيير أواخر السكيم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها « وبناء على أنه لفظي هو ما ذكره المؤلف بقوله « أثر ظاهر أو مقدر - إلخ »

(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء (٣) من الآية ٧٨ من سورة يوسف

و (بَنَاتُ الْأَخِ) ^(١)، فأما قوله :

٦ - * خَالَطَ مِنْ سَلَى خِيَاشِيمَ وَفَا * .

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج ، وهو غير موجود في أصل ديوان أراجيزه ، وبعد البيت قوله :

* صَهْبَاءُ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرَقَفًا *

اللفظة : « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف « فا » أراد به فاهها « صهباء » هي الحجر « خرطوم » هي الحجر أول عصيرها « عقارا » هي الحجر أيضا ، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها « قرقفا » هي الحجر أيضا ، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف ، ولم يرد بها مجرد الاسمية .

المعنى : يريد أن نسكبه سلى طيبة ، وأن الريح التي تنبعث من فيها ذكية أرجة لأن ريقها كأنها مزجت بالحجر ، ووصف ريح النمل بالطيب عما كثر في الشعر العربي ، ومن شواهد النحاة :

وَأَ ، بِأَيِّ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

الإعراب : « خالط » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحجر ، والحجر مما يجوز تذكيره وتأنيثه وإن يكن الأكثر فيه التأنيث « من سلى » جار ومجرور متعلق بخالط « خياشيم » مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة « وفا » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على خياشيم ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والمضاف إليه محذوف على ما ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت « صهباء » حال من الضمير المستتر في خالط « خرطوم » عقارا قرقفا « أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « وفا » فإن هذه الواو حرف عطف ، وقد عطف « فا » على « خياشيم » المنصوب على أنه مفعول به لخالط ، كما تبين لك في الإعراب ، وهذا المعترف من الأسماء الستة ، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة : إن شرط إعراب هذه =

فشاذ، أو الإضافة منوية، أى : خياشيمها وفأها ، واشترط فى الإضافة أن تكون لغير الياء ، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المقدّرة ، نحو (وأخى هارون)^(١) (إني لا أملكُ إلا نفسي وأخى)^(٢) ، و « ذو » ملازمة للإضافة لغير الياء^(٣) ، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها .

== الأسماء الستة بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة ، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة فى شيء ، وللنعاة فى الرد على هذا الاعتراض وجهان ، الأول : أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل فى كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأنه لا يعترض به على القواعد الثلثة المطردة فى كلام النصماء . والثانى : أنا لا نعلم أن « فا » فى هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفا مع أنه منوى الثبوت ، وأصل الكلام على هذا « خالط من سلمى خياشيمها وفأها » حذف الضمير من اللفظ وقدره موجودا ، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذى يقتضيه وجود المضاف إليه ، وكل ما فى الباب أننا نتوسع فى شرط الإضافة فنقول : سواء أكان المضاف إليه مذكورا فى اللفظ وهو الغالب أم كان مقدرا وهو قليل ، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر ، فهو من القليل ، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأخفش ، وتبعه عليه ابن مالك صاحب الألفية . وعنهما نقل للؤلأف هذا التخريج بقوله « أو الإضافة منوية » وهذا الذى قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبنى على أن العبارة « أو الإضافة » وفى نسخة « والإضافة منوية » بالواو ، فيكون جوابا واحدا وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٥ من سورة المائدة

(٣) اعلم أولا أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس - أى أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات - فلم يتيسر لهم ذلك ، لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ، فاتخذوا كلمة « ذو » وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس ، والزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف ؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفا لما احتجج فى الوصف =

وإذا كانت « ذو » مَوْصُولَةً لزمها الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

٧ - * فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِزٍّ مَا كَفَانِيَا *

== به إلى وصلة ، ومن هنا تعلم أن « ذو » لاتضاف إلى الأعلام ، ولا إلى الضمائر ، ولا إلى الصفات ، ولا إلى الجمل ، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا في نحو « أنا الله ذوبكة » ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذا في قول الشاعر :

إِنَّمَا يَمْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوْوهُ

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا في نحو قولهم « اذهب بذى تسلم »

٧ - هذا الشاهد من كلمة لمنظور بن سعيد الفقهسي ، وقوله :

وَأَسْتُ يَهَاجُ فِي الْقَرْىِ أَهْلَ مَنْزِلٍ قَلِي زَادِيهِمْ أُنْسِي وَأُنْسِي الْبَوَاكِيا
فَلَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي ... البيت ، وبعده :
وَلَمَّا كَرَامٌ مُنْصِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِنَّمَا لِنَاثُ فَاذْخَرْتُ حَيَاتِيَا
وَعِرْضِي أَبْنَى مَا أَدْخَرْتُ ذَخِيرَةَ وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَهْلِي رِدَائِيَا

اللفظة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الدم والقروح . تقول : هجاء بهجوه هجوا وهجاء « في القرى » القرى - بكسر القاف مقصورا - : إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل . مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسببها ، يريد أنه لن يهجو أحدا بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع ، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعو به إلى ترك هجائه « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم بالناس « موسرون » : ذوو عسرة وغنى وعندهم ما يقدمونه للضيفان « موسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما قابلني كرام « موسرون » نعت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع ، ذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من ==

== الإعراب مفسرة «خسبي» المياء واقعة في جواب الشرط ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذى» اسم موصول بمعنى الذى مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز العكس ، وهو أن يكون حسب مبتدأ ، والاسم الموصول خبرا «كفانيا» كفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول وهو ما .

الشاهد فيه : قوله «من ذى عندهم» فإن «ذى» فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النحاة من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالواو مع أن الكلمة فى محل جر بمن ، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات ، ومنهم من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالياء . واستدل بهذه الرواية على أن «ذى» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى هى من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها مربة . وأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية ، واستدل بها لما ذكرناه ، والذى عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور فى لسان العرب «وأما قول الشاعر :

* فَإِنْ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو تَمِيمٍ بِهِ *

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال . وتقول : رأيت ذى جارك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتلك ، بلفظ واحد المذكر والمؤنث . ومن أشبه العرب : أتى عليه ذو أنى على الداس ، أى : الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى «أه» . وفى كلامه شاهد كالتى معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا . فإن قوله «ذو سمعت به» نعت لبیت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» مربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه براها مبنية .

وإذا لم تفارق الميمَ الفمَ أعرب بالحركات^(١).

فصل : والأفصحُ في المَنِ النقصُ ، أى : حَذَفُ اللامِ ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث : « مَنْ تَعَزَّى بِمَزَاهِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ مِنْ أَيْدِيهِ وَلَا تَكُونُوا »^(٢) ويجوز النقصُ في الأبِ والأخِ والحمِ ، ومنه قوله :

٨ — بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(١) تستعمل كلمة « فم » بالميم مضافة ، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة ، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم « لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ونحو قول الراجز :

* يُضْبِحُ ظَلَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ قَمَهُ *

ومن يجيئها غير مضافة قولهم « هند أطيب الناس فمًا » وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل النقي والعصا في قوله :

يَا حَبِذَا وَجْهُ سُلَيْمَى وَالْقَمَا وَالْجَيْدُ وَالْفَحْرُ وَتَدَى قَدْ نَمَا

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لكان بضم الميم

(٢) تعزى - بوزن تجلى - أى انتسب وانتمى ، وهو الذى يقول « يا فلان » ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ، وأعضوه - بهزة قطع وكسر العين وتشديد الضاد - أى قولوا له « اعضض على هن أيبك » ومعنى « لا تكونوا » قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقارا لما دعاكم إليه .

٨ — من النعاة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وذكر أنه يمدح فيه عدى بن حاتم الطائى . ولا يوجد البيت فى ديوان أراجيز رؤبة ، وإن ذكره ناثره فى زياداته . وقبل هذا البيت قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَّقِمُ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظَلَمِ

اللفظة : « الحليم » وصف من الحلم ، وهو ضد الخفة والطيش والجهل « تصدع بالحق » تجاهر به وتعلن أمره للناس ، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه « ظلم » =

= بضم الظاء وفتح اللام - جمع ظلمة « اقتدى » يريد أنه جعله قدوة له وإماما فصار سيرته واتبع أثره « فما ظلم » أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى أئزنا ، وأصله قولهم فى المتن « من أشبه أباه فما ظلم » وانظر الميدانى الإعراب : « بأبه » الباء حرف جر . أب : مجرور بالياء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق باتتدى الآتى « اتتدى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « عدى » فاعل اقتدى مرفوع بالضممة الظاهرة « فى » حرف جر « انكرم » مجرور بلى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه . مبني على السكون فى محل رفع مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية « فما » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ما : حرف نفي « ظلم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : فما ظلم أمه ، على ما بيناه لك فى لغة البيت ، والجملة من الفعل الماضى المنفى بما وفاعله ومفعوله المحذوف فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » وقوله « يشابه أبه » حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة ، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة ، مع أنهما مضادتان إلى ضمير الغائب ، وهذه لغة من لغات العرب فى الأسماء الستة : يربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء للتكلم ، وتسمى هذه اللغة لغة النقص ، كما أن إعرابها بالحروف - الواو والألف والياء - تسمى لغة الإتمام ، وستأتى لغة ثالثة نبينها فى الشاهد التالى ، وتسمى لغة القصر . وعلى لغة النقص التى جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال فى تثنية الأب : أبان ، وفى تثنية الأخ : أخان ، جعلوا الباء والحاء آخر الكلمة ولم يكثرثوا باللام المحذوفة ؛ وذلك كما قيل =

وقولُ بعضهم^(١) في التثنية : « أَبَانِ » و « أَخَانِ » . وتصرُّهُنَّ أولى من نقصهن كقوله :

٩ --- * إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا *

= في تثنية يدوم : بدان، ودمان، وقيل في جمعه جمع المذكر السالم - مع أنه ليس وصفا ولا عددا - أبون، وأبين، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَسَكَيْنَ وَفَذَيْنَا بِالْأَبِينِ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « العرب تقول : هذا أبوك ، وتقول : هذا أباك ، وتقول : هذا أبك ، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال في التثنية : هذان أبوان ، ومن قال هذا أبك قال في التثنية : هذان أبان » انتهى بإيضاح يسير .

(١) يريد أن من نقص أب وأخ قول بعضهم في التثنية : أبان وأخان ، ووجه ذلك ما ذكرناه آخر الكلام على الشاهد السابق رقم ٨ وبيان ذلك بإيضاح أنه ثناء بغير واو فقال « أبان ، وأخان » كما تقول في تثنية يد « بدان » فدل ذلك على أنه هي أبا وأخا محذوف في اللام من غير أن يرد لها اللام المحذوفة ، ولو كان يشي أبوك وأخوك أو يشي أبا وأخا برد لامهما - على ما هو الأصل في نظائرهما لوجب أن يقول « أبوان وأخوان » وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك ، أبان ، وأخان « لا يحتمل إلا وجهها واحدا هو أن يكونا تثنية أب وأخ ، وأما أبوان وأخوان فيحتملان وجهين ، لذلك كان « أبان وأخان » دليلا على لغة النقص .

٩ -- نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج . وزعم العيني أن أبا زيد رواه بسند عن أبي القول منسوباً إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين . وفي نوادر أبي زيد (ص ٥٨) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبي القول الطموي ، ولكن بيت الشاهد ليس من بينها ، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به :

وَاهَا لِرَبِّهَا نُمَّ وََاهَا وََاهَا هِيَ لِمَنَى لَوْ أَنَّنَا نَلْنَاهَا
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِشَمَنِ نُرْضَى بِهِ أَبَاهَا =

= إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

اللغة : « واهّا » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، وهي اسم فعل مضارع
معناه أعجب ، قال الجوهري في صحاحه : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهّا له
ما أطيبه » اه كلامه « لريا » يروى في مكانه « لسمى » يروى « ليلي » وكلهن
أسماء نساء « المجد » الشرف ورفعة القسب . قال ابن السكيت : « الشرف والمجد
يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ،
والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اه .

الإعراب : « واهّا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له
من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسمى » جار ومجرور
متعلق بواهّا « ثم » حرف عطف « واهّا » مثل سابقه « واهّا » تأكيد له « هي التي »
مبتدأ وخبر « لو » حرف شرط معناه امتناع الجواب لا امتناع الشرط « أنا » أن :
حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « نلناها » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة في
محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لافعل
محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت نيلنا إياها ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواب
لو محذوف ، والتقدير : لو ثبت نيلنا إياها لسكان ذلك غاية المني . « إن » حرف توكيد
ونصب « أباهّا » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ،
وضمير الغائبة العائد إلى لسمى مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على
أباهّا السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله ، وهو مضاف وأبا من « أباهّا »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف
وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » لمخ : فعل ماض ، وألف
الاثنين فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور
متعلق ببلغ « غايتها » غايتا : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من
ظهورها التعذر ، وهذه لغة من يلزم اللثني الألف في أحواله كلها ، وغايتا مضاف
وضمير الغائبة مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر .

وَقَوْلٍ بِمَعْضَمِهِمْ : « مُكْرَمَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ » ^(١) .

= الشاهد فيه : في هذه الآيات عدة شواهد للنحاة ، وللقصود الاستشهاد هنا بقوله « وأبا أباه » حيث أتى بأباه مجروراً بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافاً لغير ياء التثنية ، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط ، إعراب المقصور من نحو فتي وعصى وأشباههما ، وهي لغة القصر على ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق .

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللغة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعها خفض بإضافة « أبا » الثانية إليها ، أما الكلمتان الأولى والثانية فتعتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة الإتمام التي هي أشهر اللغات الثلاث ، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى ، فيجوز أن يكون نصهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات ، ويجوز أن يكون نصهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على ما هو لغة القصر التي نحن الآن بصدددها ، لكن ينبغي لك أن تجريهما على لغة القصر ، وذلك لأن الكلمة الثالثة تعين فيها لغة القصر ، ولا يجوز أن تجعل البيت ملففاً من لغتين . فافهم ذلك وتدبره .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الليداني مرتين : إحداهما في حرف الميم (٤١١٧ في ٣١٨/٢) والأخرى في حرف التاء في أثناء شرح قولهم في التثنية « شكل أرامها ولدا » (٧٧١ في ١٥٢/١) وهو يضرب لارجل يحمله غيره على مائيس من شأنه . وأصله أن رجلاً اسمه بهيس من بني فزارة بن ذبيان بن بغيض كان سابع سبعة إخوة له ، فأغار عليهم ناس من أشجع وهم في إبلهم ، فقتلوا إخوته جميعاً ، وبقي هو وحده ، وكان أصغرهم ، وكان محملاً . وغبر على ذلك دهر ، ثم أخبر أن أناساً من أشجع في غار يشربون ، فانطلق بخاله له يقال له أبو حنش ، فقال له : هل لك في غار فيه غلباء لعلنا نصيب منها ؟ وانطلق بهيس بخاله حتى أقامه على فم القبار وهو يقول : ضرباً أبا حنش ، فقال بعضهم : إن أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : مكرمه أخاك لا بطل ، هكذا روى الليداني ، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك ، على أن أبا حنش هو الذي دفع بهيساً في القار ، ولعله هو الصواب ، فإنه ينسب إلى التلمس قوله :

وَقَوْلِهِمْ لِلْمَرْأَةِ «حَمَاءٌ»^(١).

== قيل : وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال على بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لابطل فأعرض عنه على ولم يحاربه ، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما عثل به عمرو .

الإعراب : « مكره » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « أخاك » أختا : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأختا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لا » حرف عطف « بطل » معطوف بلا على مكره ، والمعطوف على الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل « مكره » مبتدأ ، وتجعل « أخاك » نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمداً على نقي أو استفهام ، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفي أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع ، سواء أجزيت على مذهب البصريين فجعلت « أخاك » مبتدأ مؤخر أم جريت على مذهب الكوفيين فجعلت « أخاك » نائب فاعل بمكره سد مسد خبره - ويجيء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن النسكلم اعتبر رفعه بضممة مقدرة على الألف كالأسماء المقصورة .

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز :

إِنَّ أَحْمَاءَ أُولِمَتْ بِالْكَنَّةِ وَأُولِمَتْ كَنْنَهَا بِالنَّهْنِ

والكنة : امرأة الابن ، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى « حمات » فإنهم يقولون للذكر حمات - بألف مقصورة - إذ لا فرق بين الذكر وللؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا « فتي ، وفناة » وأنت تعرب « الفتي » بحركات مقدرة على الألف ، = (٤ - أوضح المسالك ١)

الباب الثاني : الثَنَى ، وهو : ما وُضِعَ لاثْنَيْنِ وأُغْنَى عن المتعاطفين ^(١) ، كالزيدان والهندان ؛ فإنه يرفع بالالف ، وَيَجَرُ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها .

وحلوا عليه أربعة ألفاظ « اثْنَيْنِ » و « اثْنَتَيْنِ » مطلقاً ، و « كِلَا » و « كِلْتَا » مضافين لمضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهر لَزِمَتْهُمَا الألف .

= وتعرّب الفتاة بحركات ظاهرة على التاء ، لأن الإعراب الذى كان على ألف الفتى لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هى آخر الكلمة ، فافهم ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات فى الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب ، ضرب فيه لمة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والتم إذا فارقت لليم ، وضرب فيه لعتان النقص والإتمام وهو المن ، وضرب فيه ثلاث لغات : الإتمام ، والقص ، والنقص ، وهو ثلاثة ألفاظ ؛ الأب ، والأخ ، والعم .

(١) يشترط فى كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفرداً ، فلا يجوز تثنية المتن ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع .

الثانى : أن يكون عربياً ، فلا يجوز أن تثنى الاسم اللبى ، وأما هذان وهاتان فى أسماء الإشارة ، واللذان واللتان فى الأسماء الموصولة ؛ فهى كلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة .

الثالث : ألا يكون مركباً ، فلا يجوز أن تثنى المركب المزجى ولا المركب الإسنادى ، أما المركب الإضافى فلك أن تثنى صدره وتضيفه إلى مجزئه . فتقول « عبدا الله » .

الرابع : أن يكون منكراً ، فلا يجوز أن تثنى العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشباع ، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام فتقول « الزيدان » .

الخامس : أن يكون الاثنان متفقى اللفظ ، وأما قولهم : الأبوان تريد به الأب والأم ؛ وقولهم : العمران تريد أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ فهو ممن باب التغليب .

الباب الثالث : باب جمع المذكر السالم ، كالزيدون والمسلمون ؛ فإنه يرفع بالواو ، وَيَجْرُ وَيَنْصَبُ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها .
ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط ؛ أحدها : الخلو من تاء التأنيث ، فلا يجمع نحو « طَلْحَة » و « عَلَامَة » . الثاني : أن يكون لذكر ، فلا يجمع نحو « زَيْنَب » و « حَائِض » . الثالث : أن يكون لِأَقْلٍ ، فلا يجمع نحو « وَاشِق » علماً لكلب ، و « سَائِق » صفة لفرس .
ثم يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ؛ فلا يجمع نحو « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « مَتَّقِدِ يَكْرَب » وإمّا صفة تقبل التاء أو تدلّ على التفضيل نحو « قَائِم » و « مُذْنِب » و « أَفْضَل » فلا يجمع نحو « جَرِيح » و « صَبُور » و « سَكْرَان » و « أَحْمَر »^(١) .

== السادس : أن يكونا متفقى المعنى ، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : ألا يستغنى عنه بثنية غيره .

الثامن : أن يكون له ثان في الوجود .

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف المثنى في الفصل السابق ، ويعرف بأنه « ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ؛ ولم يتغير فيه بناء مفردة » فإذا قلت « زيد وزيد وزيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق العطف ، وإذا قلت « زيد زيد زيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق التوكيد ، وليس واحد من هذين الطريقين يجمع اصطلاحاً ، وقولنا « ولم يتغير فيه بناء مفردة » لإخراج جمع التوكيد نحو الرجال والهنود ، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التوكيد لا بد أن يتغير في الجمع حقيقة أو حكماً .

وكل ما ذكرنا أنه يشترط في الاسم الذي يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه ؛ وانظر إلى قولك « الزيدون » في جمع « زيد » جمع مذكر سالماً تجدد الحركات التي هي حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هي بنفسها في الجمع ؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تكسير على « الزيود » مجدد التغير وأصفاً ؛ فتدرك الفرق بين الجمعين .

فصل : وَحَلُّوا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء جموع ، وهى : أولو ، وعالمون ، وعشرون ، وبابه .
والثانى : جموع تكسير ، وهى : بنون ، وحرثون ، وأرضون ، وسنون ،
وبابه ؛ فإن هذا الجمع مَطْرِدٌ فى كل ثلاثى حذفت لاهه وَعَوُضَ عنها هاء التانيث
ولم يُكْسَرْ ، نحو : عِصَّةٌ وَعِصِينَ ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ ، وَثَبَّةٌ وَثَبِينَ ، قال الله
تعالى : (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)^(١) (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ
عِصِينَ)^(٢) (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)^(٣) ، ولا يجوز ذلك فى نحو
تَمَرَّةٍ لعدم الحذف ، ولا فى نحو « عِدَّةٌ » و « زِنَّةٌ » لأن الحذف الفاء ،
ولا فى نحو « يَدٍ » و « دَمٍ »^(٤) ، وشذأبون وأخون ، ولا فى أسمه وأخته
وبنت لأن عوض غير التاء ، وشذبون ، ولا فى نحو شاةٍ وشَفَةٍ لأنهما كُثِرَا
على شياء وشَفَاه .

والثالث : جموعٌ تصحيح لم تستوف الشروط ، كأهلون ووابلون ؛ لأن
أهلاً ووابلاً ليسا عاكين ولا صفتين ، ولأن وَابِلًا لغير عاقل .

والرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به^(٥) ، كملثون وزبدون

(١) من الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة المارج .

(٤) أى لعدم التعويض فيها .

(٥) ذكر المؤلف فى هذا الموضع مما ألحق بجمع المذكر مسمى به منه ، ولم يذكر
فيا ألحق بالثنى ما سُمى به منه ، وكان خليقاً بأن يذكره ، وحاصل القول فيه أنه إذا
سمى شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية مثل حسنين وزيدتين ، فإن هذا
الاسم ليس مثنى حقيقة لأن مدلوله فرد واحد ، وقد ألحقه العرب بالثنى ، فأعربوه =

مُسَمَّى به ، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى مُجْرَى غَسَلِينَ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونَ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةً ، كقوله :

١٠ - * وَأَعْتَرَنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ * *

== في أشهر لغاتهم - كإعراب المثنى : بالآلف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال كلها ، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا اقترنت به ال جرؤه بالكسرة كما في قول ابن أحرر :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْلَى الْمَلَوَانِ
١٠ - هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدده قوله :

* طَالَ كَيْلِي وَبِتُ كَالْحَزُونِ *

وفي كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهري قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن ابن حسان ، وأن ابن برى قد خالفه في ذلك ونسبه إلى أبي دهل الجمعي (وقع في جميع نسخه لأبي ذهل الخزامي ، وهو خطأ وتحريف من وجوه) وعثرت على قصيدة لأبي دهل وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمع بن عمرو بن هيصم ابن كعب يشبه أن يكون البيت مطلعها في رواية بعض الرواة ، وهالك أبايتا من أولها :

طَالَ كَيْلِي وَبِتُ كَالْحَزُونِ وَمَلَّتْ الثَّوَاءُ فِي جَبُونِ
وَأَطَلْتُ الْمَقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى ظَنَّ أَهْلِي مَرَجَاتِ الظُّنُونِ
فَبَكَتْ خَشْيَةَ التَّفَرُّقِ جُمْلٌ كَبُكَاءِ الْقَرِينِ إِثْرَ الْقَرِينِ
وهذه رواية الأدباء ، وحمل الشعر ، ورواية الشاهد على ما في الأصل هي رواية النعاة .

اللغة : « اعترني » نزلت بي ، وتقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتره « الهموم » جمع هم « الماطرون » هو في الأصل جمع ماطر ، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع =

= المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس، ثم سمي به موضع بالشام، وصاحب الصحاح يرويه « الناطرون » بالنون - على أنه في الأصل جمع ناظر وهو الذي يرقب ويحفظ الأشياء بعينه، ثم سمي به. ولكن المجد قد خطأه في القاموس فقال: « وغلط الجوهري في قوله ناظرون موضع بالشام، وإنما هو ماظرون بالميم » اهـ

وقد أنشد الأزهرى بيتا ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بصرائية كانت قد ترهبت في دير خرب عند الماظرون، وهو قوله:

وَلَمَّا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ التَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

بالميم، وكذلك رواه ياقوت الرومي في معجم البلدان.

اللفظ: يصف طول ليله، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب، وما نزل به من الأحزان والآلام، وهو في هذا المكان، بسبب بعده عن الألفه وأحبابه.

الإعراب: « طال » فعل ماض « ليلي » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ولیل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبت » الواو حرف عطف، بات: فعل ماض تام، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « كالجنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تاء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلا ناقصا وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبره « واعتزني » الواو حرف عطف، اعتزى: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والنون للوقاية. وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « المهموم » فاعل اعتزى « بالماظرون » الباء حرف جر، والماظرون: مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق باعتزى.

الشاهد فيه: قوله « بالماظرون » فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو في موضع الجر، وجعل إعرابه على النون فجعله بالكسرة الظاهرة فثله مثل الاسم الذي آخره واو ونون مثل زيتون وعربون فإنه يعرب في حالة الرفع بالضمة الظاهرة على آخره وهو النون، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك، تقول: هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير. وتقول: اشتريت زيتونا جيدا، ودفعت عربونا كثيرا. وتقول: أكلت من زيتون جيد، وأخذت من عربون كثير مالا قليلا.

ودون هذه أن تلزمه الواو وفتح النون^(١) ، وبعضهم يُجَرِّى بنين وبابَ
سنين مجرى غَسَلِينَ ، قال :

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبَا بَرٍّ ، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

(١) من العرب من يلزم هذا النوع - وهو جمع المذكر السالم للسمى به - الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون في الأحوال كلها ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، وجعل النعاة هذه اللفظة نظير اللفظة التي تلزم اللفظة الألف وكسر النون في الأحوال كلها ، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر ، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في حالة النصب ، وقد اعترض على ذلك باعتراضين ، أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة ، وثانيهما : أن يكون في الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك في العربية ، وبحسبك هذا .

١١ - هذا بيت من الوافر ، وقد نسب النعاة هذا البيت إلى أحد أبناء
على بن أبي طالب ، ولم يعينوه . والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام
أحد شيعة على كرم الله وجهه ، وقائله هو سعيد بن قيس بقوله لمعاوية بن أبي سفيان ،
وقبله قوله :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الْغَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ
يَا أَيُّهَا لَا تَزَالُ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَالَ الدَّهْرِ مَا سَمِعَ الْحَيُّ

اللفظة : « رجم الغيب » أراد به الكلام الذي تلقاه على عواهنه ظنا وتخمصا
« يكشفه » أراد أنه يبين فساد ما اشتمل عليه من دخل « عدوا » ذوى عداوة ،
وهو فعول بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، قل تعالى : (إن الشيطان
لَكُمْ عَدُوٌّ) . وقال جلّت كلمته : (بعضكم لبعض عدو) . وقال سبحانه : (فإنهم
عدو لي) . « أبا حسن » هي كنية على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كنى بابنه من
فاطمة الزهراء أبي محمد الحسن بن علي « أبا برا » يريد أنه عاملنا كما يعامل الآباء
البررة الرحماء أبناءهم .

== المعنى : يندد بمعاوية بن أبي سفيان ، ويذكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبغضه ، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيغضوا علياً رضى الله عنه ؛ لأنهم لا يذكرون له سيئة تحملهم على بغضه ؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه : يعطف عليهم ، ويحبب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلاً .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « أبا برا » الآتى ، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقاً بـ « أبو » اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حسن » مضاف إليه « على » بدل من قوله أبو حسن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أبا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « برا » نعت لقوله أبا منصوب بالفتحة الظاهرة « ونحن » الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « بنين » الآتى بعد « بنين » خبر المبتدأ - رفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بنين » فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء في موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبراً عن المبتدأ كما علمت في إعراب البيت ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبغي عنه ما روينا من أبيات كلمة الشاهد ؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجرى « بنين » - وإن لم يكن علماً - بجرى « غسيلين » و « يقطين » ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء ، في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولا يسقط هذه النون للإضافة ، وقد حكى الفراء هذه اللمة عن بنى عامر وبنى تميم ، إلا أنه ذكر أن بنى عامر ينونون في الحركات الثلاث ؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة ، وما رأيت بنينا بررة كبنين فلان ، ولقد أعجبت ببنين بررة رأيتهم عند فلان ، كما يقولون : هذا يقطين ناضر ، وأكث يقطينا ، وهذه شجرة يقطين - بالتثنية في كل ذلك - وذكر أن بنى تميم لا ينونون ، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تثنية ، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك ؟ حكى بعض شراح التسهيل في هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بنى تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تثنية ؛ ولكن كلام الفراء ظاهر في أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذى لا ينصرف لشبهه المعجمة .

وقال :

— ١٢ — * دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِيتُهُ *

== قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإذا تذكرت أن فرض السلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علما علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف لشبه العجمة وحده غير صحيح ؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علما ، فاحفظ ذلك وتدبره .

وعلى لغة بني عامر ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء على أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيين يوسف » بتدوين « سنيئاً » المنسوب بالفتحة الظاهرة ، وإثبات النون من غير تنوين في « سنين » المجرور بالكسرة من غير تنوين لكونه مضافاً إلى ما بعده .

١٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَعِينَنِي بِنَا شَيْبَاً وَشَيْبُنَا مُرْدَاً *

وهذا البيت من كلمة للصمة بن عبد الله القشيري ، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر ، ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فبخل عليه ، فخرج معاضباً لأبيه وعمه ، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته ، فهوتارة يحمن إلى نجد لأن بها أحبائه ، وتارة يذم نجداً لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطاً فيه من أجل بران : هذا فرط فيه جشعا وطمعا ، وذلك فرط فيه ضنانه وبخلا ، وأول هذه القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله :

خَلِيلِيْ إِنْ قَابَلْتُكَ الْمَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَدُّ الْوَرَكَاءِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا
سَلَا عَبْدَ كَعْلَى حَيْثُ أَوْفَى عَشِيَّة

خُزَارَى وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسِيَ النَّجْدَا

فَمَا عَنْ قَلِيٍّ لِلنَّجْدِ سَدٍ أَصْبَحْتُ هَاهُنَا

إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَخْبِياً بَرْدَا

اللمعة : « دعاني » معناه ارتكاني ، ويروى في مكانه « ذراني » وهما بمعنى واحد « نجد » هو أحد أقسام بلاد العرب ، وهو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، =

وما عداه فهو القور --- بفتح القين للمعجمة وسكون الواو - «سنيه» جمع سنة ، وهي في الأصل العام ، وتطلق السنة على الجذب والقصط «مردا» جمع أمرد ، وهو الذي لم ينبت الشعر بوجهه .
للغنى : ينهى صاحبيه عن أن يذكر له نجدا ؛ لأنه إذا ذكر له تذكر ماله من الجهد والعنت أيام إقامته فيه .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعا « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنيه » سنين : اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه « لعين » لعب : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بلعب « شيئا » حال من ضمير المتكلم المجرور محلا بالباء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وشيئنا » الواو حرف عطف ، شيب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، ونا : مفعول به « مردا » حال من ضمير المتكلم المنصوب محلا بشيب ، وجملة الفعل وفاعلها في محل نصب عطف بالواو على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله « سنيه » حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون ، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين ، ولولا أنه عامله هذه العاملة لحذفها للإضافة ، فأنت تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في المثني والجمع الذي على حده تحذف للإضافة . كما يحذف التنوين من الاسم المفرد ، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم ، على ما ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء ، وواقعه على ذلك ابن مالك في تسمياه .

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر ، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم في كلام منشور .

وكلام الفراء في هذه المسألة أحق بأن تأخذ به ، فقد أثرتنا لك في الشاهد السابق حديثا تسلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة .

وبعضهم يطرد هذه اللفظة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه ، ويُخَرَّجُ عليها قوله :

— ١٣ — * لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ *

١٣ — هذا عجز بيت من الخفيف ، ومصدره قوله :

* رَبِّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي ظَلَالٍ *

ولم أفد له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة ،
اللفظة : « عرنندس » بزنة سفرجل — هو في الأصل القوى الشديد ، والأنثى
عرندسة — بالهاء — ويقال : حى عرنندس ، إذا أريد وصفهم بالعز والمعة . قاله ابن
منظور « ظلال » بفتح الطاء المهملة ، بزنة سحاب — اسم جمع واحدة ظلالة — بالهاء —
وهي الحالة الحسنة والهيئة الجليلة ، أو هي الفرح والسرور ، أو هي الحسن والرونق
والماء « ضاربين القباب » القباب : جمع قبة ، وهي الخيمة مطلقاً ، أو خاصة بما
يضرب على الملوك ، وعلى الأول هي كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم في بلادهم ؛
لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب الكلاء ؛ لكثرة الخصب والخير والمال عندهم ، وعلى
الثاني هي كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك ،
ويروى في مكانه « لا يزالون ضاربين القباب » فهي كناية عن الشجاعة .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجرح شبه بالزائد « حى » مبتدأ مرفوع بضمه
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد
« عرنندس » صفة لحى تابعة له في الجر نظراً إلى اللفظ « ذى » صفة ثانية لحى ، مجرورة
بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « ظلال » مضاف إليه
« لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة اسمه
مبنى على السكون في محل رفع « ضاربين » خبر الفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة
وضاربين مضاف و « القباب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل
الناقص واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه
بالزائد وهو « حى »

المنى : قليل من الأحياء الأقوياء الأشداء ذوى الهيئات الحسنة والرونق البهى
استمرت إقامتهم في موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب العمة =

== الشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصب « ضاربين » بالفتحة الظاهرة على النون ، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين ، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها ، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم للفرد الذي آخره نون قبلها ياء .

واعلم أن « ضاربين » جمع مذكر سالم ؛ فليس هو ملحقة بجمع المذكر السالم ، وليس هو - على الأخص - من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزير وثبة وثبين ، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة - غير معين - أنه يرى إلزام جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإصراجه بحركات ظاهرة على النون ، وقد صرح الأثموني في شرحه على الألفية بأن هذا رأى الفراء ؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه المعاملة إلا مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامة ، لأنهم لما حذفوا لامة ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها ، والفراء يقول في آخر كلامه : « ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والسليين وما أشبهه » اه . وهذا كلام صريح فيما يبيناه من مذهبه . وقال الأعلم الشفتمري : « هو - يعني هذا الإعراب - في السنين والعقود أمثل منه في السليين » اه . ويريد بالسنيين الثلاثي محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لحجته على هذه اللغة ، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما .

ويجوز أن يستدل لحجى هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤ ، والذي يتلخص مما أئرناء لك من أقوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات : الأولى : أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع ، وبالياء للكسور ما قبلها في حال الجر والنصب ، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم =

وقوله :

١٤ - * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *

= المفرد ، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها على ألسنة العرب .
الثانية : أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة ، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين ، فيكون إعرابه بحركات مقسدة على الواو ، كما ذكرنا في شرح الشاهد رقم ١٠

الثالثة : أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها ، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، فضم النون في حال الرفع ، وتسكّر في حال الجر ، وتفتح في حال النصب .

الرابعة : أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال ، وبعدها نون غير منونة ، فيكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه في ص ٥٥ .

الخامسة : أن يؤتى به الياء في الأحوال الثلاثة ، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب : الضمة في حال الرفع ، والكسرة في حال الجر ، والفتحة في حال النصب ، وكأنه اسم مفرد مختم بياء ونون نحو غسيلين ومسكين وسكين .

وقد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها .

١٤ - هذا عجز بيت من الوافر ، صدره قوله :

* وَمَاذَا تَبَتَّنِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي *

وهذا بيت لسعيم بن وثيل الرياحي ، وقد أنشده المؤلف مرتين في هذا الباب .
اللغة : « تبتنى الشعراء » يروى في مكانه « يدرى الشعراء » بتشديد الدال وهو مضارع ادراء ، ومعناه ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطعن الشعراء في خديعتي ، وتتمنى أنفسهم ختلي ، وقد بلغت سن الحسكة والتجربة والاختبار ؟

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتبتنى « تبتنى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدر على الياء منع من ظهورها الثقل « الشعراء » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بتبتنى « وقد » =

= الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حد الأربعين » فإن الرواية قد وردت في هذه الكلمة بكسر النون من « الأربعين » وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الرواية ؛ فمنهم من قال : إن هذه الكسرة التي على النون هي كسرة الإعراب التي يقتضها العامل ، وذهب إلى أن أسماء العقود التي هي العشرون والتسعون وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون ؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما في هذا البيت ، ومن ذهب إلى ذلك على بن سليمان الأخفش والأعلم الشنمري ، وقد جاء المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع ليقرر أن من النحاة من خرجه على هذا الوجه .

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكر السالم وفي كل الأنواع التي ألحقته به ، ولا يخص به نوعا ولا نوعين .

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة لإعراب جمع المذكر السالم ؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ومن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جني ، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون في هذه الحالة لغة من لغات العرب في إعراب جمع المذكر السالم ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في هذا الباب على هذا التعرّيج .

وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب في غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام ، من ذلك قول ذى الإصبع العدواني في نونيته الطويلة :

إِنِّي أَيُّ أَيُّ دُوْ مُحَاقَظَةٍ وَابْنُ أَيِّ أَيِّ مِنْ أَبِيَّينِ
ومن ذلك قول الفرزدق :

مَا سَدَّ مَتَيْتٌ وَلَا حَيٌّ مَسَدُهُمَا إِلَّا اتَّخَلَّافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

= وما يدخل في هذا الباب قول الآخر :

فصل : نونُ المثني وما محل عليه مكسورةٌ ، وفتحُها بعد الياء لُتَّةٌ ، كقوله :

١٥ - * عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً *

= وَلَقَدْ وَلَدَتْ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا
وقول الآخر :

وإِنْ أَنَّمْ ثَمَانِيَةً رَأَيْتَ لَهُ شَخْصًا ضَيْلًا وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ
١٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَّةٌ وَتَغِيبُ *

وهذا بيت من كلمة جيدة لحيد بن ثور الهلالي يصف بها قطاة .

اللغة : « أحوذيين » هو مثني أحوذى . وأصل الأحوذى السريع في سيره ، ثم استعمل في السريع في كل شيء أخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف في الشيء يحذقه . وفي ديوان الأدب : الأحوذى الراعى المشمر للرعاية الضابط لما ولى ، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحي القطاة « استقلت » ارتفعت ونحاملت وعلت في الجو .

المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة ثم تغيب عنك وكفى بذلك عن سرعتها .

الإعراب : « على » حرف جر « أحوذيين » مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والجار والمجرور متعلق باستقل « استقلت » : فعل ماضٍ ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطاة « عشيّة » ظرف زمان منصوب باستقل « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطاة « إلا » أداة استثناء ملغاة « لمحة » خبر المبتدأ ، والكلام على حذف مضافين . وتقديره : فما زمان رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطاة ، وجملة المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر ، وفي عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كان العاطف هو الواو .

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

١٦ — * أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْفَانَا *

= الشاهد فيه : قوله «أحوزيين» فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون ؛ لأن الكلمة في موضع الجر، والنون مفتوحة كما علمت ، فإعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة ، وقد اختلف العلماء في الاعتذار عن فتح النون ، فمنهم من زعم أنه ضرورة ، وليس في مكنتك أن تقبل هذا ؛ لأنه لا عوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلا مع الكسر الذي هو الغالب كما استقام مع الفتح. ومن العلماء من ذكر أن فتح نون اللثني بعد الياء لغة من لغات العرب ، وقد نقلها الفراء عن بنى أسد ، وهذا أولى أن يؤخذ به ؛ لما قدمنا .

١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، وقد ذكره ناشر ديوانه في زيادته التي حدثتك حديثها مراراً ، وقد أنشد أبو زيد في نوادره ضمن أبيات (ص ١٥) عن المفضل الضبي ونسبها لرجل من بنى ضبة ، وقبله في روايته قوله :

إِنْ لِسَعْدَى عِنْدَنَا دِيْوَانَا يُخْزِي فَلَانَا وَابْنَهُ فَلَانَا
كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَبِيحَهَا إِحْسَانَا
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْفَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : «أعرف منها الجيد» يروى في مكانه «أعرف منها الأنف» كما رأيت في رواية أبي زيد ، والجيد : العنق «منخرين» بفتح الميم وسكون النون وكسر الحاء بزنة مجلس ومسجد . وقد تكسر الميم إنباعاً لكسرة الحاء - أصله موضع النخير - وهو الصوت المنبعث من الأنف - ثم سمي به خرق الأنف «ظبياناً» زعم جماعة - منهم الهروي - أنه ثنية ظبي ، وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب أن ظبيان في هذا الموضع علم على رجل بعينه ، قال أبو زيد : «ظبيان : اسم رجل ، وأراد منخرى ظبيان ، كما قال عز وجل : (واسأل القرية) يريد أهل القرية » اهـ .

= الإعراب : « أعرف » فعل مضارع مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والعينا » الواو حرف عطف ، العينا : معطوف على الجيد ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، كذا قال العلماء ، وستعرف لنا رأيا في هذا الكلام (في ص ٦٦ التالية) « ومنخران » الواو حرف عطف ، منخران : معطوف على الجيد ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أشبه » أشبه : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع « طيانا » مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله منخران ، وقد عرفت أن تقدير الكلام : ومنخران أشبه منخرى طيانا ، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فانصب انتصابه .

الشاهد فيه : قوله « والعينا » وفي هذه السكامة شاهدان للنحاة : أما الأول ففي مجيء المثني بالألف في حالة النصب ، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو المهجم وبنو ربيعة ، وعليها ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وعليها جاء قول التلمس واسمه جرير بن عبد المسيح :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَ
وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمٍ
وقال الأزهري في صدد بيت التلمس : « هكذا أنشده الفراء لنا به على اللغة القديمة لبعض العرب » اهـ .

وأما الشاهد الثاني ففي فتح نون المثني بعد الألف ، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثني قاصر على الذين يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وليس هذا الكلام =
(• — أوضح المسالك)

= بمستقيم ؛ فقد سمعت في شرح بيت حميد بن ثور - وهو الشاهد السابق - أن من العرب من يفتح نون المثني بعد الياء .

هذا ، واعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصدد « ومنخرين أشبا ظيانا » بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلغة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت « والعينان » بالالف في موضع النصب ثم يقول في نفس البيت « ومنخرين » بالياء ، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيها يشبهها . فإن العربي الفصح لا يتكلم بغير لغة قبيلته ، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم ، ولأن هذا الذي أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال : إن هذا البيت مصنوع . ونحن نستبعد أنه مصنوع ، ونحيلك على رواية أبي زيد - وهو من الرواة الثقات - التي أثنائها في صدر الكلام على هذا البيت ؛ فقد اطردت فيها المثليات على مساق واحد بالالف .

هذا ، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف في قول عمر بن أبي ربيعة :

فَلَمَّا تَقَفَّيَ اللَّيْلُ إِلَّا أَفْلَةً هَبِينَا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِنَانُ
رَجَمْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا عَدُوٌّ ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَفَتَانُ
وفي قول الراجز :

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدَافُ قَالَنُومُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وحكى أبو عمرو الشيباني أنه سمع بعض العرب يقول : « هما خليلان » بضم النون ، وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع ، فإن « شفتان » في كلام عمر فاعل تنطق ، وكذلك « العينان » في قول الراجز فاعل تطعم ، و « خليلان » فيها حكاة أبو عمرو خبر المبتدأ ، فتدل هذه الشواهد - مع فتح النون في قول الراجز من الشاهد ١٦ « والعينان » ، وهي في موضع النصب - على ما قررناه فيما سبق من أن قوما من العرب يلزمون المثني بالالف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون ، فيكون نصب « والعينان » بالفتحة الظاهرة ، والرفع في بيت عمر والراجز بالضمعة .

وقيل : البيت مصنوع ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ ، وكسرها جأز في الشعر بعد الياء ، كقوله :

١٧ — * وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ *

١٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ *

وهذا البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية بن الخطفي ، يخاطب بها فضالة العري ، وقبله قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْفَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْفَةٍ مِنْ عَرِينَ

اللمعة : « عرين » بفتح العين وكسر الراء - هو عرين بن ثعلبة بن ربوع ، وهو أحد أبناء فضالة العري « عريفة » بضم العين وفتح الراء - بطن من قبيلة « جعفرآ » هو جعفر بن ثعلبة بن ربوع ، أخو عرين بن ثعلبة « بن أبيه » أراد إخوته - وهم جعفر وجهور وعبيد - أبناء ثعلبة بن ربوع ، وبرى * عرفنا جعفرآ وبني عبيد * « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاي والنون جميعاً بينهما عين ساكنة - وهم الأتباع واللاحقون ، ويقال للثام الناس ورذالهم ، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهذب الثوب الذي يتحرك منه .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرآ » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « وبني » الواو حرف عطف ، بني : معطوف على جعفر ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف وأبي من « أبيه » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكر : فعل ماض مبني على فتح مقدر ، ونا : فاعله « زعانف » مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة « آخرين » صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم .

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم ، ثم كسر النون بعدها وهي في لغة جمهرة العرب مفتوحة ، وقد علمت في شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون في كسر نون جمع المذكر السالم ، فمنهم من يقول : إنها لغة من لغات العرب ، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية ، وهو حجة فيما ينقل (انظر شرح الشاهد رقم ١٤) .

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *^(١)

الباب الرابع : الجمع بـألف وتاء مزيدتين ، كهندات ومسلات^(٢) ؛ فإن نَصَبَهُ بالكسرة^(٣) نحو (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ)^(٤) وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت^(٥) لُفَاتَهُمْ ؛ فإن كانت التاء أصلية كَأَنْبِيَاءِ وَأَمْوَاتِ أو الألف أصلية كقُضَاةٍ وَغَزَاةٍ نُصِبَ بالفتحة .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت ، وأعاده هنا ليذكر التخرج الأخير الذي حكيناه في الموضع الأول ، وخلاصته أن « الأربعين » مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وكسر النون ضرورة أو لفة من لغات العرب على ما بيناه من اختلاف النحاة .

(٢) يجمع بالآلف والتاء المزيدتين ستة أنواع : كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينبات في جمع هند ودعد وزينب ، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلعات وحزرات في جمع طلعة وحزمة ، إلا ثلاث كلات : شفة ، وأسة ، وشامة ، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جيا نحو فاطمات ومسلات ، في جمع فاطمة ومسلية ، وكل اسم مؤنث بـألف التأنيث المقصورة نحو حبيبات في جمع حبلى ، وكل اسم مؤنث بـألف التأنيث الممدودة نحو عذراوات في جمع : ذراء ، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات في جمع إصطبل ، ولا يمنع من تسجيته سالما تغير بناء مفردة في حال الجمع كسجدات وزفرات - بفتح ثانيهما - في جمع سجدة وزفرة ، يسكون ثانيهما ، ونحو ظلمات وغرفات - بضم ثانيهما - في جمع ظلمة وغرفة ، يسكون ثانيهما ، ونحو حبيبات وذكريات بقلب ألف مفرد بهما ياء ؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى ، ونحو صحراوات وعذراوات ، بقلب همزة مفرديهما واوا ؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء .

(٣) وذُهب الأَخْفَشُ إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .

(٥) إذا كان المفرد معتل اللام فيما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالآلف والتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات ، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة =

وَحُلَّ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ شَيْئَانِ : « أُولَاتُ » نَحْوُ (وَأِنْ سَكُنَ أُولَاتُ حَلٍ) ^(١) وَمَا سُيِّىَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ « رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ » وَ « سَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ » وَهِيَ قَرِيَّةٌ بِالشَّامِ ، فَبَعْضُهُمْ يُعْرِيه عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، وَبَعْضُهُمْ يَتْرَكَ تَنْوِينَ ذَلِكَ ، وَبَعْضُهُمْ يُعْرِيه إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَرَوَوْا بِالْأُوجْهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلَهُ :
 ١٨ - تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا بَيْتْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلَيَّ

= وَهَنَاتٌ ، وَإِمَّا أَلَا تَرِدُ لَهُ اللَّامُ فِي جَمْعِهِ بِالْأَلِفِ وَالنَّاءِ نَحْوَ لُغَةِ وَلِغَاتٍ ، وَنَحْوُ ثِيَابٍ وَثَبَاتٍ ، وَنَحْوُ بَنَاتٍ وَبَنَاتٍ ، فَإِنْ كَانَتِ اللَّامُ الْمَحْذُوفَةُ مِنَ الْمَفْرَدِ قَدَرَدَتْ إِلَيْهِ فِي الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ أَغْرَبَ بِالْكَسْرِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ فِي جَمِيعِ لُغَاتِ الْعَرَبِ ، وَلَمْ يَخْتَلَفِ النُّحَاةُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتِ اللَّامُ الْمَحْذُوفَةُ مِنَ الْمَفْرَدِ لَمْ تَرِدْ إِلَيْهِ فِي جَمْعِهِ فَقَدْ حَكَى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَلَاثَ أَنْ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُهُ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، نَحْوُ « سَمِعْتُ لَنَاثِمَ » وَنَحْوُ « رَأَيْتُ بَنَاتَكَ » وَوَاقَفَهُ عَلَى ذَلِكَ الْكَسَاءُ وَابْنُ سَيْدِهِ ، وَرَوَوْا عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ قَوْلَهُ أَبِي ذَرِّيبٍ الْهَذَلِيُّ :

قَلَمًا جَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحِيَزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلْمًا وَاسْتِثَابَهَا

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦ مِنْ سُورَةِ الطَّلَاقِ .

١٨ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ طَوِيلَةٍ لِامْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حَجِيرٍ الْكِنْدِيِّ ، وَمَطْلَعُهَا قَوْلُهُ :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَهْلُهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْمَعْصَرِ الْخَالِي

وَقَبْلَ الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهَدُ بِهِ قَوْلُهُ :

وَمِثْلِكَ يَبْيَضُّ الْعَوَارِضُ طَفَلَةٌ لَعُوبٌ تُنَسِّيْنِي إِذَا قُمْتُ سِرْبًا بَالِي

لَطِيفَةٌ طَلَى الْكَشْحَ غَيْرَ مُفَاخَذَةٍ إِذَا انْفَقَلَتْ مُرْتَجَّةٌ غَيْرَ مِتْمَالٍ

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ كَانَ فَيْضٌ حَيِّمَهَا عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالْجَمَانِ لَدَى الْجَلَالِي

تَنَوَّرَتْهَا ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

نَظَرْتُ لِكَيْنَهَا وَالنُّجُومُ كَانَهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ

اللُّغَةُ : « وَمِثْلَكَ » الْوَاوُ وَآوَرَبُ : أَيْ كَثِيرٌ مِنَ النِّسَاءِ الْمِثْلَاتِ لَكَ « يَبْيَضُّ =

الموارض « جمع عارض ، وهو صفحة الوجه ، ولها عارضان . ولكن المثنى قد يجيء بصورة الجمع ، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين لجمع لذلك « طفلة » بفتح الطاء وسكون الفاء - هي الرخصة اللينة الناعمة « سربالى » السربال - بزنة القراطس - الباب « الكشع » الحصر ، يريد أنها دقيقة الحصر « غير مفاضة » ليست مسترخية البطن « مرتجة » يترجسها لعبانها « غير متفال » ليست كرية الرياح « استعمت » صبت الماء الحار عليها « حميمها » الحميم : الماء الحار « متفتها » أراد جانبي ظهرها « كالجان » الجان - بضم الجيم ، بزنة غراب - الفضة البيضاء « الجالى » الصيرف ، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة ، وذلك يحتمل معنيين ، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها ، وجسمها أبيض ناصع ، وثانيهما أن يريد أن الماء لا يتغير بعد أن يمر على جسمها ؛ لأن جسمها نظيف لا تقل عليه « تنورتها » نظرت إلى نارها من بعيد - « أذرعأت » بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء ، والنسبة إليها أذرعى « يثرب » المدينة التي شرفت فيما بعد بهجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه « أدنى دارها » أقرب مكان من أماكن ديارها « نظر عال » أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد .

المعنى : أراد أنه نظر إلى نار الحبوة التي يشبها أهلها للقرى ، مثلاً ، وهو بأذرعأت وهم بالمدينة . وفي هذا البيت - على ظاهره - ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق . وذلك أن المبالغة إن كان المدعى فيها غير ممكن عقلاً سميت غلوا ، وإن كان المدعى ممكناً وصح وقوعه عادة سميت تبليفاً ، وإن كان المدعى ممكناً عقلاً ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقاً ، فاما التلوه فقول المهلهل :

فَلَوْلَا الرِّيحُ أَسْمِعَ مَنْ يَحْجِرُ صَلِيلَ الْبَيْضِ يُقْرِعُ بِالْدُّكُورِ

وقد قيل في بيت المهلهل هذا : إنه أكذب بيت قالته العرب ، ويقال : إن بين

حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأما التبليغ فنعو قول امرئ القيس :

عَدَا بِي عِدَاءَ بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَمَجَةٍ دِرَاكًا ، وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُفْسَلِ

لأن من الممكن في حق الفرس أن يدرك الثور والنمجة ولم يحرق فيحتاج إلى أن يفسل . فأما قوله « تنورتها - إلخ » فغير ممكن عادة ، وكيف يمكن أن يكون إنسان بأذرعأت ويشاهد نار يثرب؟ ولكنه يزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت =

= المهمل صاحب أ كذب بيت قاله العرب ، وقد قال ابن قتيبة : إنه لم يرد رؤية العين ، وإنما أراد رؤية القلب ، والبيت تحزن منه وتمن ، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال ، أهل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، وهو على تقدير مضاف : أى ذو نظر « عال » صفة لنظر ، مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين . نعت من ظهورها التقل .
الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » فإن هذه الكلمة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه :

الأول : بكسر التاء منونة ، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة ، والسرفية ملاحظة حال « أذرعات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير .

والوجه الثانى : يكسر التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج ، والسرفية ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علماً لمؤنث بحسب حاله الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكماً من أحكامه ؛ فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

والوجه الثالث : بفتح التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جنى ، والسرفية ملاحظة حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .
ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الأعشى ميمون :

تَحَيَّرَهَا أَخُو عَائَاتَ شَهْرًا وَرَجَّيْ خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

الباب الخامس : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه عِلْتَانٌ ^(١) من تسع كَأَحْسَنَ ،
أو واحدة منها تقوم مقامهما كساجد وصَحْرَاءُ ؛ فَإِنْ جَرَّهُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ (فَحَيُّوا
بِأَحْسَنَ مِنْهَا) ^(٢) إِلَّا إِنْ أَضِيفَ نَحْوُ (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) ^(٣) أَوْ دَخَلَتْهُ

(١) اعلم أولاً أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلاً « علة »
واشتراطهم وجود علتين - مبنى على نوع من التساهل والمجاز ، لأن كل واحد من
الائتين اللذين يجتمعان في الاسم يقتضيان منعه من الصرف جزء علة ، وليس علة كاملة ،
فأنت تعلم أن باجتماع الايتين يحصل الحكم . والدليل على ذلك أن العلمية وحدها
لا تقتضى منع الصرف لعمد مصروف وعلى مصروف مع أهمها علمان ، وزيادة الألف
والنون وحدها لا تمنع فصنوان وقنوان وسلطان ورمضان مصروفة مع زيادة الألف والنون ،
وبذلك يتقرر أن العلة التامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع
ملاحظة شروط كل واحدة منهما .

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم ،
وأن إحدى هاتين العلتين ترجع إلى لفظ الفعل ، والثانية ترجع إلى معناه ، فأما العلة
التي ترجع إلى لفظه فهي عند البصريين كونه مشتقاً ومأخوذاً من لفظ المصدر الذي
هو اسم ، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وإما قلنا « عند البصريين » لأنهم هم الذين
ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة ، والعلة
التي ترجع إلى اللفظ عند السكوفيين هي أنه يدل بمادته أي الحروف التي يتألف منها على الحدث
ويدل بهيئته أي صورته التي هو عليها على الزمان ، فهو مركب لدلالته على شيئين ، والمركب
فرع عما لا تركيب فيه ، والاسم لا تركيب فيه لدلالته على شيء واحد ، وأما العلة التي
ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهي أنه لما دل على الحدث احتاج وانتقل إلى
محدث هذا الحدث وهو الفاعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً .
إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن في طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة
لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر ، فإذا وجد في اسم ما علتان
فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه
الناحية ، وحينئذ ينبغي أن يأخذ الحكم الذي استقر للفعل ، وهو ألا يدخله التنوين ولا
الجر ، وهذا هو الذي يسمى الاسم الذي لا ينصرف ، وبحسبك هذا الإيضاح فقد
أطلت عليك لتدرك سر هذه اللفظة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤ من سورة التين .

أَلْ مُعَرَّفَةٌ نَحْوُ (فِي الْمَسَاجِدِ) ^(١) أَوْ مَوْصُولَةٌ نَحْوُ (كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ) ^(٢)
أَوْ زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ :

١٩ — * رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا *

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة هود .

١٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . واسم ابن ميادة : الرماح بن أبرد بن ثوبان بن سراقه ، وميادة : اسم أمه . وقبل البيت على ما رواه السيوطي (تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا) قوله :

كَهَمَّتْ بِقَوْلٍ صَادِقٍ أَنْ أَقُولَهُ وَإِنِّي عَلَى زَعْمِ الْمَدَائِرِ لَقَائِلُهُ

اللغة : « أعباء » جمع عبء - بكسر العين المهملة وسكون الباء - وهو ما يتحمل عليك حمله أو يهطك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التي يؤود حملها القائم بها ، وروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، والأصل فيه « حنو العين » لطرفها ، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل المخرج منه « كاهله » السكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة السكاهل عن القوة .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه ميمون النقية ، مبارك الطلعة ، وأنه قوى على الاضطلاع بتكاليف الخلافة ، قادر على التخلص عما يعرض لها من المشاكل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » نعت للوليد ، وابن مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مباركا » حال من الوليد إذا جعلت « رأيت » بصرية ، ويكون « مباركا » مفعولا ثانياً إذا جعلت « رأيت » علمية « شديدا » معطوف بحرف عطف محذوف على « مباركا » وقوله « بأعباء » جار ومجرور يتعلق بقوله « شديدا » وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف =

الباب السادس : الأمثلة الخمسة^(١) ، وهى : كُـلُّ فـعـلٍ مُصـارعٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثنين نحو تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ ، أو واو جماع نحو تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ ، أو ياء مخاطبة نحو تَفْعَلِينَ ؛ فَإِنْ رَفَعَهَا بَيُّوتُ النون ، وَجَزَمَهَا وَصَّيْهَا بِحَذْفِهَا

= إليه « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ، مرفوع بالضمة ، و « شديد » صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، و « كاهل » مضاف وضمير الغائب العائد على المدحوح مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » وهو علم موازن للفعل واقع في موقع الجر بإضافة « ابن » إليه ، وقد جره الشاعر بالكسرة الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن الفعل ، وهذا يدل على أن الاسم للمنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام كان جره بالكسرة الظاهرة ، وأنه لا فرق بين أن تكون « أل » هذه معرفة أو موصولة أو زائدة ، والسرف في ذلك أن « أل » بجميع أنواعها من خواص الأسماء ، وهو إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل ، فإذا وجد معه ما هو من خصائص الأسماء كأل أو الإضافة فقد بعد شبهه بالفعل ، الذى انتضى منع صرفه ، فعاد اسما خالصا من شائبة الشبه بالفعل ، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة فى الاسمية .

هذا ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى فى أواخر باب المعرفة بأداة التعريف .

(١) قالوا « الأسماء الستة » لأنها ألفاظ معلومة وهى الأب والأخ - إلخ ، وقالوا « الأمثلة الخمسة » لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة ، وإنما يكفى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وألف الاثنين يكون المضارع معها مبدوءا ببناء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو « أتتا تكتبان » أو بياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو « الزيدان يكتبان » وواو الجماعة يكون المضارع معها كذلك مبدوءا ببناء نحو « أتم تكتبون » أو بالياء نحو « الزيدون يكتبون » أما ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءا ببناء نحو « أنت تكتبين » فمن هنا كانت ثمة خمسة ، لكنك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع .. نوعين الأول : أن يكون الاثنان مذكرين نحو « أتتا تكتبان يا زيدان » ونحو « الزيدان يكتبان » والثانى أن يكون الاثنان مؤنثتين نحو « أتتا =

نحو: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَنْفَعُوا) ^(١) ، وأما (إِلَّا أَنْ يَنْفَعُونَ) ^(٢) فالواوُ لامُ الكلمةِ ، والنونُ ضميرُ النسوةِ ، والفعلُ مبنيٌ مثل (يَتَرَبَّصْنَ) ^(٣) ووزنه يَفْعَلْنَ ، بخلاف قولك «الرَّجَالُ يَنْفَعُونَ» فالواو ضميرٌ للذكورين ، والنونُ علامةُ رفعٍ فتحذفُ نحو (وَأَنْ تَنْفَعُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ^(٤) ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَفْعُؤُوا .

* * *

== يا هندان تكتبان » ونحو «الهندان تكتبان» فالأشلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذي يجعل الاثنين نوعاً واحداً ، ولهذا عبر المؤلف في بعض مؤلفاته بالأشلة الستة نظراً إلى التفصيل ، وعبر هنا بالأشلة الخمسة نظراً للإجمال .
(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ثم أنت إذا أسندت « يكتب » إلى نون النسوة قلت « يكتبن » فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة ، ونظير ذلك « يعمو » فإنك حين تسند إلى هذه النون تقول « النسوة يعمون » فتسكن الواو التي هي لام الفعل ، وتلحق به نون النسوة . وإذا أسندت « يكتب » إلى واو الجماعة قلت « الرجال يكتبون » فتزيد واو الجماعة ونون الرفع ، فإذا أسندت « يعمو » إلى واو الجماعة قلت : « الرجال يعمون » وأصله « يعمون » بواوٍ أولهما مضمومة وثانيتهما ساكنة ونون الرفع على مثال « يكتبون » ولكن الواو التي هي اللام يستثقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة ، فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما . والفرق بين قولك « الرجال يعمون » وقولك « النساء يعمون » من أربعة أوجه ، الأول : أن لام الكلمة محذوفة في العبارة الأولى لعل تصريفية اقتضت ذلك وهي إرادة التخلص من التقاء الساكنين وموجودة في العبارة الثانية ، والوجه الثاني : أن النون في العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة ، وهي في العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهي الماعل ، والوجه الثالث : أن الواو الموجودة في العبارة الأولى كلمة مستقلة وهي ضمير جمع المذكور ، وهي في العبارة الثانية جزء من الكلمة هي لامها ، والوجه الرابع - وهو أثر الوجه الثاني - أن النون في العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم ، لأنها علامة الرفع ، وهي في العبارة الثانية لا تسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، لأنها الماعل ، والفاعل لا يحذف .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو : ما آخره ألف كـ **يَخْشَى** ^(١) ،
أو ياء كـ **يَزِي** ، أو واو كـ **يَدْعُو** ؛ فإن جَزَمَهُنْ بحذف الآخر ، فأما قوله :
٢٠ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقَتْ كَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فضرورة .

(١) للدار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على الطوق ، أما كناية الألف ياء في يخشى
فلكونها رابعة ، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف (الإملاء) .
٣٠ — هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وكان قد نشأت
بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحنة ، وذلك أن قيساً كان عنده درع فساومه فيها
الربيع ، ثم اهتبل الربيع فرصة ، وأخذ درع قيس ، ثم انطلق يعدوبه فرسه ، فتعرض
قيس بن زهير لأم الربيع — وهي فاطمة بنت الحرشب إحدى اللنجيات — وأراد أن
يأسرها ، لم عدل عن ذلك ، واستاق نعم بني زياد ، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله
ابن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَنَحْبِسُهَا عَلَى الْقُرَشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادٍ
كَأَلَا قَيْتٍ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَذْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ
هُمْ فَخَرُوا عَلَى بَذْرِ فَخَرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَابَتِهِ جَوَادِي
وَكَُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمٍ سَوْءٍ دَلَقْتُ لَهُ بِدَاهِيَةٍ نَادٍ

اللغة : « الأنباء » جمع نأ ، مثل سبب وأسباب وجل وأجمال ، والنأ : الخبر
وزنا ومعنى ، وقيل : الخبر أعم منه ؛ لأن النأ خاص بما كان ذا شأن من الأخبار « تنمي »
يزيد وتكثر . وفيه لغتان : يقال : نما الشيء ينمي — من باب ضرب بضرب — ويقال :
نما ينمو — من باب نصر — والأول أكثر « كبون » بفتح اللام وضم الباء مخففة —
هي الإبل ذات اللبن « بني زياد » هم السكلة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ،
وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي ، وأمهم — كما عدت — فاطمة بنت الحرشب
الأنبارية ، وهي التي سملت عن أفضل أولادها ، فقالت : الربيع ، بل عمارة ، بل قيس ،
بل أنس ، ثم قلت : ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدرى =

= أين طرفاها «القرش» أراد به عبد الله بن جدعان ، فإنه تيمى ، وتيم من قرش
«تشرى» تباع ، ونظيره قول الله تعالى : (وشروه بثمن بخس) العفى - والله أعلم - أنهم
باعوه بذلك ، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاما له اسمه برد ثم تبعته نفسه :

وَشَرَيْتُ بُرْدًا كَيْتَـسِي مِنْ بُعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

« بأدراع » جمع درع « وأساف » جمع سيف « حداد » جمع حديد ، وهو
بالنسبة إلى السيف الصلب القوى على النفاذ في ضربيته ، وبالنسبة إلى الدرع الصلب
الذى لا يقوى عليه سيف أوسهم « ذات الإصا » مكان بعينه .

للمنى : مسائل مما إذا كان قد شاع في الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بن زياد -
وهم القارير الأبطال الذى يخشاهم الناس - حيث استأفها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يأتيك » يأتى
فعل مضارع مجزوم بلم ، وفي علامة جزمه وجوه منذ كرها في بيان الاستشهاد بالبيت ،
والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « والأنباء » الواو واو
الحال ، الأنباء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضمة
مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى الأنباء ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ
وخبره في محل نصب حال « بما » اختلف العلماء في هذه الباء ؛ فمنهم من ذهب إلى
أنها زائدة ، وما : فاعل يأتى ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك الذى لاقتة لبون بن زياد ،
ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية ، وما : في محل جر بالباء ، والجار والمجرور
يتعلق يأتى ، وفاعل يأتى - على هذا - ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم
من المقام وإن لم يجر ذكره ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك هو (أى أنبأ) بالذى
لاقتة ، أو الماعل محذوف على رأى الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم
به . وأظهر هذه الوجوه الأول « لاقت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الماعل
« لبون » فاعل لاقت ، والجملة من الفعل وفاعله لاهل لها من الإعراب صلة للوصول ،
والمائد ضمير محذوف منصوب بلاقت يعود إلى ما ، وتقدير الكلام : الذى لاقتة ،
ولبون مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر
سالم ، وبنى مضاف و « زياد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . =

= الشاهد فيه : قوله « ألم يأتيك » وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحا غاية في الوضوح :

أما الأمر الأول فخاصته أن الفعل للمضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح ، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمى ويدعو ويرضى ؛ فإن كان الفعل للمضارع صحيح الآخر فإنه يجزم بسكون آخره ؛ فتقول : لم يضرب ، ولم يكتب ، ولم يفتح ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة ، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة ، وإن كان الفعل للمضارع معتل الآخر فإنه يجزم بحذف حرف العلة الذي هو لام السكامة ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة ، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه

وأما الأمر الثاني فخاصته أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه ؛ فتروى على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، وتروى على وجه ثان ، وهو :

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِئُ *

من غير ياء ، وهذه رواية رواها ابن جني . وتروى على وجه ثالث ، وهو :

* وَهَلْ أَتَاكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِئُ *

وهي رواية الأصمعي .

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولا أنه لا شاهد في البيت على رواية ابن جني ، ولا على رواية الأصمعي ؛ لأن العبارة جارية على ما هو الفصحح المستعمل باطراد في كلام العرب ، وهو ما قررناه في التمهيد لذلك الكلام ، فأما على رواية أكثر النحاة — وهي الرواية التي ذكرها المؤلف ، ومن أجلها أتى بالبيت هنا — فاعلم أن العلماء يختلفون في تخريج هذه الرواية .

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الياء هي لام الكلمة ، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعا بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر ، ويكون « يأتى » مجزوما وعلامة جزمه =

= السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح ، وهؤلاء قالوا : إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة في نحو قول أعرابي ضافه رجل فذبح له غزاة فأعطاه الرجل مالا كثيرا :

فَقُمْتُ إِلَى عَنَزٍ بَقِيَّةِ أَعْنَزٍ فَأَذْبَحَهَا فَعَلَ أَمْرِي غَيْرِ نَادِمٍ
فَمَوْضَعِي مِنْهَا غَفَايَ وَلَمْ تَسْكُنْ نَسَاوِي عِنْدِي غَيْرِ خَسِي دَرَاهِمٍ

الشاهد فيه قوله «تساوى» فقد جاء به مرفوعا بالضمة الظاهرة حين اضطر ، ومثله قول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُوُ قَيِّضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ
وليس هذا خاصا بالفعل ، بل يجرى في الاسم أيضا ، ومن ذلك قول أعرابي من بني كلب ، وقد أنشده سيديه :

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ
فقوله «ماضي» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة ، لأنه لما اضطر عامل المعتل معاملة الصحيح ، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعا بالضمة الظاهرة فيجزمه بالسكون ، وقد اختار هذا التوجيه أبو السعادات هبة الله بن الشجري في أماليه .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الباء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم ، بل لام الفعل قد حذفت فعلا للجزم فصارت العبارة «ألم يأتك» بغير ياء ، ثم أشبع كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام ، وهؤلاء قالوا : إن الشاعر كثيرا ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة ، ولذلك أمثلة منها قول عنترة بن شداد العبسي :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زِيَّافَةٍ مِثْلُ الْفَنِيْقِ الْمُسَكَّدِمِ
فإنه أراد أن يقول «ينبع» على وزن يفتح ، فأشبع حركة الباء — وهي الفتحة — فنشأت عنها ألف ، ومنها قول الآخر :

وأما قوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ)^(١) في قراءة قُفْبِلَ فقيل « مَنْ » موصولة وتُسَكِّنُ « يصبر » إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والمهذبة ، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف ، وإما على العطف على المعنى ؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإيهامها .

تنبيه : إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كَيَقْرَأُ وَيُقْرِئُ وَيَوْضُو ، فإن

== وَأَنْتَ حَيْثُمَا يَنْتَبِئِ الْمَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ
فإنه أراد أن يقول « فَأَنْظُرْ » فأشبع حركة الظاء — وهي الضمة — فنشأت عنها واو ، وقد اختار هذا التوجيه أبو البركات الأنباري في كتابه « الإنصاف » .
ومن العلماء من قال : إن ما ورد في هذا البيت ضرورة من الضرورات التي تسوغ للشاعر ، ولا تسوغ لغيره ، ومنهم المؤلف في هذا الكتاب ، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة ، ووجهها — عند التحقيق — واحد مما ذكرناه أولا ، فاحفظ هذا ، واحرص عليه ، والله ينفعك به .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

إِذَا الْمَجْزُورُ غَضِبْتُ فَطَلَّقِي وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِي
الشاهد فيه قوله « ولا ترضاها » حيث أثبت الألف ، وفيه كل ما ذكرناه .
ونظيره قول الآخر :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ
ونظيره قول الآخر ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :
كَأَنَّ الْعَيْنَ خَالَعَهَا فَذَاهَا بِمَوَارٍ فَلَمْ تَقْضِ كَرَاهَا
ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَسَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْدًا يَمَانِيَا
ونظيره ما أنشده القائل عن ثعلب :

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْدًا مُقْبِلًا وَلَا رَجُلًا يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ
(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف

كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي^(١) ، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاهُ ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ^(٢) ، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ ، بقاء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر .

فصل : وتقدّر الحركات الثلاثُ في الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمةٌ نحو الفَتَى والمُضْطَفَى ، ويسمى معتلاً مقصوراً .

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو المُرْتَبَى والقَاضِي ، ويسمى معتلاً منقوصاً .

وخرج بذكر الاسم نحو يَخْشَى ، وَيَرْمِي ، وبذكر الزوم نحو « رأيت أخاك » و « مررت بأخيك » وباشتراط الكسرة نحو ظَنِّي و كَرَمِي .

وتقدّر الضمة والفتحة في الفعل المعتلّ بالألف نحو « هو يَخْشَاهَا » و « لن يَخْشَاهَا » والضمة فقط في الفعل المعتلّ بالواو أو الياء^(٣) ، نحو « هو يَدْعُو » و « هو يَرْمِي » .

وتظهر الفتحة في الواو والياء ، نحو « إن القَاضِي لَن يَرْمِي وَلَن يَفْزُو »^(٤) .

(١) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ونظيره « فَا ، وَا ، وَا » فإن العرب تسهلها فتقول : فَا ، وَا ، وَا .

(٢) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها .

(٣) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء في الفعل المعتل ، كما أظهرهما عليهما في الاسم ، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التي وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٣٠

(٤) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطراراً ، نحو قول حندج المري :

(٦ - أوضع للسالك ١)

هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكِرَةٌ ، وهى الأصل^(١) ، وهى عبارة عن نوعين^(٢) .
أحدهما : ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف ، كرجل ، وفرس ، ودار ، وكتاب .

= مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِي عَلَى شَحَطٍ مِّنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ
الشاهد فيه قوله «أَنْ يُذْنِي» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها .
ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبِي اللَّهِ أَنْ ائْتَمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ
وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطرروا ، ومن ذلك قول الشاعر :

• لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا •

الشاهد فيه قوله «أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا» فإن قوله باريها مفعول به ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة ، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة .
ومثل ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أَبْذِينَ بِالْفَاعِ الْقَرِقِ أَيْدَى جَوَارٍ يَتَعَاظِنَ الْوَرِقِ

الشاهد فيه قوله «أَبْذِينَ» بالفاع القريق فإنه اسم كأن ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لحمة الفتحة على الياء ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء .

(١) إنما كانت النكرة هى الأصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت له إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، فإنها تحتاج إلى القرينة ، وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج إليه .

(٢) هذا من نوع التعريف بالرسم ، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها ، وأما تعريفها بالحد فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ، مثال ما شاع فى جنس وجود قولك «رجل» فإنه موضوع للانسان الذكر البالغ ، فكل واحد من أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ ، ومثال ما شاع فى جنس مقدر قولك «شمس» و«بدر» و«قمر» فإن «شمسا» موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل ، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل ، لكن حدث أنه لم يوجد له إلا فرد واحد ، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد منها ومثله بدر وقمر .

والثاني : ما يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو « ذِي ، وَمَنْ ، وَمَا » في قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، وَيَمْنٌ مُنْجِبٌ لَكَ ، وَبِمَا مُجِبٌ لَكَ » فإنها واقعة موقع « صاحب ، وإنسان ، وشيء » وكذلك نحو : صَدِ — منوناً — فإنه واقع موقع قولك « سَكُونًا » .

ومعرفة ، وهي الفرع ، وهي عبارة عن نوعين :

أحدهما : مالا يقبل « أل » البتة ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : زيد ، وعمر .
والثاني : ما يقبل « أل » واسكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث ، وعباس ، وضجأك » فإن « أل » الداخلة عليها لِلْمَحِ الْأَصْلُ بها .
وأقسام المعارف سبعة : المضمرة كأنها وَهُمْ ، والقلم كزيد وهند ، والإشارة كذا وذِي ، والموصول كأقْدَى وَالَّتِي ، وذو الأداة كالغلام والمرأة ، والمضاف لِوَاحِدٍ منها كابْنِي وَغُلَامِي ، والمنادى نحو « يَا رَجُلُ » لمعين .

فصل في المضمرة — المضمرة والضمير : اسمان لما وُضِحَ لِمُسْكَمٍ كأننا ، أو لِمُخَاطَبٍ كأنْتِ ، أو لِمُخَاطَبٍ كهُوَ ، أو لِمُخَاطَبٍ تَارَةً وَلِمُخَاطَبٍ أُخْرَى ، وهو الألف والواو والنون ، كقُومًا وَقَامًا ، وَقُومُوا وَقَامُوا ، وَقُمْنَ .
وينقسم إلى بارز — وهو ما له صورة في اللفظ كقَاء « قُمْتُ » — وإلى مستتر ، وهو بخلافه كالقدر في « قُم » .

وينقسم البارز إلى متصل وهو : مالا يُفْتَتَحُ به النطق ولا يقع بعد « إلا » كقَاء « ابْنِي » وكاف « أكرمك » وهاء « سَلِّمْ » ويائه ، وأمَّا قوله :
٢١ — وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يَجَاوِرَنَا إِلَّا كَرِ دِيَارِ

فضرورة .

٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل .
==

= اللغة والرواية : « وما علينا » روى في مكان هذه الكلمة « وما نبالي » ونبالي : فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفي ، تقول : ما باليت ، وما بأباليه ، وأنا لأبالي ما تكون عاقبة ذلك ، وقد يستعمل في الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفي ، وهذا كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْمَعَنٌ أَمْ أَوْقَى وَلَسَكِنْ أَمْ أَوْقَى لَا تَبَالِي

أراد لقد أهتمي رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكترت به ، ولسكنها هي لانتمياً بفرافنا ولا تهتم له ، فأنت تراه قد استعمل في صدر البيت « باليت » في الإثبات بسبب كونه قد استعمل في عجز البيت « لا تبالي » فدل على ما ذهبنا إليه « ألا يجاورنا إلاك » تروى هذه العبارة على وجهين آخرين ، فتروى « ألا يجاورنا حاشاك » وتروى « ألا يجاورنا سواك » وستكلم على هذه الروايات الثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « ديار » معناه أحد ، وديار واحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي وشبهه ، وانظر إلى قوله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً) يريد لا ترك منهم أحداً ، بل استأصلهم ، وانظر إلى قوله سبحانه (ولم يكن له كفوا أحد) يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير . ويقال : ما في الدار من ديار ، وما فيها ديور ، تريد ما فيها من أحد أصلاً .

المعنى : إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإننا نكتفى بجوارك ونقنع بقربك ، وليس يعني - بعد ذلك - ألا يجاورنا أحد سواك .

الإعراب : « ما علينا » يجوز في « ما » هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ ، فهو مبني على السكون في محل رفع ، والجار والمجرور بعده يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير أي شيء كأن علينا ؟ والاستفهام على هذا إنكارى بمعنى النفي ، ويجوز أن تكون « ما » نافية والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ما علينا ضرر ، أو نحوه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والصدر المؤول في « ألا يجاورنا » مبتدأ مؤخر ، وإذا رويت « ما نبالي » جاز أن تكون « ما » نافية ، والفعل المضارع منغياً بها ، وهو مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، =

== وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبألى شيئا، أو مفعوله هو المصدر المؤول في «ألا يجاوننا - إلخ» ويجوز أيضا أن تكون «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبنى على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع - وهو نبألى - وفاعله المستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع خبر المبتدأ، والرباط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع، وتقدير الكلام: أى شيء الذى نبألىه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب «ما» زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» جارة: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وجارة مضاف ونا مضاف إليه «أن» حرف مصدرى ونصب «لا» حرف نفي «يجاوننا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به «إلاك» إلا: أداة استثناء، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم في الذكر على المستثنى منه فهو مبنى على الكسر في محل نصب «ديار» فاعل يجاور، مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجوز في المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها أن يكون منصوبا على نزع الخافض، والتقدير: ما علينا في مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أى شيء علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أولا نبألى شيئا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو أى شيء الذى نبألىه في عدم ذلك.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلا» حين اضطرتة إقامة وزن البيت إلى ذلك، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام، والقياس عندهم أن يأتى بالضمير بعد «إلا» منفصلا، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال «ألا يجاوننا إلا إلاك ديار» كما قال عمرو بن معديكرب الزبيدي:

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

ونظير بيت الشاهد في وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» ضرورة قول الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَقَتْ عَلَى، فَمَالِي عَوَظُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

ومن رواه «سواك» أرواه «حاشاك» فلا ضرورة في البيت على روايته، لأن الضمير متصل بعامله الذى له فيه الأثر، والفرق بين «إلا» و«سوى» و«حاشا» أنهما عاملان و«إلا» ليست عاملا، وإنما هي دالة على العامل، أو مقوية للعامل للمقدر، على الخلاف الذى تعرفه في باب الاستثناء إن شاء الله.

وإلى منفصل ، وهو : ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا» نحو «أنا» تقول :
«أنا مؤمن» و «ما قام إلا أنا» .

ويقسم المتصل — بحسب مواقع الإعراب — إلى ثلاثة أقسام :
(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقُمْتُ ، والألف كقاماً ،
والواو كقامُوا ، والنون كقُمْنَ ، وياء المخاطبة كقُومِي .

(٢) وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء التكلم
نحو (رَبِّي أَكْرَمَنِي) ^(١) ، وكاف المخاطب نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ) ^(٢) ، وهاء
الغائب نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) ^(٣) .

(٣) وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو «نا» خاصة نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا) ^(٤) .
وقال بعضهم ^(٥) : لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء ، وكلمة «هم»
كذلك ؛ لأنك تقول : «قُومِي» و «أَكْرَمَنِي» و «غُلَامِي» و «هم قَمَلُوا»

(١) من الآية ١٥ من سورة الفجر .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٥) قائل ذلك هو أبو حيان ، وقد نظر أبو حيان في هذا الاعتراض إلى لفظ
الضمير من غير اعتبار لعناه ولا لكونه متصلاً أو منفصلاً ، وهو قصور ، وحاصل
رد المؤلف وغيره ممن تصدوا الرد على أبي حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير
وإلى نوعه ، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميراً واحداً ، وإن اتحد اللفظ
واختلف المعنى كياء التكلم وياء المخاطبة ، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة «هم»
فإنها في قولك «لهم» وقولك «إنهم» ضمير متصل ، وفي قولك «هم يفعلون» ضمير
منفصل ، فهما متغايران ، بخلاف «نا» فإن لفظها واحد ، ومعناها — وهولتكم اللهظم
نفسه أو معه غيره — واحد أيضاً ، ونوعها واحد وهو المتصل ، ومى — مع هذا من
الاتفاق — واقعة في مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر .

و « إناهم » و « لهم مال » وهذا غيرُ سَدِيدٍ ؛ لأن ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم ،
والمتنصل غير المتصل .

وألفاظ الضمائر كلها مبنية^(١) ، ويختص الاستتار بضمير الرفع^(٢) .

وينقسم المستتر إلى مستترٍ وُجُوباً ، وهو : ما لا يخلفُهُ ظاهر ولا ضمير
منفصل ، وهو : المرفوعُ بأمر الواحد ، كـ « قُمْ » أو بمضارع مبدوء بـ « تاء خطاب
الواحد » كـ « تَقُومُ » أو بمضارع مبدوء بالهمزة ، كـ « أَقُومُ » أو بالنون ،
كـ « نَقُومُ » أو بفعل استثناء ، كـ « خَلَا ، وَعَدَا ، وَلَا يَكُونُ » في نحو
قولك : « قَامُوا ما خَلَا زَيْداً ، وما عَدَا عَمراً ، ولا يَكُونُ زَيْداً » أو بأفْعَلْ

(١) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية ، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها
هو شبهها للحرف . ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف . قيل : قد أشبهت الحرف
شبهاً وضعياً ، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين ، والقليل الزائد على
الحرفين محمول على الكثير ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً معنوياً ؛ لأن التكلم والخطاب
والتيبة من معاني الحروف ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً افتقارياً ، لأن كل ضمير
يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضمنية مشاهدة أو غيرها ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً
جمودياً ، وأما غير جمهور النحاة فقالوا : إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها
لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب ، ونحن نعلم أن السبب الحامل على
الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة ، فلما كانت الدلالة على المعاني المختلفة من
الفاعلية والفعولية في الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم نحتاج إلى الإعراب .

(٢) فإن قلت : فإنني أجده ضمير النصب مقدراً في نحو « إني أكرم الذي تكرم »
أي الذي تكرمه ، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى (ويشرب مما اشربون) أي منه ،
فكيف تقولون : إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع ؟

فالجواب أن تنبهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف ، أي أن الضمير كان
مذكوراً في الكلام ثم حذف ، ولا كذلك المستتر ؛ فقد التبس عليك الحذف
بالاستتار .

في التعجب أو بأفعل التفضيل ، كـ « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » و (مُ أَحْسَنُ أَثَمًا) ^(١) ، أو باسمِ قَعْلٍ غير ماضٍ ، كـ « أَوْهَ ، وَنَزَالَ » ^(٢) .

وإلى مستتر جوازاً ، وهو : ما يخلفه ذلك ، وهو : المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة ، أو الصفات المَحْضَةُ ، أو اسم الفعل الماضي نحو « زَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ » ، وزيد قائمٌ ، أو مَضْرُوبٌ ، أو حَسَنٌ ، وَهَيْهَاتَ « ألا ترى أنه يجوز « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقى .

تنبيه - هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ^(٣) ، إذ الاستتار في نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية وأما « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام .

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم . (٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما : الأمر الأول : أنه بقى مما يستر وجوب الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو قوله تعالى (فضرب الرقاب) وأيضاً الضمير للمستتر في « نعم وبئس » المفسر بنكرة نحو « نعم قوماً معشره » وقوله تعالى (بئس للظالمين بدلا) فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره .

والأمر الثانى : أن أصل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر في السألة التى سموها مسألة الكعل ، وقد يرفع الضمير البارز في لغة بعض العرب نحو قولهم : رأيت رجلا أحسن منه أنا .

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم فى قول ابن مالك وابن يعيش فى تعريف الضمير للمستتر « للمستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل » أن أحدهما يخلفه فى تأدية معناه ، وليس هذا بمرادهما ، بل مرادهما أن أحدهما يخلف للمستتر جوازا فى رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحدا ، وبهذا ينحل اعتراضه ويصح موافقا لما ذكر هو أنه التحقيق .

وينقسم المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين :

(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو « أنا ، وأنت ، وهو » وفروعهن ؛ ففرع أنا : نحن ^(١) ، وفرع أنت : أنتِ ، وأنتمَا ، وأنتم ^(٢) ، وفرع هو : هي ، وهما ، وهم ، وهن .

(٢) وما يختص بمحل النصب ، وهو « إيا » مُرَدَّفًا بما يدل على المعنى المراد نحو « إِيَّاي » للمتكلم ، و « إِيَّاكَ » للمخاطب ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، وفروعها : إِيَّانَا ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكُمَا ، وإِيَّاكُمْ ، وإِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُمْ ، وإِيَّاهُنَّ .

تنبيه - المختار أن الضمير نفس « إيا » وأن اللواحق لها حروف تكلم ، وخطاب ، وغيبة ^(٣) .

(١) إنما كان نحن فرعا لأننا لأن أنا دال على الواحد للتكلم ، ونحن دال على التكلم التعدد أو المنزل منزله ، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد .

(٢) إنما كان « أنت » بفتح التاء أصلا لأنه دال على المخاطب المفرد المذكور ، وكان « أنت » بكسر التاء - فرعا لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع الذكر ، وكان « أتيا وأنتم وأنتن » فروعاً لدلالاتها على التعدد اثنين أو أكثر ، وهو فرع عن الواحد ، وقس على هذا ضائر الغيبة ، والضائر المتصلة ، فإن « إِيَّاي » أصل لإِيَّانَا ، وإِيَّاكَ أصل لإِيَّاكَ وإِيَّاكُمَا وإِيَّاكُمْ وإِيَّاكُنَّ ، و « إِيَّاه » أصل لإِيَّاهَا وإِيَّاهُمَا وإِيَّاهُنَّ .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المختار أن « إيا » هي الضمير ، والكاف والياء والهاء لواحق - هو مذهب سيبويه ، وهو معترض بأن تعريف الضمير - كما سبق - هو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و « إيا » بمفردها لا تدل على شيء من ذلك فكيف تسمى ضميرا ، وأجاب أنصار سيبويه بأن « إيا » مشتركة بين الثلاثة - التى هي التكلم والمخاطب والغائب - وضعا ، فإذا أريد التمييز جيء بأحد اللواحق . =

فصل : القاعدة أنه متى تأتى اتّصالُ الضمير لم يُعدّل إلى انفصاله^(١) ؛ فنحو « قُمْتُ » و « أكرمتك » لا يقال فيهما « قامَ أنا » ولا « أكرمتُ إياك » ، فأما قوله :

٢٢ -- * إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَىٰ هُمْ *

= وهذا أحد أربعة مذاهب ، وثانها أن إيا حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير ، وهو مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين ، واختاره أبو حيان . وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً ، وقد أضيف أولهما لثانيهما ، وهو مذهب الخليل وجماعة ، واختاره ابن مالك . ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده ، وما بعده هو الضمير ، وهو مذهب الزجاج .

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ، فناء التكلم مثلاً وأنا من الضمائر المنفصلة يستعملان في موضع الاسم العلم للوضوح لمن يدل عليه هذا الضمير ، ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصاراً من الضمير المنفصل ، وذلك واضح جداً ، ولما كان السبب في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار ، وكان الضمير المتصل أشد اختصاراً من المنفصل ، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ في بلوغ القصد ، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذره .

٢٢ - هذا هجز بيت من البسيط ، صدره قوله :

* وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ *

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوي النخعي ، يقولها في تذكّر أهله والحين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكانت منازل قومه في وادي أشى - بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء - بنجد ، وأول هذه الكلمة قوله ، فيما رواه أبو تمام في الحماسة :

لَا حَبِيدًا أَنْتِ يَا صَنَعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شُعُوبٌ هَوَىٰ مِنِّي وَلَا نُقُمٌ
وَحَبِيدًا حِينَ تُنْمِسُ الرَّجْجُ بِأَرْدَةٍ وَادِي أَشَىٰ وَفَتَيَانٍ يَدِ هُضُمٍ =

== اللغة : « لا حبذا » كلمة تقال عند الذم والهجاء « صنعاء » اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهى قصبة اليمن وأحسن بلادها ، وثانيهما قرية بالنعوة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح المعجمة - اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نغم » بضم النون والقاف جميعا ، أو بفتحهما - اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان « أشى » قال ياقوت : « هو موضع بالوشم ، والوشم : واد بالجماعة فيه نخل ، والأشى : تصغير الأشاء - بزنة سحاب - الذى هو اسم لصفار النخل ، ووحدته أشاء ، وأشى : منازل عدى بن الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بعدوية »
 ا ه كلامه بتصرف « هضم » بضم الهاء والضاد جميعا - جمع هضوم ، والهضوم - بفتح الهاء ، بزنة صبور وغفور - الجواد المتلاف لئاله ، ويقال : يد هضوم ، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه لما يقيمه .

الإعراب : « ما » حرف نفي « أصحاب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر زائد « قوم » مفعول به لأصحاب ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « فأذكرهم » الماء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الفتيان المضمم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « إلا » أداة استثناء لا عمل لها « يزيدهم » يزيد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهم : ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبنى على السكون فى محل نصب « حبا » مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بيزيد « هم » ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين ، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه ، وهو على كل حال فاعل ليزيد ، مبنى على السكون فى محل الرفع .

المعنى : يحتمل هذا البيت معنيين ، بناء على اختلاف مرجع ضميرى الغائبين فى الشطر الثانى منه : أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا أننا على قومه وبالعوا فى مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه ، وأما المعنى الثانى فإنه ما يعاشر ==

وقوله :

٢٣ - * إِبْنَاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ * *

فضرورة .

= قوما فيلوم إلا تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فينذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشدد إليهم حنينه ؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق ، ومعادم الصفات .

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا » حيث فصل الضمير المرفوع - وهو « هم » الذي في آخر البيت - وكان قياس الكلام أن يجيء به ضميرا متصلا بالعامر الذي هو يزيد فيقول « إلا يزيدونهم » هذا بحسب الظاهر .

ويحتمل أن يكون فاعل « يزيد » ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من « أذكر » وكأنه قد قال : إلا يزيدهم ذكرى لهم حبا إلى ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع في آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، قاله ابن هشام ، وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة ، ولا يكون فيه شاهد .

وقد يقال على هذا التخريج : كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع ؟ وكيف يطلق « هم » وهو خاص بالمقلاء على التذكر وهو غير عاقل ؟

٢٣ - هذا بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِئَتْ *

وهذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَوَقْتُ نَفْلٍ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَخْلِفْ عَلَى قَنْدَرٍ فِئَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِيْنَ مَعْمُورٍ

اللمعة : « وقت » فعل ماض متصل بتاء التأنيث من الوقاية ، وهي الحفظ « قند »

فدية له ، و « نون جميعا » - الكذب ، وفي القرآن الكريم : (لولا أن تنفدون) أى :

... إلى الكذب « فناء » هو بزنة كتاب - ساحة البيت ، وأراد بالبيت بيت

الله الحرام وغيره المكتبة ، وبالساعين الذين يطوفون حوله لأنهم يسعون إليه من أقطار =

« الأرض » « الباعث » الذى يبعث الأموات ويحييهم « الوارث » الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء للملك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى « ضمنت » اشتملت عليهم . ومثله تضمنت ، وقد يكون معناه أن الأرض تسكنت بهم لأنها ستلظهم عند البعث « الدهارير » جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله عبايد ، ومحاسن ، وملاحم . والدهارير : الشدائد .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بمحذوف في البيت السابق « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يجوز لك فيه وجهان ؛ أحدهما أن نجره بالكسرة ظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث أو الوارث على مثال قولهم : قطع الله يد ورجل من قائلها ، وقول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَمَرَهُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَمْرِ

والوجه الثانى : أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان قبله فأعمل فيه الثانى ولم يعمل الأول فى ضميره بل حذفه لكونه فضلة « قد » حرف تحقيق « ضمنت » ضمن : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الماعل « إياهم » إيا : ضمير منفصل مفعول به لصحن ، مبني على السكون فى محل نصب ، وهم : حرف دال على الغيبة « الأرض » فاعل ضمن مرفوع بالضم الظاهرة « فى دهر » جار ومجرور متعلق بضمن ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطر إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه القياس ، ولو أنه أتى به متصلا على ما يقتضيه القياس لقال : قد ضمنهم الأرض » والإتيان بالضمير منفصلا مع المحكون من الإتيان به متصلا مما لا يسوغ ارتكابه عربية إلا لضرورة الشعر .

ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكرى :

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا

يَا صَاحِبَ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ نَهْمٌ

ومثال^(١) ما لم يتأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو (إِيَّاكَ

(١) ذكر للأولف موضعين لا يتأني فيهما المجرى بالضمير المتصل ، ويتمين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلاً ، وقد بقى عليه اثنا عشر موضعاً من هذه البأبة لم يذكرها ، ونحن نذكرها لك تنمياً للبحث ، في وجأزة واختصار :

الأول : أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أضيف إلى مفعوله ، نحو قول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُفْتُمُ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا
وعلى هذا تقول : عجبت من ضرب زيد أنت ، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله .

الثاني : أن يكون الضمير مفعولاً لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر ، نحو قولك : عجبت من ضرب زيد إياك ، فإن كان فاعل المصدر ضميراً أيضاً كانت من المسألة الأولى التي يجوز فيها الأمران .

الثالث : أن يكون الضمير مرفوعاً بصفة جارية على غير من هو له ، مطلقاً عند البصريين ، ومع خوف اللبس عند الكوفيين ، على ما تعرفه مفصلاً في باب البتداء والخبر إن شاء الله ، نحو زيد عمر و ضاربهُ هو .

الرابع : أن يكون عامل الضمير محذوفاً ، نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَنْفَقْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ أَعْلَكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
ونحو قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْهَرْتَ حَاصِداً نَدِمْتُ عَلَى الْقَفْرِ بَطْرِ فِي زَمَنِ الْبَذْرِ
الخامس : أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي ، نحو قوله تعالى (ما هن أمهاتهم) وقوله (وما أنا بطارد الذين آمنوا) وقوله (وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين) .

السادس : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، نحو قول الشاعر :

فَمَا لَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَخْذُو قَصِيْدَةً تَسْكُونُ وَإِيَّاهَا يَهَا مَثَلًا بِمَدِي
السابع : أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله ، كالضمير المعطوف في قول الله تعالى (نخرجون الرسول وإياكم) وفي قول فيس بن زهير :

=

تَعْبُدُ^(١) ، أو يلى « إلاً » ، نحو (أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(٢) ،
ومنه قوله :

٢٤ - وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَخْسَائِهِمْ أَنَا أَوْ مِنِّي
لأن المعنى ما يُدَافِعُ عن أخسائهم إلا أنا .

= فَإِنْ تَكَ حَرْبًا فَلَمْ أَجْنِهَا جَفَنَهَا خِيَارُهُمْ أَوْ هُمْ
الثامن : أن يقع الضمير بعد « إما » نحو قولك « يتولى الأمر إما أنا وإما أنت »
التاسع : أن يكون عامل الضمير معنويا - وهو الابتداء - ومعنى هذا أن يكون
الضمير مبتدأ ، نحو « أنا مؤمن » و « أنت مجتهد » و « هو كسلان » .
العاشر : أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة ، الداخلة في خبر إن الخفيفة ، كقول
الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاهُ لَكَ فَمَرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا
الحادى عشر : أن يكون الضمير منادى ، نحو « يا أنت » ونحو « يا إياك »
وسبأى في باب المنادى أن نداء الضمير شاذ ، ومنه قول الراجز :

يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُفْعَتَا
الثانى عشر : أن يكون الضمير ثانى ضميرين متعدي الرتبة معمولين لعامل واحد ،
وليس مرفوعا ؛ نحو « ظننتى إياى » و « ظننتك إياك » وسيدكر المؤلف هذا
الموضع فى ثنايا شرح مسائل الجواز .

(١) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يوسف .

٢٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَنَا الذَّاكِدُ الْخَاسِي الدَّمَارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَخْسَائِهِمْ أَنَا أَوْ مِنِّي
وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يعارض بها جريرا ويفخر عليه ، وبعد هذا

=

البيت قوله :

== فَمَهْمَا أَعِشْ لَا يَضْمَنُونِي وَلَا أَضِغْ لَهْمُ حَسَبًا مَا حَرَّكَتْ قَدَمِي نَعْلِي

اللغة : « الدائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده ، إذا دفعه ، وتقول : فلان يذود عن قومه ، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم بصدد أن ينزل بهم ، فهو يدفع الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم « الدمار » بكسر الدال بزنة الكتاب - كل ما لزمك أن تحافظ عليه وتحميه « أحساب » جمع حسب - بفتح الحاء والسين جميعاً - وهو كل ما يعده الإنسان من مفاخر آباءه ، وقيل : الحسب المال ، والأول أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجرى جناية فيكفولوه أو يفرموا عنه « لا أضغ » هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط ، أجوف ، من الإضاعة ، وقد حدثت عنه للنخلص من التقاء الساكنين « ما حركت قدمي نعلي » ما هذه مصدرية ظرفية ، والمعنى : مدة تحريك قدمي نعلي ، وأراد بذلك طول حياته ، لأنه مادام حياً يحرك قدمه فتتحرك نعله بحركة قدمه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « الدائد » خبر المبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة « الحامى » صفة للدائد ، أو هو خبر ثان للمبتدأ ، والحامى مضاف و« الدمار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يكون الدمار منصوباً على أنه مفعول به للحامى « إنما » حرف دال على القصر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يدافع » فعل مضارع مرفوع بالاضمة الظاهرة « عن » حرف جر « أحسابهم » أحساب : مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وأحساب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « أنا » ضمير منفصل فاعل يدافع مبنى على السكون في محل رفع « أو » حرف عطف « مثلى » مثل : معطوف على الضمير المنفصل ، ومثل مضاف وباء للتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل - وهو « أنا » - لكونه واقفاً بعد « إلا » فى المعنى والتأويل ، والذي يقع بعد « إلا » هو الضمير المنفصل . وإنما كان الضمير ههنا فى المعنى والتأويل واقفاً بعد « إلا » لأن معنى قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى » هو بعينه معنى قولك : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداها : أن يكون عاملُ الضمير تاملاً في ضمير آخرَ أعرفَ منه مقدم عليه وليس مرفوعاً ؛ فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ ، فالوصل أرجحُ كالهاء من « سَأْنِيهِ » قال الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ)^(١) (أَنْزَلِمُكُمُوهَا)^(٢) (إِنْ يَسْأَلُكُمُوهَا)^(٣) ، ومن الفصل « إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ »^(٤) ، وإن كان اسماً فالفصل أرجحُ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ » ومن الوصل قوله :

— ٢٥ — * لَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَقِينًا *

(١) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) هذا جزء من حديث ، وتتمته « ولو شاء للمكهم إياكم » والفصل الذي في هذه التمرة واجب ، وليس جائزاً كالفصل الذي في الجزء الذي أتته المؤلف ، والسر في هذا الفرق أن الضمير الأول في التمرة ليس أعرف من الضمير الثاني ، لأن الأول ضمير غائب ، والثاني ضمير مخاطب ، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، أما في الجزء الذي أتته المؤلف فالأمر على عكس ذلك ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَذْكُرُنِيكَ حَنِينُ الْمَجْزُولِ وَصَوْتُ الْحَمَامَةِ تَذْخُو هَدِيلاً
— ٢٥ — هذا مجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* كَيْنَ كَانَ حُبِّيكَ لِي كَاذِبًا *

وهذا بيت من كلمة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، ولم ينسها ولا نسها أحد شراحه إلى قائل معين ، وقبل البيت للمستشهد بجزءه قوله :

كَيْنَ كُنْتُ أَوْطَانِي عَشْوَةً لَقَدْ كُنْتُ أَضْفَيْتُكَ الْوَدَّ حِينًا
وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَذِي نَهْرَةٍ تَبَدَّلَ غَنَا وَأَعْطَى سَمِينًا

اللافة : « عشوة » بفتح العين المهملة وسكون الشين - وهي الأمر الخفي الذي =

(٧ - أَوْضَحَ الْمَالِكُ ١)

== استتر عنك صوابه ، ويقال : وطئ فلان عشوة ، وأوطأته إياها ، إذا ركب أمراً على غير بيان أو أركبته إياه . ويروى « نهزة » بالباء الموحدة - وهي الغلبة . الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم « حيك » حب : اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة . وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بحب « صادقاً » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له « حيك » حب : اسم كان مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء التمسك ، وحب مضاف وباء التمسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبنى على الكسر في محل نصب « حقاً » خبر كان « يقينا » صفة لحقا ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « حيك » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو ضمير المخاطبة - متصلاً ، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، ويجوز الانفصال أيضاً ، ولو أتى الشاعر به منفصلاً لقال « لقد كان حبي إياك » والانفصال في هذه الحالة - وهي أن يكون العامل اسماً كعب في هذا الشاهد - أرجح .

ومن الانفصال قول شاعر من بني تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَّابٍ عَلِقَ نَفِيسٌ لَا يَمَارُ وَلَا يَبَاعُ
فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكُمْ بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ

والاستشهاد به في قوله « ومنعكم » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو « ها » - متصلاً ، ولو أتى به منفصلاً لقال : ومنعك إياها ، وكلا التعبيرين صحيح حائز في سعة الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة .

وقول المؤلف « إن كان العامل اسماً » يشمل المصدر واسم الفاعل ، فأما المصدر فمثاله هذا البيت المستشهد به ، وما سنشده من بيت قيس وقول جعدر وما أنشدناه من قول النعماني ، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر :

==

وإن كان فعلاً ناسخاً نحو « خِلْتَنِيهِ » فالأزجح عند الجمهور الفصل ،
كقوله :

* أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ * — ٢٦

= لَا تَرْجُ أَوْ تَحْشَ غَيْرَ اللَّهِ ، إِنَّ أَدَى وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفُكَ مَأْمُونًا
الشاهد في قوله « وواقيكه » حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف الخطاب والثاني
هاء الغائب التي تعود إلى أذى .

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن الملوخ :
تَضَعْفَنِي حَبِيبُكَ حَسْبِي كَأَنِّي مِنَ الْأَهْلِ وَلِلَّالِ الثَّلَاثِ خَالِيعُ
ومثله قول جعذر أحد لصوص العرب (معجم البلدان ٢٩/٣) .

قَلَى قَلَانِيصَ قَدْ أَفْنَى عَرَائِكُمْ تَكْلِيْفُهَا عَرِيضَاتِ الْفَلَاذُورَا
— ٢٦ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بنامة :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مِلْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ
ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سوابق أو لواحق .
اللغة : « حسبتك إياه » ظننت أنك أخى « أرجاء » جمع رجا - بزنة عصا -
وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن - بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين ، بزنة
حمل وأحمال - وهو الحقد « الإحن » بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة - جمع إحنة -
بكسر فسكون - وهي الحقد أيضاً ، فالعطف للتفسير .
اللعن : لقد كنت أظنك أخى الذى يأخذ بناصرى ويدفع عنى عوادى الدهر ،
ولكنى وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد ملياً بالضغينة والقل .

الإعراب : « أخى » أخ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم ، وأخ مضاف
وياء التكلم مضاف إليه « حسبتك » حسب : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، وضمير
الخطاب مفعوله الأول « إياه » مفعول ثان لحسب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه فى محل
رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « أخى » مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، فهو
حيث من باب الاشتغال « وقد » الواو واو الحال ، وقد : حرف تحقيق « ملئت »
فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « أرجاء » نائب فاعل ، =

وعند الناظم والرّماني وابن الطّراوة الوصلُ ، كقوله :

— ٢٧ — * بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكَهُ *

== وأرجاء مضاف وصدر من « صدرك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بـ « بلى » « والإحن » الواو حرف عطف ، والإحن : معطوف على الأضغان ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قولك « حسبك إياه » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو « إياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثانٍ لفعل ناسخ للابتداء - وهو هنا « حسب » - والإتيان بثاني الضميرين منفصلا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ . والإتيان به متصلا جائز أيضا ، ولو أنه جاء به متصلا أقال « حسبته » .

وقد اختلف النحاة في أرجح الوجهين ، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ ، ووجهه عندهم أن ثاني الضميرين أصله خبر مبتدأ ، ومن حق الخبر الاتصال ، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرّماني إلى أن الاتصال حينئذ أرجح ، وسنأتي لهذا الكلام مزيد توضيح في شرح الشاهد الآتي .

٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذَا لَمْ تَزَلْ لَا كَتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا *

ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى فائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق .
اللمعة : « بر » بفتح الباء وتشديد الراء - هو الصادق ، وهو : قولهم : بر فلان في معي . إذا صدق « إخاله » بكسر هـ المضارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل ، ومعناه أظنكه مبتدرا . مسرعا . تقول : ابتدر فلان الشيء ، وبادر إليه ، وبدر غيره إليه ، وبدر إليه - من باب دخل - إذا أردت أنه أسرع إلى عمله .

الإصراب : « بلفت » بالغ : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والتاء ضمير التكلم نائب فاعل مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول للبلغ « صنع » مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وصنع مضاف و « امرئ » مضاف إليه « بر » صفة لامرئ ، « إخاله » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ==

== وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخاخ مبنى على الفتح في محل نصب ، والهاء ضمير الغائب العائد على امرئ مفعول ثان لإخاخ مبنى على الضم في محل نصب « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال على حرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون لا محذور له من الإعراب ، ويقال هو ظرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون في محل نصب ويكون متعلقًا بإخاخ « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تزل » فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا اكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله مبتدرا الآتي ، واكتساب مضاف و « الحمد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مبتدرا » خبر تزل منصوب بالمتحة الظاهرة ، وجلة تزل واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذ إليها ، هذا إذا جريت على أن « إذ » ظرف ، فإذا جريت على أن « إذ » حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إخالك » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو هنا الهاء - متصلاً وهو مفعول ثان لعمل ناسخ للابتداء - وهو هنا « إخال » - والإنيان بثاني الضميرين في هذه الحالة متصلاً جائز لا شذوذ فيه ولا ضرورة على معرفة في شرح الشاهد السابق . وقد اختار ابن مالك ومن ذكرهم المؤلف معه الاتصال في هذه الحالة ، ووجه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل ؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء ، ولهذا كانت حروفه غالباً أفن من أفن ما يبنى عليه الاسم ، ولانفصال أشد تأدية لهذا الغرض ، ومن أجل ذلك لم يحذف عن المتصل إلا إذا تعذر ، ولم يتعذر هنا ، وكنا بهدد أن نوجب الاتصال في مثل هذه الحال لما بينا ، غير أنه ورد عن العرب الانفصال - وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه في توجيه اختيار الجمهور للانفصال - فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً في تجويزه مع تمسكنا بالأصل .

والحاصل أن ههنا أصليين : أولهما أن الأصل في الضمير الاتصال ، وثانيهما أن الأصل في الخبر الانفصال ، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصليين بالسمع ، فكان كل منهما جائزاً عند الجميع ، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول فقضى بأن اتصال الضمير في هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثاني فقضى بأن انفصال الضمير في هذه الحالة أرجح .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، نحو « الصديق كنته »
أو « كانه زيد » وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور ، ومن ورود
الوصل الحديث « إن يسكنه قلن نسلط عليه »^(١) ومن ورود الفصل قوله :
* لئن كان إياه لقد حال بمعدنا * — ٢٨

(١) هذه قطعة من حديث ، وتنمته « وإلا يكفه فلا خير لك في قتله » وفي هذه
التنمته شاهد لئل الذي أثر للمؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه ، وكان النبي صلى الله
عليه وسلم قد وصف للشيخ الدجال لأصحابه ، ثم جاءت فتنة ابن صياد ، وراه النبي
وأصحابه ، فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه للشيخ الدجال ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم هذا الكلام ، يريد إن يكن هذا الذي تراه هو للشيخ الدجال فإنك
لن تقتله لأنني أخبرتك أن الذي يقتله هو للمسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ،
وإن لم يكن الذي تراه هو للشيخ الدجال فلا خير لك في قتله .
٢٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ *

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وأول هذه القصيدة
قوله :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبَكِّرُ غَدَاةٍ غَدٍ أَمْ رَاحٍ فَمَهْجَرُ
اللغة : « غاد » اسم فاعل من غدا يفدو - من باب مما يسمو - إذا جاء في وقت
الغداة ، وهي أول النهار « مبكر » اسم فاعل من أبكر إبكرا ، إذا جاء في وقت
البكرة ، وتقول بكر - من باب دخل - وأبكر إبكرا ، وبكر تبكيرا « راح » آت
وقت الرواح ، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل « مهجر » سائر في وقت الهجرة
وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » معناه تغير ، وتحولت حاله عما كنا نعلمه
فيه . والأصل في هذه اللادة قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها وحصل في
قالها اعوجاج « عن العهد » عما عهدناه من جماله وشبابه .

الإعراب . « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل
ماضي ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إياه » خبر كان « لقد » اللام =

= واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « بعدنا » بعد : ظرف زمان متعلق بحال ، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة حال وفاعله لا عمل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان . مبتدأ « قد » حرف تقليل « يتغير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الإنسان ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلا ، ورابط جملة الحال الواو .

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر - وهو قوله « إياه » - منفصلاً ، والحيء بالضمير منفصلاً في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلاً جائز أيضاً ، وقد ورد منه متصلاً قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عن ابن صياد « إن يكنه فأن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » . وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً ، وأوله قد استشهد به المؤلف ، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيح فلن تسلط عليه ولن تمكن من قتله ؛ لأن الذي يقتل المسيح الدجال معين معروف ، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .

ونظير الشاهد في الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميراً منفصلاً قول الشاعر ، وينسب إلى العرجي :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ وَلَا نَحْشَى رَقِيْبًا

الشاهد في قوله « ليس إياي » فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو ، وإياي : خبره وهو ضمير منفصل . ولو أنه أتى به متصلاً لقال « ليسني » كما قالوا « عليه رجلا ليسني » أي ليس (هو) الرجل الذي يلزمه إياي ، ومثله قول مساور العبسي ، وينسب إلى العجاج :

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَ لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أُعْجِمًا =

ولو كان الضمير السابق في المسئلة الأولى مرفوعاً وجب الوصل ، نحو « ضربته » ولو كان غير أعرف وجب الفصل ، نحو « أعطاه إياك » أو « إياي » أو « أعطاك إياي »^(١) ، ومن ثم وجب الفصل إذا أتت الرتبة ، نحو : « مَنَّا كُنْتَنِي إِيَّاي » و « مَنَّا كُنْتَكَ إِيَّاكَ » و « مَنَّا كُنْتُهُ إِيَّاهُ » ، وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة ، واختلف لهظ الضميرين ، كقوله :

= وقد اختلف العلماء في أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق

ومن الاتصال في باب « كان » ما ذكرناه من قولهم « عليه رجلا ليسني » ومنه قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٣ ، الآتي قريبا :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّلَسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي
وسألتني هذا مشروحا ، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي - وكان له غلام يحمل
تجارته ، وكان الغلام كلما مضى بالتجارة شرب الخمر فاضطرب أمر التجارة - في ذلك
يقول له أبو الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيَا بِمَكَانِهَا
فَقَالُوا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ يَلْبَسُهَا

والاستشهاد هنا بقوله « يكنها أو تكنه » حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان في الموضعين متصلا على ما ترى ، يريد : إن لم يكن النبيذ الخمر أو تكن الخمر النبيذ فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة .

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه قال « أراهمني الباطل شيطانا » بوصل الضميرين وأولهما ليس أعرف من الثاني لأن الأول ضمير غيبة والثاني ضمير متكلم ، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياي شيطانا : أي جعلهم يروني شيطانا .

* أَنَا لَهَا قَفُوْ أَكْرَمُ وَالِدِ *

٢٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وسدده قوله :

* لَوْجِهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبِهْجَةٌ *

ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ممين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.
اللمة : « بسط » بشاشة وطلاقة « بهجة » حسن ، وسرور « أنا لها » معناه
للمراد عود وجهك البسط والبهجة « قفو » اتباع ، وهو مصدر قفاه يقفوه ، وأصله
كان من مكانه في جهة قفاه ، ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على أثره .
الإعراب : « لوجهك » اللام حرف جر ، وجه : مجرور باللام وعلامة جره
الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووجه مضاف والكاف ضمير
اغتناب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « في الإحسان » جار ومجرور متعلق
ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » الواو حرف عطف ، بهجة : معطوف على
بسط « أنا لها » أنال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير
الغائب المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال . وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه
مفعول ثان لأنال ، ورجح جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولا ثانيا تقدم على المفعول
الأول الذي هو ضمير المفرد « قفو » فاعل آن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقفو مضاف
و « أكرم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وأكرم مضاف و « والد »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أنا لها » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو ضمير المفرد
الغائب الذي هو الماء - متصلا ، والأكثر في مثل هذه الحال الانفصال ، ولو جاء بالكلام
على ما هو الآن أكثر لقال « أنا لها إياه » ومع ذلك ليس الانفصال شاذًا ولا ضرورة .
وإنما جاز الانفصال والانفصال في الضميرين المتعدي الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة
دون ضميرى التكلم والخطاب لصحة تعدد مدلولي ضميرى الغيبة ، ألا ترى أن مدلول
الضمير الأول في هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثاني
مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول
الآخر ، فأما ضمير المتكلم مثلا فإنهما - وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ =

فصل : مضى أن ياء التثنية من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض .
فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمٌ فعلٍ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل
ففتحوا « دَعَانِي » ^(١) و « يُكْرِئُنِي » و « أَعْطَانِي » وتقول « قام القوم
ما خَلَانِي » و « ما عَدَانِي » و « حَاشَانِي » إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالا ، قال :

= الآخر ، بأن يكون أحدهما ياء التثنية والثاني نا - لا يمكن أن يختلف مدلولها على
هذا الوجه من الاختلاف ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر
أو بعضه ، بأن يعبر للتثنية عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضا بنا ، أو يعبر
عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا ، فلما اجتمع في ضميرى الغيبة أمران :
اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما ، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فيهما
الأمران ، وكان الانفصال في ثانيهما أرجح نظرا إلى حقيقة الأمر ، ولما لم يمكن أن يجتمع
الأمران في ضميرى التثنية وضميرى الخطاب لم يحز فيهما إلا وجه واحد وهو الاتصال .
ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن أقيط :

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَمَمِهَا لَضَمَمِهَا بِفَرَعِ الْعَظَمِ نَابُهَا
الاستشهاد بقوله « لَضَمَمِهَا » حيث جاء بالضمير الثانى - وهو « ها » -
متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال « لَضَمَمِهَا إِيَّاهَا » .

وجواز الأمرين في ضميرى الغيبة هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيويه ،
وقد أوجب الرضى فى الثانى منهما الانفصال كما فى ضميرى التثنية وضميرى الخطاب
طرذا للباب على وتيرة واحدة ، وهو غير ما ثبت بالسماع والتعليل ، فأعرف ذلك
وكن منه على بصيرة .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

دَعَانِ أَخِي وَأَنْخِلْ بَيْتِي وَيَبْنِهِ فَلَمَّا دَعَانِ لَمْ يَجِدْنِي بِقَمْدُ
الشاهد فيه قوله « دَعَانِي » فى المرتين ، فإنه فعل ماضٍ عمل فى ياء التثنية ، وقد
أتى قبل ياء التثنية بنون الوقاية ، وفى قوله « لَمْ يَجِدْنِي » فإنه فعل مضارع عمل فى
ياء التثنية أيضا ، وقد أتى قبلها بنون الوقاية ، وهو ظاهر جدا .
وقد تحذف ياء التثنية وهى مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء ، وقد =

٣٠ — * تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَايَ فَإِنِّي * —

— ورد من ذلك في القرآن الكريم الآية ٤٤ من سورة الحجر (قال ابشروني على أن مسني الكبر ؟ فبم تبشرون) فإن الأصل (فبم تبشروني) لحذف نون الرفع تخفيفاً ، ثم حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومن ذلك قول عمرو بن حزام :
خَلِيلِي مِنْ عَلِيٍّ هَلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِفَرَاءِ عُوَجَا الْيَوْمِ وَانْتَظَرَانِ
أصله وانتظراني ، لحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها .

٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

* بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعٌ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « تمل » فعل مضارع مبني للمجهول من الملل ، وهو السأم ، وتقول : مللت الشيء أمله ، ومللت منه ، مللاً وملالة ، مثل شتم يسأم سأمًا وسآمة ووزناومعنى « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكاري ، والندمان — ومثله النديم — هو الذي يجالسك على الشراب « مولع » وصف من قولهم : أولع بالشيء ، إذا أغرى به وأحب . وهو من أذمال ملازمة للبناء للمجهول .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الندامى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التصذر « ماعدائي » ما : موصول حرفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، عدا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر ، والتقدير : تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياي « فإنني » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون نون الوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله مولع الآتي ، وكل مضاف و « الذي » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة —

وتقول « ما أَفْتَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » و « مَا أَحْسَنَنِي إِنْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ » ،
وقال بعضهم « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » أى : إِنِّي لَأَزُنُّ رَجُلًا غَيْرِي ، وأما تجويز
السكراني « مَا أَحْسَنِي » ، فبني على قوله إن « أَحْسَنَ » ونحوه اسم ،
وأما قوله :

٣١ — * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ نِيَسِي *

فضرورة .

= على الألف منع من ظهورها التندر « نديمي » فبني على يهوى مرفوع بضممة مفردة
على ما قبل ياء المتكلم ، ونديم منادى وياء المتكلم « نديمي » بنية مبنى على الفتح في محل
جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو
الذي ، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بقوله يهوى ،
وتقدير الكلام : بكل الذي يهواه نديمي « مولع » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عَدَانِي » فإن « عدا » في هذه العبارة فعل ماض ، بدلل
تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به
ياء المتكلم .

٣١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور في اللسان
هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات الديوان ، وليس موجوداً في
أصله ، وقوله قوله :

* عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *

اللغة : « عديد » العديد كالعدد ، يقال : هؤلاء قوم عديد الثرى ، والمعنى أنهم عدد
الثرى ، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد « الطيس » قال قوم : كل من على ظهر الأرض
من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو الخيل
والدباب والهوام ، وقال قوم : الطيس هو الكثير من الرمال « ليسى » أراد غيرى ،
استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا .

وأما نحو (تَأْمُرُونِي) ^(١) فالصحيح أن المحذوف نون الرفع .

== المعنى : بفخر بقومه ، وبتعسر على ذهابهم ، فيقول : عهدي بقومي الكرام الكثير عددهم حاصل ، إذ ذهبوا إلا إباى نأنى بقيت بعدهم خلفا عنهم . وقد يكون المعنى : إني أرى قوما كثيرا العدد كثرة الرمل ، ولكنى لا أجد فيهم كريما ، فقد ذهب من عداى من الكرام ، ومثله فى هذا المعنى قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَاسْكِنَ لَا أَرَى أَحَدًا

الإعراب : « عدت » عد : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله « قومي » قوم : مفعول به ، وياء التثنية مضاف إليه « كمديد » جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوفين . وتغيير الكلام : عدت قومي عدا عائلا لعدد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه ، إذ « أداة تبال » ظرف مبني على السكون فى محل نصب ، أو حرف مبني على السكون لا محل له « دعب » بدل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم « ليس » ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى المحذوف المفهوم من كله السابق ، وياء التثنية خبره .

الشاهد فيه : قوله « ليسى » حيث حذف نون الوقاية التى تلتقى الأفعال عند اتصالها بياء التثنية لتقيها الجر . وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه ، وكان ينبغي أن يضاف « ليسى » كباقي الأفعال « عليها » فلا يسمى « . والذي سهل هذا الشذوذ أن « ليسى » نون جامد لا يتصرف ، فأشبه الاسم كغلام ، وأنت إذا وصلت ياء التثنية بالاسم لم تلتحق به نون الوقاية ، فتقول « غلامى ، وكتانى » وما أشبه ذلك ؛ فعامل الراجز هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها ، وشئ آخر سهل الشذوذ ، وذلك أن « ليسى » بمنزلة « غيرى » فى المعنى ، ولما كانت نون الوقاية لاتصل بغير إذا وصلت بياء التثنية عامل الكلمة التى بمعنى غير معاملة غير نفسها لا اشتراكهما فى المعنى .

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

واعلم أن العرب فى الفعل المضارع الذى يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو « تضرِبُونِي » ثلاث لغات : إحداها أن تأتى بالنونين على حالهما ، والثانية أن تأتى بهما وتدغم إحداها فى الأخرى ، وهذه اللغة قرىء (تأْمُرُونِي أعبد) - بتشديد النون - والثالثة أن تأتى بنون واحدة وتحذف الأخرى ، كل هذا مستعمل سائغ ، وبالثالثة قرىء (تأْمُرُونِي) وهى =

وأما اسم الفعل فنحو « دَرَا كَيْتِي » و « تَرَا كَيْتِي » و « عَلَيَّ كَيْتِي » بمعنى
أَذْرِكَيْتِي وبمعنى أتركَيْتِي وبمعنى الزَمَيْتِي .
وأما ليت فنحو (يَا كَيْتَيْتِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي)^(١) وأما قوله :
— ٣٢ — * فَيَا كَيْتَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم *
فضرورة عدد سيديويه ، وقال الفراء : يجوز « كَيْتَيْتِي » و « آيَيْتِي » .

= النראה التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتخفيف النون، وقد اختلف النحاة في الم حذف من
النونين ورجح المؤلف أن الم حذف هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول :
أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم ونادرا في غيرها ، والثاني : أن
نون الوقاية مأني بها لغرض فلا تحذف ، وهذا مذهب سيديويه ، وذهب الأخفش والبرد
وأبو علي وابن جني إلى أن الم حذف نون الوقاية ، محتجين بأن التكرار إنما حصل
بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سابقة عليها ، والتكرار هو الذي دعا إلى التخفيف ،
فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف ، وأيضا فإن نون الرفع علامة
للاعراب فهي أولى بالمحافظة عليها ، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة ،
وحسبك أنه قرئ به في القرآن الكريم .
(١) من الآية ٢٤ من سورة الفجر .

٣٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَبَلَغْتُ وَكُنْتُ أَوْ لَمْ أَوْ لَوْجَا *

وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ،
رضي الله عنها .

اللغة: « ياليتي » أراد يا هؤلاء ليتني ، لحذف المنادى « إذا ما كان ذاكم » كان
هنا نامة بمعنى حدث ، واسم الإشارة يعود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سيده
من كلام بحيرا الراهب في شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يبعث رسولا ويكون
من شأنه كيت وكيت « ولجت » تقول : ولج يلج ولوجا ، من باب جلس يجلس
جالوسا ، ومعناه الدخول ، يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول . وهذا كقوله
في هذا المني أيضا :

=

= يَا كَيْتَنِي فِيهَا جَذَعُ أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ

الإعراب : « ياليتي » يا : حرف نداء ، والنادى محذوف ، أو يا حرف تنبيه ، وليت حرف تمن ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب متعلق بـ « وُلج » ما « حرف زائد » كان « فعل ماض تام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب » ذا كم « ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل رفع فاعل بكان ، والكاف حرف خطاب » ولجت « وُلج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت « وكنت » الواو حرف عطف ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أولهم » أول : خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التانيين مضاف إليه « ولوجا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « ياليتي » حيث حذف نون الوقاية عند اتصال « ليت » التي هي حرف تمن ونصب بياء المتكلم ، والذخاء عليه الكثير من الاستعمال العربي انظران هذا الحرف بنون الوقاية ، كقول عمرو بن ضابئة البرجمي :

هَمُمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ ، وَكَذْتُ ، وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِيْلُهُ

ونظيره قول الشاعر :

يَا كَيْتَنِي وَهَمَّا نَحْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَانِفُ

ونظيره قول أعرابي :

أَكَاثِمُ أَصْحَابِ هَوَاهَا ، وَلَيْتَنِي لَمَّا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقُودُ

ونظيره قول أمية بن أبي الصلت :

كَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَالِي فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الوُعُولَا

ومن أجل ذلك قال سيبويه : إن « ليتي » بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلا في

ضرورة الشعر .

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من

غير ضرورة ولا شذوذ ، مستدلا ب ورود الاستعمالين في الكلام العربي .

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى (ياليتني) =

وإن نَصَبَهَا « لعل » فالحذف محو (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ^(١) أَكْثَرُ مِنَ
الإثبات ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٣ — * أَرِيْبِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي *

كنت معهم) وقوله (ياليتني لم أشرك بربي أحدا) وقوله (ياليتني مت قبل هذا) وقوله
(ياليتني اتخذت مع الرسول سبيلا) وقوله (يا ويلنا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا) وقوله
(ياليتني لم أدرك كتابه) وقوله (ياليتني كنت ترابا) وقوله (ياليتني قدمت لحياتي)
وشواهد في كلام العرب كثيرة جدا منها ما أنشدناه في شرح هذا البيت وفي بيان
الاستشهاد به .

وأما عدم الاقتران بالنون فمن شواهد البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٣) ومنها
قول زيد الخيل :

كَمُنْتَنِي جَابِرٌ إِذْ قَالَ كَلَّتِي أَصَادِفُهُ وَأَقْبَدَ جِلَّ مَالِي

وأنصار سيبويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك
النون فيه للضرورة ، ولبس ذلك بشيء .

(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَرَى مَا تَرَيْنِ أَوْ تَحْيِيْلًا مُجَلَّدًا *

وقد نسب قوم هذا البيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحذرج الطائي ، ونسبه
في ديوان الحماسة إلى حطائط بن أخى الأسود بن يعفر النهشلي .

اللفظة : « جواداً » رجلاً ككريمياً يجرّد بأمواله « هزلاً » بضم فسكون - ضعفاً
وذهاب منه . ومنه الهزال - بضم الهاء وفتح الزاي مخففة « بخيلاً » ضنيناً بماله
لا ينفقه « مجلداً » دائم الحياة باقياً . أو طويل العمر .

المعنى : لامتة لأتمة على تبذير ماله وإعطاء سائله ، فأجابها بأن بقاء المال في يد
مالكه لا يطيل حياته . وتفريقه في صالح الأعمال وفي البر والعود على ذوى الحاجات
لا يكون سبباً في هزال النفق وضعفه . وانظري في الناس . فهل ترين رجلاً اشتهر
بالجود وترينه - مع ذلك - قد مات من الهزال والضعف ، أو تجدين مقتراً
طالت حياته ؟

= الإعراب : « أرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء للمؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « جوادا » مفعول ثان « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى جواد ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها علمية ، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية ، وهذا أحسن « هزلا » مفعول لأجله « لعلى » امل : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لارى المضارع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل « ترين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لامل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد معذوف ، والتقدير : ما ترينه « أو » حرف عطف « بخيلا » معطوف على قوله « جوادا » السابق « بخيلا » صفة لقوله بخيلا .

الشاهد فيه : قوله « لعلى » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل .

وحذف نون الوقاية مع « امل » أعرف وأشهر عربية ، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ماورد فيه ، من ذلك قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) وقوله جلّت كلمته : (لعلى أعمل صالحا فيما تركت) وقوله سبحانه : (لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) وقوله : (إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بقبس) وقوله : (إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بخبر أو جذوة من النار) وقوله (فاجعل لي صرحا لعلى أطلع إلى إله موسى) .

ومنه قول العباس بن لأحنف ، وينسب إلى مجنون بنى عامر :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ بُعِيدٍ جَنَاحُهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

ومنه قول الفرزدق .

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ اللَّيْلِ لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

ومنه قول الآخر .

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا كَلِّ لِي أَوْ عَسَانِي =

وهو أكثر من «كَيْتِي» ، وَغَلِطَ ابن الناصم فجعل «كَيْتِي» نادراً ،
و «كَلَمَتِي» ضرورة .
وإن نصبها بقیة أخوات ليت ولعل - هي : إن ، وأن ، ولكن ،
وكان - فالوجهان كقولہ :

۳۲ - * وَإِنِّي عَلَى كَيْلِي لَزَارٌ ، وَإِنِّي *

= وثبت النون مع «لعل» ليس شاذاً ولا ضرورة خلافاً لابن الناصم ، وقد وردت
منه جملة صالحة من الشواهد ، فمن ذلك البيت المستشهد به ، ومن ذلك قول الشاعر :
فَقُلْتُ أُعِيرَانِي الْقُدُومَ كَلَمَتِي أَخْطُ بِهَا قَبْراً لَا بَيْضَ مَا جِدِ
ومن ذلك قول المجنون ، وأنشده القالي في أماليه ٢١٩/١ بولاق :
وَأُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ كَلَمَتِي أَحَدْتُ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيَا
۳۳ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* عَلَى ذَلِكَ فِيمَا تَبَيَّنَا مُسْتَدِيمَهَا *

وهذا بيت لمجنون ليلي قيس بن الملوح .

اللمة : «زار» اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه زرى - من باب ضرب - زريا
وزراية ، ومعناه عتب عليه يعتب ، ومنه نولهم :
يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا نَعْلَمُ
«مستديمها» مستبق مودتها . طالب دوام حبها .

المعنى : إني لعاتب على ليلي أن هجرتني وتاهت على ، وإني - مع ذلك -
لطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها .

الإعراب : «إني» : حرف توكيد ونصب ، وياء التثنية اسمها ، مبني على
السكون في محل نصب «على ليلي» جار ومجرور متعلق بزار الآتي «لزار» اللام
لام الابتداء ، زار : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من
التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «وإني» الواو حرف عطف ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء التثنية اسم إن مبني على السكون في محل نصب
«على» حرف جر «ذلك» ذا : اسم إشارة في محل جر بعلى ، والكاف حرف
خطاب ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتي «فيها» في : حرف جر ، ما : =

== اسم موصول مبني على السكون في محل جر بنى «بيتنا» بين طرف مكان متعلق بحذوف صلة الموصول ، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديمها» مستديم : خبر إن ، ومستديم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إني» وقوله فيما بعد «وإني» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم في الكلمة الأولى ، وأثبتها معها في الكلمة الثانية . وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان في سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة ، وليس أحدهما بأولى من الآخر في الاستعمال ، وقد جاء في القرآن الكريم الاستعمالان ، فمن الحذف قوله تعالى (إني آنست نارا) ومن الإثبات قوله تعالى (إني معكما أسمع وأرى) ومثل «إن» في ذلك : كأن ، وأن للفتوحة الممزة ، ولكن .

ومن شواهد الحذف مع إن المكسورة قول عامر بن الطفيل :

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَخَافُ إِيْعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي
وقول أمية بن أبي الصلت :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومنه قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا
ومن شواهد الإثبات مع «إن» المكسورة قول أبي الأسود الدؤلي :

دَعِ الظُّمَرُ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَسْكَنِيهَا
وقول النابغة الذبياني :

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنِّي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي
وقول النابغة الذبياني أيضا .

جَمْعٌ مَخَاشِكٌ يَا يَزِيدُ فَإِنِّي أَعْدَدْتُ بَرَبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا
وقول كثير عزة :

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي بَقِيْنَا لَرَهْنٍ بِاللَّيْلِ أَنَا كَانِدٌ
وقول الفرزدق :

دَعْدَعُ بِأَعْنَقِكَ النَّوَائِمَ إِنِّي فِي تَاذِيخٍ يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ عَالِي ==

وقول الفرزدق أيضاً :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي لَتَسْنِينَ رِتَاجٍ مُّقْفَلٍ وَمَقَامٍ
وقول الشاعر :

فَلَا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ
ومن شواهد الحذف مع « كَانَ » قول امرئ القيس :
كَأَنِّي لَمْ أَزْكِبْ جَوَادًا لِلذِّقْرِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالٍ
وقوله أيضاً :

كَأَنِّي غَدَاةُ النَّبِيِّ يَوْمَ نَحْمَلُوا لَدَى سِمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْطَلٍ
وقول وعلة الجرمي :

نَجَّوْتُ نَجَاءَ لَيْسَ فَيْدٍ وَتِيرَةٍ كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءٍ كَاسِرٍ
وقول أوس بن حجر :

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشَّرَبَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَاً صَخْرَةً صَمَاءَ يَبْسُ بِلَالِهَا
ومن شواهد الإثبات معها قول النابغة الشيباني :

كَأَنِّي نَصِيبٌ مُضَيٌّ تُمَاطِلُهُ حُجَّى تَخَوَّنُهُ حُجَّى وَتَنْدَمِلُ
ومن الحذف مع « لَكِنْ » قول الله تعالى : (وَلَكِنِّي أَرَأَيْتُمْ قَوْمًا يَعْلَمُونَ) ومن
الإثبات معها قول متمم بن نويرة :

وَلَكِنِّي أَمْضِي كُلِّي ذَاكَ مُقَدِّمًا إِذَا بَعْضُ مَنْ يَتَأْتِي الْخَطُوبَ تَكَاكَ كَمَا
وقول الآخر ، وهو عامر بن الطفيل :

وَلَكِنِّي أَحْيَى حَيَاهَا ، وَأَتَّبِي أَذَاهَا ، وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبٍ
وقول ليبيد :

رَمَعْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَكَيْفَ يَمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ
وَلَكِنِّي أَرْمَى بِبَيْلِ رَأَيْتُهَا فَلَوْ أَنِّي أَرْمَى بِبَيْلِ رَأَيْتُهَا
وقول النابغة الذبياني :

وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبٌ مِنْ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبٌ =

= وقول الآخر ، وهو من شواهد السكوفين التي لا يعرف قائلها ولا تكملتها :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمْرِي *

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة الهمزة قول الله تعالى: (ذلك ليعلم أي لم أحنه بالغيث).
وقول أبي حبة النخري :

أَبْلَوْتُ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْيْ مُلَافِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِي سِي

وقول زهير بن أبي سلمى ، وينسب لصرمة الأنصاري :

بَدَأَ إِلَيَّ أَنْيْ لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيًا

وقول الحماسي :

وَلَوْ أَنَّ بُلَيْتُ بِهِ سَائِمِي خُوِّلَتْهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ

لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلَقَى ، وَلَكِنْ تَعَالَوْا فَانْظُرُوا بِمَنْ ابْتَلَانِي

ومن الإثبات معها قول امرئ القيس الكندي :

أَلَا زَعَمْتَ بِشَبَابَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَثُرْتُ ، وَأَنْ لَا يَنْحَسِنَ السَّرُّ أَمْثَالِي

وقوله أيضاً :

أَضْبَحْتُ وَدَعْتُ الصَّبَا غَيْرَ أَنَّنِي أَرَايْبُ خَلَاتٍ مِنَ الْعَبَشِ أَرْبَعًا

ومنه قول الشنفرى من لاميته :

وَكُلُّ أَيْتٍ بَابِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي إِذَا عَرَضَتْ أَوْلَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وقول دريد بن الصمة :

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُنْقَدِرٍ

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْسَكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّائِثُ مُعْدِيًا عَلَيْهِ وَعَادِيًا

وقول الشاعر :

أَلَمْ تَمْلِكْ يَا عَمْرُسُ اللَّهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ

وقول الشاعر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مَنْ فَتَى خِلْتُ أَنَّنِي دُعِيتُ ، فَلَمْ أَنْكُلْ وَلَمْ أَنْبَدِ =

وإن خَفَضَها حرفٌ : فإن كان « مِنْ » أو « عَنْ » وجبت النونُ ، إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٥ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

= واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكان ولكن اجتمعت ثلاث نونات : اثنتان منها وضع الحرف عليهما ، وثالثتها هي نون الوقاية ، فإذا قلت « إِنِّي » أو « أُنِي » أو « كَأَنِّي » أو « لَكُنِّي » فقد حذفنا إحدى هذه النونات الثلاث ؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن ، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية ، وهذا هو الذي ترجحه ، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات ، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال لحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى ، والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولا قائل به .

٣٥ - هذا بيت من الرمل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد رأيت ابن الناطم نسبته إلى بعض النحاة ، ذهاباً منه إلى أنه مصنوع ، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأننا لم نعرف له قائلاً ، ولا نظيراً » اهـ .

اللمعة : « قيس » هو قيس بن عيلان بن مضر بن زرار بن معد ، واسم عيلان الناس - بنون مفتوحة وآخره سين مهملة - وقد يراد بقیس القبيلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث .

الإعراب : « أَيُّهَا » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وها حرف تنبيه « السائل » نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمّة الظاهرة « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنّي » الواو حرف عطف ، عنّي : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التشكيم اسم « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ، ويجوز أن يكون جر « قيس » بالكسرة الظاهرة مع التنوين . كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والوزن =

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو « لي » و « بي » و « في » و « خلّاي »
و « عدّاي » و « حاشاي » قال :

٣٦ - فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَقْدُورٌ

== يحتمل الوجهين « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « قيس » مبتدأ
مرفوع بالضمّة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز في
« قيس » التووين وعدمه أيضاً ، وجمة البتداء وخبره معطوفة بالواو على جملة ليس واسمها
وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عني » وقوله « منى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين
عند اتصالهما بياء المتكلم ، وهذا الحذف ضرورة عند سيوبه ، والذي يجب في اختيار
الكلام أن تقول « منى » و « عني » بتشديد النون في الحرفين لتسكون نون الوقاية
حفظاً للسكون الذي هو الأصل فيما بينون .

٣٦ - هذا بيت من الكامل ، وهذا البيت للهيرة بن عبد الله ، وهو شاعر
إسلامي ، وكان يلقب بالأقشير لأنه كان أحر الوجه .

اللافة : « معذور » هو بالعين الهمزة والذال المعجمة - ومعناه مقطوع كافة الذكر
ويقال له أيضاً « مختون » وهذا من سنن الفطرة التي رغب فيها الإسلام ، والنصارى
لا يختنون .

الإعراب : « في » حرف جر « فتية » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة
الظاهرة « جعلوا » جعل : فعل ماض ، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله ، وجمة الفعل
والفاعل في محل جر صفة لفتية « الصليب » مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة
« إلههم » إله : مفعول ثان لجعل ، وضمير الغائبين العائد إلى فتية مضاف إليه « حاشاي »
حاشا : حرف استثناء وجر ، وياء المتكلم مبنى على الفتح في محل جر به « إني » إن :
حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مسلم » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة
« معذور » صفة لمسلم ، أو خبر ثان لأن .

الشاهد فيه : قوله « حاشاي » حيث لم يصل بحاشا نون الوقاية عند اتصاله بياء
المتكلم ، والسر في أن نون الوقاية لا تلحق « حاشا » عند اتصاله بياء المتكلم أن آخر
هذا الحرف ألف ، والألف حرف عجائي لا يقبل الحركة بحال من الأحوال ؛ فلا يخشى ==

وإن خَفَضَهَا مضاف : فإن كان « لَدُنْ » أو « قَطْ » أو « قَدْ » فالغالبُ الإثباتُ ، ويجوز الحذفُ فيه قليلا ، ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لسيبويه ، وغلط ابن الناطم ، فجعل الحذف في « قَدْ » و« قَطْ » أعرفَ من الإثبات ، ومثالها : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) ^(١) ، قرئ مُشَدِّدًا وَمُخَفَّفًا ، وفي حديث النار « قَطْنِي قَطْنِي » و « قَطِي قَطِي » وقال :

— ٣٧ — * قَذَنِي مِنْ نَصْرِ الْخَلْبِيِّينَ قَدِي *

وإن كان غَيْرُهُنَّ امتنعت ، نحو « أبي » و « أخي » .

* * *

== عند اتصال « حاشا » بياء التكميل أن ينكسر آخره لمناسبة الياء ، فلما أمنا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية ، ونظير هذا الكلام يقال في « خلا » و « عدا » إذا كانا حرفين ، فإذا كانا فعلين افتزت بهما نون الوقاية ليجري باب انفعال كله مجرى واحدا . ومن ذلك قول الشاعر :

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ
فأجروا « عدا ، وخلا » مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألنا لافتتاح ما قبلها ، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لا يترتب عليه كسر آخر الفعل . وانظر إلى ما قال الشاعر ، وهو حكيم الدبلي :

فَمَنْ رَأَى زَوْيَ وَجْهَهُ وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبٍ حَاجِبًا
وإلى ما قال الآخر ، وهو النابغة الذبياني :

أَتَانِي أَبَيْتَ الْأَمْنِ أَنْكَ لَمْ تَمْنِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ
وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبي سلمى :

وَبِالْقَوَى وَصَّانِي أَبِي وَعَشِيرَتِي وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِي أُمُورٍ تَرِيهَا
ونظائر لهذا كثيرة في شعر الشعراء وكلام الفصحاء ، فإنهم كذلك يفعلون مع « عدا ، وخلا » إذا كانا فعلين ؛ إذ لا فرق بين فعل وفعل .

(١) من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

— ٣٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

=

* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ لِلْمَلْحَدِ *

وقد اضطرب العلماء في ضبط اسم قائله ، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط ، من أرجوزة يقولها في شأن عبد الله بن الزبير المنقلب على الدولة الروانية .

اللغة : « قدى » قد : هي ههنا اسم بمنزلة قط ، ومعناها حسب ، أو اسم فعل معناه يكفى « الحبيبين » تروى هذه السكامة على صورة المثني ، وتروى على صورة جمع المذكر السالم ؛ فمن رواه مثني ذهب إلى أنه عن عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا الذي كان يكنى به ، وغلب خبيبا في الثنية لتركب عبد الله ، وإفراد خبيب ، ويقال : عنى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير ، ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه عنى عبد الله وشيعته كلهم « الإمام » الذى يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم « الشحيح » البخل ، وكانت ابن الزبير مبخلا لا نبض يده ، ومن شواهد النحاة وفيه مجاءله :

أَرَى اٰتْلَاجَاتٍ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةً بِالْإِلَادِ

« الملحد » الذى يستعمل حرمة الله وينتهكها .

الإعراب : « قدى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف وباء التكلم مضاف إليه « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الحبيبين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « قدى » توكيد للأول « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسم ليس ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « للملحد » صفة للشحيح باعتبار لفظه .

الشاهد فيه : قوله « قدى » فى أول البيت ، وقوله « قدى » فى آخره ، حيث أثبت نون الوقاية فى الأولى ، ولم يأت بها فى الثانية . وللعلماء فى هذا الموضوع اضطراب وكلام لا يلتمحى به بعضه ببعض ؛ فيذهب سيوبه إلى أن « قد » لا تكون إلا اسما بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع « قد » و « قط » لازمة لا يجوز أن تسقط إلا فى ضرورة الشعر ، وعلى هذا يكون نبوتها فى السكامة الأولى قياساً وسقوطها فى الثانية شاذاً ، =

هذا باب العلم^(١)

وهو نوعان : جنسيّ وسياتي ، وشخصيّ ، وهو : اسم يُعَيَّن مُسمّاه تعييناً مطلقاً^(٢) ، نخرج بذكر التعيين الفكرات ، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من

= وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ، وأن حذف النون معهما جائز أيضاً ، ولكنه أفل من الإثبات ، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف في البيت جاريتين على القياس ، وذهب الكوفيون إلى أن « قد » و « قط » إذا كانتا بمعنى لم تقترن بهما نون الوقاية ، وإن كانتا اسم فعل اقترنا بالنون ، وعلى هذا يكون سقوط النون في الكلمة الثانية واجبا إذا اعتبرت « قد » اسما بمعنى حسب ويكون ثبوتها في الأولى شاذاً إذا اعتبرتها كذلك ، فإن اعتبرت « قد » في الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون في الكلمة الأولى واجبا وسقوطها في الثانية شاذاً ، فإن لعقت واعتبرت « قد » الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين ، ولكن كلام المؤلف في هذا الموضع في « قد » التي هي اسم بمعنى حسب لأن الكلام في بقاء المتكلم المجرورة عملاً بإضافة « قط » إليها ، ولو كانت « قد » اسم فعل لكانت الياء منصوبة المحل .

(١) يطلق العلم في اللغة على الجبل ، ومنه قول الحنساء في رثاء أخيها صخر :

وَإِنْ صَخْرًا كَلَّمْتُمُ الْمُدَّاءُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ويطلق أيضاً على الراية التي تكون أمانة للجيش أو لفريق منه .

(٢) اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع ، أما أنه غير مانع فلا أنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس و قمر ، فإنك إذا قلت « شمس » تعين مسماه وهو الكوكب الذي يطلع نهاراً فينسخ وجوده ووجود الليل ، وكذلك قمر ، وأما أنه غير جامع فلا أنه يخرج عنه الأعلام التي عرض لها الاشتراك في تسمياتها ، كما إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد ، فإن محمداً علم ، ولكن إذا قال لك قائل « جاء محمد » لم تدرك أي الثلاثة هو الآتي ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة .

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه =

المعارف ؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه « أل » فإذا فارقتهُ فارقتهُ التعيينُ ، ونحو « هذا » إنما يعين مُسَمَّاه ما دام حاضراً ، وكذا الباقي .

فصل : ومُسَمَّاه نوعان : أولو العلم من المذكَّرين كجَمْعَرٍ ، والمؤنثات كخِرَيتٍ ، وما يُؤَلَّفُ : كالقبائل كقَرَنَ ، والبلاد كعمَدَنَ ، والخليل كالأحقي ، والإبل كشَذَقَمَ ، والبقر كعَرَّارٍ ، والغنم كهميلة ، والكلاب [نحو] واشقي .

فصل : وينقسم إلى مُرْتَجَلٍ ، وهو : ما استعمل من أول الأمر علماً ، كأدري لرجل ، وسُعَادَ لاسرأة ، ومنقول — وهو الغالب — وهو : ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، وَنَقْلُهُ إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وَفَضْلٍ ، أو لعين كأسد وثور ، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل كحَارِثٍ وَحَسَنٍ ، أو لمفعول كمنصور

بدون حاجة إلى قرينة . إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه ، والنكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع . وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد : إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعيينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ، فافهم ذلك ، ولا تغفل عنه .

بقي أن نقول لك : إن معنى قولنا « تعييننا مطلقاً » أن تعيين العلم لمساه لا يحتاج قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع ، وقد بين لك المؤلف أن ما عدا العلم المعارف يحتاج في تعيين مسماه إلى قرينة لفظية كأل في المحلي بالوصلة في الموصول أو قرينة معنوية كما في الضمائر وأسماء الإشارة .

ومحمد ، وإما من فعل إما ماض كشَمَر ، أو مُضَارِع كَيْشَكَر^(١) ، وإما من جملة إما فعلية كشَابَ قَرْنَاهَا ، أو اسمية كزَيْد منطلق ، وإيس بسموع ، ولكنهم قَسُوهُ ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مُرْتَجَلَةٌ .

فصل : وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد ، كزَيْد وشَيْد ، وإلى سَرَكَب ، وهو ثلاثة أنواع :

(١) سَرَكَب إسنَادِي ، كـ « بَرَقَ نَحْرُهُ » و « شَابَ قَرْنَاهَا » وهذا حكمه الحكاية ، قال :

— ٣٨ — * نَبُذْتُ أَخِيَّ إِلَى بَنِي يَزِيدَ *

(١) وقد يكون العلم منقولاً من فعل الأمر ، فقد سمى العرب صحراء معينة « أصمت » وفيها يقول الشاعر وهو الراعي النخري :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا بَوَخْشِرٌ إضْمِيتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ
— ٣٨ — هذا بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :

* ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ *

وقد نسب النعاعة هذا الشاعر لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .
اللغة : « نبث » بالبناء للمجهول وبتضعيف وسطه - معناه أعلمت وأخبرت « أخوالى » الخال : أخو الأم ، وجمعه أخوال « يزيد » هكذا في رواية النعاعة ، ومنهم الرخشري وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « الصواب يزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب الزيدية » اهـ ؛ فإن كان كلامه مبنيًا على الرواية في هذه الكلمة بذاتها فسلم له بعد ثبوتها ، وإلا فن بين أسماء العرب « يزيد » بالياء التحتية ، ومنهم يزيد بن أبي سفيان ، ويزيد بن منصور الحيرى ، ويزيد بن قسمة بن ربيعة ، وغير هؤلاء « ظلم » الظلم : هو وضع الشئ في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله « فديد » صياح وجلبة واختلاط أصوات .

= الإعراب « نبئت » نبي : فعل ماض مبني للمجهول يقضى ثلاثة مفاعيل ، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول « أخواني » مفعول ثان لنبيء منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بني » بدل من أخوال منصوب بالياء ، نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و « يزيد » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية « ظلمنا » مفعول لأجله عامله محذوف ، تقديره يصبحون لأجل الظلم « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله ظلمنا السابق ، أو بقوله فديد الآتي ، أو متعلق بالعمل المحذوف « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثالث لنبيء .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمى به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل .

وإنما قدرنا نقله من الفعل وفاعله ولم ن قدره منقولاً من المضارع وحده لأننا وجدنا عادة العرب المستمرة في كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعراباً لا ينصرف للمالية ووزن الفعل المضارع . ولو كان ، اجنا من هذه الباب لكان يجب أن يكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأن ما قبله مضاف إليه ؛ ولستهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذي كان عليه قبل النقل . فإن كان ماضياً بقي على فتحه ، وإن كان مضارعاً بقي على رفعه ، وهو هنا كذلك ، فمن أجل هذا حكنا بأنه منقول عن الجملة محكي .

والعرب تسمى الأشخاص بالجلل الفعلية كثيراً كتسميتهم « تأبط شرا » و « برق نحمر » و « ذرى حبا » ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا
بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتُحَلَبُ
ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا مَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ ؟ فَشَرُّهُمْ بَنُو يَتِّمَ لَمَطَانِ =

(٢) وسرَّگ مَزَجِيٌّ ، وهو : كل كلمتين نَزَلَتْ ثانيتهما منزلةً تاء التأنيث مما قبلها ، فحُكْمُ الأول أن يُفْتَحَ آخِرُهُ ، كـ « بَعْلَتِكَ » و « حَضَرَ مَوْتَ » إلا إن كان ياء فيسكن ، كـ « مَقْدِيكَرَبَ » و « قَالِي قَلَا » و حُكْمُ الثاني أن يُعَرَّبَ بالضممة والفتحة ، إلا إن كان كلمة « وَيْهِ » فيبنى على الكسر ، كـ « سَيِّدُ وَيْهِ » و « عَمْرُو وَيْهِ » .

(٣) وسرَّگ إضافي — وهو الغالب ، وهو : كل اسمين نَزَلَ ثانيهما منزلةً التنوين مما قبله ، كـ « عَبْدُ اللَّهِ » و « أَبِي قَحَافَةَ » — وحكمه أن يُجَرَّى الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصباً وجرا ، ويجر الثاني بالإضافة .

فصل . وينقسم أيضا إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ^(١) :

= ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ ابْنَ عَمٍّ بَاذِلًا فَوَجَدْتُكُمْ بَنِي جَدِّ تَدْيَاهَا حَلَّى وَلَا لِيَا

ومن ذلك قول الآخر :

خُذُوا هَذِهِ ثُمَّ اسْتَعِدُّوا لِمِثْلِهَا بَنِي يَشْتَهِي رُزْهُ انْتَلِيلِ الْمَنَاقِبِ

ومن ذلك قول الآخر :

أَعْيَرَ بَنِي يَدِيبُ إِذَا تَقَشَّى وَعَيْرَ بَنِي يَهْرُ حَلَّى الْعِشَاءِ ؟

ولم يرد عن العرب شاهد يحتاج به في التسمية بالجملة الاسمية للكونة من مبتدأ وخبر ، ولكن النحاة قاسوها على الجملة الفعلية لا شتراكما جميعا في الجملة ؛ فأطلقوا القول إطلاقا بأن العلم إذا كان منقولا عن جملة حكى على ما كان قبل النقل .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعاني التي ذكرها متباينة ، ولكنك لو أمنت النظر وجدتها على غير ذلك ، انظر مثلا إلى محمد وعمرود ومنصور ومرضى نجدها دالة على المدح مع أنها أسماء ، وانظر إلى أبي الخير وأم بركة نجدها دالة على اللدح مع أنها كفي حسب تعريفه ، وأحسن من هذا أن نقول : ماسمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم ، سواء أكان دالا على مدح أو ذم أم لا ، وسواء أكان صدره أبا =

فالكُفَيْة : كل مرَّابٍ إضافي في صدره أبٌ أو أمٌ ، كابي بكر وأُم كلثوم .

واللقب : كل ما أشعرَ بِرِفْعَةِ الْمَسْمَى أَوْضَعَتِهِ ، كزين العابدين وأنفِ النَّافَةِ .

والاسم ما عدا هُما ، وهو الغالب ، كزيد وعمر .

ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم ، كـ « زَيْدُ زَيْنِ العابدين » وربما يُقَدِّمُ كقوله :
 * أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو ، وَجَدْتِي * — ٣٩

أو أما أم لا ، فقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبي اليسر فهو اسم وإن صدر بأب ، وقد يسمى الوالدان ولدهما ساعة يولد زين العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق به ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأب أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب .
 فلا بد حينئذ أن يشعر بمدح أو بدم ، فافهم .

٣٩ - يروى النعاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ *

وهذا البيت من كلام أوس بن الصامت بن قيس بن أسرم ، وهو شاعر بني عكرمة أنصاري ، له نسبة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهيداً رأوا الشاهد كلها ، وقد كان منه أول ظهار حدث في الإسلام ، وهو أخو عبادة بن الصامت ، رضى الله عنهما !
 اللغة : « مزيقيا » بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء وكسر القاف — هو لقب عمرو بن مالك ، وهو ملك من ملوك اليمن ، وهو جد الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل يوم حلة فيخلعها على أصحابه « أبوه منذر » هذه رواية النعاة ، وهي لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس في آباءه من اسمه المنذر ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبت « أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزريقيا المتقدم ؛ ومن الناس من صحح رواية النعاة على أن المنذر في نسب مزريقيا من جهة أمه ، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر ابن ماء السماء فولدت له عمرو بن عامر مزريقيا وسمته عامراً باسم أبيها ، فيكون المراد بمجدي هو مزريقيا نفسه الذي ذكره أولاً ؛ ويكون المراد بقوله « أبوه » أبا أمه ، وقد =

ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ، قال :

٤٠ — * أَفَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * .

== جرى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النحاة بقوله : « ومنذر أحد أجداده لأمه » اهـ ثم قال بعد ذلك : « وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسب الجنتين » اهـ . الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف « مزريقيا » مضاف إليه « عمرو » بدل أو عطف بيان على مزريقيا « و جدى » الواو حرف عطف ، جد : مبتدأ أول ، وجد مضاف وياء التكلم مضاف إليه « أبوه » أبو : مبتدأ ثان ، و ضمير الغائب مضاف إليه « منذر » خبر المبتدأ الثاني ، و جملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ماء » بدل أو عطف بيان لنذر ، وماء مضاف و « السماء » مضاف إليه . هذا إعراب ذكره العيني ، وليس بسديد ، وأحسن منه أن يكون قوله « أبوه » بدلا من المبتدأ الذي هو قوله « جدى » والضمير مضاف إليه ، ولا يعود هذا الضمير على الجد ، وإنما يعود على مزريقيا ، والمعنى : إن أبى هو عمرو الملقب بمزريقيا ، وإن جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتذكر ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول الكلام على النسب الصحيح للشاعر .

الشاهد فيه : قوله « مزريقيا عمرو » حيث جمع بين اللقب الذى هو قوله « مزريقيا » والاسم الذى هو قوله « عمرو » ، وقدم اللقب على الاسم ، والقياس المطرد فى كلام العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله « منذر ماء السماء » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « منذر » على اللقب الذى هو قوله « ماء السماء » .

٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

وهذا الرجز من كلام أعرابي كان قد وفد على أمير المؤمنين أبى حفص عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال له : إني على ناقة دبراء عجناء نقباء ، وطلب إليه أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده ، فأبى عليه ذلك ، وقال له : ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر .

اللغة : « أبو حفص » هى كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والحفص : الأسد وكفى بذلك إزاء إلى جرأه وشجاعته ، ويقال : كفى بحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول ==

وقال حسان :

٤١ - وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ
تَمِيفْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

= الله صلى الله عليه وسلم ، والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعا - هورقة أخفاف البعير ، ويقال : بعير أنقب ، وناقة نقباء ، ورقة الحف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعا - هو الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وتقول . بعير أدبر ، وناقة دبراء «خبر» كذب ، ومال عن الصدق . الإعراب . « أقسم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » بدل أو عطف بيان لأبي حفص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية - وهي قوله «أبو حفص» - على الاسم الذي هو قوله «عمر» والنحويون متفقون على جواز ذلك ، وعلى جواز عكسه ، وهو أن يقدم الاسم على الكنية ، فتقول : أقسم بالله عمر أبو حفص ، وإذا كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب ؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى ؛ فيجوز أن تقول : هذا أبو حفص الفاروق ، كما يجوز أن تقول : هذا الفاروق أبو حفص ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله ينفعك به .

٤١ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسب كثير من النحاة كالصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري شاعر ميدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده في نسخ ديوانه المطبوعة ، وقد أشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر في كتاب « الاستيعاب » ، في أسماء الأصحاب « في ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار ، غير معين ، ويظهر لي أن الكلام في نسبة البيت كان « قال الأنصاري » فزاد للتأخرون اسم « حسان » لا شتاره بهذه النسبة . والبيت في رثاء سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس ، رضى الله عنه . =

(٩ - أوضح المسالك)

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى ^(١) أن اللقب يجب تأخيرهُ عن الكنية ،

== اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد ابن معاذ رمى بهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بني قريظة ، وأجبت دعوته في ذلك ، ثم انتفض جرحه ثمان ، فلما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » : وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ابن زيد بن عبد الأشهل بن جشم ابن حارث بن الحارث بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصاري الأشهلي « هالك » ميت .

الإعراب : « ما » نافية « اهتز » فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من الإعراب « عرش » فاعل اهتز مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعرش مضاف و « الله » مضاف إليه « من أجل » جار ومجرور متعلق باهتز ، وأجل مضاف و « هالك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سمعا » فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بسمع ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لهالك « إلا » أداة استثناء ملغاة « لسعد » جار ومجرور متعلق باهتز « أبي » بدل أو عطف بيان لسعد ، وأبي مضاف و « عمرو » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبي عمرو » حيث قدم الاسم الذي هو قوله « سعد » على الكنية التي هي قوله « أبي عمرو » .

(١) النسخة التي يشير إليها المؤلف في هذه العبارة هي النسخة المشهورة التي بين أيدينا والتي شرح عليها الأشموني وابن عقيل وغيرهما ، والعبارة التي يشير إليها المؤلف هي قول الداظم :

وَأَتَمَّا أَنِي وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخَّرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

و « ذا » اسم إشارة ، والمراد به اللقب ، والضمير في « سواء » يعود إلى اللقب أيضاً ، وتعني هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيرهُ عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية ، فإذا صحب اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب ، وهذا ما يعترض عليه المؤلف ، وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخير اللقب ، وهذا ما لاخلاف فيه .

ك « أبى عبد الله أنف الناقة » وليس كذلك^(١) .

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين ، ك « عبد الله زين العابدين » أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً ، ك « زيد زين العابدين » أو كانا بالمكس ، ك « عبد الله كرز » أتنبعت الثاني للأول : إما بدلاً ، أو عطفت بيان ، أو قطعتته عن التسمية : إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، وإن كانا مفردين ، ك « سعيد كرز » جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني^(٢) ، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه ،

(١) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التي بينها في الفقرة السابقة مبنى على مذهب الجمهور الذين يجوزون - فيما إذا اجتمع اللقب والكنية - أن تتقدم الكنية على اللقب ، وأن يتقدم اللقب على الكنية ، وقد كنت جارية المؤلف والذين اتبعوه من الكتاب فكنت على هامش نسختي من شرح الأشموني تصحيحاً لعبارة الألفية هكذا : « لو كان الناظم قد قال * وأخرن هذا إن اسماً صعباً * لكان أولى » ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان المصاحب له اسماً أم كنية ، وحيث علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته في الألفية بشيء أما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فسلم ، ولا يضره - وهو من هو - أن يخالف ما عليه الجمهور ، فكيف له من الآراء قدخالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربي المطرد الكثير فكان الواجب أن يستدل لذلك .

(٢) اعلم أولاً أن تجوز الإضافة هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح ، وثانياً أن الإبتاع أقيس ، والإضافة أكثر في الاستعمال ، وثالثاً أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها ، وبما يمنعها أن يكون الاسم مقروناً بأل نحو « الحارث قفة » و « النعمان بطة » و « الفضل كنزة » أو يكون اللقب مقروناً بأل نحو « هرون الرشيد » و « محمد الأمين » و « محمد المهدي » .

ورده النظر ، وقولهم : « هَذَا يَحْتَوِي عَيْنَانُ »^(١) .

فصل : والعلم الجنسى اسمٌ يعيّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذى الأداة الجنسية أو الحضورية ، تقول : « أُسَامَةُ أَجْرًا مِنْ ثُمَالَةٍ » فيكون بمنزلة قولك : « الأسد أجراً من الثعلب » و « أل » فى هذين للجنس ، وتقول : « هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا » فيكون بمنزلة قولك : « هذا الأسد مقبلاً » و « أل » فى هذا لتعريف الحضور ، وهذا العلم يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ؛ فإنه يمنع من « أل » ومن الإضافة ، ومن الصرف إن كان ذا سببٍ آخر ،

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين : الأول أن النظر لا يساعده ، ووجهه أن إضافة الاسم إلى القلب - وهما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما اتحد به معنى ، والثانى السماع كقولهم « هَذَا يَحْتَوِي عَيْنَانِ » فقد ورد مرفوعاً - قيل بالآلف لأنه مثنى فالتون مكسورة ، وقيل بالضمه لأنه وصف مثل سكران فالتون مضمومة ، وضعفه - ولو كانا متضايفين لتقبل « عينين » بالجر .

فلن قلت : لو كانت نون « عينان » مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف ، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم للمثنى الألف فى الأحوال الثلاثة ، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سلمان كما هو فى لغة جماعة من العرب .

قلت : أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالآلف والتون يمنع الصرف فكان يجر بالفتحة ، وأما أنه مثنى ألزمه الألف فيضعفه أنه جاء بضم التون ، وأيضا لزوم المثنى الألف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأما أنه مسمى به وأجرى على لغة من يعامله معاملة سلمان فقد كان ينبغي فتح التون ، ولم ترد به رواية ، بل هى مضمومة أو مكسورة .

كالتأنيث في « أسامة » و « ثُمالة » وَكَوَزَنِ الفعل في « بَنَاتِ أُوْبَرَ »
و « ابن آوى » ، وَيُبْتَدَأُ به ، وبأنى الحال منه ، كما تقدم في المثالين ^(١) ،
ويُشَبِّه التَّكْرِرَ من جهة المعنى ، لأنه شائع في أُمَّتِهِ لا يختص به واحد
دون آخر .

فصل : وَمُسَمَّى عِلْمِ الْجِنْسِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

أحدها — وهو الغالب — أَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ كَالسَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ كَأَسَامَةِ ،
وَتُمَالَةِ ، وَأَبِي جَمْدَةَ لِلذُّبِ ، وَأُمِّ عِرْبَةَ لِلْعَقْرَبِ .

والثاني : أَعْيَانٌ تُؤَلَّفُ ، كَهَيَّانَ بْنِ بَيَّانَ لِلْمَجْهُولِ الْعَيْنِ وَالنَّسَبِ ، وَأَبِي الْمَضَاءِ
لِلْفَرَسِ ، وَأَبِي الدَّغَفَاءِ لِلْأَحَقِّ .

والثالث : أُمُورٌ مَعْنَوِيَّةٌ كَسُبْحَانَ لِلتَّسْبِيحِ ، وَكَيْدَسَانَ لِلْعَذْرِ ^(٢) ، وَيَسَارٍ
لِلْمَيْسَرَةِ ^(٣) ، وَفَجَارٍ لِلْفَجَرَةِ ، وَبَرَّةٍ لِلْبَرَةِ ^(٤) .

(١) الثَّلاثَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ أَحَدُهُمَا « أسامة أجراً من ثُمالة » وقد وقع فيه علم الجنس
مبتدأ ، وثانى المثالين « هذا أسامة مقبلاً » وقد جاء فيه الحال من علم الجنس .

(٢) ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة :

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْدَسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْعَذْرِ أَسْمَى مِنْ شَبَابِهِمِ الْمُرْدِ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ امْكُنِي حَتَّى يَسَارَ أَعْلَانَا نَحْجُ مَمَّا ، قَالَتْ : وَعَامًا وَقَابِلَةً

(٤) فد ورد برة وفجار معا في قول النابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَتَيْنَا يَبِينُنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

هذا باب أسماء الإشارة

والمُشَار إليه إما واحد ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكل واحد منها إما مذكر وإما مؤنث ، فلفرد المذكر « ذا »^(١) ، والفرد المؤنث عشرة ، وهي : ذِي ، وَنِي ، وَذِيهِ ، وَتِيهِ ، وَذِيْهِ ، وَتِيْهِ ، وذات ، وتا ، وللتثنية ذَانِ ، وتَانِ رفعا ، وذَيْنِ وتَيْنِ جرأ ونصباً ، ونحو (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)^(٢) مؤول ، ولجمعهما « أولاء » ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم ، ويقال بحبيشه لغير العقلاء كقوله :

— ٤٣ — * وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْآيَامَ *

(١) ويضاف إلى « ذا » في الإشارة للفرد المذكر ثلاثة ألفاظ أخرى ، وهي « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، و « ذائه » بزيادة هاء مكسورة ، و « ذأؤه » بضم همزة والهاء ، وقد جاء قول الراجز :

هَذَاؤُهُ الدَّفْئَرُ خَيْرٌ دَفْئَرٍ فِي كَفِّ قَرَمٍ مَا جِدَّ مُصَوِّرٍ
بكسر الهاء وبضمها ، فهو شاهد على اللغتين الأخيرتين .

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه ؛ وقد أطال المؤلف في « شرح الشذور » في تخريج هذه الآية ، وما أولت به أن « إن » بمعنى نعم وهذان مبتدأ ، وما أولت به أن « إن » مؤكدة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وهذان مبتدأ ، ولساحران خبر المبتدأ ، والمبتدأ وخبره جملة في محل رفع خبر إن ، ولن تجد كلاماً مفصلاً مثل ما تجده فيه فارجع إليه (ص ٤٨ بتحقيقنا) .

— ٤٢ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* دُمَّ الْمَازِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى *

وهذا بيت من قصيدة لجريز بن عطية بن الحطافي يهجو فيها الفرزدق ، وقيله - وهو مطلع القصيدة - قوله :

=

= سَرَتِ الْهُمُومُ قَبِيتَنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ بِرُومٍ كُلُّ مَرَامٍ
 اللغة : « مرَام » يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدرا ميجيا من قولهم : رام الشيء
 يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضا ،
 والميم زائدة على كل حال ، ووزنه مفعول مثل مفتوح ومدخل ، وفيه إعلال بالنقل والقلب
 « المنازل » جمع منزل أو منزلة ، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد « منزلة
 اللوى » والمنزل والمنزلة مكان النزول « اللوى » بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً -
 هو في الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أكتثرت الشعراء من
 ذكره ، وهو واد من أودية بني سليم ، ويوم اللوى : موقعة كانت فيه ، وكان الظفر
 فيها لبني ثعلبة على بني يربوع .

الإعراب : « ذم » فعل أمر مبني على السكون لامعل له من الإعراب ، ويجوز
 تحريكه بالحركات الثلاث : فإن حركته بالفتح فإنك تقول : وحرك بالفتح طلباً
 للتخفيف ، وإن حركته بالضم فإنك تقول : وحرك بالضم لإتباع آخره أوله ، وإن
 حركته بالكسر فإنك تقول : وحرك بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من
 التثاق الساكنين . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به
 لزم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال
 من المنازل ، وبعد مضاف و « منزله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،
 ومنزلة مضاف و « اللوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من
 ظهورها التعذر « والعيش » الواو حرف عطف ، العيش : معطوف على المنازل ،
 والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعد » ظرف
 متعلق بزم ، أو متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف واسم الإشارة في
 « أولئك » مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، والكاف حرف خطاب
 « الأيام » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وبدل المجرور مجرور ،
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، والأيام : جمع يوم ،
 وهو من غير العقلاء ، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل =

فصل : وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كافٌ حرفيةٌ تتصرف تصرفاً الكاف الأسمية غالباً ، ومن غير الغالب (ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ)^(١) ، ولك أن تزيد قبلها لاماً^(٢) ، إلا في التثنية مطلقاً ، وفي الجمع في لغة من مدّه^(٣) ، وفيما سبقتُه « ها » ، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً .

== ومثله قوله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولاً) . وقد قال ابن هشام : « وبروي الأقوام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبري غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط » اه كلامه . قال أبو رجاء غير الله له ولوالديه : ورواية النقائض لحمد بن حبيب « الأقوام » كما ذكره ابن عطية .

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة ، ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب لجمع الذكور بدليل قوله سبحانه (لَكُمْ) وقد اقتصر في اسم الإشارة على كاف الخطاب مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع ، ودون هذه اللغة لغة ثالثة ، وهي أن تلحق اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال ، ومن شواهد الاكتفاء بالكاف قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتِ بَيْتِي أَغْيَابُ رِجَالِكَ أَمْ شُهُودُ ؟

(٢) قالوا في الفرد المذكور « ذلك » وفي المفردة المؤنثة « تلك » كما قالوا ذلك « بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة الموضوع لكل منهما ، وشواهد الأول والثاني كثيرة ، قال الله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) وقال سبحانه (تلك آيات الكتاب الحكيم) ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامي :

تَعْلَمُ أَنَّ بَيْتَ دَعَايَ رُشْدًا وَأَنَّ لِقَائِكَ الْفُتُورُ انْقِشَاعًا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة ، فلما قالوا « ذلك » التقى ساكنان الألف في اسم الإشارة واللام ، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولما قالوا « تلك » اجتمع الساكنان ، فحذفوا الياء للتخلص منهما ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها .

(٣) احتراز بهذه العبارة عن لغتهم قصر « أولاء » فإن منهم من يأتي باللام ، ==

فصل : ويشار إلى المكان القريب^(١) بهُنًا أو هُنًا ، نحو (إِنَّا هُنَا
قَاعِدُونَ)^(٢) ، وللبعيد بهُنَكَ أو هُنَكَ أو هُنَاكَ أو هُنَا أو هِنَا أو هنت
أو نهم ، نحو (وَأَرْزَقْنَا نَهْمَ الْآخِرِينَ)^(٣) .

هذا باب الموصول

وہو ضربان : حرفی ، واسمی ۔

فالخرفى: كلُّ حرفٍ أوَّلٌ مع صِلَتِهِ بمصدر، وهو ستة: أن، وأن، وما، وكى، ولَو، والذي، نحو (أو لم يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا) ^(٤) (وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) ^(٥) (يَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) ^(٦) (لِكَيْلَا يَكُونَنَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

وهؤلاء هم قيس وربيعة وأسد ، ومن شواهد ذلك قول شاعرهم :
أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْطُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَئِكَ
وإنما قلنا « إن منهم من يأتي باللام » لأن بني تميم عن لغتهم القصر ، وهم لا يأتون
باللام مطلقا ، كما قال المؤلف . والأشابة - بضم الهمزة - الأخلاط من الناس ، يريد
أن قومه من أب واحد .

(١) لا تظن أنه لا يشار إلى السكان إلا بهذه الألفاظ ، فإن ذلك ليس مراداً وإنما المراد أن هذه الألفاظ لا يشار بها إلا إلى المكان ، في حين أن الألفاظ التي سبق تعدادها يشار بها إلى المكان وإلى غير السكان ، تقول: هذا المكان طيب الهواء ، وهذه الأماكن فسحة الأرحاء .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة المائدة

(٣) من الآية ٦٤ من سورة الشعراء

(٤) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٦) من الآية ٢٦ من سورة ص

حَرَجَ^(١) (يَوْذُ أَحَدُهُمْ لَوْ يَمَرُّ^(٢)) (وَحُضِنْتُ كَالَّذِي خَاضُوا)^(٣).

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة التوبة.

وعما يجب أن تعلمه أن « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بحملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، ثم إن كان خبرها مشتقا نحو « علمت أن زيدا قائم » كان المصدر من لفظه، أي علمت قيام زيد، وإن كان خبر أن جامدا، نحو « علمت أن زيدا أخوك » كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها، أي علمت كون زيد أخاك، وإن كان خبرها ظرفا نحو « علمت أن زيدا عندك » أوجارا ومجرورا نحو « علمت أن زيدا في الدار » كان المصدر لفظ الاستقرار أو مافي معناه مضافا إلى الاسم، أي علمت استقرار زيد في الدار، أو عندك.

وأما « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجلل الفعلية، التي فعلها مضارع إجماعا نحو قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) والتي فعلها ماض نحو « رضيت أن صاحب زيدا » والتي فعلها أمر نحو « أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلمتك » على خلاف في الأخيرين.

وأما « ما » المصدرية فتوصل بالجملة الاسمية نحو « لا أصحبك ما زيد صديقك » وبالجلل الفعلية التي فعلها متصرف غير أمر، نحو « لا أرضى عنك ما صاحب زيدا ».

وأما « لو » فتوصل بالجلل الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر، نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون).

وأما مجيء « الذي » موصولا حرفيا فهو حكاية أبو علي الفارسي عن يونس ابن حبيب، وقد مثالوا له بقوله تعالى (وحضنتم كالذي خاضوا) وسبب ذلك عندم أن « الذي » مفرد، وما بعده جمع، فلو كان موصولا اسميا ل قيل « كالذي خاص » أو ل قيل « كالذين خاضوا » وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين، الأول أن « الذي » اسم موصول صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: حضنتم خوضا كالخوض الذي خاضوا، والمائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا: أي خاضوه، والجواب الثاني أن « الذي » اسم موصول للجمع، وأصله « الذين » فحذفت النون، كما حذفت في قول الأشهب بن رميلة:

والاسمى ضربان : نص ، ومشارك .

فالنص ثمانية : منها للمفرد المذكور « الذي » للعالم وغيره ، نحو (اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ)^(١) (هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)^(٢) ، والمفرد المؤنث « التي » للعاقلة وغيرها ، نحو (قَدْ سَمِعَ اللّٰهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِكِ)^(٣) (مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا)^(٤) ، ولثنيتهما « اللَّذَانِ » و « اللَّتَانِ » رفعاً ، و « اللَّذَيْنِ » و « اللَّتَيْنِ » جرّاً ونصباً ، وكان القياس في ثنيتهما وثنوية « ذَا » و « تَا » أن يقال : اللَّذَيَانِ وَاللَّتَيَانِ وَذَيَانٍ وَتَيَانٍ ، كما يقال القاضيان — بإثبات الياء — وَفَتَيَانٍ — بقلب الألف ياء — ولكمهم فرّقوا بين ثنوية المبنى والمعرّب ، فحذفوا الآخر ، كما فرّقوا في التصغير ، إذ قالوا : اللَّذَبَا وَاللَّتَبَا وَذَبَا وَتَبَا ، فأبقوا الأوّل على فتحه ، وزادوا ألفاً في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير ، وتبمّ وقيس تُشَدُّ الذون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيذاً للفرق ، ولا يختص ذلك بحالة

= وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
فإن الكلام يدل على أنه أراد « وإن الذين حانت بفلج دماؤهم » فحذف الذون ، ونظيره قول الراجز :

يَا رَبَّ عَبَسَ لَا تَبَارَكَ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيمَنْ قَعَدَ
* إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ *

فإن الكلام يدل على أنه أراد « إلا الذين قاموا » والذون تحذف من المتى والجمع في الموصولات كالشاهدين ٤٣ و ٤٤ الآتين لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد ، وسيأتي هذا الكلام موضحاً .

- (١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر
- (٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء
- (٣) من الآية ١ من سورة المجادلة
- (٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة

الرفع خلافاً للبصريين ؛ لأنه قد قرئ في السبع (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ)^(١)
 (إِخْدَى ابْنُ سَيْفٍ هَاتَيْنِ)^(٢) بالشديد ، كما قرئ (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ)^(٣) ،
 (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ)^(٤) ، وَبَلَحَرِثُ بْنُ كَعْبٍ وبعضُ ربيعةٍ يمحذفون نون
 اللذان والاثان ، قال :

٤٣ - * أَبْيَى كَلَيْبٍ إِنَّ عَمَى اللِّذَا *

(١) من الآية ٢٩ من سورة فصات .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة القصص

(٣) من الآية ١٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

٤٣ - هذا صدر بيت من الكامل ، وهو للأخطل التغلبي الصراني ، واسمه
 غياث بن غوث ، من كلمة يمجو فيها جريرا ، وعجزه قوله :

* قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَسَّكَ الْأَغْلَالَ *

اللفظة : « بنى كليب » أولاد بهم قوم جرير ، وأبوهم كليب بن يربوع « عمى »
 مثنى عم مضاف إلى ياء التكلم ، والعم : أخو الأب ، وأراد بعميه أبا حنشل عصم بن
 النعمان ، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول ، ودوكس
 ابن الفدوكس ، وقيل : عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند
 « الأغلال » جمع غل - بضم الغين المعجمة ، بزنة قفل وأفال - واللغ : حديدية تجعل
 في عنق الأسير . ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق ، وقال « وعمى »
 - بالثنية - هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران الأصغر « وهو كلام خال عن
 التحقيق والرجوع إلى الرواية .

العمى : يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد ، وأن منهم الذين قتلوا
 ملكين عظيمين واستنقذا منها الأسارى .

الإعراب : « أبى » المحزنة حرف لنداء القريب ، بنى : منادى منصوب بالياء نيابة
 عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وبنى مضاف و« كليب » مضاف إليه « إن »
 حرف توكيد ونصب « عمى » اسم إن ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور =

وقال :

— ٤٤ — * هُمَا الْآتَا لَوَ وَلَدَتْ تَعِيمُ *

ولا يجوز ذلك في ذَانٍ وَتَانٍ للإلباس .

= ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، ويا المتكلم المدغمة في ياء التثنية ، مضاف إليه «الذاه» خبر إن «قتلا» قتل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «الملك» مفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة «ومسككا» الواو عاطفة ، فكك : نعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع «الأغلا» مفعول به ، والألف للإطلاق ، والجملة لا عمل لها عطفت على جملة الصلة .

الشاعر فيه : قوله «الذاه» حيث حذف النون من مثنى الذى المرفوع ، وقد عرفت في إيراد البيت أن قوله «الذاه» خبر إن .

وإنما استجاز بالجرث بن كعب . وهون وبعض بني ربيعة حذف نون «الذاه» . وسميت نون «الذاه» لأن الموصول لا يال بالصلة والمائد أرادوا تفسيره لكونه مائداً ، والموصول كالشئ الواحد . وأعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين إلا في حالة الرفع ، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون «الذاه» جمع الذى في لغة ، وفي لغة من جاء به الراء ، فأما الأول فنه قول الشاعر في بعض أشعاره من قبل :

وَإِنْ آتَى حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ نَمِ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وخرجه عليه بعض العلماء قول الله تعالى : (وخضمت كاذى خاضوا) فقد زعموا أن التقدير : وخضمت كالذين خاضوا ، وأما الثانى فنه قول الشاعر :

نَحْنُ الذُّو بِمُكَاطِرٍ مَطِيرُوا شَرَرًا مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالصَّاقِيلِ
قالوا أراد «نحن الذون» على لغة من جاء به بالواو في حال الرفع - وستأتى مشروحة - حذف النون تخفيفا .

٤٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ينسب إلى الأخطل التغلبي صاحب الشاهد السابق ، وبعده قوله :

= * لَقِيلَ فَخَرُّ لَهُمْ صَمِيمُ *

= اللغة : « نعيم » اسم قبيلة ، وأبوها نعيم بن مر بن أد بن طابخة ، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب « نخر » الفخر - بفتح فسكون هنا ، وقد تحرك خاؤه ، وشدته المخار والفخارة . بفتح فأتھما - هو التمدح بالحصال ، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة « صميم » خالص لاشائته تشوبه أصلا .
المعنى : يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما نعيم لكان لنعيم بهذه الولادة الفخر الذى لا يشربه شيء .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ « اللتا » اسم موصول خبر المبتدأ « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ولدت » ولدت : فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث الفاعل « نعيم » فاعل ولد ، مرفوع بالضممة الظاهرة « لقليل » اللام واقعة في جواب لو ، قيل : فعل ماض مبنى للمجهول « نخر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هذا نخر « لهم » جار ومجرور متعلق بفخراؤ محذوف صفة له « صميم » صفة لفخر ، ويجوز أن يكون قوله « نخر » مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقا بمحذوف خبر ، والذى سوغ الابتداء به مع كونه نكرة شيآن : أحدهما وصفه بصميم ، وثانيهما كونه في معنى الفعل نحو (سلام على إلباسين) ونحو « عجب لك » وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل لقليل ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللتا » حيث حذف النون من مثق التى للرفع ، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل ، وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز في لغة بلعوث بن كعب أجمعين وبعض بنى ربيعة ، وأن الذى حفظه العلماء عنهم حذف النون من المثق للرفع ، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثق للنصب والحفوض .

فإن قلت : فما عسى أن يكون السر في تجويزهم الحذف من المثق في حالة الرفع دون حالتي النصب والحفوض ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن امتناع التباس المثق بالمفرد في حالة الرفع قد أباح لهم الحذف ، وإن جواز التباس المفرد بالمثق في حالتي النصب والجر هو الذى =

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات ، وفي نون الإشارة لغتان .
ولجمع المذكر كثيرًا ولغيره قليلًا « الألى » مقصوراً ، وقد يُمدُّ ، و « الذين »
بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعاً ، وهو لغة هذيل أو عقييل ، قال :
٤٥ - * نحنُ الذونَ صَبَّحُوا الصُّبْحَا *

= منهم من الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت « إن التي لو ولدت نعيم لكان لقيم بذلك
الفخر كل الفخر » لم يدر أردت المفرد فلا حذف ، أم أردت المثنى لحذفت النون ؟
ولهذا تجدهم لم يعيشوا في « ذان » و « تان » بحذف النون ؛ لأن حذفها في حال الرفع
يوقع في اللبس فلا يدرى أمتنى أراد التكلم أم مفردا .
فإن قلت : فكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لا بد أن تشمل على
ضمير يربط الموصول بالصلة ، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقا للموصول في إفراده
وتثنيته وجمعه ، فأنا آمن - بوجود هذا العائد - من التباس المفرد بالمثنى ؟
فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد حفظت شيئا وغابت عنك أشياء ، فإن هذا
الضمير - وإن يكن مما لا بد منه - غير واجب الذكر ، بل قد يكون مذكورا ، وقد
يكون محذوفا وهو مراد ، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الكلام كما في المثال الذي
ذكرناه لك ، ثم إن الصلة لا يجب أن تكون جملة يظهر فيها الضمير أحيانا ، بل قد
تكون الصلة ظرفا نحو أن تقول « إن الذي - أو التي - عندك من قوم صالحين » فلا
يدرى المخاطب مفردا أم جمعا ، فلما كان الالتباس حادثا في كثير من صور
الكلام امتنعوا من الحذف ، فنفهم هذا القول والله يرشدك .

٤٥ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلفت كلمة العلماء في نسبة هذا البيت
إلى قائله اختلافا كثيرا ؛ ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهل من بني عقيل
سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في الصاب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى
رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه . وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحِ مَرَاحَا
إِلَّا دِيَارَا أَوْ دِمَا مُفَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَا

= * لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَا * *

ولجمع المؤنث « اللاتي » و « اللاتي » وقد تحذف ياءهما ، وقد يتقارض
الآتي واللاتي ، قال :

٤٦ — * حَا حُبُّهَا حُبَّ الْآتَى كُنَّ قَبْلَهَا *

= اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره على الوجه المشهور في لغة عامة العرب « نحن الذين » وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فَأَخَذْتَهُمُ الصَّبْحَةَ مَغْشَيْنَ) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملعاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم - قد أريق حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب . وجعله العيني وتبعه البغدادي بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبره « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لأجل لها صلة « المصباحا » يوم « طرفان » يتعلقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق ، أي : مغيرين ، وقوله « ملعاحا » نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء « الذون » في حالة الرفع ومجيء « الذين » في حالتي النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبني على صورة العرب ، والظاهر أنه مبني على الواو والياء .

٤٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى عجنون ليلي قيس بن ملح العامري ، ولم أجسده في ديوان شعره ، ووجدت صاحب تزيين الأسواق (٦٥/١) قد نسب إليه ثلاث ثلاثيات ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :

= أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضْـلَةٍ مِّنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَى وَلَا أَهْلٌ
وَلَا أَحَدٌ أَفْضَى إِلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا الْمَطِيئَةُ وَالرَّحْلُ

اللاغة : « عها » تقول : محوت الكتابة أمحوها محوا - من باب نصر - إذا أزلتها
« الأولى كن قبلها » أراد النساء اللاتي عرفهن وأحبهن من قبل أن يتعرف إلى ليلي
« وحلت مكانا - إلخ » أراد أن حبها لم يكنف بأن أزال كل أثر في قلبه لمن كان قبلها ،
بل زاد على ذلك أن حل مكانا كان فارغا من الهوى .

المعنى : أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه ، وأنه غطى على كل حب
كان قبلها ، وأنه لم يترك له متصرفا .

الإعراب : « عها » فعل ماض « حبها » حب : فاعل عها ، وحب مضاف وضمير الغائبة
مضاف إليه « حب » مفعول به ، وحب مضاف و « الألى » اسم موصول مضاف إليه
« كن » كان : فعل ماض ناقص ، وتون النسوة العائد على الألى اسمها « قبلها » قبل :
ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ،
وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل
ماض ، والتاء علامة على تأنيث الماعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي
« مكانا » مفعول به لحل « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المكان « حل » فعل ماض مبني للمجهول . ونائب
فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وجملة الفعل ونائب فاعله في
محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان « من » حرف
جر « قبل » ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور
متعلق بمحل المبني للمجهول .

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة
الإناث العاقلات والدلائل على ذلك شيآن : أولهما المعنى ، فإنه يريد أن حب هذه امرأة
قد أزال حب النساء الألى كن قبلها ، وثانيتهما الضمير للوضع لجماعة الإناث في قوله
« كن قبلها » فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث . =

أى حب اللاتي ، وقال :

٤٧ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

أى الدين .

= ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنْ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرَكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

والأصل في « الأولى » أن يستعمل في جمع الذكور ، نحو قول الشاعر :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأُولَى يَخْذُلُونِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وسند كره له شاهدا آخر - كما سند كره للممدود شواهد - مع شرح الشاهد التالي

٤٧ - هذا البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سليم لم يمينه العلماء .

اللمعة : « أمن » أعل تفضيل من قولهم « من عليه » إذا أنعم عليه « مهدوا » -

بفتح الهاء مخففة - من قولك « مهدت الفراش مهدا » إذا بسطته ، ووطأته ، وهبأته

ومن هنا سمى الفراش مهدا لونه وبيسطه ، وقال الله تعالى : (فَلَا تَقْسَمُ بِهِدُونَ)

أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى : تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع

حجر - بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها - وهو حضن الإنسان . ويقال « نشأ فلان في

حجر فلان » - بكسر الحاء ، أو فتحها - يريدون في حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا

كالهد - أكثر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف

والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما

جار ومجرور متعلق بأمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف

تحقيق « مهدوا » فعل وباعل ، والجملة لامحل لها صلة للموصول « الحجور » . تقول

به لقوله مهدوا ، والآلب للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء ، فجاء به وصفا

لآباء ، وهو قليل ، وإنما يطلق عليهم أصالة « الألى » مقصورا أو ممدودا ، فمن الأول

قول أبى ذؤيب الهذلي :

=

والشرك ستة : مَنْ ، وما ، وأى ، وأن ، وذو ، وذا .
فأما « مَنْ » فإنها تكون للعالم ، نحو (وَمَنْ حِنْدَهُ عِلْمَ الْكِتَابِ)^(١)
ولغيره في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُنَزَّلَ منزلته نحو (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ)^(٢) وقوله :

— ٤٨ — * أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *

= وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلِثِمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْحِ كَالْحَدَا الْقُبْلِ
والاستشهاد هنا في قوله « الْأَلَى يَسْتَلِثِمُونَ » ومن الثاني قوله خلف بن حازم :
إِلَى النَّقْرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءُ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرُّوْحِ أَخْلَصَهَا الصَّمْلُ
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :
أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْأَلَاءُ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِفَالَهَا
(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .
(٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف .

٤٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وهو مع بيت آخر سابق عليه هكذا :
بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزْنِي فَقُلْتُ وَمَنْ لِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ أَعْلَى إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ
والبيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين . وقد جاء بهما المؤلف تميلا
لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا فيمثل بضمير التثنية والبحترى
وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلي ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت
الشاهد ثابتا في كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس ، وذلك من
خلط الرواة .

اللمة : « سرب » السرب : جماعة الطباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » طائر
« جدير » لائق وحقيق « هويت » - بكسر الواو - أى أحببت .
الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق بـ « بكيت » ،
وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق بـ « بكيت » مبنى على =

وقوله :

٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْمُصْرِ الْخَلَالِي
فَدُعَاءُ الْأَصْنَامِ وَنِدَاءُ الْقَطَا وَالظَّلَلُ سَوَّغَ ذَلِكَ .

= السكون في محل نصب « مرنن » فعل وفاعل « بي » جار ومجرور متعلق بمجر
« فقلت » فعل وفاعل « ومثلي » الواو للعال ، مثل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف
إليه « بالبقاء » جار ومجرور متعلق بقوله « جدير » الآي « جدير » خبر المبتدأ
« أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب
مضاف ، و « القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » مبتدأ « يعبر »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديرية هو يعود إلى من ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ « جناحه » جناح : مفعول به ليبر ، والضمير مضاف إليه « لعل » لعل :
حرف ترج ونصب ، والياء اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على
السكون في محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أطيرو » الآي « فد » حرف
محقق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والمائد إلى الموصول
محذوف ، والتقدير : إلى من قد هويته « أطيرو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « من يعبر » حيث استعمل « من » في غير العاقل ، فأطلقه على
القطا ، لأنه ناداه أول الأمر بقوله « أسرب القطا » والنداء معناه طلب إقبال من
تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم
الإقبال ويصنعه ، فلما تقدم بدائه استماع أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا
في العقلاء بحسب وضعه . ومثل ذلك الشاهد الذي يلي هذا وهو قول امرئ القيس
ابن حجر الكندي :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْمُصْرِ الْخَلَالِي
٤٩ - هذا بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر
الكندي .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في الجاهلية ، كانوا يقولون : عم =

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « مَنْ » نحو (كَمْ لَا يَخْلُقُ)^(١)
لشُمُوله الآدميين والملائكة والأصنام ، ونحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ

= صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، ويقولون : انعم صباحا ، وانعم مساء . وقد اختلفوا في « عم » فقال بعض أهل اللغة : هو فعل أمر من المثال الواوى وماضيهِ وعم ، وقال بعضهم : بل هو مقتطع من « انعم » بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها « الطلل » كل ما بقى شاخصا مرتفعا من آثار ديار الأجابة ، وأما ما بقى فيها لاصقا بالأرض فهو الرسم « البالى » اسم فاعل من بلى الشيء يبلى - على مثال رضى يرضى - إذا أصابه البلى « العصر » بضمين - لعة في العصر بفتح فسكون « الخالى » الماضى .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « صباحا » ظرف زمان منصوب بعم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الطلل » نعت لأى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استنهام « يعمن » فعل مضارع مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لاهل له « من » اسم موصول فاعل بعم ، مبني على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الاسم الموصول « في العصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « الخالى » نعت للعصر . والجملة من كان ومعمولها لاهل لها صلة من .

الشاهد فيه : قوله « يعمن من - إلخ » حيث استعمل « من » الموصولة في معنى المفرد المذكور غير العاقل ؛ لأن المراد بها ههنا الطلل البالى ، والأصل في « من » أن يكون استعمالها في العاقل ، وإنما استعملت هنا في غيره مجازا . والذي مهد لهذا التجاوز نداء الطلل من قبل في قوله « أيها الطلل » فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء ، إذ لا ينادى ولا يدعى إلا العاقل ، لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك ، والغرض من النداء إجابة من تدعوه ، فتفهم ذلك واحفظه .

(١) من الآية ١٧ من سورة النحل .

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ^(١) ونحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)^(٢) فإنه يشمل الآدمي والطائر .

الثالثة : أن يفتن به في عموم فصل بمن ، نحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)^(٣) و (مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعِ)^(٤) لاقترانها بالمائل في عموم (كل دابة)^(٥) .

وأما « ما » فإنها لما لا يميلُ وَحْدَهُ ، نحو (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ)^(٦) وله مع المائل نحو (سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)^(٧) ولا أنواع مَنْ يعقل ، نحو (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ)^(٨) وللمُبْهَمِ أَمْرُهُ كقولك وقد رأيت شَجَا : « انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ » .

والأربعة الباقية للمائل وغيره ؛ فأما « أَيْ » : تخالف في موصوليتها ثعلب ، ويردّه قوله :

— ٥٠ — * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

- (١) من الآية ١٨ من سورة الحج . (٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .
(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل . (٤) من الآية ١ من سورة الحشر .
(٥) من الآية ٣ من سورة النساء .

٥٠ - هذا محز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا أَقْبِتَ بَنِي مَالِكِ *

والبيت لفسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ، أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « أقبت » فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بني » مفعول به للقي ، =

ولا تُضَافُ لنكرة خلافاً لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ ^(١)

== ويبنى مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة على جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالتين ، فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «هو أفضل» وجلة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأى مبنية على الضم - في الرواية المشهورة الكثيرة - فدل على أنها موصولة ، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية ، وإنما بنيت هنا لكونها مضافة ، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة : أنها تأتي موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما : أن تكون مضافة لفظاً ، والثاني أن يكون صدر صلتها محذوفاً . وذهب الخليل بن أحمد وبنس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويه - إلى أن أيا لا تجيء موصولة ، وهى إما شرطية وإما استفهامية ، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها معربة في جميع الأحوال : أضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن «أيهم» في هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل ، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر ، وتقدير الكلام عنده : فسلم على شخص مقول فيه أيهم أفضل . وفي هذا التقدير من التكلف ما يهتنا على عدم الأخذ بالقول الذى استرجبه .

(١) اشتراطوا في العامل في «أى» الموصولة شرطين ، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل ، والثاني أن يقدم عليها في الكلام ، أما شرط الاستقبال فستكلم على تعليله في الكلام على عبارة الكسائى المشهورة «أى كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فلأنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية في نحو قوله تعالى (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) والاستفهامية في نحو قوله ==

نحو : (لَتَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أُيُوهُمْ أَشَدُّ)^(١) خلافاً للبصريين ،
وسُئِلَ الكسائي : لم لا يجوز « أعجبنى أيهم قام ؟ فقال : أى كذا خُلِقَتْ »^(٢) ،
وقد تؤنث وتثنى وتجمع ، وهى معربة ؛ ففعل مطلقاً ، وقال سيديويه : تُنْبِئِي
على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : (أُيُوهُمْ
أَشَدُّ)^(٣) وقوله :

== سبحانه (فأى آيات الله تنكرون) فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل
فيها ما قبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها اضرحت حشواً أى فى وسط
الكلام ، وذلك يخالف وضعها ، ولهذا لما كان مذهب الخليل أن « أى » لا تكون
موصولة وأنها فى الآية الكريمة (أيهم أشد) استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة
عما قبلها ، وأن يجعلها مبتدأ ، وأن يقدر لما قبلها معمولاً محذوفاً ، على ما شرحناه لك فى
شرح الشاهد . ٥

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) « خلقت » أراد أن وضعها على هذا ، ووجه ذلك ابن السراج بأن « أيا »
وضعت على أن تستعمل فى مبهم ، وأنت لو قلت « يعجبني أيهم يقوم » كنت كأنك قد
قلت : يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام فى المستقبل كائناً من كان ، أما لو قلت
« يعجبني أيهم قام » والفعل الماضى يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم - فإن المعنى
حينئذ : يعجبني الشخص المعين الذى وقع القيام منه ، فيكون ذلك مخالفاً لما وضعت أى
على أن تستعمل فيه ، ووجه ذلك ابن الباذى بما توضيحه أن الزمان المستقبل لا يدرى
مقطعه (أى منتهاه) ولا مبدؤه ، فهو مبهم تام الإبهام ، وأما للماضى والحال فإنهما
محصوران لا تقطع الماضى والحضور الحال ، والفعل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم
هو الفعل للضارع ، فلما كانت « أى » موضوعة على أن تكون مبهمة فى استعمالها لم
يصلح لها الماضى وصلح لها للضارع ، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لا يضرنا ؛ لأننا
لم ندع أن إبهامهما واحد ، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب
التعيين .

* عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ * ^(١)

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر .

وَأَمَّا « أَل » فنحو (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ) ^(٢) ، ونحو (وَالسَّقْفِ
أَرْفُوعٍ وَالْبَحْرِ الْمَشْجُورِ) ^(٣) وليست موصولا حرفياً خلافاً للمازني ومن
وافقه ، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن .

وَأَمَّا « ذُو » فخاصة بطيء ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله :

* فَحَسْبِيَ مَنْ ذِي عِندِهِمْ مَا كَفَانِيَا ^(٤) *

فيمر رواء بالياء ، والمشهور أيضاً إفرادها وتذكيرها كقوله :

(١) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به (وهو الشاهد
رقم ٥٠) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٥ من سورة الطور

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَمَّا كَرِّمَ مُوسَى لِقَائِهِمْ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحاً في باب العرب والبنى من هذا الكتاب (وهو
الشاهد رقم ٧) وقد مر ذكر قائله والأبيات التي ترتبط به في المعنى . ومكان الاستشهاد
فيه قوله « مَنْ ذِي » فيمن رواء بالياء ، فإنه يدل على أن « ذُو » الموصولة قد تكون
معرية إعراب « ذِي » بمعنى صاحب بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ، وبالألف نصباً ، والذي
رواه بالياء هو أبو الفتح بن جني في كتابه المختص ، وهذه الرواية التي تقتضي الإعراب
مشكلة ، لأن سبب البناء - وهو شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً - موجود في هذه الكلمة
ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب .

٥١ - * وَبَثْرَى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ * —

٥١ - هذا عجز بيت من الوافر ، صدره قوله :

* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي *

وهذا البيت من كلمة لسان بن الفعل الطائي ، أوردنا أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، وكان بنو جرم من طيء ، وبنو هرم بن العثراء من فزارة قد لج بهم الحصام في شأن ماء من مياههم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضعالك وإلى المدينة ، وكان صهرا للفراريين ، غشى الطائيون أن يعيل في حكومته إلى أصهاره ، تبرك سنان بن الفعل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي سبها بيت الشاهد .

اللافة : « ذو حفرت » أراد التي حفرتها « وذو طويت » أراد التي طويتها ، وطلى البئر : بناؤه بالحجارة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن ، وهو مضاف وأب من « أبي » مضاف إليه ، وأب مضاف وباء للتكلم مضاف إليه « وجدى » الواو عاطفة ، وجد : معطوف على أبي ، وباء التكلم مضاف إليه « وبثرى » الواو الاستئناف ، بثر : مبتدأ ، وهو مضاف وباء للتكلم مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة ذو الموصولة « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابقة « طويت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة ، وقد حذف المائد على الموصولين من جملة الصلة ، وأصل الكلام : وبثرى ذو حفرتها وذو طويتها ، ويجوز أن تكون الواو في « وبثرى » عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت « بثرى » على اسم إن و « ذو حفرت » على خبر إن ؛ فيكون من العطف على معمولى عامل واحد ، وهو مما لا نزاع في جوازه .

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل « ذو » في الجملتين اسما موصولا بمعنى التي ، وأجرام على غير المائل ، لأن المعنى والمقصد بذو في الوضعين البئر ، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث ، وهى غير عاقلة ، وذلك واضح ، ومن استعمال ذو في المفرد للذكر المائل قول قوال الطائي :

وقد نُؤنِّثُ وَنُثَقِّ وَتُجَمِّع ، حكاه ابن السراج^(١) ، ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك ، وكلُّهم حكى « ذات » للمفردة ، و « ذَوَاتُ » لجمعها ، مضمومتين ، كقوله : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهِ »^(٢) وقوله :

= فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَلَانَ الْمَشْرِفِي الْفَرَايِضُ
يريد : فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيا ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال هذا أيضاً :

أَخْطَأَكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبَا سَتَلْقَاكَ بَيْضُ اللَّيْلِ قَوَايِضُ
أراد دون المال الذي جئت طالبا ، ومنه الشاهد السابق ، فإن للراد : حبي من المال الذي عندهم ما كفاينا .

(١) هذه لغة جماعة من طيء ، يقولون في المفرد المذكور « ذو قام » وفي مثناه « ذوا قاما » وفي جمعه « ذور قاموا » وفي المفردة المؤنثة « ذات قامت » وفي مثناها « ذواتا قامتا » وفي جمعها « ذوات فمن » وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيء ذكر ذلك في كتابه الأصول ، وتبعه في هذا ابن عسكّر في كتابه للمقرب ، ونازعهما العلامة ابن مالك في شرح التسهيل ، فأنكر أن تكون هذه لغة جميع طيء ، ولكنه لا ينكر أن بعض طيء يقولون ذلك ، ولما كانت عبارة ابن هشام لا تنص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك .

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيء ، وقد رواه الفراء في لغات القرآن قال : سمعنا أعرابيا من طيء يسأل ويقول « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ - إلخ » اهـ ، يريد الأعرابي أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به ، والكرامة التي أكرمكم الله بها - فأنت تراه قد بنى « ذات » على الضم ، وأما « به » الأخيرة فهي بفتح الباء وسكون الهاء ، وأصلها « بها » ياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة ، فألفى حركة الهاء وهي الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها ، وحذف ألف « ها » ووقف بالسكون .

* ذَوَاتُ بِنَهْضَنْ بِقَيْرِ سَائِقِ *

- ٥٢ -

٥٢ - هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى هائل، معين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العين إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤبة، وقبله في رواية الجميع :

* جَمَعْتُمَا مِنْ أَيْنُقِ مَوَارِقِ *

اللغة : « أينق » جمع ناقة ، وليسيويه في هذه الكلمة مذهبان ، أحدهما أن أصلها أنوق - بضم الواو - فقدمت الواو على النون فصارت أوتقا - بسكون الواو - ثم قلبت الواو ياء ، للتخفيف فصارت أيتقا - على وزن أعفل - في الكلمة على هذا الوجه قلب مكافئ وإعلال بالقلب والمذهب الثاني أن أصلها أنوق - بضم الزاير كالأول - فحذفت هذه الواو ، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التي هي النون فصارت الكلمة أيتقا - على وزن أيتل - ففي الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التعويض في غير موضع التعويض من الكلمة « موارق » أراد سريعات السير ، وأصل هذه الكلمة قولهم : مرق السهم من الرمية يمرق مروفا ، إذا نفذ وأسرع ، ويروى في مكانه « سوابق » جمع سابقة « ذوات » أى اللاتي « بنهضن » يقمن أو يسرعن « سائق » اسم فاعل من السوق بفتح السين .

المعنى : يصف إبلا له بأنها عتارة منتقاة ، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لا يحتاجن إلى سائق ،

الإعراب : « جمعها » جمع : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، وضمير الغائبات مفعول به « من أينق » جار ومجرور متعلق بجمع « موارق » صفة لأينق « ذوات » صفة ثانية لأينق مع أن « أينق » نسكرة و « ذوات » اسم موصول معرفة ، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون تخالف الهمزة والمنهوت في التعريف والتسكير إذا كان الهمزة المدح أو الذم ، وعلى مذهب البصريين الذين لا يجوزون ذلك تحت ... رجوها من الإعراب ، فإنه يجوز أن يكون « ذوات » بدلا من أينق ، ويجوز أن يكون خبرا مبتدأ محذوف كأنه قال : هن اللواتي « بنهضن » فعل مضارع مبني على السكون لانصائه بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها =

وحكى إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات^(١) .

* * *

وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة نحو « مَنْ ذَا الدَّاهِبُ ؟ » و « مَاذَا التَّوَانِي ؟ »^(٢) .

والثاني : ألا تكون مُلغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » في نحو

= من الإعراب صلة الاسم الموصول « بغيره جار ومجرور متعلق بـنهضن ، وغير مضاف و « سائق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ذوات نهضن » حيث أتى فيه بذوات بمعنى التواني ، وبناء على الضم ، وصلته جملة « نهضن بغير سائق » .

هذا ، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون « ذوات » في هذا الشاهد بمعنى التواني ، وقال : هي بمعنى صاحبات ، وأضيفت إلى الفعل بتأويله بالمصدر ، وكأنه قد قال : ذوات نهوض بغير سائق ، كما قالوا « اذهب بذى تسلم » وهم يريدون اذهب بذى سلامة . وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ذوات نهوض بغير سائق ، ومعناه هن صاحبات سبق .

(١) أما ذات فخكى إعرابها بالحركات أبو حيان في الارتشاف ، وعليه رفع بالضم وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة ، مع التنوين في الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة ، وأما ذوات فخكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاس الحلبي ، وعليه رفع بالضم وجر بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة بجمع المؤنث ، وتنبؤ في الأفعال الثلاثة أيضاً .

(٢) إنما كانت « ذا » في هذين المثالين غير موصولة لأن ما بعدها يبعث اسم مفرد ، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل ، ومقوله يصلح لأن تكون موصولة تنبؤ اسم إشارة إذ هي لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين ، فإذا اتفق أحدهما ثبت الآخر .

« مَاذَا صَنَعْتَ »^(١) كما قَدَرَهَا كذلك من « قَالَ عَمَّاذَا تَسْأَلُ » فَأُثْبِت
الْأَلْفَ لِمُتَوَسِّطِهَا ، وَيَجُوزُ الْإِلْفَاءُ عِنْدَ السَّكُونِ وَابْنُ مَالِكٍ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ ،
وَهُوَ تَقْدِيرُهَا زَائِدَةٌ^(٢) .

(١) ههنا فائدة ، وحاصلها أن « ماذا » التي تركبت فيها « ما » مع « ذا » وصارتنا
كلمة واحدة دالة على الاستفهام : هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل
فيها ما قبلها ؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن
العامل فيها ؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها ، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز
أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب ، فكما لا نقول « صنعت ما » لا يجوز أن نقول
« صنعت ماذا » ، ومن العلماء من قال : تختص « ماذا » من بين أدوات الاستفهام بجواز
تقديم العامل فيها عليها ، وهو الذي أرجحه ، ونستدل عليه بحديث رواه البغوي في
مصاييح السنة (٥ / ١ بولاق) في إسلام عمرو بن العاص ، وفيه أن عمرأ قال للنبي
صلى الله عليه وسلم : أريد أن أشرط ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تشترط
ماذا » وبما روى في حديث الإفك أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول « أقول ماذا »
و « أفعل ماذا » فأعرف هذا واحرص عليه .

(٢) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها .
الأول : أن المؤلف ذكر لإلفاء « ذا » معنيين . أحدهما أن تركب مع ما بحيث
يصيران كلمة واحدة دالة على الاستفهام ، والثاني أن تعتبر « ذا » زائدة ، و « ما »
اسم استفهام .

الأمر الثاني : أنك إذا قلت « ماذا صنعت » واعتبرت « ذا » موصولة كانت « ما »
اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة « صنعت » لا محل لها
من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء الذى صنعته ، فإن
اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الأول كان « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون في محل
نصب مفعول مقدم ، وصنعت : فعل وفاعل ، وكأنت قلت : أى شيء صنعت ، وإن
اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الثاني كان « ما » وحده اسم استفهام مبنى على السكون
في محل نصب مفعول مقدم ، و « ذا » زائد - والأظهر أنه لا يدل على شيء ولا معنى
له ، لأن هذا حكم الزائد .

والثالث : أن يتقدمها استفهام بما باتفاق ، أو يَمُنْ على الأصح ،
كقول لييد :

— ٥٣ — * أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْمَاذَا يُحَاوِلُ *

= الأمر الثالث : أن المؤلف ذكر تركيب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما ، ولم يصرح بأن « ذا » تركيب مع من ، كما لم يصرح بأن « ذا » تزداد مع من ، والذي وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلبا لا يميزان تركيب « ذا » مع من ، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما ، وعلا هذا الحكم بأن ما أكثر إيهاما من « من » فيحسن فيها أن نجعل مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر لغناها ، هذا من جهة التركيب ، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لا يأبون القول بزيادة الأسماء ، والبصريين لا يميزون زيادة الأسماء ؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلا لجاز لنا أن نقول : إن الكوفيين يميزون أن تكون « ذا » زائدة مع من ، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك ، ويقوى ذلك أنهم صرحوا بزيادة « ذا » مع ما ، كما نقول : إن البصريين لا يميزون ذلك كما لم يميزوا زيادة « ذا » مع ما .

الأمر الرابع : أنه يدل على اعتبار « ذا » موصولة أو ملغاة بحىء البدل بعدها ، فإن كان البدل مرفوعا كما في بيت لييد (الشاهد ٥٣) دل على أن ذا موصولة وسلبين لك وجهه في شرح البيت ، إن شاء الله ، وإن كان لبدل منصوبا دل على إلغاء « ذا » واعتبار الاستفهام مفعولا مقدما .

٥٣ — هذا صدر بيت من الطويل للييد بن ربيعة العامري ، وعجزه قوله :

* أَنَحْبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ *

اللغة : « يحاول » من المحاولة ، ومع استعمال الحيلة ، وهي الخدق في تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » يطلق النحب - بفتح النون ومكون الحاء - على عدة معان ، منها النذر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول : اسألوا هذا الحريص على الدنيا المهتم بها الذي لا يدع طريقاً إلا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذي هو سادر فيه ، أو نذر أوجبه على نفسه فهو ذائب على العمل لإنقاذه أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ =

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « تسألان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا الموصولة ، والعائد ضمير منصوب يحاول محذوف : أى ما الذى يحاوله « أنحب » المحمزة حرف استفهام ، نحب : بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع « فيقضى » اللام حرف عطف يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « أم » حرف عطف ، « ضلال » معطوف على نحب « وباطل » معطوف على ضلال . الشاهد فيه : قوله « ماذا يحاول » حيث استعمل « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، وأنى لها صلة هى جملة « يحاول » ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

فإن قلت : فلم لا يكون « ماذا » اسم استفهام وتكون « ذا » قد ألغيت لتركبها مع « ما » حتى صارنا كلمة واحدة ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : لو كان الشاعر قد ركب « ذا » مع « ما » وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ فتسكون منصوبة المحل ، وإنه ليمتنع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعاً ، فإن رفع البدل يدل على أن البدل منه مرفوع ، فانضح أن هذا الوجه لا يجوز فى هذا البيت ، وكذلك كل ما جاء على نهجه .

فإن قلت : فلماذا تلتزمون أن يكون « ماذا » مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ وهلا جعلتم « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره ؟ وعلى هذا يكون البدل مطابقاً للبدل منه ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : إننا لو جعلنا « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفاً ، وحذف الرابط فى مثل ذلك ضعيف حتى أباه سيبويه ولم يجوزوه ، فلما لزم - إذا سرنا على ما أردت أن تسير عليه - ارتكاب هذا الوجه الضعيف الذى أباه شيخ النحاة - لم نرض هذا الوجه من الإعراب = .

وقوله :

* فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ * — ٥٤

= وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه العلة ، ولم يصح الوجه الذى قبله للعلة التى بينا -
 تعين أن يكون « ما » غير مركب مع « ذا » وأنهما كلمتان ، لا كلمة واحدة ، على
 ما أوضعه فى إعراب البيت ، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوبا كما جاء فى قوله
 تعالى : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) لكان « ذا » مركبا مع « ما » وكان مجموعهما
 مفعولا مقديما . ولو كان الفعل الواقع بعد « ذا » قد نصب مفعوله فقلت « ماذا يحاوله
 المحب » لجاز أن يكون « ذا » قد ركب مع « ما » وأنهما جميعا كلمة واحدة مبتدأ ،
 والجملة بعدها خبر فى محل رفع ، فأما البدل مرفوع ، والفعل غير ناصب للضمير ،
 والأصل عدم التقدير ، فليس إلا ما ذكرنا .

ومثله قول العلامة بن حذيفة الغنوى :

وَمَا ذَا عَلَيْكُمْ إِنْ أَلْطَفَ بِأَرْضِكُمْ مُطَالِبُ دَيْنٍ أَوْ نَفَثُهُ حُرُوبُ

٥٤ هذه قطعة من عجز بيت من المتقارب ، وهو بتمامه :

أَلَا إِنْ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ ؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى ، ونسبه العيني إلى
 أمية بن أبى الصلت ، والصواب ما قاله ابن مالك ، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١
 بيتا لأمية بن أبى عائذ الهذلى يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وهى موجودة فى شرح
 أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى (ص ٥١٥) .

للغة : « الظاعنين » جمع ظاعن ، وهو اسم فاعل من ظعن بمعنى سار ، ضد أقام ،
 وأراد بهم أحبابه الذين فارقوه « حزين » وصف من الحزن ، وهو انقباض النفس
 وانصرافها عما يسر « يعزى » يسلى ويبعث الصبر إلى نفسه ، وتقول : عزيت أعزبه
 تعزيت ، مثل سليت أسليه تسليت وزنا ومعنى .

المعنى : يصف نفسه وما فعل به فراق أحبابه حيث غادروه كثييا بلا قلب ، ثم سأل
 عن يعز به ، فيقول : إن قلبى أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا الفارقون لمآلنا =
 (١١ — أوضع المالك ١)

والسكوفى لا يشترط ما ولا من ، واحتج بقوله :
 * أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقُ * ٥٥

= ومراجع أنسناهم ، وإن هذا القلب لحزين ، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنكاريا بمعنى النفي ، وكأنه قال : ليس له من يعزيه .
 الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « إن » حرف توكيد ونصب « قلبي » قلب : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند ، متعلق بمحذوف خبر إن ، ولدى مضاف و « الظاعنين » مضاف إليه « حزين » خبر ثان لأن « فن » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يعزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا « الحزينا » مفعول به يعزى ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا .

الشاهد فيه : قوله « فن ذا يعزى » حيث أتى بهذا اسما موصولا بمعنى الذى بعد من الاستفهامية ، وجاء لذا بصفة هي جملة « يعزى الحزين » .
 ٥٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَدَسٌ ، مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

والبيت يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، ويقال : إن ربيعة هو مفرغ نفسه ، وكان يزيد حليف قريش ، ولما ولي سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه ، فأبى ورغب فى صحبة زياد بن أبي سفيان ، ولسكنه ما عثم أن كره البقاء معه ، فأبى عباد بن زياد فى سجنه فأنام معه ، ثم ما لبث أن هجاه ، فأخذه عبيد الله ابن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه . وبلغ ذلك معاوية بن أبي سفيان فأمر بإطلاقه ، وفى ذلك يقول كلة منها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

طَلِيقُ الَّذِي جَحَى مِنْ أَلْهَبْسٍ بَعْدَمَا تَلَا حَمَّ فِي دَرْبِ عَلَيْكَ مَضِيقُ

ذَرَى أَوْ تَفَاسَى مَا لَقِيتُ ، فَإِنَّهُ لِكُلِّ أَنْاسٍ خَبْطَةٌ وَخَرِيقُ

اللقطة : « عدس » اسم زجر للبغل يسرع ، وهو مبنى على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، وربما سموا البغل نفسه عدسا « إمارة » حكم وولاية « طليق » =

== فعيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصار حراً، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل ورا كبه أولى «درب» بفتح فسكون - هو باب الطريق الواسع «مضيق» هو فاعل تلاحم قبله «خبطة» بفتح الحاء وسكون الباء - هو شيء كالزكمة يأخذ قبل الشتاء، وفصله خبط - بالبناء المجمول - «خريق» هي الريح الباردة الهبابة الشديدة، ويقال لها : خروق - بزنة صبور - أيضاً .

الإعراب : «عَدَس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لعباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق «إمارة» مبتدأ مؤخر «أمنت» فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله «وهذا» الواو واو الحال، واسم الإشارة مبتدأ «نَحْمَلِينَ» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من اسم الإشارة على رأى سيويه الذي يجوز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور «طليق» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، هذا إعراب البصريين وهو الذي ارتضاه جمهرة النحاة التأخرين، وتقدير الكلام عليه : أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه مجهولاً لك، وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له .

الشاهد فيه : قوله «وهذا نَحْمَلِينَ طليق» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندما أن التقدير والذي نَحْمَلِينَهُ طليق، فذا : اسم موصول مبتدأ . وجملة «نَحْمَلِينَ» لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، وطليق : خبر المبتدأ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول، وخرجوا على ذلك قوله تعالى : (وما تذك يمينك يا موسى) قالوا : «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«تلك» اسم موصول بمعنى التي خبره، و«يمينك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة . وخرجوا عليه أيضاً ==

أى : والذى تحمليته طابق ، وعندنا أن « هذا طليق » جملة اسمية ،
و « تحمليين » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

فصل : وتفقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير
مطابق لها يسمى العائد^(١) .

والصلة : إما جملة ، وشرطها : أن تكون خبرية ، معهودة ، إلا في مقام
التحويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ « جاء الذى قام أبوه » ،
والبهمة نحو (فَفَشَّيْهِمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا غَشَّيْهِمْ)^(٢) ، ولا يجوز أن تكون إنشائية

= قول الله جل شأنه : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) وقوله تباركت آلاؤه : (ها أنتم
هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) وتقدير الآية الأولى عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون
أنفسكم ، وتقدير الثانية عندهم : ها أنتم الذين جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ، وكل ذلك
غير مسلم لهم .

(١) إنما انفردت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا يتم
معناه في نفسه إلا بضميمة تنضم إليه ، وهذه الضميمة هي الصلة بشروطها التي سينص
للمؤلف عليها ، وإنما شرطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية - أى محتملة للصدق
والكذب بالنظر إلى ذاتها ، لا بالنظر إلى التكامل - لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول
أن يكون وصلة لامت الاسم للمعرفة بالجل ، ومن المعلوم أن الجملة لا تصلح للنعته بها
إلا إذا كانت خبرية ، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب لأن الاسم للموصول
في ذاته مبهم ، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئا ،
هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهودا ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وإذ تقول
للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه) فإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت
الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة ، ومنه قوله تعالى (فثله كمثل الذى ينقى بما
لا يسمع) وإن أردت التعظيم أبهت الصلة ، كآية التي تلاها المؤلف .
(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه .

كـ « يَفْتُكُّهُ » ولا طلبية كـ « مَضْرِبَةٌ » و « لَا تَضْرِبُهُ »^(١) وإما شِبْهُمَا ،
وهي ثلاثة : الظرف المكناني ، والجار والمجرور ، التامان ، نحو « الذي
عندك » و « الذي في الدار » وَتَمَلُّقُهُمَا باستقره محذوقاً ، وَالصَّفَةُ الصَّرِيحة - أي
الخالصة للوصفية - وتختص بالألف واللام ، كـ « ضارب » و « مضروب »
و « حَـنَّ » بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمِيَّةُ ، كأَبْطَحَ وأَجْرَعَ وصاحب
وراكب^(٢) ، وقد تَوَصَّلُ بمضارع ، كقوله :
* مَا أَأَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ^(٣) *

(١) إنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلا من الإنشاء والطلب
ليس له خارج يدل عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، وإذا كان
أمرها كذلك لم يكونا مهودين للمخاطب ، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم
فإنها وإن كانت إنشائية يصبح أن تقع صلة نحو قوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن)
وقيل : الصلة هي جملة جواب القسم وهي خبرية فلا استثناء ، ويستثنى من الجملة الخبرية
جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذي ما أحسنه ، لأن في التعجب إيهاماً
فلا تصلح جملة لإزالة إيهام الموصول ، وبقي أنه يشترط في جملة الصلة ألا تكون مستدعية
لكلام قبلها نحو جاء الذي لكنه شجاع .

(٢) أما الأَبْطَحُ فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبسط من الوادي ثم غلب
على الأرض المنبسطة ، وأما الأَجْرَعُ فإنه في الأصل وصف لكل مكان متسع ، ثم غلب
اسم الأرض للمستوية من الرمل التي لا تثبت شيئاً ، وأما صاحب فإنه في الأصل وصف
للفاعل ثم غلب على صاحب الملك . وأما رَاكِبُ فإنه في الأصل وصف لكل فاعل
الركوب ، سواء أكان مركوبه فرساً أم حماراً أم غيرها ثم غلب على رَاكِبِ الإبل
دون غيرها ، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية ثلاثة أشياء ، الأول
أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات ، والثاني أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع
ولا تنصب ، والثالث أنها لا تتعمل ضميراً كما تتعمله الصفات .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحا (وهو الشاهد رقم ٣) فلا حاجة بنا إلى
إعادة شيء منه ، فارجع إلى الفصل الذي يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم .

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

فصل : ويجوز حذفُ العائدِ المرفوعِ إذا كان مبتدأً مخبراً عنه بمفرد^(١) ،

(١) أنت تعلم أن للموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسماً مفرداً ، فقولك « الذي ضربته » بمقام قولك محمد ، مثلاً ، ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها ، فأحياناً يحذفون للموصول وهم يريدونه ، وأحياناً يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحياناً يحذفون العائد ، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد .

فأما حذف للموصول فإن كان موصولاً حرفياً لم يجز حذفه ، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف ، وإن كان الموصول اسماً فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يحذفون حذفه مطلقاً ، ومن العلماء من يجيز حذفه بشرط أن يكون معطوفاً على موصول آخر نحو قوله تعالى (آتينا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) أى بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحداً ، ومن ذلك قول حسام ابن ثابت :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
أى آمن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء ، لأن الذى يهجو ويُنصره ليس واحداً .

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد للتسكام الإبهام ، نحو قولهم « بعد التتيا والى » أى بعد الخطوة التى بلغت فظاعة شأنها ألا تستطيع العبارة أن تدل عليها ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْنُ الْأَوَّلُ فَاجْتَمَعَ جُحُوْ عَمَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا
أى نحن الذين عرفوا .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، سواء أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز =

فلا يُحذفُ في نحو « جاء اللذان قاما » أو « ضربا » لأنه غير مبتدأ ، ولا في نحو « جاء الذي هو يقوم » أو « هو في الدار » لأن الخبر غير مفرد ؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلَّ دليل على حذفه ، إذ يساقى بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) ، ونحو (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)^(٢) ، أى : هو إله في السماء ، أى : معبود فيها ،

= حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان غير أى أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيها إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى : فأما الكوفيون فاستدلوا بالسباع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تماما على الذى أحسن) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السكك : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها . ومن ذلك قول الشاعر :

لَا تَنَوِّ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيتُ إِلَّا نَفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا
قالوا : التقدير : لا تنو إلا الذى هو خير . ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ
قالوا : تقدير هذا البيت من يعز بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه . ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْبِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكره ، فمن ذلك « ما » في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف . ومن ذلك أن « ما » في بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية ، وما بعدها خبرها والجملة في محل نصب معلول ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام وكلها عند البصريين شاذ

(١) من الآية ٦٩ من سورة صريم

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

ولا يكثر الحذف في صلة غير «أى» إلا إن طأت^(١) الصلة ، وشذت قراءة بعضهم (تماماً على الذي أحسن^(٢)) ، وقوله :

٥٦ - * مَنْ يُنْزِلَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطَلِقْ بِمَا سَفَهُ *
والكوفيون يقيسون على ذلك .

(١) أنت تعلم أن «أى» الموصولة ملازمة للإضافة إما للفظاً نحو «أشده» وإما تقديرًا نحو «أى أشده» فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما في اللفظ وإما في التقدير جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة ، فلم يشترطوا شيئاً في جواز حذف العائد للرفع من صلتها ، واشترطوا ذلك في صلة غير أى لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها . بقي أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة «ما» في قولهم «لا سيما زيد» إذا رفعت زيدا ؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والتقدير : ولاسى الذي هو زيد ، فمحذوف المبتدأ وهو العائد وليست الصلة طويلة ، والحذف في هذا الموضع مقيس وليس بشاذ .

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

٥٦ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يلبس لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين . ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني (ش ١١٣) .

اللغة : «يعن» بالبناء للمجهول لزوماً كما هو المشهور في هذا الفعل - أى : يهتم ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للمعلوم ، وتقول : عنى فلان بحاجتى يعنى بها فهو معنى ، ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه «الجد» أراد به التناء والشكر له «سفه» هو رقة العقل وضعفه ، وأراد به لازمه ، وهو مقال السوء الناشئ عن سحق العقل وطيش الحلم «يحد» يمل وينصرف .

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل عن الطريق الذي سته أهل المكارم وفضائل الأخلاق .

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا ، وناصبه فعل أو وُصف غير صلة الألف واللام ، ونحو (وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُقْلِنُونَ)^(١) ، وقوله :

— ٥٧ — * مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأُخْذَتْهُ بِهِ *

= الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الشرط « بالحمد » جار ومجرور متعلق بمعنى « لم » حرف في وجزم « ينطق » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بينطلق « سغه » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سغه ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لنا كيد النفي « يحد » فعل مضارع معطوف على ينطق « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بيمد ، وسبيل مضاف و « المجد » مضاف إليه « والكرم » الواو حرف عطف ، الكرم : معطوف على المجد .

الشاهد فيه : قوله « بما سغه » حيث حذف العائد إلى الاسم للموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر . وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذي قدرناه في إعراب البيت ، وللعلماء في هذا الموضوع خلاف قد ألعنا إليه في كلتنا التي تقدمت على شرح هذا الشاهد . (١) من الآية ٤ من سورة التغابن ، والتقدير في هذه الآية على جعل « ما » موصولا اسميا : يعلم الشيء الذي يسرونه والشيء الذي يعلنونه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا سابقة لما بعدها بمصدر ، والتقدير على هذا : يعلم سرهم وعلايتهم .

ومثل الآية الكريمة — في حذف العائد المنصوب بالفعل — قول جرير العود :

ذَكَرْتُ الصَّبَا فَأَنْهَيْتِ الْعَيْنَ تَذْرِفُ وَرَاجَعْتُ الشَّوْقَ الَّذِي كُنْتُ تَعْرِفُ
أى تعرفه .

= * فَمَا لَدَىٰ غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ *

وهذا البيت مما لم أفه له على نسبة إلى قائله ، معين : ولا عثرت له مع طويل البحث على سوابق أو لواحق اتصل به .

اللفظة : « موليك » اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفعله أولى يولى - على مثال أكرم يكرم - والمراد به مانحك ومعطيك ومنعم به عليك « فضل » منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجبه عليه بما تقدم من عمل « فاحمدنه به » اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه .

المعنى : إن الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جاءك من عنده ، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من ضرر أو نفع .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وأصل الكلام . وليك . وجملة المبتدأ الذى هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لا محل لها صلة الاسم الموصول « فضل » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول « فاحمدنه » المأى للسببية ، احمد : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والمأى ضمير الغائب مفعول « به » جار ومجرور متعلق بأحمد « فما » الفاء حرف تعليل ، ما : حرف نفي « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم . وهو مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو حرف عطف . لا : حرف زائد لتأكيد النفي « ضرر » معطوف على نفع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مول ، وأصل الكلام : ما الله موليكه فضل ، أى الذى الله موليكه فضل - إلخ ، وقد بان لك ذلك من إعراب =

بخلاف « جاء الذى إياه أكرمت » و « جاء الذى إنه فاضل » أو « كأنه أسد » أو « أنا الضارب »^(١) ، وشذّ قوله :

٥٨ — * مَا السُّتْفِرُّهُ الْهَوَىٰ مَحْمُودٌ عَاقِبَةً *

= البيت . ويجوز أن يكون التقدير : الذى الله موليك إياه فضل - إلخ ، بل هذا التقدير أولى ، لأن الانفصال فى ثنائى الضميرين الممولين لاسم أرجح من الاتصال ، على ما عرفت فى مباحث الضمير ، وإنما قدرناه فى أول الكلام متصلا مع مرجوحية الاتصال ليطابق قول المصنف « ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا - إلخ » وننبهك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلا لغرض إفادة الحصر كما فى المثال الذى ذكره المؤلف بعد ، فإن كان متصلا ، أو كان منفصلا لغرض إفادة الحصر - جاز حذفه ، فاحفظ ذلك .

ومثل بيت الشاهد قول القتال السكلاي :

يَسْنُ مِنْ الدَّاءِ الَّذِي أَنَا عَارِفٌ وَمَا يَعْرِفُ الْأَدْوَاءُ إِلَّا طَلِيْبُهَا
أى الذى أنا عارفه .

(١) أما المثال الأول فلم يجوز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لغرض الحصر ، ففاته فيه شرط اتصال الضمير ، وأما المثال الثانى فلم يجوز فيه حذف العائد لأن العامل فى العائد هو إن ، ففاته فيه شرط كون العامل فيه فعلا أو وصفا ، وأما المثال الثالث فلم يجوز حذف العائد فيه لئلا يفسد السبب الذى ذكرناه فى المثال الثانى ، وإنما جاء بمثابة للعائد المعمول لحرف ، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كان وإلا ألا يغيرها مثل إن ، وأما المثال الرابع فلم يجوز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفا واقما صلة لأل .

٥٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمة : « المستفز » اسم فاعل فعله استفز ، وتقول : استفز فلان فلانا ، ومعناه =

وحذف منصوب الفعل كثير^(١) ، ومنصوب الوصف قليل^(٢) .

== أزعجه واستخفه وأفرعه « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهي « أتبع » هيء وقدر .

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى ونزعجه صبوة النفس ويحث بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب ، وإن كنت تراه فى عيش صاف لا تذكره المهن فإعما هو صفو غير مأمون .

الإعراب : « ما » حرف نفي « المستفز » مبتدأ ، أو اسم ما إن قدرت حجازية « الهوى » فاعل بالمستفز ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « محمود » يجوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تميمية مفعلة ، ويجوز فيه النصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة ، ومحمود مضاف و « عاقبة » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « أتبع » فعل ماض مبني للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتبع « صفو » نائب فاعل أتبع « بلا » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر لإعرابه على ما بعد ، بطريق العاربية ، وهو مضاف و « كدر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العاربية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو .

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف المائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو أل والصلة صفة متصلة به ، وأصل الكلام : ما المستفز الهوى محمود عاقبة ، والحذف فى هذا ونحوه شاذ ، وفى عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد للمنصوب بصلة « أل » قليل لاشاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من التقديمين عليه والتأخرين عنه .

(١) إنما كان حذف العائد للمنصوب بفعل كثيرا لأن الأصل فى العمل للفعل ، فهم من أجل ذلك يتصرفون فى معموله كثيرا : بالحذف تارة . وبالتقديم تارة ، وبالنصل بين الفعل ومعموله تارة ، ولما كان حذف العائد للمعمول لوصف فرعا فى العمل ، ومن شأن الفرع أن يكون ضميha ، فلا يتصرف فى معموله ، ومن التصرف فى المعمول الحذف كما أنبأتك ، ومن أجل هذا كان حذف العائد للمنصوب بالوصف قليلا جدا ، حتى قال أبو على الفارسي : إنه لا يكاد يسمع من العرب ، وقال ابن السراج : إنهم ==

ويجوز حذفُ الجرور بالإضافة إن كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ ، نحو
(فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)^(١) ، بخلاف « جاء الذى قامَ أبوه » و « أنا
أَمْسِرَ ضَارِبُهُ » .

والجرور بالحرف^(٢) إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً
بمثل ذلك الحرف معنًى ومُتَمَلِّقاً ، نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(٣) ، أى :
منه ، وقوله :

= أجازوه على قبح ، وقان للبرد : هو ردى . جدا ، وتأمل فى كلامهم هذا مع قول
ابن مالك « والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف . فإن
هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف فى حذف العائد المنصوب بهما .
(١) من الآية ٧٢ من سورة طه ، والتقدير : فاقض الذى أنت قاضيه ، ويجوز
أن تكون « ما » موصولا حرفيا يسبك ما بعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .
(٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما . الأمر الأول : أن هذه الطريقة التى
سلكها المؤلف تبعاً لابن مالك غير الطريقة التى سلكها من قبلهم من النعاة ، وسار
عليها الرضى ، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد الجرور بحرف جر إذا
كان العامل فى ذلك الجار والجرور يتعين معه حرف لئلا يلتبس بعد الحذف الحرف
المحذوف بغيره ، وقد مثّلوا لذلك بقوله تعالى (أنسجد لما تأمرنا) أى تأمرنا به أى
بإكرامه ، وقوله سبحانه (فاصدع بما تؤمر) أى به ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا : لَا وَالَّذِى حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّى غَيْرُ خَوَّانٍ
تقديره : والذى حج حاتم له لا أخونك عهداً .

والأمر الثانى : أن هذا الحذف يقع فى التقدير على التدرج ، فيقدر أولاً حذف حرف
الجر فيتصل الضمير بالعامل ، فيصير منصوباً ثم يحذف ، وصرح بهذا الكسائى ، وذهب
سيبويه والأخفش إلى أن الجار والجرور حذفاً معاً ، والسرغ لهذا الحذف هو طول
الصلة ؛ لأن الجار والجرور من متعلقات الصلة ، وهما زائدان على المسند والمسند إليه
(٣) من الآية ٢٣ من سورة المؤمنين .

٥٩ - لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ
أَبْنَاءَ يَمْعُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

٥٩ - هذا بيت من البسيط ، وقد نسب الصنف هذا البيت إلى كعب بن زهير ابن أبي سلمى الزنى .

اللمة : « لا تركن » أى لا تميل ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضاً ، وقد سمع فيه ركن يركن - على مثال فتح بفتح - وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجرى إلا فيما عينه أو لامة حرف من حروف الحلق الستة ، ولهذا قال الجوهري : إنه من باب الجمع بين لفتين ، ومعنى ذلك أن التسكام به من العرب قد استعمل الماضى من اللمة الثانية التى تأتى به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللمة الأولى التى تأتى به على مثال علم يلم ، ويسمى هذا تداخل اللغات « يمعُر » اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تركن » تركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول نعت للأمر « ركن » ركن : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « أبناء » فاعل ركن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأبناء مضاف و « يمعُر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية ووزن الفعل « حين » ظرف زمان منصوب بركن « اضطرها » اضطر : فعل ماض ، وضمير العائدة العائد إلى أبناء يمعُر باعتبارهم قبيلة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « القدر » فاعل اضطر مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافته حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « لا تركن إلى الأمر الذى ركن أبناء يمعُر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجروراً بحرف جر بمائل للحرف الذى جر الموصوف بالموصول فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً فى اللفظ والمعنى ؛ إذ للسادة واحدة ، وليس يضر اختلاف الصيغتين .

وَشَدَّ قَوْلَهُ :

٦٠ - * وَأَيَّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي *

= ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد في هذا البيت جاز في موضعين من قوله :
 « إِن تَعْنِ نَفْسَكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفْسُ قَوْمٍ تَمُوتُ تَطْفَرُ بِهَا ظَفَرُوا »
 وهذا البيت منسوب لكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد ، وهو بيت أشده
 العيني على أنه سابق على بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله « إِن تَعْنِ
 نَفْسَكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفْسُ قَوْمٍ » فإن تقدير الكلام فيه : « إِن تَعْنِ نَفْسَكَ بِالْأَمْرِ
 الَّذِي عُنَيْتَ بِهِ نَفْسُ قَوْمٍ » فحذف « بِهِ » ليكون للوصف بالموصول قد جرياء بمائة
 للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ، ولكون متعلق الحرفين واحداً في اللفظ والمعنى
 أيضاً ، والموضع الثاني قوله « تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا » فإن التقدير : تظفر بما ظفروا به ،
 فحذف « بِهِ » ليكون الموصول مجروراً بباء مائة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى
 ولكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما .

ومثل هذا الشاهد قول قيس بن ذريح :

فَيَا قَلْبُ صَبْرًا وَاعْتِرَافًا لِمَا تَرَى وَتَا حُبًّا قَعِ بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعُ
 أصله : قع بالذي أنت واقع به ، ومثل ذلك قول الآخر :
 وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ ثَمَرَاءَ حَقِيقَةٍ قُبِعَ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ
 أصله فبع الآن منها بالذي أنت بائع به .

٦٠ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي *

وقد نسب بعض النحاة منهم الأحمدي والشيخ خالده والعيني هذا البيت إلى حاتم ،
 وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن السكلي فلم أجده فيه .

اللمعة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، يريد أنهم يسبب الحسد يمجرون
 عليه ، والحسد : معنى زوال نعمة المحسود « يمجرون على قومي » يظلمونني ويجاوزون
 معي الحدود « وأي الدهر ذو لم يحسدوني » يريد وأي وقت من الأوقات الذي لم
 يحسدوني فيه ، يعني أن حسدكم إياه دائم متواصل .
 =

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجور « يجور » فعل مضارع فاعله بالضمّة الظاهرة « على » جار ومجرور متعلق بيجور أيضا « قومي » قو. فاعل يجور ، مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وقوم مضاف وياء التثنية مضاف إليه « وأى » الواو استثنائية ، أى : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف وهـ المضاف مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ الذى هو أى « لم » حرف وجزم وقلب « يحسدونى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء التثنية مفعول به ، وجملة المضاف المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول من هذه الضمير مجرور بنفى محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه .

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد إلى الموصول من الصلة ، أما الموصول فهو قوله « ذو » ومعناه الذى ، وأما جملة الصلة فهي قوله « يحسدونى » وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : يحسدونى فيه ، والحذف فى هذه الحالة - عند جمهرة العلماء - شاذ لا يسوغ أن يقام عليه ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذى جر الموصوف المحذوف وقد سهل الحذف فى هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديرا اسما مرادا زمان وكون الضمير العائد إليه مجرورا بنى التى تحظر بالبال كما خطر به اسم الزمان ألا ترى أنك إذا قلت « سرنى اليوم الذى جئت » فهم من ذلك المراد وأنتك تتق « سرنى اليوم الذى جئت فيه » فأما غير اسم الزمان فإن الجار مالم يذكر لم يتعين الذهن ، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف فى مثل هذا البيت قياسه وعلى ذلك يكون الدار عند هؤلاء فى جواز حذف العائد المجرور : أن يتعين فى الفهم مع حذفه ، ولهذا التعين أسباب : أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بـ إلخ ، وثانيها أن يعهد تعدية الفعل المذكور فى الكلام به ، وثالثها أن يكون الموصول بالموصول زمانا والحرف فى ، وهذه الطريقة هى التى اختارها المحقق الرضى كما فصل لك فيما سبق .

أى : فيه ، وقوله :

— ٦١ — * وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمٌ *

٦١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا *

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمى النحاة منهم الرضى والفارسى وقطرب والليث ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وأكثر ما قيل فى نسبته : إنه لرجل من همدان .

اللفظة : « هو » بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ، فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » ومثال ذلك فى « هى » قول شاعرهم :

وَالنَّفْسُ مَا أُمِرَتْ بِالْعُظْفِ آيِيَّةٌ وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتِي

« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء - أصله العسل ما دام فى شحمه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر له ثمر مركبه الطعم .

المعنى : شبه لسانه حين يثنى على من يريد الثناء عليه بزمدة تستريح الناس إلى مذاقها ، وشبهه حين يردد أن ينال بمن يناوئه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتمج طعمه .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « لسانى » لسان : اسم إن ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتقى » فعل مضارع مبنى للجهول « بها » جار ومجرور متعلق بـ « يشتقى » على أنه نائب فاعله ، وجملة الفعل المبني للجهول ونائب فاعله فى محل رفع صفة لشهدة « وهو » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول مجرور محلا يعلى ، والجار والمجرور متعلق بعلقم الآتى ، لأنه فى تأويل المشتق ، والتقدير : وهو كربه على من - إلخ « صبه » صب : فعل ماضى ، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به « الله » فاعل صب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرورة محلا يعلى ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : على من صبه الله عليه « علقم » خبر المبتدأ .

==

أى : عليه ، فحذَفَ العائدَ المجرورَ مع انتفاء خَفَضِ الموصولِ فى الأول ،
ومع اختلاف المتعلقِ فى الثانى وهما « صَبَّ » و « عَلَقَمُ » ^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة
الصلة ، أما الموصول فهو « من » المجرور محلا جلى ، وأما جملة الصلة فهي قوله
« صبه الله » وأما العائد فهو ضمير مجرور محلا بحرف جر معذوف ، وتقدير الكلام :
وهو علقم على من صبه الله عليه ، ومتعلق الجار للموصول هو « علقم » الذى أولناه
بمشتق ، ومتعلق الجار للعائد هو « صب » فقد انحدر الجار للموصول ، ولكن اختلاف
متعلقهما فى السادة ، والحذف - مع اختلاف المتعلقين فى السادة - شاذ لا ينبغي أن
يقاس عليه ، وهذا الكلام جار على الطريقة التى اختارها ابن مالك .

(١) بقى على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور ، ونحن نذكرها
لك على سبيل الإجمال .

الموضع الأول : أن يكون هذا الضمير محصورا ، كأن تقول « مررت بالذى
ما مررت إلا به » أو تقول « مررت بالذى إما مررت به » وقد ذكر ابن مالك
هذا الموضع فى باب المفعول به من الخلاصة حيث قال :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ماسبق جوابا أو حصر

الموضع الثانى : أن يكون المجرور مع الجار قد وقع النائب عن الفاعل ،
نحو أن تقول « مررت بالذى مر به » ببناء مر للمجهول .

الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعا فى اللبس ، نحو أن تقول « رغبت فى الذى
رغبت فيه » فإليك لو حذف « فيه » لم يدر السامع أردت أن تقول « فيه » أو أن
تقول « عنه » فلا يظهر المعنى الذى أردت ، وذكر « فى » جارة للموصول لا يعين أن
الجار للعائد هو « فى » مثلها ، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من يفضه ، فافهم
ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد .

الموضع الرابع : أن يكون فى الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط ، نحو أن
تقول « مررت بالذى مررت به فى داره » لأنك لو حذف « به » تغير المعنى
عما أردت .

هذا باب المعرفة بالأداة

وهي « أل » لا اللامُ وَحَدَّهَا ، وطاقاً للخليل وسيبويه ، وليست الهمزة زائدة ، خلافاً لسيبويه^(١) .

وهي : إما جنسية ، فإن لم تخلُفها « كلٌّ » فهي لبيان الحقيقة ، نحو : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)^(٢) وإن خَلَفَتْها « كلٌّ » حقيقةً فهي لشُمُول أفراد الجنس ، نحو : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)^(٣) وإن خَلَفَتْها مجازاً فليشمُول خصائص الجنس مبالغةً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عَلَمٌ » .

وإما عَهْدِيَّةٌ ، والعهْد : إما ذِكْرِيٌّ نحو (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)^(٤) أو عِلْمِيٌّ نحو (بِالْوَادِي الْمَقْدَسِ)^(٥) (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)^(٦) أو حُضُورِيٌّ نحو (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)^(٧) .



(١) للعلماء في تعيين المعرفة أربعة مذاهب ، الأول : أن المعرفة هو أل برمتها والألف أصلبة لازائفة ، والثاني : أن المعرفة هو أل برمتها والألف زائفة ، والثالث : أن المعرفة هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعرفة هو الألف وحدها واللام زائدة فرقاً بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة ، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثاني هو مذهب سيبويه ، والثالث هو مذهب كثير من النحاة ، والرابع هو مذهب المبرد ، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٦ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٧) من الآية ٣ من سورة المائدة .

فصل : وقد تردُّ « أل » زائدة ، أى غير مُعرَّفة ، وهى إما لازمة كالتى فى عَمَّ قَارَنْتَ وَضَعَهُ كَالسَّمَوَاتِ وَالْيَسَجِ وَاللَّاتِ وَالْعَزْمَى ، أو فى إشارة وهو « الآن » وفقاً للزجاج والناظم ، أو فى موصول وهو « الذى » و « التى » وفروعهما ، لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالعلوية والإشارة ، والصلة ، وإما عارضة : إما خاصة بالضرورة كقوله :

٦٢ — * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

٦٢ — هذا مجزئ من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا *

والبيت من الشواهد التى لم يذكرها لها قائلنا معنا ، وعمن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

الآفة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (ينفونها عوجا) والقمر قدرناه منازل (أ كؤا) : جمع كم - مثل فلس وأفلس - ويجمع الكم على كمأة أيضا ؛ فيكون المراد خاليا من الثاء وهى فى جمعه ، على عكس نمرة ونمر ، وهذا من نوادر الآفة « وعساقلا » جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتييع فحذفت الياء . ويقال : المفاتيح جمع مفاتيح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف . وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل - بزنة جعفر - و « بنات الأوبر » هى كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، قاله أبو زيد ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وهى الواقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أ كؤا » مفعول ثان « وعساقلا » مفعول عليه « ولقد » الواو عاطفة ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور به ، وهو مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

وقوله :

٦٣ — * صَدَدَتْ وَطَيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو *

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطرا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكأة ردى ، والعلم لا تدخله « أل » ؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة . قال الأصمى : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، كقول الراجز :

تَأَعَّدْ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسْبِرْهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا
وقال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِي مَسْكَانٍ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ
وقال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حى سيوبه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « ا هـ .

ومما بيناه لك تعلم أن « بنات أوبر » وضع علما على هذا النوع من الكأة ، بجمع لفظ بنت ، كما أن « بنت أوبر » وضع بوضع آخر علما عليه ، فلا يقال : إن العلم هو « بنت أوبر » وإنه لما جمعه على « بنات أوبر » كان لابد له من قصد تنكيره فاقترانه بال بعد الجمع لازم ، كما تقول في ثنية محمد : الحمدان ، وفي جمعه : الحمدون ٦٣ — هذا مجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا *

والبيت لرشد بن شهاب اليشكرى ، وزعم التوزى - نقلا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتاج به ، وإيس كذلك .

اللفة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المذكور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلادنا » أى : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيفونا « سددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يبرد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حيا لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . =

لأن « بنات أوبر » علم ، و « النفس » تمييز ، فلا يَقْبَلَانِ التمرير ،
ويلتحق بذلك ما زيدَ شذوذاً نحو « أَذْخَلُوا الْأَوَّلَ فَأَلَّوْا »^(١) .

== المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فرعن صديقه للارأى وقع أسياهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وايس بحاجة لمفعول ثان لأن
« رأى » هنا بصرية « لا » ظرفية بمعنى حين تتعاقب برأى « أن » زائدة « عرفت »
فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف
إليه « مدت » فعل وفاعل وهو جواب « لا » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة
معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز « ياقيس » يا : حرف نداء ، قيس : منادى
مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله
« عن عمرو » متعلق بصددت ، أو بطببت على أنه ضمنه معنى تسليت .

الشاهد فيه : قوله « طببت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز -
الذى يجب له التنكير - ضرورة ، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين ، وقد
ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون
معرفة وأن يكون نكرة ، وعلى ذلك لا تكون « أل » في هذا الشاهد زائدة ، بل
تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتضى ما يقوله البصريون .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتمييز طببت محذوف ،
والتقدير على هذا : صددت النفس وطببت نفسا ياقيس عن عمرو ؛ وعلى هذا لا يكون
في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكاف ما لا يخفى .

(١) لا شك أن قصد التكلم بهذا المثال أن يدخل الأول في علم المخاطبين ثم الأول
الذى يليه في علمهم أيضا ، وعلى هذا تكون ال في « الأول » للمعد الذهني ، وليست
زائدة ، لأنها لو كانت زائدة لم تدل على المعنى المراد ، لأن الحرف الزائد لا معنى له ، ثم
اعلم أنهم لما أعربوا « الأول » حالا وقد قرروا أن أخال لا يكون إلا نكرة لم
يستطيعوا أن يدعوا زيادة ال بمعنى عدم دلالتها على التمرير ؛ لأن هذا المعنى لا يمكن
تركه ، ولذلك قالوا : إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يرد على المعنى المراد - وهو
« مرتبين » ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين « الأول فالأول » وإن
كان ثانيهما معطوفا في اللفظ على أولهما .

وإما **مَجُوزَةٌ** **لِلْمَسْحِ** الأصل ، وذلك أن العلم المنقول مما يقبل « أل » قد **يُلمَسُ** أصله فتدخل عليه أل ، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم وحسن وحسين وعباس وضحاك ، وقد يقع في ^(١) المنقول عن مصدر كفضل ، أو اسم عين كعثمان ^(٢) فإنه في الأصل اسمٌ للدم ، والهابُ كله سماحٌ ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وصالح ومُتْرُوفٍ ، ولم تقع في نحو « يزيد » و « يَشْكُر » لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل ، وأما قوله :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا * ^(٣)

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد .

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في درجة واحدة ، فإنه جمع بينهما ، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسم عين في درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر ، وهما جميعا يقعان مرتبتين بعد درجة المنقول عن الصفة ، قال « وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين » هـ .

(٢) نجد العلماء تارة يمثلون بالنعان للعلم الذي قارنت ال وضعه فتكون لازمة ، وتارة يمثلون به للعلم الذي زيدت فيه ال للمح الأصل فتكون غير لازمة ، والخطب في ذلك سهل ، لأنما نزع أن العرب سموا « النعان » مصاحبا لآل ، وسموا « نعان » غير مقترن بال ، فتمثيل كل جماعة باعتبار ، ومن تسميتهم بالمجرد قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِيْ نُعْمَانَ بِاللّهِ خَلِيًّا نَسِيْمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى هُبُوبِهَا

وقول الآخر :

زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَحْبِسُنَا تَقِي اللّٰهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا الشرح الوافي مع بيان مكان الاستشهاد منه ، فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من القول عليه هنا (وهو الشاهد رقم ١٩) .

فصل : من المَعْرِفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يَسْتَحَقُّه حتى التَّحَقُّقَ بالأعلام ؛ فالأول كان عباس ، وابنُ عُمَرَ بن الخطَّاب ، وابنُ عَمْرٍو بن العاص ، وابن مسعود ، غَلَبَتْ على العِبَادَةِ^(١) دون مَنْ عداهم من إخوانهم ، والثاني كالنَّجْمِ لثَرَيَّا ، والتَّعَبَةِ والبيت والمدينة والأعشى ، و « أَل » هذه زائدة لازمة ، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها ، نحو « يَا أُعْشَى بِأَهْلَةٍ » ، و « أُعْشَى تَغْلِبَ » وقد يحذف في غير ذلك ، سمع « هَذَا عَيْوُقٌ طَالِئًا » ، و « هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ »^(٢) .

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : اسمٌ أو بمنزله ، يُجَرَّدُ عن العوامل اللفظية أو بمنزله ، يُخَبَّرُ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ لِمُسَكَّنَةٍ به .
فالاسمُ نحوُ « اللهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » والذي بمنزله نحو (وَأَنْ

(١) العبادلة : جمع عبدل - بزنة جعفر - نَحْوُهُ من « عبد الله » كما قالوا : بسملة ، وطلبة ، وحملة ، وعيشم ، وعبقس ، وعبر ، وهكذا ، ومن العلماء من زعم أن الصواب هو وضع « ابن الزبير » في مكان « ابن مسعود » لأن عبد الله بن مسعود مات قبل أن يطلق لفظ « العبادلة » على هؤلاء ، ولكن المؤلف لا يقصد هذا ، وإنما يقصد أن لفظ « ابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر من بين إخوانه ، ولفظ « ابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود من بين إخوانه ، وهلم جرا ، وآية أنه يريد ذلك أن كلامه في المعرف بالإضافة ، فأما لفظ العبادلة فقد جمع به « عبد الله » على طريق النعت .

(٢) الدليل على أن « يوم اثنين » علم أن الحال قد جاءت منه ، ولو كان نكرة كما يقول المبرد لرفعوا في هذا المثال الوصف ليكون نمثاله ، فإذا قالوا « يوم الاثنين » مقترنا بال ، فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا أَل للتحقق الوصف كما زادوها في الحارث .

تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ^(١)، و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(٢)،
و «تَسْمَعُ بِالْمَقِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٣).

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور .

(الأول) أن المراد بالاسم المؤول بالعريخ المصدر الذي ينسبك من الفعل والحرف
الصدرى ، سواء أ كان الحرف السابك هو « ما » الصدرية نحو « ما فعلت حسن »
ونحو « ما فعل مرضى عنه » أم كان الحرف للصدرى هو « أن » نحو قوله العرب « أن
ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) أم كان الحرف
الصدرى هو همزة النسوية بعد لفظ سواء ، نحو « سواء علينا أقت أم قعدت » ونحو
قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم) ونحو قوله جلّت كلمته : (سواء علينا
أوعظت أم لم تكن من الواعظين) .

وقد اختلف العلماء في إعراب هاتين الآيتين ونحوهما ، فالجمهور على أن « سواء »
خبر مقدم ، والمصدر المتصيد من الفعل الذى يليه مبتدأ مؤخر ، والمصدر المتصيد من
الفعل التالى لأَم معطوف على المصدر الأول ، وتقدير الكلام على هذا : إنذارك وعدم
إنذارك سواء عليهم ، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم ، فإن قلت : فإن « سواء »
مفرد ، وقد أخبر به عن اثنين ، فالجواب أن أصل هذا اللفظ الذى هو « سواء » مصدر ،
والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع ، وقد اعترض أبو على الفارسى هذا
الإعراب بأن « سواء » على هذا الإعراب واقع فى حيز الاستفهام ، وما يقع فى حيز
الاستفهام لا يتقدم عليه ، وأجيب بأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه إذا كان الاستفهام
حقيقيا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر ، وقد أعرب قوم
« سواء » على أنه خبر « إن » فى صدر الآية ، والمصدر الذى يتصيد من الفعل بعده
فاعل بسواء ويفسرونه بوصف ، وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك
وعدم إنذارك ، وأعرب فريق ثالث « سواء » على أنه مبتدأ ، وهو نكرة تعلق بها
الجار والمجرور الذى يليها فتخصصت به ، وخبره المصدر للتصيد من الفعل الذى يليه ،
وهذا أصنف وجوه الإعراب فى هذا الأسلوب .

« (الأمر الثاني) أن رأس هذه الحروف وأما وأكثرها تصرفاً في الكلام هو « أن » ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد في الكلام حرف سابق ، وهو - مع هذه للنزلة - ضعيف العمل ، ولذا إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - في الفعل . بل ينبغي أن يزول عمله ويرتفع الفعل . إلا في المواضع التي تذكر في باب نواصب الفعل المضارع ، فإن وجود حرف كحق ولام الجعود وكى التعليلية والفاء والواو يهون من أمر عمل « أن » محذوفاً ، على أن عمل « أن » نفسها في هذه المواضع يختلف فيه ، ومن الناحية من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة تمثيلاً مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفاً .

(الأمر الثالث) أن هذا المثل - وهو قولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدي خير » بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود في الكلام . وثانيها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفي هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » برفع المضارع - وهو تسمع - بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل في حذف الحرف المصدرى مع زوال عمله . وقد اختلفت كلمة العلماء في توجيهها ، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يستند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان ، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث .

(الأمر الرابع) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظره ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء ، وانظر حديثه في الجزء الأول من مجمع الأمثال للبيداني (رقم ٦٥٥ في ١/١٢٩ بتحقيقنا) .

والجرد كما مثلنا ، والذي بمنزلة الجرد ، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)^(١) ،
و « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » لأن وجود الزائد كلا وُجُود ، ومنه عند سيبويه
(بِأَيْسَرُ الْفِتْنُونِ)^(٢) ، وعند بعضهم « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »^(٣) .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر ، و « خالق » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « غير الله » نعت
لخالق ، وقد علمت أن كلمة « غير » متوعدة في الإيهام فلا تعرف بالإضافة فلمذا وقعت
صفة للنكرة ، وجملة « برزقكم » صفة ثانية ، وليست خبرا للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل
عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف ، وخبر المبتدأ محذوف : أى موجود .

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم ، وقد ذهب سيبويه إلى أن « أَيْسَرُ » مبتدأ ، والباء
حرف جر زائد ، والذي حمله على ذلك امران : الأول أن مجيء المصدر على زنة مفعول
عما لم يثبت عنده ، والثاني أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب
تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين مخاطبين ، وإذا بقى الفتون اسم مفعول
وكان الاستفهام على المعنى الذى ذكرنا كانت الباء زائدة ، وأى : اسم استفهام مبتدأ ،
والفتون : خبر المبتدأ . وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجاء والمجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم ، والفتون : مبتدأ مؤخر ، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول
وله نظائر كاليسور والعسور والمجاود والمخوف والمقول بمعنى البسر والعسر والبلد
والخلف والعقل ، وعدم ثبوت ذلك عند سيبويه لا يدل على عدم وجوده فى كلام
العرب ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومعنى الباء عند أى الحسن إما السببية
وإما الظرفية ، وكأنه قد قيل : بسبب أَيْسَرُ الفتنة ؟ أو قيل : فى أَيْسَرُ الفتنة .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى روى فى صحيح مسلم من حديث ابن مسعود ،
وهو بتمامه « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أحسن
للفرج وأغض للبصر ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » وهذا التخريج
الذى أشار المؤلف إليه هو تخريج الأستاذ ابن عصفور ، ذهب إلى أن الباء فى قوله
صلوات الله عليه « بالصوم » زائدة ، والصوم مبتدأ ، وعليه : جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم ، وكأنه قد قيل : الصوم واجب عليه . وذهب غيره إلا أن =

وَالْوَصْفُ نَحْوُ « أَقَامَ هَذَانِ » ، وَخَرَجَ نَحْوُ « نَزَالَ » فَإِنَّهُ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ وَلَا وَصْفٌ ، وَنَحْوُ « أَقَامَ أَبَوَاهُ زَيْدًا » فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ بِالْوَصْفِ غَيْرُ مُكْتَفَى بِهِ ، فزَيْدٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْوَصْفُ خَبَرٌ .

وَلَا بُدَّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ مِنْ تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ ^(١) ، نَحْوُ :

== « عَلَيْهِ » اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ ، وَمَعْنَاهُ لِيُزِمَ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا ، وَ« بِالصَّوْمِ » مَفْعُولٌ بِهِ زَادَتْ مَعَهُ الْبَاءُ ، وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الْعَنَى ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَخَاطَبُ لَا لِلغَائِبِ ، وَلِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ مَعَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ حَتَّى يَحْمَلَ عَلَيْهَا مَا هُنَا .

(١) هُنَا أَمْرَانِ أُرِيدُ أَنْ أَنْبِئَكَ بِهِمَا :

الأول : هَلْ تَقْدُمُ النَّفْيُ أَوْ الْاسْتِفْهَامُ شَرْطَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ فِي عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ النَّصْبِ فِي مَفْعُولٍ بِهِ نَحْوُ « أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » - وَأَنْتَ خَيْرُ أَمْرٍ يَعْمَلُ النَّصْبُ إِذَا كَانَ مَجْرَدًا مِنْ أَلَمْ مَتَى كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ ، وَلَا يَعْمَلُهُ مَتَى كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْمَاضِي - أَمْ أَنْ هَذَا شَرْطٌ فِي أَنْ يَكْتَفَى الْوَصْفُ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ ، وَالَّذِي تَحْصُلُ لَنَا مِنْ كَلَامِ النَّحَاةِ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَقْدَمَ النَّفْيُ أَوْ الْاسْتِفْهَامُ شَرْطٌ فِي عَمَلِهِ النَّصْبِ ، فَأَمَّا الْإِكْتِفَاءُ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ فَلَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِيهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا شَرْطٌ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْخَبَرِ كَمَا أَنَّهُ شَرْطٌ فِي عَمَلِ النَّصْبِ ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا كَكَلَامِ النَّاطِمِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ .

والأمر الثاني : أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي النَّفْيِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْخَرَفِ نَحْوُ « مَا قَامَ الزَّيْدَانِ » أَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوُ « لَيْسَ قَامَ الزَّيْدَانِ » فَلَيْسَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَقَامَ : اسْمٌ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ بِقَامَ أَغْنَى عَنْ خَبَرٍ لَيْسَ ، أَوْ بِالْأَسْمِ نَحْوُ « غَيْرُ قَامَ الزَّيْدَانِ » ضَمِيرٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَقَامَ : مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ بِقَامَ أَغْنَى عَنْ خَبَرٍ غَيْرٍ ، كَمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْاسْتِفْهَامِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْخَرَفِ نَحْوُ « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » وَمِنْهُ الشَّاهِدُ ٦٥ وَالْاسْتِفْهَامُ بِالْأَسْمِ نَحْوُ « كَيْفَ جَالِسُ الْعَمْرَانِ » فَكَيْفَ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٍ ، وَجَالِسٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْعَمْرَانِ : فَاعِلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبَرِ .

٦٤ - * خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِمَهْدِيَّ أَنْعَمًا *

٦٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمة : « واف » اسم فاعل من « وفى » بتخفيف الفاء - إذا أكل ، وتقول : وفى فلان الكيل والوزن ، إذا أكمله ولم ينقص منه شيئا ، وتقول : وفى فلان بوعده ووفى وعده إذا أجزء ولم يخلف ، فسكانه أكل ما حدث به أولا « عهدي » العهد بين الرجلين : توفى ما بينهما من آصرة . وفى الأساس : عهد إليه - وبابه فهم - واستمهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهجر .

المعنى : يقول لصديقيه : إنسكما إذا لم تكونا لى على من أعاديه ، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلي ، فإنسكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المقترحة ما قبلها تحقيقا والمكسور ما بعدها تقديرآ لأنه متنى ، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه « ما » حرف نفى « واف » مبتدأ مرفوع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين « بهدي » الجار والمجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف وياء التثنية مضاف إليه « أنتم » فاعل بواف ، سد مسد الخبر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بتكونا « على » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بعلى ، والمائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إذا لم تكونا لى على الذى أقاطعه ، وجملة تكونا واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بهدي أنتم .

ونحو :

٦٥ - * أَقَاتِنَ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوْنَا ظَمَنَّا *

= انشاهد فيه : قوله « ما واف أتيا » والنحاة يستعملون بهذه العبارة على شيئين :

أولها أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفي قد سد مسد حبره ، والوصف هنا قوله « واف » فإنه اسم فاعل من وفي على ما عرفت في لغة البيت ، وفاعله هو « أتيا » وقد وقع هذا الوصف بعد « ما » النافية ، وهذا هو الذي أراحه المؤلف بالإتيان ببيت الشاهد .

وثانيهما أن الضمير البارز في هذا الموضع كالاسم الظاهر ، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلا مفعيا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ ، وقدمت جماعة من النحاة وقوع الضمير البارز فاعلا مفعيا عن الخبر ، والتزموا في كل ما ظاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير البارز مبتدأ مؤخرأ ، وهذا الشاهد يرد عليهم أوضح الرد ؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون « واف » خبراً مقدماً ، و « أتيا » مبتدأ مؤخرأ ، لأن « واف » مفرد ، و « أتيا » دال على الشيء ، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن الشيء ، وإذا لم يجوز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون « واف » مبتدأ و « أتيا » فاعلا سد مسد خبره ، لأنه ليس لنا إلا وجهان ، وقد بطل أحدهما فتعين الآخر .

٦٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِنْ يَنْظُرُونَا فَمَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطَنًا *

ولم أعثر - رغم طول البحث - على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن فلان بالمكان - من باب قعد - إذا أقام فيه « ظمنا » هو بفتح العين - الاسم من ظمن - وبابه نفع - ومعناه ارتحل ، والظمن - بسكون العين - مصدر ذلك الفعل - ويقال : الساكن والتحرك كلاهما مصدر ، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون : البحر ، والشعر ، بفتح الوسط وأصله السكون .

==

خلافًا للأخفش والكوفيين^(١)، ولا حجة لهم في نحو :
 * خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْفِيًا *

= المعنى : يستفسر عن قوم سلى التى يحبها ، أم باقون على ما كان يعهدم فى مكانهم
 أم اعزموا أن يرتحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نوا الرحيل فما أعجب عيش
 الذى يبقى بعدهم ولا يلحق بهم !

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة
 « قوم » فاعل بقاطن سد مسد الخبر ، وقوم مضاف و « سلى » مضاف إليه « أم »
 حرف عطف « نوا » فعل وفاعل « ظنا » مفعول به لنوى « إن » حرف شرط
 جازم « يظنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله
 « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ،
 وعيش مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « قطنا »
 قطن : فعل ماض ، والألف فيه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
 يعود إلى من الموصولة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل
 جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلى » فإن قوله « قاطن » وصف لكونه اسم
 فاعل على ما عرفت فى لغة البيت ، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ ، وجاء بعده اسم مرفوع
 على أنه فاعل بهذا الوصف ، ولا يصلح أن يكون الوصف خبرا مقدما و « قوم سلى »
 مبتدأ مؤخرا ؛ لأن « قوم سلى » دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع ،
 و « قاطن » مفرد ، ولا يكون للفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه . وقد سبق هذا
 الوصف بهمزة الاستفهام ، فدل ذلك على أن الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتفى
 بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام .

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب
 فاعل مكفى به ، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفى أو استفهام ، وعبارة الناظم فى
 الألفية تدل على موافقة هذا المذهب ، حيث يقول : « وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد » فكان
 يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين .

= ٦٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

خلافاً للنظام وابنه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صحّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فعيل ، فهو على حد (وَالْمَلَأْنِيكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)^(١) .
 وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَمَيَّنَتْ ابْتِدَائِيَّتُهُ ، نحو « أَقَامُوا أَخَوَاكَ »
 وإن طَابَقَهُ في غير الإفراد تَمَيَّنَتْ خَبَرِيَّتُهُ ، نحو « أَقَامَ أَخَوَاكَ » ،
 و « أَقَائِمُونَ إِخْوَتَكَ » وإن طَابَقَهُ في الإفراد احْتَمَاهُمَا ، نحو « أَقَائِمِ أَخَوَاكَ »^(٢) .

« خير » في هذا البيت يستوى فيه للذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، بسبب أنه على زنة المصدر مثل التميل والصهيل ، والصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والحمدان عدل ، والحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء ، وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرنا ورود خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَأْنِيكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) وتقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة الكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذي استدلوا به قد تطرق إليه الاحتمال ، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم ، وانظر توجيه هذه الآية في شرح الشاهد السابق .

(٢) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى أن يتمين فيه كون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو « أَقَامَ الزُّبْدَانِ » أو مجموعين نحو « أَقَامُوا الزُّبْدَانِ » وإنما لم يجز في هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر لأن العامل في الفاعل لا اتصل به علامة ثنية ولا علامة جمع على الفصح من لغات العرب ، فإن جريت على غير الفصح - وهو المعروف بلفظة « أكلوني البراغيث » - جاز ذلك =

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرُّدُ الإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما تَرَانِمًا^(١) .

فصل : والخبرُ الجزء الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعلُ الفعل ، فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعلُ الوصف . وهو : إما مفرد ، وإما جملة . والمفرد : إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ ، نحو « هَذَا زَيْدٌ » إلا إنْ أَوَّلَ المشتق ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » إذا أريدَ به شُجاع ، وإما مشتق فيتحمل ضميرَهُ ، نحو « زيد قائمٌ » إلا إنْ رفع الظاهر ، نحو « زيد قائم أبواه » ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ إذا جَرَى الوصفُ على غير مَنْ هو له ، سواء أَلْبَسَ ، نحو « غُلَامٌ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ » إذا كانت الماء للغلام ، أم لم يُلبَسْ ، نحو « غُلَامٌ هُنْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ » ، وَالْكَوْفِيُّ إِنَّمَا

= الحالة الثانية : أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والرفع فاعلا ، وذلك إذا كان الوصف مفردا والرفع متنى نحو « أقامَ الزيدان » أو جمعا نحو « أقامَ الزيدون » وإنما لم يجعل الوصف خبرا والرفع مبتدأ مؤخرا في هاتين الصورتين لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للثنائية والجمع عن المتنى أو المجموع ،

والحالة الثالثة : أن يجوز الأمران ، وذلك في صورة واحدة وهي أن يكون الوصف مفردا والرفع مفردا أيضاً .

(١) الذي ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر هو سيوبه شيخ النحاة ، وجرى عليه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلبا لازما لكونه لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه بدونه ، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء ، وصحح أبو البقاء هذا المذهب ، من جهة أن الابتداء مقتضى للمبتدأ والخبر ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ، لأنهما منه بمنزلة سواء ، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدأ ؛ فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويا ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين ، فضم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به .

يلتزم الإبراز عند الإلباس^(١)، تمسكا بنحو قوله :

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك في الوصف الذي يقع خبراً ، وقد تسأل عن الفعل الماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبراً ، فهل يجري فيه هذا الكلام فيقال : إذا جرى على من هو له تحمل ضميراً مستتراً ، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، أم لا يقال شيء من ذلك ؟

والجواب عن ذلك أن تقول لك : إن ابن مالك زعم أن هذا الكلام خاص بالوصف ولا يجري نظيره في الفعل ماضياً أو مضارعاً ؛ لأن الوصف هو الذي يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس ، ويبان ذلك أنك إذا قلت « زيد عمرو بكرمه » كان في « بكرمه » ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الماه ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرماً لعمرو ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذي أكرم زيدا ، أما الفعل الماضي فإن استعملته خبراً فإن ضبائر الرفع التي تلحقه تميز ذلك الأمر تمييزاً لا يدع مجالاً للتردد في المعنى؛ فأنت تقول : زيد أكرمه ، وزيد أكرماه ، وزيد هند أكرمه ، وفي المضارع حروف المضارعة في أوله تكشف أمره ، نحو زيد أكرمه ، وزيد يكرمه عمرو ، وزيد نكرمه ، وزيد تكرمه هند .

ونحن نرى أن في هذا الكلام قصورا ، وذلك لأن للفعل - ماضياً أو مضارعاً - صوراً لا يحدث فيها إلباس كالأمثلة التي ذكرها ابن مالك ، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت « زيد عمرو أكرمه » أو قلت « زيد عمرو يكرمه » فإن في الفعل الماضي في المثال الأول وفي الفعل للمضارع في المثال الثاني ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز ، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثاني إلى الاسم الثاني ، فيقع اللبس ، فالصواب إذن أن تقول : إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم القرينة ، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ، ومن القرأتين أحبانا حروف المضارعة وضبائر الرفع البارزة ، كما أن من القرأتين مع الوصف تاء التأنيث في نحو « زيد هند ضاربه » وهاء الغائب في نحو « زيد هند ضاربها » وألف الاثنين في نحو « زيد العمران ضارباه » وواو الجماعة في نحو « زيد البكرون ضاربوه » فافهم ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٦٧ - * قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْنُوهَا ... *

٦٧ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْنُوهَا ، وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدَنَانُ وَقَعَطَانُ
اللفظة : « ذرا » بضم الدال - جمع ذروة ، وهى من كل شيء أعلاه « المجد »
الكرم « بأنوها » جملة العبنى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها ونمیزوا عنها ، ويحتمل أن
يكون جمع « بان » جمعا سالما - مثل قاض وقاضون وغاز وغازون - وحذفت النون
للاضافة كما حذفت فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » « كنه » كنه كل شيء :
غايتة ونهايته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء للتسكيم مضاف إليه « ذرا »
مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بأنوها » بأنوا : خبر المبتدأ الثانى . والضمير
مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر للمبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت »
علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف ،
واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « عدنان »
فاعل علمت « وقعطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بأنوها » حيث جاء بخبر للمبتدأ مشتقا ولم يبرز
الضمير ، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومى ذرا
المجد بأنوها هم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى للقصود إلى ذهن السامع
من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذى يقصد إليه للتسكيم ،
فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « ذرا المجد » بانية ؛ ولكنك ستفهم لأول وهلة
أن « بأنوها » وصف للمبتدأ الأول الذى هو « قومى » ، وهذا الذى يدل عليه هذا
البيت - من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة
الالتباس - هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه
الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر : فإن كان
يؤثر من اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان
لا يؤثر من اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه ، والبيت
حجة لهم فى ذلك ، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا =

والجمله إما نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فلا تحتاج إلى رابطٍ ، نحو (هوَ اللهُ أَحَدٌ)^(١) إذا قُدِّرَ « هو » ضميرَ شأنٍ ، ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٢) ، ومنه « نُطْقِي اللهُ حَسْبِي » لأن المراد بالنطق المنطوقُ به . وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوْقَةٌ له^(٣) ،

== البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب ؛ فهو شاذ . ومنهم من خرج هذا البيت على أن « ذرا المجد » ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور ، و « بانوها » المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومي بانون ذرا المجد بانوها ؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له ، وفي هذا التخريج من التكلف ما ليس يخفى .

(١) من الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط ، وفصل القول فيه .

والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن تكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد .

الشرط الثالث : ألا تكون مصدرة بأحد الحروف : لكن . وبل ، وحق .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ؛ وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد والله إن قصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ كأن تقول : زيد اضربه . وذهب ابن المراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيهاً للخبر بالنعت ، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر وإن لزم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوماً قبل الكلام ، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوماً قبل الكلام .

وذلك بأن تشتمل على أسم بمعنىاه ، وهو إما ضميره مذكوراً نحو « زيد قائم أبوه » أو مُقدَّراً نحو « السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِدِرْزَمٍ » أى : منه ، وقراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى) ^(١) ، أى : وعدّه ، أو إشارةً إليه نحو (وَلِبَاسُ الْقُتُوبِ ذَلِكَ خَيْرٌ) ^(٢) إذا قُدِّرَ « ذلك » مبتدأً ثانياً ، لا تابعاً للباس . قال الأخفش : أو غيرهما ^(٣) ، نحو (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) ^(٤) ، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه ،

(١) من الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الأعراف .

(٣) يريد « أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ » وغيرهما هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول ، وستعرف ذلك في الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام .

(٤) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وقد جعل الأخفش « الذين » مبتدأ ، وجمله « يمسكون بالكتاب » صلة ، وجمله « أقاموا الصلاة » معطوفة على جملة الصلاة ، وجمله « إنا لا نضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول - وهو إعادة بمعنىاه - وذلك لأن « المصلحين » هم بأعينهم « الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة » في المعنى ، ورد ذلك بمنع أن يكون « الذين يمسكون » في موضع رفع على أنه مبتدأ ، بل هو في موضع جر عطف على « الذين يتقون » في قوله سبحانه : (والدار الآخرة خير للذين يتقون) ، وعلى تسليم أن يكون « الذين يمسكون بالكتاب » في موضع رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبره جملة « إنا لا نضيع أجر المصلحين » بل الخبر محذوف ، وهذا الكلام مسوق للتعليل ، والتقدير : والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأننا لا نضيع أجر المصلحين ، ولئن سلمنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرابط هو ما ذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعنىاه ، بل الرابط أحد شيئين : الأول ضمير محذوف ، والتقدير : إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم ، =

نحو (الخَلْقَةُ مَا اسْلَخَتْهُ)^(١) ، أو على اسمٍ أعم منه ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وقوله :

— ٦٨ — فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا *

== وحذف الرابط المجرور بمن لا نزاع في جوازه ، والثاني العموم ، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يمسكون بالكتاب ، كما سيذكره المؤلف بعد هذا في « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وفي بيت الرماح بن أبرد ، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك .
(١) الآية ١ من سورة الحاقة .

٦٨ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالهِ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمٍّ جَعْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا
وهذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة أمه ، وهو من شواهد شيخ النعاة سيدي (١٩٣/١) ، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة في زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا .

اللغة : « ليت شعري » معنى هذه العبارة ليتني أعلم ، والشعر هو العلم ، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت في هذا التعبير محذوف وجوبا للتعويض بالاستفهام عنه ، ولهذا لا تراه إلا حيث ترى الاستفهام بعده . وتقدير الكلام عندهم : ليت علمي حاصل ، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذي يليه هو الخبر . وليس بسديد « أم جعدر » كنية امرأة « سبيل » طريق .

المعنى : يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جعدر ، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه ، ثم بين أنه لا صبر له على بعدها ولا قدرة له على احتمال نأيتها .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « شعري » شعر : اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وشعر مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وخبر ليت محذوف ، والتقدير : ليت شعري حاصل « هل » حرف استفهام « إلى » حرف جر « أم » مجرور بـ إلى ، والجار والمجرور ==

فصل : ويقع الخبر ظرفاً^(١) نحو (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)^(٢) ومجروراً

متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأم مضاف و « جعدر » مضاف إليه « سيل » مبتدأ مؤخر « فأما » حرف شرط وتفصيل « الصبر » مبتدأ « عنها » جار ومجرور متعلق بالصبر « فلا » الفاء واقعة في جواب أما ، ولا : نافية للجنس « صبرا » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا صبر لي ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما .

الشاهد فيه : قوله « أما الصبر فلا صبر » وبهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين : أولهما : أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة في خبره ؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالقاء كما في قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِيَجْمَعِرَ وَلَكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا
كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه .

وثانيهما : أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره ، ويان ذلك هنا أن جملة « لا صبر لي » في محل رفع خبر عن « الصبر » والرابط بينهما هو العموم في اسم لا ، لأن النسكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة « لا » الصبر بجميع أنواعه ، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جني : « الصبر عنها بعض الصبر لاجمعه ، وقوله لا صبر نفى للجنس أجمع ، فدخل الصبر عنها - وهو البعض - في جملة ما نفى من الجنس » اهـ .

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاما وإما أن يكون خاصا ، فإن كان المتعلق خاصا فإما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة ، فإن كان المتعلق عاما سمي الظرف مستقرا ، ووجب حذف هذا المتعلق ، وسمى كل من الظرف والجار والمجرور خبرا ، وإن كان المتعلق خاصا سمي الظرف لغوا ، وكان للمتعلق هو الخبر ، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يحذف نحو قولك « زيد مسافر اليوم ، وعلى حاضر غدا » وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل : متى يسافر أخوك ؟ فتقول : محمد اليوم ، وعلى غدا ، فإن سامع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعلى مسافر غدا ، وحيث لا يجوز حذف المتعلق ، ومن تقرير المسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكونا متعلقهما عاما وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف . (٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال

نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ^(١) والصحيح أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقُهُمَا المحذوف ^(٢) ، وأن تقديره كأنَّ أو مستقرٌّ ، لا كان أو أشتقرُّ ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله :

٦٩ — * فَإِنْ فَوَّادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ *

(١) من آيات كثيرة منها الآية ١ من سورة الفاتحة .
(٢) في هذه المسألة أقوال ، الأول : أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وحدهما ، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على الابتداء ، والقول الثاني : أن الخبر هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع ، متعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأي المحقق الرضى ، والقول الثالث : ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح ، وحاصله أن الخبر هو المتعلق المحذوف .

٦٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِنْ بِكَ جُنَّائِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ *

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة . والصواب أن هذا البيت من قصيدة طويلة لجليل بن عبد الله بن معمر العذري المعروف بجميل بثينة ، وهذه القصيدة ثابتة في ديوان جميل وفيها البيت للمستشهد به كما هنا ، ومطلعها :

أَهْأَجَلَكْ أُمُّ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعٌ وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الْفَدِيرَيْنِ بَلَقَعُ

اللغة : « جنائي » قال ابن منظور : « الجنان بمنزلة الجنان جامع لكل شيء ، تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جنان الرجل وجسمانه ، تريد ما أحسن جسده » اهـ « بأرض سواكم » يروى بالإضافة وبتدوين أرض ، ووقع في بعض الروايات « بأرض بعيدة » .

للعنى : يقول لمحبوبته : إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقبلا في أرض غير أرضكم فإن قلبي مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقي الدهر ، ولا يفادرك ، يعنى أنه مقيم على حبها .

الإعراب : « إن » حرف شرط حازم « بك » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « جنائي » اسم بك مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل =

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني^(١) نحو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » و « السَّفَرُ

== ياء التكام ، وهو مضاف وياء التكام مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبريك ، وأرض مضاف وسوى من « سواكم » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء التكام مضاف إليه « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب إن الشرطية « الدهر » ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف .

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت في المطبع الذى رويناه لك ، وهو من ألفاظ التوكيد ، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادى ولا لعد ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب ، والمرفوع لا يكون توكيداً للنصوب ، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف ، لأن التوكيد ينافى الحذف ، فلم يبق إلا أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً ؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية ، فدل ذلك على أن الضمير الذى كان مستكناً في المتعلق الواقع خبراً قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه ، وهذا هو الذى جرى بالبيت للاستدلال عليه .

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين ، وهذه معلومة الوجود فى سائر الأزمنة ، وليس من شأنها أن يجهل وجودها فى شيء من الأزمنة الخاصة ، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها فى زمن خاص ، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها ، وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إفادة التكامل للسامع ما لم يكن ليعلمه لولا هذا الكلام ، فكل ما لا يفيد السامع ما لم يكن يعلمه لا يسمى كلاماً ، ومن هنا قالوا إن قول القائل « السماء فوقنا ، والأرض تحتنا » لا يسمى كلاماً لأنه لم يفد السامع شيئاً كان يجهله ، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالباً ، وتأمل فى قولك « زيدا اليوم » هل تجده أفاد جديداً ؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالباً لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط فى اعتبار الكلام كلاماً ، وقد جعلوا للأفادة ضابطة ==

غداً « لا عن أسماء الذوات نحو « زيد اليوم » فإن حصلت فائدة جاز : كأن يكون للمبتدأ عاماً والزمان خاصاً نحو « نحن في شهر كذا » وأما نحو « الورد في أيار » و « اليوم خير » و « الليلة الهلال » فالأصل : خروج الورد ، وشربُ خير ، ورؤية الهلال .

فصل : ولا يبتدأ بـبكرة إلا إن حصلت فائدة : كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو (ولدينا مزيد)^(١) و (على أبحارهم غشاوة)^(٢) ولا يجوز « رجل في الدار » ولا « عند رجل مال » أو تلو نفيًا نحو « ما رجل قائم » أو استفهامًا نحو (أإله مع الله)^(٣) أو تكون موصوفة سواء ذكرنا نحو (ولهمد مؤمن)^(٤) ، أو حذف الصفة نحو « السمن متوان يدبرهم » ونحو (وطائفة قد أهتمهم أنفسهم)^(٥) ، أي : متوان منه ،

== ذكرها المؤلف ، أما اسم المعنى فلائنه عبارة عن حركات وأفعال ، وهذه أشياء تعلم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود ، بل قد تحدث وقد لا تحدث ، وإنما تحدث في زمان دون زمان ، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها في زمان ما مفيداً ، وتأمل في قولك « السمرغدا » وفي قولك « ظهور الحق الآن » ثم تذكر قولك « محمد الآن » أو « على غدا » فإنك تجد الفرق واضعاً ، وتعلم السرف في أنهم شرطوا في الإخبار بالزمان عن الذات حصول فائدة ، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد . لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائماً .

(١) من الآية ٣٥ من سورة ق

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة

(٣) من كل آية من الآيات ٦٠ - ٦٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٢٣١ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

وطائفة من غيركم ، أو الموصوف^(١) كالحديث « سَوْدَاءُ وَلَوْ دُ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ » أى : امرأة سَوْدَاءَ ، أو عاملة عمل الفعل كالحديث « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ومن العاملة المضافة كالحديث « خَمْسٌ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

وَيُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَا أَشْبَهَهَا نَحْوُ « قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ » و « كَمْ رَجُلًا فِي الدَّارِ » وقوله :

٧٠ — * لَوْلَا اضْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ *

(١) أى أوحذف الموصوف وحده وبقيت الصفة ، فهذا عطف على قوله فيما قبل « سواء ذكرا » أى الموصوف والصفة معا ، وقوله « أوحذفت الصفة » فالأقسام ثلاثة : ذكرهما معا ، وحذف الموصوف وحده ، وحذف الصفة وحدها .
٧٠ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّمَنِ *

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقّة » حب ، وفعله وبق - كوعد - والثاء فى مقّة عوض عن فاء الكلمة - وهى الواو - كعمدة وزنة ، ونحوها « استقلت » نهضت وهمت بالسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو هنا بفتح العين ، وأصله سكون العين ، ولكن لما كانت العين حرفا من حروف الخلق فتعها ، وكذلك نحو نهر وبحر ، من كل اسم ثلاثى ثانيه حرف حلق ساكن ، فإنهم يستسيغون فتح ثانيه .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اضطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره « موجود » وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « مقّة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق =

وقولك « رَجِيلٌ فِي الدَّارِ » لشبهه ^(١) الجملة بالظرف والجور، والاستفهام
بالاسم المقرون بِمَحْرَفِهِ ، وتالي « لولا » بتالي النفي ، وَالْمُصَوِّرُ



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

== بقوله أودى « استقلت » استقل: فعل ماضٍ ، والتاء لتأنيث « مطاياهن » مطايا: فاعل
استقلت ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة « لما » إليها
« للظن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والسرغ لوقوعه
مبتدأ ووقوعه بعد « لولا » ، وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها
لأن « لولا » تستدعي جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ،
وهي تقتضي انتفاء هذا الجواب لانتهاء الشرط ، فيكون لولا حرف نفي في الجملة ،
ولهذا تجد المؤلف يقول « ولشبه تالي لولا بتالي النفي » .

(١) هذا الكلام تعليل لقياس ما لم يذكره على ما ذكره ، والجملة هي للمثل لها
بقوله « قصدك غلامه رجل » والظرف هو للمثل له بقوله تعالى : « ولدينا مزيد »
والجار والجور هو للمثل له بقوله تعالى (وعلى أبطارهم غشاوة) ووجه الشبه بين
مثال الجملة ومثالها هو كون كل منهما مقدما خاصا ، واسم الاستفهام هو للمثل له
بقوله « كم رجلا في الدار » والاسم المقرون بِمَحْرَفِهِ هو للمثل له بقوله تعالى (إله مع
الله) فإن قلت : فإن « كم » في المثال عاملة في التخيير ، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من
أمثلة النكرة المخصصة في العمل ؟ قلت : مرادهم بالعاملة ما كان عملها شيئا بعمل
الفعل : أى ما كان عملها في مفعول به — ومن للمفعول به الجار والجور كما تعرف —
وكان الاستفهام مجوزا للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب
فأشبهت النكرة في هذه الحال النكرة الموصوفة ، وتالي لولا هو للمثل له بالشاهد
رقم ٧٠ وتالي النفي هو للمثل له بقوله « ما رجل قائم » ووجه الشبه اشتراكهما في
المعنى فإنك تعلم أن « لولا » تقتضي انتفاء جوابها ، فهي حرف نفي في الجملة ، وللصغر
هو للمثل له بقوله « رجيل في الدار » وللوصف هو للمثل له بقوله تعالى (ولعبد مؤمن
خير من مشرك) ووجه الشبه هو اشتراكهما في المعنى أيضا؛ فإن التصغير وصف في المعنى
ومن قال « رجيل عندنا » كأنه قال : رجل صغير عندنا ، فافهم ذلك .

فصل : وللخبر ثلاث حالات :

إحداها : الفأخر ، وهو الأصل كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ويجب في أربع مسائل^(١) :
إحداها : أن يُخَافَ التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويين
ولا قرينة ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ » و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي » بخلاف « رجل
صالح حاضر » و « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » ، وقوله :

٧١ — * بَدُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا *

أى : بدو أبنائنا مثل بنينا .

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر ، ولم يذكرها .
منها : أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ ، نحو « مارأيت مذ يومان » إذا جعلت مذ
اسما مبتدأ ، وإعراب مذ خبرا مقدما — كما ذهب إليه الزجاج — غير مستقيم ، ومبني
بيانه في مواضع تقديم الخبر . وبين لك مذهب جهمرة النعاة ومذهب الزجاج جميعا .
ومنها : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب خبرا عنه بالذى وفروعه ، نحو
« أنا الذى عرفونى » ونحو « أنت الذى تدعى مالا تحسنه » خلافا للكسائى فى
هذه المسألة .

ومنها : أن يكون الخبر طلبا نحو « زيد اضربه » و « زيد لاتهنه » .
ومنها : أن يكون المبتدأ دعاء ، نحو قولك « سلام عليكم » و « ويل لكم » .
ومنها : أن يكون الخبر متعددا وهو فى قوة الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلو حامض » .
ومنها : أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو « زيد هو المنطلق » .
ومنها : أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة ، نحو قولك : ما زيد بقائم
٧١ — هذه قطعة من صدر بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَائِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

وأنشده الرضى ٨٧/١ والأشمونى (ق ١٥٣) وابن هشام فى النقى (ش ٧٠٢)
ونسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله مع شهرته فى كتب
النعاة وأهل المعانى والفرضيين ؛ ويظهر لى أنه موضوع ، فإنه أحبه بالمتون التى تضبط
بها القراء .

== الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر للمبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وأبناء مضاف و« الرجال » مضاف إليه « الأبعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر - وهو قوله « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » - مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير التكلم - وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه أساس التشبيه - الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر .

ومثل هذا قولهم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » إلا أن في هذا المثال ما يوجب التأخير وهو اشتغال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر ، والأصل : ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين ؛ ذكاة أمه : مبتدأ ، وذكاة الجنين : هو الخبر ، ولو أنك قدمت قلت : ذكاة أمه ذكاة الجنين ، لعاد الضمير على متأخر انطواء رتبة ، وقد علمت أنه غير جائز .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناطم استشهاده بهذا البيت : قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة :

* وَرَمَلِي كَأَوْزَالِكِ الْعَذَارَى قَطْمَعُهُ *

فسكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في التسهيل من قول حسان بن ثابت : قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا إِذِ الْمَرَادُ الْإِخْبَارُ عَنْ أَكْرَمِهَا بِأَنَّهُ الْأُمُّ الْحَيَاءُ ، وعن وافيها بأنه أعذر الناس ، لا العكس ، اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة ، والحل على ما يندر وقوعه لجرد الاحتمال بما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل ==

الثانية : أن يُخْتَفَ التباسُ المبتدأ بالفاعل ، نحو « زيد قام » بخلاف « زيد قائم » أو « قام أبوه » و « أَخَوَاكَ قَامَا »^(١) .

الثالثة : أن يقترن بإِلَّا مَعْنَى ، نحو (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)^(٢) ، أو لفظاً نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٣) ، فأما قوله :

= كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض التشكك بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال : إن غرض التشكك الإخبار عن بى أبنائهم بأنهم يشبهون أبنائهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنهم بأنهم يشبهون بى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض التشكك معينا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد ، وهذا الوجه هو الذى يشير إليه كلام ابن النظم وغيره .

هذا ، ومثل بيت الشاهد قول السكيت بن زيد الأسدى :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْمَدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين المداة ، لا العكس .

(١) فإن قلت : ألتزم قد جوزتم في نحو « أقام زيد » وجهين من وجوه الإعراب ، أحدهما أن يكون « قائم » خبراً مقدماً ، و « زيد » مبتدأ مؤخر ، وثانيهما أن يكون « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعلاً أغنى عن الخبر ، فاحتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون « زيد » فاعلاً وأن يكون مبتدأ ، وهو جائز وارد في كثير من الكلام العربى ، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل .

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة ، وهى أن يكون المسند فعلاً ، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فإن كان المسند اسماً كما في هذا المثال لم يمتنع .

فإن قلت : فما فرق ما بين الجملتين ؟

قلت : الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه ، والفعلية تدل على تجدد وحدوثه ، وشتان ما بينهما .

(٢) من الآية ١٢ من سورة هود . (٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

٧٢ — * ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ *

فضرورة .

٧٢ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فَيَا رَبُّ ، هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يَرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟
والبيت للسكيت بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الحبير
بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على الفسطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد
تسمى الهاشميات قالها في مديح بني هاشم ، وأولها قوله :

إِلَّا هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُذِيرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟
اللفظة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال أعمى إلا على
ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى وعم ، والمرأة عياء وعمية «مذير»
هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المعول» تقول :
عولت على فلان ، إذا جعلته سديك الذي تاجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ،
والمعول هنا مصدر ميمي بمعنى التحويل .

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على
ما قبل ياء التثنية المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري
دال على النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله
«يرتجى» وتكون جملة يرتجى في محل رفع خبر المبتدأ «عليهم» جار ومجرور متعلق
في المعنى «بالنصر» ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله
بأجنى ، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلا»
أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول»
مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «بك النصر» ، و «عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور
يلاً في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل النصر يرتجى إلا بك ، =
(١٤ — أوضح لالالك ١)

الرابعة : أن يكون المبتدأ مُسْتَحِقًّا للتصدير ، إما بنفسه ^(١) نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « مَنْ فِي الدَّارِ ؟ » و « مَنْ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ » و « كَمْ عَبِيدٍ لَزَيْدٍ » أو بغيره ، إما متقدماً عليه نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وأما قوله :
* أُمُّ الْخَلِيسِ أَعْجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * — ٧٣

= وهل العول لإعليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية فقط ، ولهذا الاحتمال في الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف — هو رأى جماعة النحاة ، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق ، ومنهم قوم يهلون فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنا » لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوداً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » يبين المراد .

(١) الأسماء المستعينة للتصدير بنفسها أربعة هي « ما » التعجيبة ، وقد مثل لها المؤلف بالمثال الأول ، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثاني ، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثالث ، و « كم » الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثال الرابع ، فكم مبتدأ ، وعبيد : مضاف إليه ، ولزيد : خبر المبتدأ ، والأسماء المستعينة للتصدير بغيرها أربعة أيضاً : كل اسم أضيف إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو أضيف إلى كم الخبرية ، وكل اسم اقترن بلام الابتداء ، وقد مثل المؤلف لذلك كله ، فتنبه ، وكن على ثبت .
٧٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* تَرَضَى مِنَ الْأَحْمَرِ بِمَقْلَمِ الرَّقْبَةِ *

ونسبه جماعة — منهم الصاغاني — إلى عنترة بن عروس ، وهو رجل من موالى بني ثقيف ، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان غير منسوب إلى قائل معين .

اللفظة « الخليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق =

فالتقدير : لم يمحوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء ، أو متأخراً عنه نحو « غَلَامٌ مِّنَ الدَّارِ » و « غَلَامٌ مِّنْ يَّقْمُ أَقْمَ مَعَهُ » و « مَالُكُمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » أو مُشَبَّهًا به نحو « الَّذِي يَأْتِيَنِي فَهُوَ دِرْهَمٌ » فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط ؛ لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا

يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان - وهي أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالأتان « شربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة المراد بها هنا الكبيرة الطاعنة في السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل ، مثلها في قوله تعالى : (اجعلنا منكم ملائكة) أى بدلکم ، وإذا قدرت مضافاً تعبره بالياء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة - كانت من دالة على التبعض

الإعراب : « أم » مبتدأ وهو مضاف و « الحليس » مضاف إليه « لمحجوز » خبر المبتدأ « شربة » صفة لمحجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لمحجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف ، و « الرقبة » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « لمحجوز » حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر لمقتضى بلام الابتداء ، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ، ولكنها زائدة في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في البيت ، ومنها أن « محجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ، وأصل الكلام : أم الحليس هي محجوز - لحذف المبتدأ فانصلت اللام بخبره وهي في صدر المذكور من جملتها .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مِّنْ حَارِبَةٍ لِّمُحَارَبٍ شَقِيٍّ ، وَمِنْ سَالِمَةٍ لِّسَمِيدٍ

اللام في « لمحارب » وفي « لسعيد » زائدة ، أو التقدير : من حاربه هو محارب ، ومن سألته هو سعيد ، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين في البيت المستشهد به .

وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ كَمَا تَدْخُلُ فِي الْجَوَابِ ^(١) .

* * *

الحالة الثانية : التقدمة ، ويجب في أربع ^(٢) مسائل :

(١) وقع قوله « أو مشبها به » إلى آخر هذه الفقرة في شرح الشيخ خالد متقدما على قوله « أو غيره » .

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها للؤايف تبعا للناظم ، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل :

الأولى : أن يكون الخبر هو « مذ ، أو منذ » نحو قولك « ما لقيته مذ يومان ، أو منذ يومان » وهذا الكلام مبنى على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا ، وقد قدمنا لك في الحالة الأولى أنك إذا جعلت « مذ ، ومنذ » مبتدئين لم يجوز تأخيرهما ، وذلك مبنى على ما ذهب إليه الجمهور ، وحاصل الكلام في هذه المسألة أن العلماء يذهبون في « مذ ، ومنذ » إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلا أنهما يختصان بحرف الأزمنة ، ويكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ثم اختلفوا في الحالة الثانية ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبران واجبا التأخير ، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران ، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير ، فقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الأولى جريا على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الثانية جريا على ما ذهب إليه الزجاج ، مع إعلامنا إياك أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب ، وقد نهنائمة في الحالة الأولى إلى أن ما ذهب إليه الزجاج غير مستقيم .

الثانية : أن يقرن للمبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو قولك « أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد فخالد » .

الثالثة : أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان ، نحو « هنا محمد ، وهناك علي ، وثمة إبراهيم » .

الرابعة : أن يقع ذلك في مثل ، نحو قولهم « في كل واد أثر من ثعلبة » .

الخامسة : أن تقرن بالخبر لام الابتداء - على خلاف الأصل فيها ، فإن الأصل فيها أن تقرن بالمبتدأ - نحو « لقائم زيد » ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام ، فلا تقول « زيد لقائم » ولهذا قالوا في « أم الحليس لعجوز » وهو الشاهد =

إحداها : أن يُوقِعَ تأخيرُهُ في لبسٍ ظاهرٍ ، نحو « في الدَّارِ رَجُلٌ »
و « عِنْدَكَ مَالٌ » و « قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » و « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » فإنَّ
تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس « أن » المفتوحة بالمكسورة ،
و « أن » المؤكَّدة بالتي بمعنى أقل ، ولهذا يجوز تأخيرُهُ بعد « أما »
كقوله :

٧٤ - ... وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِئِي

= رقم ٧٣- : إن اللام ليست لام الابتداء ، بل هي زائدة ، ولئن سلم أنها لام الابتداء
فليس قوله « لعجز » خبراً عن أم الخليل ، بل خبر مبتدأ محذوف ، ولئن سلمنا أنها
لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه .
٧٤ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بنامه هكذا :

عِنْدِي اصْطِبَارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِئِي
ولم أفد لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق
تصل به .

اللقية : « اصطبار » صبر وتجمُّد ، وإظهار لاحتمال البين وفرقة الأحباب : « جزع »
بفتح الجيم وكسر الزاي - شديد الخوف فاقد الصبر ، وهو صفة مشبهة من جزع بجزع -
من باب أسف - فهو جازع وجزع وجزوع « النوى » البعد والفراق « لو جد » الوجد :
الحب الشديد « يبرئ » الأصل في هذه المادة قولهم : برى فلان العود والقلم والقذح
يريه برياً ، إذا نحت ، وقالوا : برت البعير ، إذا هزلته وأذهبت لحمه ، وفي حديث
حليمة السعدية أنها خرجت في سنة قد برت المال ، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من
لحمها لجديها وقعطها .

المعنى : يصف جزعه على فراق أحبته ، ويبرئ السر في ظهور قلقه وخوفه ،
ويقول : إن في طبعه الصبر على ما ينزل به من المكروه ، فإن كان قد خافه التجلُّد
في هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله ،

الإعراب : « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء =

لأن « إن » المكسورة و « أن » التي بمعنى لعل لا بدخلان هنا ، وتأخيرها في الأمثلة الأول بوقع في لباس الخبر بالصفة ، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو

== للتكامل مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء التكامل اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن مع ... أولها في تأويل مصدر يقع مبتدأ « يوم » ظرف زمان متعلق بجزع ، ويوم مضاف و « النوى » مضاف إليه « فلوجد » الفاء واقعة في جواب أما ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للبتداء المؤول من أن ومعمولها « كاد » فعل ماض دال على قرب وقوع خبره ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على وجد « يبرئى » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، وياء للتكامل مفعول به ليبرى ، والجملة من الفعل المضارع وناعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لوجد .

الشاهد فيه : قوله « أما أنى جرع فلوجد » حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ ، وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور . وإنما جاز هنا تقدم للبتداء وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى .
فإن قلت : فما الذى آمنى اللبس بين هذه الأشياء ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « أما » التي للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعا .

فإن قلت : فلماذا لاتقع المكسورة بعد أما ؟ ولماذا لاتقع المفتوحة التي بمعنى لعل ؟ فالجواب أن « أما » لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، و « إن » المكسورة الهمزة المؤكدة مع معمولها لا يمكن أن تكون مفردا ، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل ، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معمولها في تأويل مصدر ، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر .

(وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ) ^(١)؛ لأن السكرة قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة .

الثانية : أن يقرن المبتدأ بإِلَّا لفظاً ، نحو * مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا * ^(٢) أو مُتَعَمِّىْ نَحْوِ « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

الثالثة : أن يكون لَازِمَ الصَّذْرِيَّةِ ، نحو « أَيْنَ زَيْدٌ ؟ » أو مضافاً إلى ملازمها ، نحو « صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَتَفْرَكُ » .

الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى : (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) ^(٣) ، وقول الشاعر :

٧٥ - * ... وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا *

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام .

(٢) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول :

وَأَخْبَرَ الْمَحْصُورِ قَدْماً أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد (القتال) .

٧٥ - هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت نسبة قوم منهم أبو عبيدة السكري في شرحه على الأما إلى نصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصرى في كتابه « سرح العيون » - إلى مجنون بن عامر في أبيات أولها قوله :

دَعَا الْمُحَرِّمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة وهى الخافة « إجلالا » إعظاما لقدرك

المعنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن المعين تملى . عن نحيبه فتحصل للمهابة .

الحالة الثالثة : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما قُدِّمَ فيه مُوجِبُهُمَا ، كقولك « زيد قائم » فيترجَّحُ تأخيرُهُ على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع .

فصل : وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفُهُ ، وقد يجب^(١) .

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو وار الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو محذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ ، وهو « حبيبها » ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، لا إشكال فيه .
وذهب ابن جني إلى أن « ملء عين » مبتدأ ، و « حبيبها » خبره ، وليس في البيت تقديم ولا تأخير ، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به ، والأصل عدم التقديم والتأخير ، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرا .

(١) اعلم أولا أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات : جواز الحذف ، ووجوبه - وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين - والثالثة امتناعه ، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن ، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة ، ولا حذف أحدهما .

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع :

الأول : في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى (وما أدراك ما هية ؟ نار حامية) =

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَهَا)^(١) ، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دَنِفَ ، التقدير : فَعَمَلَهُ لِنَفْسِهِ ، وإساءته عليها ، وهو دَنِفَ .

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِدَعَتْ مَقْطُوعٍ لِحُجْرٍ مَدَحَ ، نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أو ذم نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ » أو تَرَحُّمٍ نحو « مَرَزْتُ بِعَبْدِكَ الْمُسْكِينُ » أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعَ وَطَاعَةَ » وقوله :

— ٧٦ — * فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ۱٩ *

التقدير : أَمْرِي حَنَانٌ ، وَأَمْرِي سَمِعَ وَطَاعَةَ .

= وقوله جلت كلمته (قل أذنبكم بشر من ذلكم ؟ النار) أى هى نار حامية ؟ وهى النار .

الثانى : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى (من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها) أى فعمله لنفسه وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى (قالوا أساطير الأولين) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ من سورة الجاثية .

٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ ؟ *

وهذا البيت من شواهد سيويه (١ - ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسب فى صدر الكتاب .

ولا نسبه الأعلام الشنقرى فى شرح شواهد ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ولا نسبه أحد ممن تعرض لشرح كلامهم ، وقد عثرت فى مادة « روضة المثرى » من كتاب « معجم البلدان » لياقوت الرومى على قطعة نسبها إلى منذر بن درهم السكبي ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وفيها هذا البيت ، وقبله قوله :

وَأَحْدَثُ عَهْدِي مِنْ أُمِّيَّةَ نَظَرَةٍ عَلَى جَانِبِ الْعُلَمَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفٌ =

= تَقُولُ : حَنَانٌ ، مَا أَنَى بِكَ هَهْنَا أَذُو نَسَبٍ ... البيت ، وبعده :
فَقُلْتُ : أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمُسْتَلِمٌ فَضُمَّ عَلَيْنَا الْمَازِقُ الْمُتَضَائِفُ
وقد أنشده الزجاجي في أماليه (ص ١٣١) من غير عزو ، وأول عجزه عنده
« أذو زوجة أم ... » .

اللفظة : « حنان » الحنان : العطف والرحمة ، وقال ابن عباس في قوله تعالى :
(وحنانا من لدنا) : « لا أدرى ما الحنان » ! وقال الفراء : هو في الآية الكريمة
الرحمة ، أى فطنا ذلك رحمة لأبيك « ما أنى بك ههنا » استنكار منها لتجشمه
الهلول وتكبد المشاق وتعريضه نفسه للهلكة ، فمضى أن يراه قومها الغيارى فيؤذوه
« أذو نسب - إلخ » قالوا : هذا منها تلقين للحجة التى يحتاج بها إذا ما رآه أحد
من قومها .

المعنى : وصف أنه التقى بمحبوبته على غير ترفب منها فأنكره ، وأنها خافت عليه
صولة قومها ، فلقتته الجواب الذى يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه .
الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة على
تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « حنان » خبر مبتدأ
محذوف ، والتقدير : أمرى حنان « ما » اسم استفهام مبتدأ « أنى » فعل ماض ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الاستفهامية « بك » جار ومجرور
متعلق بأنى « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : ظرف مكان متعلق بأنى أيضاً ، مبنى
على السكون فى محل نصب ، وجملة أنى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو
ما الاستفهامية « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام ،
وتقديره : أنت ذو نسب ، وذو مضاف و « نسب » مضاف إليه « أم » حرف عطف
« أنت » مبتدأ « بالحقى » جار ومجرور متعلق بعارف الآتى « عارف » خبر المبتدأ
الذى هو أنت ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير
الكلام : أمرنا حنان ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى . وأصل هذا المصدر ونحوه أن =

أو بخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها ، نحو « نعم الرجل زيد » و « بئس الرجل عمرو » إذا قدرا خبرين ، فإن كان مقدما نحو « زيد نعم الرجل » فبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم « من أنت زيد » ؟ أى : المذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيويه كلامك زيد .

وقولهم « في ذمتي لأفعلن » أى : في ذمتي ميثاق أو عهد^(١) .

== يقع منصوبا بفعل محذوف وجوبا ؛ لأنه من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها ؛ كمنهم ربما تصدوا الدلالة على الثبوت والدوام ، فرفموا هذه المصادر أحيانا وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا ، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة في هذه الأخبار محذوفة على سبيل الوجوب حملا لحالة الرفع على حالة النصب : أى كما أنها في حالة النصب منصوبة بعامل محذوف وجوبا تكون في حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف وجوبا .

(١) بقى عليه بعض المواضع التي يحذف فيها للبتداء وجوبا ، ومن ذلك - في بعض الوجوه - بعد « لاسيا » إذا راع الاسم الواقع بعده ، نحو « لاسيا زيد » فإن التقدير : لاسى الذى هو زيد ، فيه حذف للبتداء وجوبا ، إذ لم يجز الاستعمال بذكره ، وفيه حذف صدر صلة للوصول التي لم تطل مع كون الوصول غير أى ، ولتحقيق هذا الموضع تحقيقا وافيا نقول :

الاسم الواقع بعد « لاسيا » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيا الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمْ وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةٍ جَلِيلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة ، فأما الجر فتخرجه على أحد وجهين أولهما : أن « لا » نافية للجنس ، و« سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و « ما » زائدة ، و« يوم » مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، وثانيهما : أن تكون « سى » مضافا و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه . بنى على السكون في محل جر ، و« يوم » بدل من ما ، وأما الرفع فتخرجه ==

وأما حَذَفُ الخبر جوازاً فنحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأُسْدُ » أى : حَاضِرٌ ،
ونحو (أَكَلُمَا دَائِمٌ وَظِلُّمَا) ^(١) أى : كذلك ، ويقال : مَنْ عِنْدَكَ؟ فنقول : زيد ،
أى : عندي .

وأما حَذْفُهُ وجوباً في مسائل :

إحداها : أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا والمبتدأ بعد « لولا » ^(٢) ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ

= على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجلس أيضا ، و«سى» اسمها ،
و «ما» نسكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوم» خبر
مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء هو يوم بدارة جلجل
موجود . والوجه الثاني : أن تكون « لا » نافية للجلس أيضا ، و«سى» اسمها ، و«ما»
موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليه ، و«يوم» خبر
مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب
صلة للموصول ، وخبر «لا» محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة
جلجل موجود ، وهذا الوجه هو الذى أردناه بكلامنا فى هذا الموضع . وأما النصب
فتخرجه على أحد وجهين أيضا ، أحدهما : أن «ما» نسكرة غير موصوفة مبنى على
السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوما» مفعول به فعل محذوف ، وكأنك
قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون «ما» أيضا نسكرة
غير موصوفة ، وهو مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، و«يوما» تميز لها ،
وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه
الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ، فمن جعله بإضمار فعل أجازوه كما أجازوه فى
النسكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نسكرة منع النصب
فى المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل النصب على التمييز . وجوز
أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من السكوتيين جوز نصب المعرفة بعد
«لاسيما» ، والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لاسيما» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون
النصب تمييزا ، والزام كون التمييز نسكرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٢) هذا الذى ذكره ابن هشام - من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ - =

لَا كَرْمُكَ « أى : لولا زيد موجود ، فلو كان كرمنا مقيداً وجب ذكره إن
فقد دليله ، كقولك « لولا زيد سالمنا ما سلم » وفى الحديث « لَوْلَا قَوْمُكَ
حَدِيثُوا عَهْدِي بِكَفَرٍ لَبَتَيْتُ السَّكَنَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » وجاز الوجهان إن
وجد الدليل ، نحو « لولا أنصارُ زيدٍ نحوهُ ما سلم » ومنه قول أبى العلاء المعرى :
* قَوْلَا الْفِعْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا *

— ٧٧

= هو ما ذهب إليه جمهور النحاة البصريين ، واختلفوا فى خبره على الوجه الذى بينه المؤلف
وفصلناه فى شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا
فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام فى بيت المعرى عندهم : لولا يمسكه
العمد يمسكه لسالا ، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . كما فى المثال الذى
ذكره المؤلف ، فتقديره : لولا وجد زيد لأكرمته ، والعجب من الكوفيين الذين
ينذهبون فى الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو « إن زيد جاءك فأكرمه » إلى أنه
مبتدأ أو فاعل متقدم ، كيف خالفوا هذا للذهب فى لولا ؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم
المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها فى معنى انتفى ، وسيأتى هذا الكلام مفصلاً
فى مباحث «لولا»

٧٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ *

والبيت لأبى العلاء للمعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد
الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من عصور الدولة
العباسية ، فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنما جاء به لتمثيل
لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبين أن الجمهور لحنوه ، وأنه عندهم غير صحيح .
اللمة « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب »
الفرع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « العمد » قراب السيف وجفنه .
الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل « منه » جار
جار ومجرور متعلق به « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف ، و « عضب » مضاف إليه
« فلولاً » حرف امتناع لوجود « العمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك فعل مضارع ، وفاعله ضمير =

= مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القمد، والهاء التي هي ضمير عائذ على السيف مفعول به، والجملة في محل رفع خبر البتدأ «لسالا» اللام واقعة في جواب «لولا» وسال: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف.

التبيل به: في قوله «فلولا القمد يمسكه» حيث ذكر الخبر - وهو جملة «يمسك» وفاعله، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل، وخبر البتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل الدليل عليه، كما ذكره المؤلف العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وأن خبر البتدأ الواقع بعد «لولا» لا يكون إلا كونا عاما، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا، وعندم أن يثبت للمعنى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا.

وفي البيت توجيه يصح به البيت على مذهب الجمهور، وهو أن يكون «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتمال من القمد، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل كقولهم «تسمع بالمعدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في: هل يكون خبر البتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا فقال الجمهور: لا يكون كونا خاصا البتة، بل يجب كونه كونا عاما، ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما فهو لحن أو مؤول وقال غيرهم: بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كونا خاصا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه، فلخبر البتدأ انواق بعد لولا حال واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهي وجوب الحذف، وذلك إن كان كونا عاما، ووجوب الذكر، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه إن حذف، وجواز الأمرين، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا وله دليل عليه إن حذف.

ومن محيى خبر البتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا مذكورا ما رواه البخاري =

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا » ، وَأَوْجِبُوا جَمَلَ السكون
الخاص مبتدأ ، فيقول : لولا مُسَالمةُ زيد إيانا ، أى : موجودة ، وَلَحْنُوا المعرى ،
وقالوا : الحديث مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى ^(١) .

الثانية : أن يكون المبتدأ صريحا في القسم ^(٢) ، نحو « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ »
في باب الصائم يصبح جنبا من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي
هريرة « إني ذاكر لك أمرا ، ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك » ومنه قول
الشاعر ، أنشد ابن مالك :

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِسُّلَمِ إِنْ جَفَحُوا
ومثله قول الآخر ، وأنشد ابن مالك أيضا :

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ بَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ يَوْمًا ، وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَذَرُ
ومثله قول أفلح بن يسار السدي :

لَوْلَا أَبُوكَ وَقَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتُ إِلَيْكَ مَقْدَ بِالْقَالِيدِ
ومثله قول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَـوَلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبَطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْتُمْ

(١) قال ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذى يذكره النحاة في هذه
المسألة : « لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح ، والروايات المشهورة في
ذلك « لولا حدثان قومك » « لولا حدائنة قومك » « لولا أن قومك حديثه عهد
بجاهلية » اهـ . وكل هذه الروايات يعبر على مذهب الجمهور ، فقد جعل السكون
الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام ، أى لولا حدثان قومك بكفر موجود .
(٢) المراد بكون المبتدأ صريحا في القسم أحد وجهين : أن لا يستعمل في غير القسم أصلا ،
أو أن يغلب استعماله في القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل في غير القسم إلا مع قرينة ،
ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه ، ومقابل هذا ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم
منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله في
غير القسم نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهده الله إذا عاهدتم) وقولك : عهد الله يجب
الوفاء به ، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت « عهد الله لأفعلن كذا » لأنك في هذا
المثال قد ذكرت المقسم عليه .

و « أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » أى : لعمرُكَ قَسِي ، وَأَيْمَنُ اللَّهِ يَمِينِي ، فإن قلت : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » جارٍ لإثبات الخبر ، لعدم العراحة في القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ » أن يقدر لِقَسَمِي عَمْرُكَ ؛ فيكون من حَذَفِ المبتدأ^(١).

الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نَصٌّ في المعية ، نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » و « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ » ولو قلت « زيد وعمر » وأردت الإخبار باقترانها جاز حذفه وذكره ، قال :

— ٧٨ — * وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يُلْتَقِيَانِ *

(١) هنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ما ذهب إليه ابن عصفور ، الأصل الأول : إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدور الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام. فأيهما أولى بالرعاية ؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها معال التخيير غالباً ، والأصل الثاني : إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف معطى الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار ؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقي هو معطى الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأى الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر ، وإذا راعيت الأصل الثاني اعتبرت رأى ابن عصفور أولى ، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس معطى الفائدة ، فتأمل .

٧٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدوره قوله :

* تَمَنَّوْا لِيَ الْمَوْتِ الَّذِي يَشْعَبُ الْقَتَى *

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، ورووا قبل هذا البيت بيتاً آخر ، وهو قوله :

لَسْتَانِ مَا أَنَوِي وَبَنُوِي بَنُو أَبِي جَمِيعًا ، فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ

وقد راجعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعر على شيء من ذلك فيها . =

= اللغة : «شنان» هو اسم فعل معناه تباين واقترب وتباعد ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين ، والمراد اقتراقهما في الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك ؛ لأن الاقتراق في الدوات حاصل لا محالة «ما أنوى» ماهذه ليست زائدة ، ولكنها موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبي» أراد بهم أهله الذين ينتمون إلى أبي قبيلته «يشعب الفقى» يفرقه ويصدع شمله ، وهو من باب فتح ، ومن هنا سموا الموت «شعوب» بفتح الشين - لأنه يفرق ما بين الأحياء .

المعنى : وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر ، وأنهم يضمرون له البغضاء ، ويحملون له في قلوبهم الإحنة والكراهية ، ويتمنون له الموت ، ثم قال : ولئن مت فلما أنا وحدى الذى سلك هذا الطريق ، ولكن كل أحد مصيره إلى الموت .

الإعراب : «تمنوا» فعل ماض وفاعله «لى» جار ومجرور متعلق بتمنى «الموت» مفعول به لتمنى «الذى» اسم موصول نعت لموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفقى» مفعول به ليشعب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استئنافية ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف ، الموت : معطوف على المبتدأ الذى هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

الشاهد فيه : قوله «وكل امرىء والموت يلتقيان» حيث ذكر الخبر الذى هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التى عطفت على المبتدأ فى قوله «والموت» ليست نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجباً لا معدل للتسكلم عنه ، كما فى قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه .

فإن قلت : فبين لى ضابط الواو التى تكون نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها على .

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ أَنَّ نَحْوَ «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» مُسْتَقْنٌ عَنْ
تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته .

الرابعة : أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَرًا عاملاً في اسم مُقَسَّرٍ لضمير ذى حال
لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور^(١)، نحو «ضَرَبَ زَيْدًا قَاتِمًا» أو مضافاً

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ضابط الواو التي هي نص في معنى المصاحبة
والاقتران أن يكون ما بعدها إمَّا لا يفارق ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه ،
وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه ، وذلك بخلاف اللوت فإنه ليس بملزم للدرء ،
ولهذا مرة واحدة ، فالواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران هي التي متى
ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران ، وذلك بواسطة
كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه . ومن ثمة قال اللقاني في بيت
الشاهد : «اعلم أن الواو في نحو هذا البيت مجرد الجمع في الحكم ، لا للعية ، بل
للعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر ، والتي هي بمعنى للعية يصح الاكتفاء بها في
إفادة للعية ، ولو قيل : كل امرئ وللوت أى معه ، لم يكن صادقا » اهـ .

(١) إنما صح أن تسد الحال مسد الخبر في هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف في
المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «ضربى زيدا قاتماً» لم يكن بين هذا الكلام وبين
قولك «ضربى زيدا وقت قيامه» فرق ، وشيء آخر ، وهو أن الظرف ينتصب على
معنى في ، والحال نفسه على معنى في ، وشيء ثالث ، وهو أن كلا من الحال والظرف
قيد ، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور ، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر ، أعطينا
الحال هذا الحكم فقررنا أن يسد الحاله مسد الخبر .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعاً للناظم من أن الخبر محذوف ، وقد سدت الحال
مسده هو مذهب سيويه وجهوز البصريين ، على خلاف بينهم في تقدير الخبر ، وذهب
قوم إلى أن الحال هي الخبر نفسه ، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملاً لما رأوا من
وجوه الشبه بينهما ، وفاتهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحاً لأن يقع خبراً
عن هذا المبتدأ ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير ، كما يخفى الفاعل
أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وسفاً ، وهذا وما قبله مذهبان ضيعقان
والصحيح ما ذهب إليه سيويه وجهوز علماء البصرة من أن الخبر محذوف ، وأن
الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره .

للمصدر المذكور ، نحو « أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوِيْقِ مَلْتَقُوْنَا » أو إلى مؤول بالمصدر المذكور ، نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » .

وخبر ذلك مُقَدَّرٌ بِإِذَا كَانَ ، أو إذا كان ، عند البصريين ، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم ، فيقدر في « ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا » ضَرْبُهُ قَائِمًا ، ولا يجوز ضربى زيداً شديداً ، لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع واجب ، وَشَدَّ قَوْلُهُ « حَكَمَكَ مُسَمَّطًا »^(١) ، أى : حَكَمَكَ لَكَ مُثَبَّتًا .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه : فرواه البديانى في مجمع الأمثال (١ / ١٤٣ طبع المطبعة الخيرية ، وانظره برقم ١١٣٣ في ١ / ٢١٢ بتحقيقنا) بالرفع ، وقال في شرحه « حَكَمَكَ مُسَمَّط : أى مرسل جائز لا يقب ، وپروى : خذ حَكَمَكَ مُسَمَّطًا ، أى مجوزاً نافذاً ، والرسول : الذى لا يرد » ٨١ بحروفه ورواه أبو هلال العسكري في جبهة الأمثال (١ / ٣٥١ بهامش مجمع الأمثال للبديانى) بالنصب ، وقال في صدره : « حَكَمَكَ مُسَمَّطًا ، يراد به حَكَمَكَ مرسلًا : أى احتكم وخذ حَكَمَكَ ، قال أبو بكر : خذ حَكَمَكَ مُسَمَّطًا ، أى سهلاً ، وأظن أصله من قولك : سمطت الجدى ، إذا كشطت ما عليه من الشعر ، فيكون ذلك أسهل من السطح . ويقال : سمطت العارس رداءً ، أى طرحتها إلى عجز نرسه أو ألقاها بمرس . وسمطت القوم : صلبهم » ١٥٠ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فالظاهر من عبارة البديانى أن الرواية التى وقعت له برفع « حَكَمَكَ » على أنه مبتدأ ، و برفع « مُسَمَّط » على أنه خبر ، وهذه الرواية جارية على القياس ، والظاهر من عبارة العسكري وما نقله عن أبى بكر أن الرواية التى وقعت له بنصب « حَكَمَكَ » على أنه مفعول به لفعل محذوف ، ونصب « مُسَمَّطًا » على أنه حال ، فما ذكره النحاة رواية ثالثة ، ولعلها مركبة من هاتين الروايتين . وقد قالوا : إن شذوذ هذه الرواية من وجهين ؛ أولهما : أن نصب الحال مع صلاحيتها للاخبار به غير مستعمل فى كلامهم ، وثانيهما : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر .

فصل : وَالْأَصَحُّ (١) جَوَازُ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ شَاعِرٌ كَاتِبٌ » وَالْمَانِعُ
يَدْعَى تَقْدِيرَ « هُوَ » لِثَانِي ، أَوْ أَنَّهُ جَامِعٌ لِلصَّفَتَيْنِ ، لَا الْإِخْبَارَ بِكُلِّ مَنِهَا .
وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناطم من قوله :
٧٩ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا بَرْتَجِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ
والمنى ، نحو قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد) ومعنى تعدد الخبر في
اللفظ والمنى أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد
بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في تسكيل معناه ، ومعنى كون المبتدأ واحداً في اللفظ
والمنى أن يكون لفظه واحداً ومدلوله واحداً ، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما
يدل على معنى واحد ، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما ، نحو « حلوحاض » ونحو « عسر
يسر » أو « أسر أسر » فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مز : أى جامع بين
الحلاوة والحوضة ، والثاني والثالث يدل على معنى واحد ، وهو عامل بكنتا يديه ، لم يكن
ذلك من محل الخلاف بين النحاة ، وإن كان المبتدأ لفظاً واحداً لكنه يدل على متعدد
كالثاني نحو « ولدك عالم وطبيب » وكالشاهد رقم ٧٩ وكالجامع نحو « أصدقاؤك مصري
وسوري وسوداني » لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة .

ومن تقرير المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن الناطم حين مثل لتعدد الخبر
لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف ، ولكنه مثل للتعدد في حد ذاته بقطع النظر عن
كونه داخل في محل الخلاف أو غير داخل ، وأن المؤلف حين قد أمثلته الزم ما هو
محل الخلاف ، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد ، فلا تناقض لأن من شرط
التناقض اتحاد موضوع الكلامين ، فافهم ذلك .

٧٩ - هذا بيت من المتعارف ، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد
البكرى ، وقد بحث ديوان شعره فلم أجده فيه ، وقال العيني في شرح الشواهد عن
هذا البيت : « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » اهـ .

اللمة : « يدك » منى يد مضاف إلى ضمير مخاطب « يد خيرها يرتجي » يروى
في مكان هذه العبارة « يد سيبها مرسل » والسبب - بفتح السين ومكون الياء -
الجود والعطاء ، و « مرسل » أراد أنه يجري بلا تكلف ولا مشقة ، والمتصود من =

== هذه العبارة أنه جواد كريم ، وأنه يعطى عطاء سهلاً لا يشكك فيه ، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناع » وأخرى لأعدائها غائظة » أراد أنه شجاع بغيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء .

المعنى : وصف رجلاً بأنه كريم جواد ، وبأنه شجاع لا يهاب الأفران ، وبأنه نفاع لأحبابه وقاصدى معروفيه ، ضرار لأعدائه ومن يناوئيه .

الإعراب : « يداك » يدا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، ويذا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « خيرها » خير : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه « يرجى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خير ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد « وأخرى » الواو حرف عطف ، وأخرى : معطوف على يد مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر « لأعدائها » الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتى ، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه « غائظة » نعت لأخرى .

الشاهد فيه : قد أنشد ابن النظم في شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ وذلك مبنى عنده على أن « يداك » الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ وإن كان في المعنى متعدداً ، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه في ذلك ، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر لإعواقع فيما كان المبتدأ فيه واحداً في اللفظ والمعنى جميعاً ، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى أيضاً ، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، ويصح حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ فقط كما في قولهم « الزمان حالو حامض » أو عطف ثانيهما على أولهما - نحو « إبراهيم كاتب وشاعر » - فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فنقد العلامة ابن هشام لابن النظم جار على أن المراد من التعدد في كلام ابن النظم هو التعدد المختلف في جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما في كلام ابن النظم على أنه من مطلق التعدد ، سواء أكان همتاناً فيه أم =

لأن « بَدَاكَ » في قوة مبتدأين اسكل منهما خبرٌ ، ومن نحو قولهم « الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ » لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مُرٌّ ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما ^(١) ، ومن نحو (وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا سُمٌّْ وَبُكْمٌ) ^(٢) ؛ لأن الثانى تابع .

لم يكن . فإن هذا البيت والمثال الذى بعده والآية الكريمة ، كلها من باب التعدد المطلق . فافهم ذلك وتدبره .

ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرنا قول الشاعر :

كَمَا لَكَ كَفٌّ مَا تُلَيِّقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى نَعُطِ بِأَسِيفِ الدَّمَاءِ
ومثله أيضاً قول نافع بن قيس الفقعسي :

عَظُمْتُ رَوَادِفُهُمَا وَأَكْمَلُ خَلْقُهُمَا وَالْوَالِدَانِ نَجِيبَةٌ وَنَجِيبُ
ومن هذا الضرب قول الأحوص :

نِيتَانٍ لَا أَضْبُو لَوْضَلِيهَا عِرْسُ اتَّخَلَّيْلٍ وَجَارَةٌ اتَّخَفَبِ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد وهو « من » أن الخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثانى ، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معا ، ألت ترى أن المعنى أنه ليس تام الخلاوة ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، وإنما لم يجوز أن يعطف أحد الخبرين في هذه للسألة على الآخر لأن العطف يقتضى أن الثانى غير الأول ، وقد ذهب أبو على الفارسي في أحد قولين له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر ، وكما لا يصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لا يصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، وقد ذكرنا لك هذا في مسائل تأخير الخبر وجوبا ، وكذلك لا يصح أن يجعل الثانى منهما بدلا من الأول ، لأنك لو جعلته بدلا لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما ، وليس هذا هو المراد ، وكذلك لا يجوز أن نجعل الثانى نعتاً للأول لأن في ذلك وصف الشيء بما يناقضه . وزعم الأخفش أن جعل الثانى نعتاً للأول جائز ، على معنى أنه حاو به حموضة ، ولا يصح أن نجعل الثانى خبرا لمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى أَسْمًا ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ،
ويسمى خَبَرًا^(١) ، وهي ثلاثة أقسام :

(١) يشترط في الاسم الذي يراد إدخاله عليه خمسة شروط :
الأول : ألا يكون مما يلزم تصدده . أى وقوعه في صدر الجملة ، وذلك كأسماء الشرط ،
ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما يلزم الصدرة ولكنه يقع اسماً لكان ، وكثير
من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر :
إِذَا مِتْ كَانِ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُنْثَنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
فيقول : اسم كان ضمير شأن محذوف ، والناس : مبتدأ ، ونصفان : خبر للمبتدأ ،
والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وذهب الكسائي في هذا البيت إلى
أن « كان » ملئمة لأعمل لها ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتبين هذا التخريج ابن
الطراوة .

الشرط الثاني : ألا يكون ذلك الاسم في حال ابتدائية واجب الحذف ، كالضمير
الخبر عنه بنعت مقطوع عن منوعته لمجرد الدح .
الثالث : ألا يكون ملازماً لعدم التصرف ، نفي بذلك أن يكون ملازماً للوقوع في
موقع واحد من مواقع الإعراب ، نحو « طوبى » من قولك « طوبى للؤمنين » فهذا
مما يلزم أن يقع مبتدأ ، ونحو « سبحان الله » فهذا مما يلزم أن يقع مصدراً .
الرابع : ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه ، نحو « أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا »
وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالاً ، وإن كان يمكن الاستغناء عنه بالذى قبله .
الخامس : ألا يكون مما يلزم الابتداء بواسطة ، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية
نحو قولك « خرجت فإذا زيد بالباب » .

ويشترط في خبر « كان » ألا يكون جملة طلبية ، حتى عند الجمهور الذى يجوزون
وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ من غير تقدير
وهذا الذى ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين ،
وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل فى الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً =

أحدها : ما يعمل هذا العمل مطلقاً ، وهو ثمانية : كان ، وهي أمُّ الباب ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلَّ ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(١) .

الثاني : ما يعمل بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهي أو دعاء ، وهو أربعة : زال ماضى بَرَّالْ ، وَبَرَّحَ ، وَفَتَّى ، وَأَنْفَكَ ، مثلاً بعد النفي (وَلَا يَزَالُ الْوَنُ مُحْتَلِفِينَ)^(٢) ، (لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)^(٣) ، ومنه (تَأْتِلُهُ تَفْتُوهُ)^(٤) ، وقوله :

— ٨٠ — * فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا *

= به قبل دخولها عليه ، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا في نصبه ، فقال الكوفيون : نصبت على الحال تشبيهاً بالفعل القاصر في نحو « ذهب زيد مسرعاً » وقال الفراء : نصبت على أنه شبهه بالحال ، وقال البصريون : إنا رأينا هذا الخبر يجرى ضميراً ويحيى معرفة ويحيى جامداً ، ورأيناه لا يستغنى عنه ، فلا يمكن أن يعد حالاً ولا مشبهاً به ، لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة ، وأن يكون مستغنى عنه .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٩١ من سورة طه .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

٨٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي *

وهذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهداً به في باب الوصول (ش ١٩) وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به في الكلام على جمع المؤنث السالم (ش ١٨) .

اللقبة : « يمين الله » يروى مرفوعاً ومنصوباً ، وسترعف وجه الروايتين في إعراب البيت « أبرح قاعداً » أراد لا أبرح ، وسترعف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت ، ومعناه أنه سيقى قاعداً معها يحتل محاسنها ويتمتع بطاعتها « أوصالي » جمع وصل — =

== بكسر الواو وسكون الصاد المهملة - وهو كل عظم يفصل من الآخر ، قال ذو الرمة
غيلان بن عقبة :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَفْتِهِ فَقَامَ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَارُ
العتي : يحلف لحيوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها ، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما
يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله « يمين » يروى بالرفع
وبالنصب ، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : يمين الله قسمي ، أو على
يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين :

أولها : أن يكون أصل الكلام : يمين الله ، لحذف حرف الجر ، فالتصّب الاسم
المجرور ، وهذا هو الذي يقال له منصوب بنزع الخافض .

ثانيها : أن يكون مفعولا مطلقا حذف عامله ، وتقدير الكلام أقسم يمين الله ،
فالحذوف من معنى المذكور ، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر شارح
ديوان امرئ القيس ، وعلى كل حال يمين مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « أبرح » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قاعدا » خبر أبرح « ولو » الواو عاطفة على
محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « قطعوا » قطع : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله
« رأسى » رأس : مفعول به لقطع ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « لديك » لدى :
خرف مكان متعلق بقطع ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « وأوصالي »
الواو حرف عطف ، أوصال : معطوف على رأسى ، وهو مضاف وياء التكلم
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل الشاعر « أبرح » - وهو مضارع
برح - عمل كان ، مع أنه ليس معه في اللفظ حرف نفي ، بسبب أن حرف النفي مقدر
قبله : أى لا أبرح قاعدا .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وإن كان الفعل ماضيا :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيرَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الزُّنْدَقَادُحُ =

إِذِ الْأَصْلُ لَا تَنْفَعُوْهُ ، وَلَا أُبْرِحُ ، وَمِثَالُهَا بَعْدَ النَّهْيِ قَوْلُهُ :

٨١ — * صَاحِرٌ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ * .

= ونظيره قول النافذة الديباني :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ أَفْعَلُ ، إِنِّي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا بِمِيفُكَ فَاجِرُهُ
يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت .

وإنما يكثر حذف «لا» النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعاً كالآية الكريمة وبيت امرئ القيس . فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذاً ، وذلك كما قال خدّاش بن زهير :

وَأُبْرِحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْقَطِقًا مُّجِيدًا
وكقول خليفة بن براز :

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتِ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ
أراد خدّاش «لا أبرح ما أدام الله قومي» وأراد خليفة «لأنفك تسمع ما حييت»
حذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم .

ثم إن النفي الذي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين الكريميتين اللتين تلاهما المؤلف ، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوَى كُلِّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي ، نحو قول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غَيٍّ وَأَعْتَزَّازٍ كُلُّ ذِي عَفْةٍ مُّقِلٌّ قَدُوعٍ

وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعاً له ، وذلك مثل قول الشاعر :

قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْسَبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا

فإن «قلماً» في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي ، لا التقليل .

٨١ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكمالها :

صَاحِرٌ شَمْرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ، فَلَسِيَّائُهُ ضَلَالٌ مُّيِّنٌ

والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

ومثالها بعد الدعاء قوله :

٨٢ — * وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَائِكَ الْقَطَرُ * *

المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تلس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخياً غير قياسي « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فليسانه » نسيان : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « وبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل لكونها مسبقة بحرف النهي ، وهو شبه النفي ، وذلك من قبل أن من ينهى عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل ، وعدم حصوله هو معنى النفي .

٨٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى *

والبيت لدى الرمة غيلان بن عقبة ، يقوله في صاحبته مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبلى - على ورن رضى رضى - أى : خلق ورث « منها » منسكبا منصبا « جرائك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته مى بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان ، من طارقات الحدائق ، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الحصب والنماء ، وطلب ذلك لأنهما يستبعمان إقامة أحيائه فيها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتلييه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا دار مية اسمى « اسمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة =

== المخاطبة فاعل « يا دار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالمتعة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدما « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » ، وجرعاء مضاف والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخرا .

الشاهد فيه : للنعاة في هذا البيت شاهدان : الأول في قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فانصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ، لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعد المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت في ذلك قول السامخ :

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَافٍ
أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَا لَهَا
قد أراد : يقولون لي يا هذا احلف . ومثله قول الأخطل :
أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرِ
وَلَا زَالَ حَيَاتَنَا عِندَى آخِرِ الدَّهْرِ

أراد : يا هند بنى بكر اسلمى . ومثله قول الآخر :
أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفَرْ وَالْفَاحِمِ الْجَمْعُ
أراد : ألا يا ذوات الدماليج اسلمى ذات الدماليج - إلخ ، ومثل ذلك في كلامهم كثير جدا .

والشاهد الثاني في قوله « ولا زال - إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » في رفعها الاسم ونصبها الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي ، لأن دعاءك بمحصل الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء ، وهذا معنى النفي ، هذا ماظهر لي ، وأرجو أن يكون صوابا :

وَقَيَّدَتْ زَالَ بِمَاضِي يَزَالُ احْتِزَازًا مِنْ زَالَ مَاضِي يَزِيلُ ، فَإِنَّهُ فَعْلٌ تَامٌ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَمَعْنَاهُ مَا زَ ، تَقُولُ : « زِلْ ضَأْنَكَ عَنْ مَعْزِكَ » وَمَصْدَرُهُ الزَّيْلُ ، وَمِنْ مَاضِي يَزُولُ ، فَإِنَّهُ فَعْلٌ تَامٌ قَاصِرٌ ، وَمَعْنَاهُ الْإِنْتِقَالُ ، وَمِنْهُ (إِنَّ اللَّهَ يُخَمِّسُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَئِنْ زَالَتَا ^(١)) ، وَمَصْدَرُهُ الزَّوَالُ .

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ ^(٢) ، نحو (مَا دُمْتُ حَيًّا) ^(٣) ، أَيْ : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ^(٤) ، وَسَمِيَتْ « مَا » هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٤ مِنْ سُورَةِ فَاطِر .

(٢) قَدْ وَرَدَتْ « دَامَ » غَيْرَ مُسَبَّوْقَةٍ بِمَا وَجَدَهَا اسْمَانِ أُولَاهُمَا مَرْفُوعٌ وَثَانِيهَا مَنْصُوبٌ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

دُمْتُ الْحَمِيدَ ، فَمَا تَذْفَقُ مُنْتَصِرًا عَلَى الْمِدَى فِي سَبِيلِ الْجَدِّ وَالْكَرَمِ
وَهَذَا الْبَيْتُ يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ ، لِأَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ « دَامَ » تَامَةً غَيْرَ مُحْتَاجَةٍ إِلَى تَقَدُّمِ « مَا » عَلَيْهَا ، وَجَعَلْتَ ضَمِيرَ الْخَاطِبِ فَاعِلًا وَ « الْحَمِيدَ » حَالًا وَرَدَّ عَلَيْكَ أَنَّ « الْحَمِيدَ » مَعْرُوفَةٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً فِي الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ لِلنَّصْرِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ « دَامَ » نَاقِصَةً وَرَدَّ عَلَيْكَ أَنَّهُ لَمْ تَتَقَدَّمْهَا « مَا » وَهُوَ شَرْطٌ فِي عَمَلِهَا فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ . وَإِذَا كَانَ لَا مَنَاسَ مِنْ ارْتِكَابِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَلِنَا مُحْتَارٌ أَنْ تَكُونَ « دَامَ » فِي هَذَا الْبَيْتِ تَامَةً ، وَنَدْعَى أَنْ « أَلِ » فِي قَوْلِهِ « الْحَمِيدَ » لَيْسَتْ مَعْرُوفَةً ، وَإِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢١ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .

(٤) التَّعْبِيرُ بِمُدَّةٍ إِشَارَةٌ إِلَى دَلَالَةِ « مَا » عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَالتَّعْبِيرُ بِدَوَامٍ إِشَارَةٌ إِلَى دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَلَوْ كَانَتْ « مَا » مَصْدَرِيَّةً غَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ مَذْكُورَةً فِي السَّكَلَامِ لَمْ تَنْصَبْ « دَامَ » الْخَبَرَ ، فَإِنْ وَجَدَ بَعْدَ مَرْفُوعِهَا اسْمٌ مَنْصُوبٌ فَهُوَ حَالٌ ، نَحْوُ « دُمْتُ عَزِيْزًا » .

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَقَدُّمِ « مَا » الظَّرْفِيَّةِ الْمَصْدَرِيَّةِ عَلَى دَامَ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدَمَ « مَا » هَذِهِ شَرْطُ أَعْمَلِهَا ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ الشَّرْطِ وَجُودُ الشَّرْطِ ، ۞

لأنها تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو اللدة .

فصل : وهذه الأفعال في التصرفِ ثلاثة أقسام :

(١) ما لا يَتَصَرَّفُ بِحَالٍ ، وهو ليس باتفاق ، ودَامَ عند الفراء وكثير من المتأخرين .

(٢) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و « دَامَ » عند الأقدمين ، فإنهم أمبَتُوا لها مضارعاً^(١) .

(٣) وما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو الباقي .

وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العمل ، فالمضارع نحو (وَلَمْ أَكُ نَبِيًّا)^(٢) ، والأمر نحو (كُونُوا حِجَارَةً)^(٣) ، والمصدر كقوله :

= ألا ترى أنه وقع في أفصح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض) فلم يؤت معها باسم منصوب أملاً ؟ واعلم أن « ما » كلما كانت ظرفية فهي مصدرية ، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية .

(١) رجح العلامة الصبان أن دَامَ الناقصة لما مصدر ، ودليله على ذلك شيآن ؛ الأول : أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، والثاني : أن العلماء جروا على تقدير ما دَامَ في نحو قوله تعالى : (مادمت حياً) بقوله : مدة دواي حيا . ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدَامَ التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جأثرين ، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

٨٣ - * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ *

واسم الفاعل كقوله :

٨٤ - رَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِدًا

أَخَاكَ

٨٣ - هذا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى *

وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبوا إلى قائل معين .

اللفظة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ، ويذبه ذكره في عشيرته ، يبذل المال والحلم ،

وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل .

الإعراب : « يبذل » حار ومجرور متعلق ب«سَادَ» مفعول على «بذل» «سَادَ» فعل ماضٍ في قومه الجار والمجرور متعلق أيضا ب«سَادَ» ، وقوم مضاف وضمير الغائب العائد على الفقى وإن تأخر لفظا مضاف إليه «الفقى» فاعل ساد «وكونك» الواو عاطفة وكون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف المتصلة به ، فلأنه الكاف محلان أحدهما حر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم وأما خبره فقوله « إياه » وقوله « عليك » حار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله «يسير» هو خبر للمبتدأ على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع

الاسم ونصب الخبر ، وقد تبين اسم وخبره في إعراب البيت .

٨٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالها :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِدًا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

والبيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « يبدي » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجداً » مساعداً

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وهو مضاف ، « من »

اسم موصول مضاف إليه « يبدي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره =

وقوله :

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبُكَ

= هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان النافسة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» آخا : خبر كائن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف ، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلفه» تلف : فعل مضارع مجزوم لم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي «منجدا» مفعول ثان لتأني ، وقال العيني : هو حال . وذلك مبنى على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو مذهب ضعيف .

الشاهد فيه : قوله «كائنا أخاك» فإن «كائنا» اسم فاعل من مصدر كان النافسة وقد عمل عملها فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت .

٨٥ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالها هكذا :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أَحْبَبُكَ حَتَّى يُفْضِيَ الْجَفْنَ مُفْضٍ

وهذا البيت مستهل كلة للحسين بن مطير بن مكل ، مولى بني أسد بن خزيمه ، وهو من مخضرمي الدولتين ، مدح بن أمية وبني العباس ، وكان شاعرا راجزا ، مقدما في الشعر والرجز جميعا ، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب ص ١٠٠٦ بتحقيقنا)

اللمة : «قضى الله» حكم وقدر ، أو هبأ الأسباب «أسماء» اسم محبوبته ، والنعنة يختلفون في وزن هذه الكلمة ، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من جمع اسم ، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء ، وأنها من الوسامة وأصلها وسماء فقلبت الواو همزة كما قلبت في «أناة» وأصلها «وناة» من الونى وهو الفتور «حتى» يفضى الجفن مفض : مضارع أغمض ، وتقول : أغمض فلان عين فلان ، =

= إذا أُطبق جفنيه أحدهما على الآخر ، ومنمض : اسم فاعل من ذلك الفعل ، وهذه العبارة كناية عن اللوت و انتهاء الحياة ، فإن فعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة .

المعنى : يقول لمحبوبته إنه قد قدر على أن أبقى على حبك ، مستمسكا به - رغم ما تصنيه معى من المجر والقطيعة ، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة - إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب

الإعراب : « فضى » فعل ماض « الله » فاعل « يا » حرف نداء « أسماء » منادى مبني على الضم في محل نصب « أن » حرف توكيد ونصب مخفف من أن للشدة ، واسمه ضمير شأن مخنوف « لست » ليس : فعل ماض ناقص . وتاء التثنية اسم « زائلا » خبر ليس ، وهو اسم فاعل من زال الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه « أحبك » أحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الخطاب مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زائل ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخفيفة من الثقيلة « حق » حرف غاية وجر « ينمض » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حق « الجفن » مفعول به لينمض « منمض » فاعل ينمض ، وأن المضمرة مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحب ، والتقدير : أحبك إلى إنماض : منمض الجفن .

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث أعمل اسم الفاعل للأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله ، فرفع به الاسم ونصب به الخبر ، أما اسم الناعل فهو قوله « زائلا » وفعله الناقص هو « زال » وقد أعمله في اسم وخبر ، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة « أحبك » .

ومن الطرائف في هذا البيت أنه قد تداخلت فيه ثلاث نواسخ ؛ أولها « أن » الخفيفة من الثقيلة ، وثانيها « ليس » وثالثها « زائلا » الذى هو محل الاستشهاد هنا ، وليس يمر عليك - بعد الذى قررناه في إعراب البيت - أن تعرف تداخلها ، وأن تدرك معمولى كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة ، فتظن والله سبحانه المستول أن يرشدك ويوفقك .

فصل : وتوسط أخبارهن جائز^(١) ، خلافا لابن درُستوبُر في ليس ،
ولابن مُطَر في دام ، قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) ،
وقرأ حمزة وحفص : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ)^(٣) بنصب البر ،
وقال الشاعر :

٨٦ - لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً
لَذَاتُهُ

(١) الخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وذلك في موضعين ، الأول أن
يكون الاسم محصورا في الخبر - نحو قول الله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء)
والثاني أن يكون إصراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهري بأن يكونا معربين تقديرنا نحو
قولك « كان موسى فتاك » ، أو يكونا مبنيين نحو قولك « كاث هؤلاء من يجادلونك » .
الحالة الثانية : أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبا ، وذلك في موضعين
الأول : أن يكون الخبر محصورا في الاسم نحو قولك « ليس قائما إلا زيد » ومنه قوله
تعالى (وما كان حجتهم إلا أن قالوا) بنصب (حجتهم) على أنه خبر كان ، واسمها
للمصدر النسب من (أن قالوا) والثاني : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر
نحو قولك « كان في الدار صاحبها » .

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيرها عنه ، وذلك فيما عدا
ما يجب فيه التوسط أو التأخر .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، قالبر : خبر ليس مقدم على اسمها ،
والمصدر المنسبك من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها ، ومن العلماء من يرى
هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع (البر) على أنه اسم ليس ، وعلى ذلك
بأن المصدر المنسبك من أن المصدرية في قوة الضمير ، والضمير يرجع جعله اسما .

٨٦ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بكالته :

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً لَذَاتُهُ بِإِدْكَارِ الْمَوْتِ وَالْمَرْمِ =

.

== والبيت من الشواهد التي لم يمين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » للراد به اللذة وما يرتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص ، وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذسكار » قلبت تاء الافتعال دالا ثم قلبت الدال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالدال المعجمة - على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم ندغم ، ويجوز بقاء كل من المهملة والمعجمة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل من مدكر) أصله مذنكر ، قلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمتا ، على مثال ما ذكرناه أولا .

الحق : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ، ولا يستطيع فيها العيش ، مادام يتذكر أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها « العيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار مجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام ، وهو قوله « منغصة » على اسمها ، وهو قوله « لذاته » .

هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة ردأ على ابن معط ، وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو « بادكار » بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل بقوله « منغصة » لأنه اسم مفعول بعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخالو البيت من الشاهد ، فلا يكون ردأ على ابن معط ومن يرى رأيه .

==

إلا أن يَمْنَعَ مانعٌ ، نحو (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُسْكًا)^(١).

فصل : وتقديم أخبارهن جائز ، بدليل (أَهْلُؤَلَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)^(٢) (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)^(٣) ، إلا خبر دام اتفاقاً ، وليس عند جمهور

= ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَمَوَّ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِبًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على بيت الشاهد ، ولكنه يحتل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ لأنه اسم فاعل ، فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر ، قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر هنا ، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سري ، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به ، فلما عمل العامل الثاني أضمر في الأول للرفع .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، وللمانع هنا من توسط الخبر القصير يلا على ما تقدم لنا بيانه في ص ٢٤٣ .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ . ونظير هذه الآية في جهة الاستدلال فقط ، لافي موطنه ، قول الله تعالى : (تَبَرَأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ) من الآية ٦٣ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف ، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتي قبلها أن قوله سبحانه « إِيَّاكُمْ » و « أَنْفُسَهُمْ » معمولان لخبر كان ، وقد تقدم عليها ، وقد علمت أن تقدم للمعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه ، من قبل أن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما من الكلام كان ذلك أمارة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع في هذا الموضع ، وقد استدل بهذا الدليل ابن مالك في شرح التسهيل ، وعلمه بما ذكرنا ، وقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسي ، وتلميذه أبو الفتح ابن جني ، وانظر البحث التالي لهذا الكلام .

البصريين ، قاسوها على عسى ، واحتج الجيزي بنحو قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(١) ، وأجيب بأن الممول ظرف فيتسع فيه ،

(١) من الآية ٨ من سورة هود ، ووجه استدلال من استدلال بهذه الآية الكريمة على جواز تقديم خبر ليس عليها أن قوله سبحانه (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو قوله (مصروفاً) وقد تقدم هذا الممول على ليس ، ولا يجوز أن يتقدم للممول إلا حيث يجوز تقدم العامل فيه .

والاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لانسلم أنه لا يتقدم للممول إلا حيث يجوز تقدم العامل ، وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم الممول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل فيه .

للموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجزوا تقديمه على المبتدأ ، فلا يلتبس للمبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه ، نحو « عمرا زيد ضرب » .

للموضع الثاني : خبر إن إذا لم يكن ظرفا أو جاريا ومجرورا ، لم يجزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون « إن جالس زيدا » وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » وسيدكر ذلك المؤلف في إن وأخواتها .

للموضع الثالث : الفعل النفي بلم أو لن ، نحو « لم أضرب » ، ولن أضرب » لم يجزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لم أضرب » وعمرا لن أصحاب » .

للموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ، لم يجزوا إيلاؤه لأما ، وأجازوا إيلاؤه معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

والوجه الثاني - وهو الذي أشار إليه المؤلف - أنا على فرض تسليم ما منعناه في الوجه الأول نقول : إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله ، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها أنفسها ، وذلك كالظرف في الآية الكريمة ، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال فيه : إن تقدمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه ، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل الممول ، فانهم ذلك .

وإذا نفى الفعل بما جاز تَوَسُّطُ الخبر بين النافي والمنفى^(١) مطلقاً ، نحو « ما قاماً كان زيد » ويمتنع التقديمُ على « ما » عند البصريين والقرءاء ، وأجازه بقية الكوفيين ، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زالٍ وأخواتها ؛ لأنَّ نفيها إيجابٌ ، وَعَمَّ القرءاء المنعَ في حروف النفي^(٢) ، ويردُّه قوله :

* عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ * — ٨٧

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول : إن هذه الآية تحتل وجوهاً آخر من الإعراب ، ومضى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً ، ومن الوجوه المحتملة أن يكون (يوم يأتيهم) مبتدأ وهو مبنى على الفتح في محل رفع ، وإنما بنى لأنه أضيف إلى جملة (يأتيهم) واسم (ليس) ضمير مستتر فيها ، و (مصروفا) خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (يوم يأتيهم) .

(١) المراد بإطلاق النفي هنا أن يشمل ما يكون النفي شرطاً لعمله كزال ومالا يكون النفي شرطاً لعمله مثل كان .

(٢) يريد أن القرءاء ذهب إلى أن « ما » و « لا » و « إن » و « لن » النافيات لها حكم واحد ، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفي ، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفي « ما » وذهب المحقق الرضى إلى أن « إن » النافية لها حكم « ما » .

٨٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَرَجَّ الْفَتَى لَخَيْرٍ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ *

وهذا البيت من كلام المعلوط القرطبي .

اللمة : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل وتوقع الخير ، يريد أمل فيه الخير ، وتوقعه منه ، وانتظر أن يأتي به « ما » هى ههنا الظرفية التى تدل على المدة « على السن » أراد كلما زادت سنة وتقدم به الزمان .

المعنى : يريد أنك إذا رأيت الفتى يزداد خيراً كلما علت به السن وتقدم ميلاده فترقب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد .

=

الإعراب : « رج » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفتي » مفعول به لرج « للخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظاً بما النافية « رأته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب العائدة على الفتي مفعول به « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتي آخر البيت « خيرا » مفعول به مقدم لقوله يزيد الآتي أيضاً « لا » حرف نفى « يزال » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضممة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتي « يزيد » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم لا يزال ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر لا يزال .

الشاهد فيه : قوله « خيرا لا يزال يزيد » حيث قدم ، خبر لا يزال ، على لا يزال نفسها ، أما خبر لا يزال فهو جملة « يزيد » وفاعله المستتر فيه ، وأما معمول الخبر فهو قوله « خيرا » فإنه مفعول به ليزيد على ما قد تبين لك في إعراب البيت ، وقد علمت أن النحاة يستدلون بتقديم معمول على جواز تقديم العامل ، فإذا تقدم معمول الخبر على لا يزال كان ذلك دليلاً على صحة تقدم الخبر نفسه على لا يزال ؛ لأن الأصل في معمول أن يقع بعد عامله .

وفي هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بحرف - أي حرف من حروف النفي - لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل ، ومن ذهب إلى ذلك الفراء ، وأصرح ما يرد عليه قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِيْ فَهَآئِمًا لَّنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر في هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفى بلن على الفعل ، أما الفعل فهو « لن أبرح » وأما خبره فهو قوله « هائماً » وقد تقدم عليه ، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقديم معمول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه في كلامنا السابق في التعليق على الآية الكريمة (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (ارجع إلى الوجه الأول في ص ٢٤٥ السابقة) .

فصل : ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو « كان عندك ، أو في المسجد ، زَيْدٌ مُفْتَكِكاً »^(١) ، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين بمنعون مطلقاً ، والكوفيون يُجيزون مطلقاً^(٢) ، وفَصَلَ ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو « كَانَ طَمَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ » وَسَمِعُوهُ إن تقدم وحده ، نحو « كَانَ طَمَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً » واحتج الكوفيون بنحو قوله :

* بِمَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَطِيَّةً عَوْدًا *

(١) مما جاء من ذلك في أوضح كلام وأعرابه قوله تعالى (ولم يكن له كفوا أحد) فإن (له) جار ومجرور متعلق بقوله (كفوا) إذ معناه مكافئ ، وقد ولي (يكن) وهذا النص رد على جمهور البصريين الذين بمنعون مطلقاً ، ويؤيد ابن السراج والفارسي وابن عصفور الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولى كان ، ألا ترى أن (كفوا) الذي هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذي هو أحد مع أن (له) الذي هو معمول الخبر قد ولي يكن ؟

(٢) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان ، والمعمول الذي هو موضع الكلام في هذا الفصل هو معمول الخبر ، واعلم الآن أن ملشاً الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المعمول يعتبر معمولاً للعامل الأصلي الذي هو هنا كان ؟ فالذي يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المعمول لا يعتبر معمولاً للعامل الأصلي ، ولهذا حكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبي من كان ، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذي هو كان والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر ، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولاً للعامل الأصلي ، فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبياً ، فلم يلزم المحذور المذكور .

٨٨ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَنَافِذُ هَذَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ *

= والبيت للفرزدق من كلمة يجر فيها جريراً وعبد القيس ، وهي من الناقض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخَذَا
الالة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو - بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة - حيوان يضرب به المثل في السرى يقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أُنْقَد » وأُنْقَد : اسم للقنفذ ، ولا يصرف ، ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد أسامة ، وللذئب ذؤالة ، قاله الميداني (١ / ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يحول ليله أجمع . ويقال في مثل آخر « بات فلان ليليل أُنْقَد » وفي مثل آخر « اجعلوا لي ليل أُنْقَد » وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال بهامش الميداني (٢ / ٧) « هداجون » جمع هداج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشيخ ، أو هو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب . ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا سارا سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : إنهم خونة نجار يشبهون القنافذ في سيرهم بالليل طلباً للدعارة والفسحاء ، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم لهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله ثم كالقنافذ فحذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف متعلق بهداجون . وهو مضاف ويوت من « بيوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولة اسماً ، والأوضح أن تكون موصولة حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « إيام » مفعول مقدم على عامله وهو « عود » وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محالة ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل =

= والفاعل في محل نصب خبر « كان » وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهذا إعراب غير مرضى عند جبهة علماء النحو ، وستعرف الإعراب القبول عندهم .
 الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عود » حيث إن ظاهره يوم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان - وهو « إياهم » - على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضا ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو الظاهر من البيت ، والقول بجوازه مذهب الكوفيين .
 والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت عدة توجيهات :

أحدها - وهو الثاني فيما ذكره المؤلف العلامة بما للنظم - أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ وجملة « عودا » خبره ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان .
 والتوجيه الثاني - وهو الأول في كلام المؤلف - أن « ما » اسم موصول مجرور المحل بالباء ، و « كان » زائدة ، وجملة الابتداء والخبر لا محل لها صلة للموصول وهو « ما » .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها صلة ، والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره : بما كان عطية عود هموه .

ومنهم من يقول : إن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين متعين في قول الشاعر ، ولم تقف على اسمه ، وهو الشاهد الآتي (٨٩) :

بَاءَتْ فَوَادِي ذَاتُ الْحَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِن حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْمَجَبِ
 فذات الحال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الحال ، وفوادي : مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سالبة ، ولا يمكن في هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

كَيْنَ كَانَ سَلَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُمْرِيَا لَقَدْ هَوَّنَ الشُّلُوحَانِ عَنْهَا التَّحَلُّمُ =

وَخُرِّجَ عَلَى زِيَادَةِ كَانَ ، أَوْ إِضْمَارِ الْاسْمِ : مَرَادًا بِهِ الشَّانُ ، أَوْ رَاجِعًا إِلَى مَا ، وَعَلَيْهِمْ فِعْطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَهَذَا مُتَعَمِّنٌ فِي قَوْلِهِ :

٨٩ — * بَاتَتْ فَوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةٌ *

لظهور نصب الخبر .

= فَإِنْ قَوْلُهُ الشَّيْبُ : اسْمُ كَانَ ، وَمَغْرِيَا : خَبْرُهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ يَعُودُ عَلَى الشَّيْبِ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَسُلِيَ : مَفْعُولٌ بِهِ لَمَغْرِيَا تَقْدُمُ عَلَى اسْمِ كَانَ ، وَلَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ .

لَكِنْ خَرَجَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ « فَوَادِي » فِي أَوَّلِهَا وَ« سُلِيَ » فِي ثَانِيهَا مَنَادَى بِمَحْرَفِ نَدَاءٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَكُونُ الشَّاعِرُ قَدْ حَذَفَ مَفْعُولَ « سَالِبَةٌ » فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، وَمَفْعُولَ « مَغْرِيَا » فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا : بَاتَتْ يَا فَوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةٌ إِلَيْكَ ، وَلَئِنْ كَانَ يَأْسُلِي الشَّيْبُ مَغْرِيَا إِلَيْكَ بِالْعَدَدِ ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ ظَاهِرٌ التَّكْلُفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ ٨٩

٨٩ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهَجِزُهُ قَوْلُهُ :

* فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ *

وَلَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا عَثَرْتُ لَهُ سَوَابِقَ أَوْ لَوَاحِقَ تَتَّصِلُ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أَثْنَاءِ شَرْحِ الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

اللُّغَةُ : « ذَاتُ الْخَالِ » أَيْ صَاحِبَةُ الْخَالِ ، وَالْخَالُ : شَاةٌ سُودَاءُ فِي الْبَدَنِ ، وَقِيلَ : نَسَكَةُ سُودَاءٍ فِيهِ ، وَفِي الْهَذِيبِ : بَثْرَةٌ فِي الْوَجْهِ تُضْرَبُ إِلَى السَّوَادِ « سَالِبَةٌ » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ سَلَبَ الشَّيْءَ — مِنْ بَابِ نَصَرَ — إِذَا أَخَذَتْ خَلْسَةً « حَمًى » بِالْبَنَاءِ لِلْمَجْهُولِ — قَدْرٌ وَهِيءٌ .

الْمَعْنَى : يَصِفُ أَنَّ امْرَأَةً مَوْصُوفَةً بِالْجَمَالِ ، قَدْ اسْتَوْلَتْ بِجَهَالِهَا عَلَى قَلْبِهِ ، وَاسْتَلْبِثَتْ مِنْهُ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ الْحَيَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ حَيًّا كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَجَائِبِ الْأُمُورِ .

= الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « فؤادى » مفعول به لسالبة الآتى ، وفؤاد مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ذات » اسم بات مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحال » مضاف إليه « سالبة » خبر بات « فالعيش » الفاء حرف تفریع ، العيش : مبتدأ « إن » حرف شرط « حم » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » نائب فاعل حم « من العجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ ، وقوله « من العجب » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صفة لعيش ، وعلى كل حال لجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجلة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سالبة » حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قدولى الفعل ، أما الفعل الناسخ فهو قوله « باتت » وأما خبره فهو قوله « سالبة » وأما معمول الخبر فهو قوله « فؤادى » فقد عرفت في إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة ، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى .

وبهذا البيت ونحوه استدلال الكوفيين على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده ، ولا يتأتى في هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم - وذكره المؤلف تبعاً له ، وذكرناه نحن في توجيه البيت السابق - من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وإنما امتنع ذلك - كما قال المؤلف - لظهور نصب الخبر الذى هو سالبة ، فلما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، وقد اختار جمهور العلماء المشايخين للبصريين الثانى ، وهو أن البيت ضرورة .

ولكن بعض المتأخرين قد ذكر في هذا البيت تأويلاً يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر « فؤادى » ليس مفعولاً به لسالبة على ما يترجم الكوفيون ، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول الخبر محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام . باتت بفؤادى ذات الخال سالبة إليك ، وفيه تكاف ظاهر كما قلناه في شرح

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أى مستغنية بمرفوعها ^(١) ، نحو (وَإِنْ

== ومثل ما ذكرنا في هذا البيت من الاستشهاد والتأويل يجرى في قول الآخر .
 كَيْفَ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبُ بِالْعَدِّ مُغْرِبًا أَقْدَ هَوْنِ السُّلُوفِ عَنْهَا التَّحَلُّمُ
 تقديره عند الكوفيين : لئن كان الشيب مغربا سلمى بالصد ، وعند اللؤلؤيين .
 لئن كان يأسى الشيب مغربا إياك بالصد ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى أيضا .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن التام هو الذى استغنى بمرفوعه ، والناقص هو الذى لم يكتف بالمرفوع ، بل احتاج إلى المنصوب - هو ما ارتضاه ابن مالك ، مخالفا لسيبويه والجمهرة النحاة ، وهم يذهبون إلى أن معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على الحدث والزمان جميعا ككل الأفعال ، وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث وإنما جردت للدلالة على الزمان الذى هو جزء من مفهوم سائر الأفعال ، وقد استدلل ابن مالك على صحة مذهبه بوجود عشرة نكتفى هنا يذكر خمسة منها ، الأول : أن تسميتها أفعالا يتحقق معها أن نقطع بدلائلها على الحدث مع الزمان ؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعا ، والثانى أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان الماضى إن كانت ماضية والزمان المستقبل إن كانت مضارعة ، فإذا قلت كان زيد مجتهدا كان معناه زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت يكون زيد مسافرا كان معناه زيد مسافر غدا ، ونحن نثبت لها معانى مختلفة ؛ فكانت أفعالا البتة ، الثالث : أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لصح أن تكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة ، كما تكون الجملة من اسم زمان واسم معنى ، نحو « السفر غدا » وأنت لو قلت « كان السفر » لم يتم معنى السلام ، فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان ، الرابع : أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها ، وقد دخلت أن المصدرية عليها فى أفصح السلام نحو قوله تعالى (إِنْ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ) الخامس : أنها لو لم تدل على الحدث لم يجرى منها اسم فاعل ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلا لزوما ، وقد صرحتم بأن اسم الفاعل يجرى من بعضها واستدلتم لوروده بقول الشاعر :

وَمَا كُنْ مِنْ يَبْدَى الْبَشَاشَةِ كَانًا

أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُنْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ^(١)، أَيْ : وَإِنْ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)^(٢)، أَيْ : حِينَ تَدْخُلُونَ فِي اللَّيْلِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصُّبْحِ (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ)^(٣)، أَيْ : مَا بَقِيَتْ ، وَقَوْلُهُ :

• وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ •

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة الروم .

(٣) من الآيتين ١٠٨ و ١٠٧ من سورة هود

٩٠ — هذا صدر ثلثي بيتين من المتفارب ، وهما من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، والبيت بكامله مع اللطع هكذا :

تَعَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِنْمِدِّ وَبَاتَ انْخِلِيْ وَلَمْ تَرَقْدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

اللفظة : « الإعمد » ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة — وذكر أنه اسم موضع ، ولم يعينه ، وقد ضبطه المجد الفيروز بادي بفتح الهمزة أو ضمها ، وذكر السيد المرتضى أنه نقل فيه الإعمد — بالثاء المثناة بدل المثلثة « انخلى » الرجل الذي خلا من الموم وبواعثها « ولم ترقد » لم تنم « العائر » القذى في العين ، وهو اسم كالكاهل والقارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : هو بشر يكون في جفن العين الأسفل .

الغنى : وصف طول ليله ، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون ، ويأرق والحليون هاجسون .

الإعراب : « بات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأراد به نفسه ، ولكنه عبر بضمير التنية بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات « وباتت » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، والفاء علامة التأنيت « له » جار مجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل بات ، مرفوع بالضممة الظاهرة =

وقالوا « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ، و « ظَلَّ الْيَوْمَ » أى : دام ظله ،
و « أَضْحَيْنَا » أى : دَخَلْنَا فِي الضُّحَى .
إلا ثلاثة أفعال فإنها أَلْزِمَتِ النِّقْصَ ، وهى : فُتِيَ ، و زال ، وليس .

فصل : تختص « كان » بأشور ، منها جَوَازُ زيادتها بشرطين :
أحدهما : كونها بلفظ الماضى ، وَشَدَّ قول أم عَقِيلٍ :
٩١ — * أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ *

= « كَلْبَةٌ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة ، و ليلة مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و ذى مضاف و « العائر » مضاف إليه « الأرمدة » صفة لذى العائر .
الشاهد فيه : قوله « وبات ، وبانت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين فعلا تاما بمعنى دخل فى البيت ، ويقال فيه : بات ببيت وبيات بيتونة ، وقال ابن كيسان : « يجوز أن يجرى بات مجرى نام ، ويجوز أن يجرى مجرى كان » اهـ . وليس مراده بأنه يجرى مجرى نام أن . معناه حين يكون تاما هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصا ليس هو معنى كان ، ولكن مراده أنه يستعمل تاما كما أن نام فعل تام ، ويستعمل ناقصا كما أن كان فعل ناقص .

٩١ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وهذا البيت كما قال المؤلف — لأم عقيل ابن أبى طالب ، وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيل ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَاثِمِهِ عَقِيلُ وَبَيْبَى الْمَلْفُ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّبْدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ نَبِيلُ

= * يُعْطَى رِجَالُ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ *

= اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهيبا ، إذا هاجت « ثمال » هي ربيع تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر للمبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « ثمال » فاعل تهب « بليل » نعت لثمال ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب ثمال بليل فأنت ماجد نبيل .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت للضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ، لأن الماضي لما كان مبنيًا أشبه الحروف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وفي خبر ليس في نحو قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده) ونحو ذلك ، فأما للضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتعصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام المؤلف وتخرج كلامه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت هو قول ابن الناطم وابن هشام ، وتبعها من جاء بعدها من شراح الألفية ، وهما نابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء ، وما جعلاه من زيادة « تكون » بلفظ للضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيحَةٌ مِنْ يَلْتِ رَأْسِ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

رواه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيحة ، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدم ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و« مزاجها عسل وماء » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها . وكذلك بيت =

والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، نحو (١) « ما كان أحسن زيدا » ، وقول بعضهم : « لم يوجد كنان مثلهم » وشذ قوله :

— ٩٢ — * عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ *

== الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عامة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين الابتداء وخبره . والتقدير : أنت ما جد نبيل تكونه : أى تكون أنت إياه .

(١) كثرت زيادة « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب ، نحو قول الشاعر :

لِللَّهِ دَرُّ أُنُوسٍ وَرَوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرِفُهُ بِالْأُونِ وَالسَّفْلِ

ونحو قول شاعر الحماسة :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَذْهَى مُصِيبَةٍ أَصَابَتْ مَعْدَا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

ونحو قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعَهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَضْبَرَا

ونحو قول عروة بن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكِ الْعَيْشَ مُؤْتَفِئًا غَضَا ، وَأَطْيَبَ فِي أَصَالِكَ الْأَصْلَا

— ٩٣ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

وأشدد الفراء هذا البيت ولم يلبسه إلى قائل ، ولم يعرف العلماء له قاتلا ، وروى المصراع الأول منه .

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي *

اللمة : « سראה » جمع سرى ، وهو جمع عزيز نادر ، فإنه ينذر جمع فعل على فملة ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس ، و « تسامى » أصله تسامى بتاءين تحذف إحداها « للمسومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في الرعى ليراهن محمدته نفسه بالسطو عليها فيعرف أصحابها فلا يهرؤ على التقدم إليها ، وكانت لكل قبيلة ==

(١٢) — أوضح المسالك (١)

وليس من زيادتها قوله :

٩٣ - * وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ *

لرفها الضمير ، خلافاً لسيبويه .

= علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والحيل ونحوها « العرب » هي خلاف البراذين والبخاني ، ويروى :

* عَلَى كَانَ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ *

والمطهمة : البارة الثامة في كل شيء . والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من روى « سراة بنى أبي بكر - إلخ » فعناه : إن سادات بنى أبي بكر ليركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول . ومن رواه « جباد بنى أبي بكر - إلخ » فعناه : إن خيول بنى أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جبادهم أفضل الجياد وأعلاها . الإعراب : « جباد » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسمى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى جباد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « السمومة » مجرور بعلى « العرب » نعت للسمومة .

الشاهد فيه : قوله « على كان السمومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٩٣ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمِ *

والبيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل : يمدح سليمان ابن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه (١٨٩/١) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على التثنية محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، تقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » =

== حرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة - هكذا قال قائلون ، ونقاء المؤلف ، واستعرف ما فيه - «كرام» صفة لجيران .

الشاهد فيه : ذكر جماعة من النحاة في قوله «وجيران لنا كانوا كرام» أن الكلام على زيادة «كانوا» بين الصفة وحى قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران» . ومن ذهب إليه إمام النحاة سيويه ، ولكن ذكر المؤلف في هذا الكتاب أن من شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها ؛ فلا تزداد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت .

والمؤلف - رضى الله تعالى عنه - تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد اللبرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت بناء على زعمه أنها إما تزداد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو للتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر صفة لجيران ، وكرام : صفة ثانية ، والوصف بالفرد بعد الوصف بالجملة لا ضعف فيه لوروده في أفصح الكلام نحو قوله تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) .

والذى ذهب إليه سيويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخرة ومتوسطة في نحو قولك «زيد قائم ظننت» ونحو قولك «زيد ظننت قائم» ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم إن الصبر إلى تقديم خبر «كان» عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره .

قال سيويه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلقاء كان ، وشبهه بقول الشاعر :

* وجيران لنا كانوا كرام * « ١٠٠ »

وقال الأعلم : «الشاهد فيه إلقاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير :

وجيران لنا كرام كانوا كذلك » ١٠١ .

ومنها : أنها تُحذفُ ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجه :

أحدها - وهو الأكثر - : أن تُحذفَ مع اسمها ويبقى الخبر ، وَكَثُرَ ذلك بعد « إن » و « لو » الشرطيتين .

مثالُ « إن » قولك « سِرْ مُسْرِعًا إِنْ رَأَيْتَ رَاكِبًا وَإِنْ مَاشِيًا » وقوله :

٩٤ - * إِنْ ظَلَمْتُ أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا *

٩٤ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَدِيثٌ عَلَى بَطُونٍ ضِنَّةٌ كُلُّهَا *

والبيت رابع خمسة أبيات للناخبة الديباني يرد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان ، وكان يزيد يعير الناخبة ، والبيت من شواهد شيخ النخاعة سيديوه (١٣٢/١) وشواهد الأشموني (ش ٢٠٤) .

اللغة : « حديث » عطف وأعققت ، وحديث المرأة : أشبعت على ولدها ، وبابه فرح « بطون » جمع بطن ، وهو دون قبيلة « ضنة » يرويه بعض العلماء بالياء الموحدة ، وليس بذلك ، وإنما هو بالنون بعد الضاد المعجمة ، وضنة : قبيلة من قبائل قضاة ثم من عذرة ، وكان الناخبة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان ، لحقق في هذا البيت انتسابه إليهم .

المعنى : يقول : إن بطونا من بني ضنة يعطفون على ، وينصرونني على من أهاديه ، ويأخذون يدي ، ويعينوني ظالما كنت أو مظلوما ، يريد لاتطمع في النيل مني لأن قومي لا يسلموني .

الإعراب : « حديث » حذب : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بطون » فاعل ، وهو مضاف و « ضنة » مضاف إليه « كلها » كل : توكيد لبطون ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم « ظالما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إن كنت ظالما ، أو تقديره : إن كان الحادب ظالما ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط « وإن » الواو حرف عطف ، وإن : حرف شرط جازم « مظلوما » خبر لكان المحذوفة مع اسمها على نحو ما سبق ، وجواب =

وقولهم : « النَّاسُ يُجْزَوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »^(١) ، أى : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ ، ويجوز « إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا » بتقدير : إن كان فى عملهم خيرٌ فيُجزَوْنَ خيراً ، ويجوز نصبهما

= الشرط فى الموضعين محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن كنت ظالماً فقد حذبوا على ، وإن كنت مظلوماً فقد حذبوا على ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله « إِنْ ظالماً » وقوله « إِنْ مظلوماً » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها فى الموضعين .

ومثل هذا البيت قول ابى الأخيلية ، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به ، وهو من شواهد سيويه (١٣٢/١) أيضاً :

لَا تُقَرِّبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول ابن همام السلولى ، وهو أيضاً من شواهد سيويه . الموضع المذكور :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَى الشُّهُو دُ إِنْ عَازِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح ،

لشكلات الجامع الصحيح » .

انْطِقْ بِحَقٍّ ، وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحْسَنًا فَإِنْ ذَا اِطْلُقْ غَلَابٌ وَإِنْ غُلَبًا

التقدير فى بيت لى : لائقين هؤلاء القوم إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً ،

لأنك إن كنت ظالماً فلن تستطيعهم ، وإن كنت مظلوماً فلن تقوى على الانتصاف

منهم . والتقدير فى بيت ابن همام السلولى : أحضرت عذرى عليه الشهود إن كان

الحاكم عاذراً لى وإن كان تاركاً للأخذ بعذرى ، والتقدير فى البيت الذى أنشده ابن

مالك : انطق بحق وإن كنت مستخرجاً إحساناً ، وقد حذف فى كل بيت من ثلاثة

الآيات كان واسمها وأبقى خبرها .

(١) وقد روى البخارى فى كتاب الحنى ، فى باب ما يكره من التمنى ، قوله صلى

الله عليه وسلم « لا يتننى أحدكم الموت ، إما محسناً فلعنه يزداد ، وإما مسيئاً فلعنه

يستعقب » قال ابن مالك فى تخرجه « أصله إما يكون محسناً ، وإما يكون مسيئاً ،

محذف يكون من اسمها مرتين وأبقى الخبر » اهـ .

ورفعهما ، والأول أَرْجَحَها ، والثاني أضعفها ، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ .
ومثال لو « الْقَمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ^(١) ، وقوله :
٩٥ - * لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي وَلَوْ مَلِكًا *

(١) هذه قطعة من حديث نبوي رواه البخاري في صحيحه من حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه ، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، فقال : ما عندك ؟ فقال : ما عندي شيء ، قال : اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد ، ولكن هذا إزارى ولها نصفه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها شيء منه ، وإن لبسته لم يكن عليك شيء منه ، فجلس الرجل حتى إذا تم مجلسه قام ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعاه فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ فقال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، فقال صلى الله عليه وسلم : لمكتسكها بما معك من القرآن .
٩٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق تتصل به .

اللمة : « بنى » ظلم ومجاوزة للحد ، وقال الراغب الإصفهاني « البغى طلب مجاوزة الاقتصاد فيما يتعرى ، تجاوزه أو لم يتجاوز ، فتارة يعتبر في القدر الذى هو الكمية ، وتارة يعتبر في الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشيء . إذا طلبت أكثر مما يجب ، والبغى على ضربين : أحدهما محمود ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل » اهـ
وقول الشاعر في بيت الشاهد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد .

المعنى : يحذر من عواقب البغى الدسيم ، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم ، وعقباء ألجمة مهما يكن من شأنه ، ولو أن له جنودا وأعوانا بمدد الرمل والحصى والتراب .

وتقول: «أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا»، وَجَوَّزَ سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمرٌ،
وَقَلَّ الحذفُ للذكور بدون إنْ وَلَوْ، كقوله :
٩٦ - * مِنْ لَدُ شَوْلَا فَالِي إِنْثَلَايَا *
قَدَّرَهُ سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا .

= الإعراب ، « لا » حرف نهي ، مبني على السكون لا عمل له « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف لو : حرف شرط غير جازم « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا ، وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر « جنوده » جنود : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض (١) جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ضاق « والجيل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل ، وجملة العمل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط هو الضمير المجرور محلا بمن ، وجملة العمل وفاعله في محل نصب صلة لقوله « ملكا » والرباط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله « جنوده » .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، وقد بان ذلك بوضوح في إعراب البيت .
ومثله قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرَمَانِ ظَمَانٍ عَارِبًا

٩٦ - هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بينا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحا إلى نسبته لقائله بشيء .

اللمة : « شولا » قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها ، أى رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها « إِنْثَلَايَا » مصدر « أُنْتُتِ الناقة » إذا تبعها ولدها .
=

الثاني : أن تُحذف مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضُفِّفَ
« وَلَوْ تَمَزَّ ، وَإِنْ خَيْرٌ » في الوجهين .

الثالث : أن تُحذف وحدها ، وَكَثُرَ ذَلِكَ بعد « أن » المصدرية في مثل
« أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » أصله : انطلقت لأن كُنْتُ مُنْطَلِقًا ، ثم قُدِّمَتْ
اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص ، ثم حُذِفَت اللام للاختصار ، ثم حذفت
« كان » لذلك فافصل الضمير ، ثم زِيدَتْ « ما » للتعميض ، ثم أَدْغَمَت النون
في الميم للتقارب ، وعليه قوله :

= الإعراب : « من لد » من : حرف جر ، ولد : ظرف مبني على الضم في محل جر
بـن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد ، مثلاً « شولا »
خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى »
الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر ، « إتلأها » إتلأ : مجرور بإلى ، وإتلأ
مضاف وها : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق
الجار والمجرور الأول ، والتقدير : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر
إلى إتلأها .

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها ، وأبقى خبرها
وهو « شولا » بعده ، وهذا شاذ ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد « إن ، ولو » كما
سبق . هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر التعميين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه
شيخ النحاة .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولاً مطلقاً للفعل
محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » .

وبعض التعميين يذكر فيه توجيهاً ثالثاً ، وهو أن يكون نصب « شولا » على
التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » .

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وارجع إلى
شرحنا على شرح أبي الحسن الأعمشوني في (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) .

٩٧ - * أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *
أى : لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتُ ، ثم حُذِفَ متعلق الجار .

٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ *

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خلف بن نذبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وخلف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة . ونذبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذَا قوم تَعَزَّزَ بهم وجماعة تَمَلَّأَ بسببهم نفرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم يستعملونه في السنة الشديدة المجذبة ، قال حمزة الإصهاني : إن الضبع إذا وقعت في الغنم عاثت ، ولم تسكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ، فقالوا : أَكَلَتْنَا الضَّبْعُ . المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم وكنت معززا بجاعتك فإن قومي وفورون كثير العدد ، لم تأكلهم السنة الشديدة ، ولم يضعفهم الجذب ، ولم تنل منهم الأزمات . الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن الصدرية المدغمة في « ما » الزائدة التالفة عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذَا » خبر كان ، وهو مضاف ، و « نَفَرٍ » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم : اسم إن ، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » حيث حذف « كان » التي رفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون « أَنْ » الصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز للتفصل ، وخبرها وهو قوله ذَا نَفَرٍ ، وأصل الكلام عند البصريين : خَرْتُ عَلَى لَأَنْ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ ، لحذف لام التعليل ومتعلقها فصار الكلام : أَنْ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف =

وَقُلْ بِدُونِهَا ، كَقَوْلِهِ :

٩٨ - * أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجُمَاعَةُ كَالَّذِي *

قال سيبويه : أراد أزماناً كان قَوْمِي .

== فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان ، لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به ، ثم
موضع عن كان بما الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان - وهما مون أن للصدرية وميم
ما الزائدة - فأدغما ، فصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة
« إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد ،
ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ بِكُلِّ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

٩٨ - هذا صدر بيت من الكامل . وعجزه قوله :

* لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ تَمِيلًا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٤) وهو من كلمة طويلة لمعيد بن حصين
الراعي ، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي ، ويذكر فيها النزام
قومه الطاعة ، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان ، ولا فيها تلاء من الفتن ، ويخص
خروج عبد الله بن الزبير على بني أمية ، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة
أشعار العرب (ص ١٧٣ بولاق) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله :

إِنِّي خَلَقْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرًّا لَا أَكْذِبُ الْيَوْمَ انْتِلَافَةً قِيلاً

مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خُبَيْبٍ وَفِدَاً يَوْمًا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

مِنْ نِعْمَةِ الرَّعْنِ ، لَا مِنْ حِيلَتِي إِنِّي أَدْعُدُّ لَهُ عَلَى فُضُولَا

اللقية : « يمين برة » هي الصديقة التي يبر صاحبها بها ، وشدها اليمين الناجزة « نيلاً »
وهو القول ، وأصله منقول من العمل المبني للمجهول « آل أبي خبيب » أبو خبيب :
هو عبد الله بن الزبير ، كفى بانه ، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة ببلاد الحجاز وتبعه
خلق كثير « فضولا » جمع فضل ، والفضل : الإحسان والإنعام « أزمان » جمع ==

= زمن « الرحالة » بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة - سرج كان يعمل من جلود الشاء وأصوافها ، وكان يتخذ للجري الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة « ممبلا » مصدر ميمى كالميلان فى المعنى ، ويراد بهما الانحراف .

الإعراب : « أزمان » ظرف زمان منصوب بأعد فى البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات « قومى » قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة ، أو اسم لكان النافضة محذوفة ، وقوم مضاف وياء للتسكام مضاف إليه « والجماعة » الواو حرف دال على المعية ، الجماعة : مفعول معه « كالثدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومى إن جعلت كان القدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة « لزم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذى « الرحالة » مفعول به للزم « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الرحالة « ممبلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بلزم ، أو للمصدر منصوب على أنه مفعول لأجله .

الشاهد فيه : النحاة يستشهدون بالقطعة التى ذكرها المؤلف على شيتين .
أولها : أن الاسم الواقع بعد واو المعية قد ينصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه فى اللفظ فعل يعمل فيه ، فيكون على تقدير فعل ، ومن أجل هذا أنشد سيويوهذا البيت وقال « كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعة ، فعملوه على كان لأن كان تقع فى هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال أزمان قومى كان معناه أزمان كان قومى ، وكان قد تحذف ويبقى اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعوض عنها بما » وهذا الذى من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت فى هذا الموضع .

فإن قلت : فلماذا تسكلف سيويوه وتسكلف النحاة من بعده تقدير كان ؟ وهلا جعلوا « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يمنع من تقدير « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ أمران ، الأول : أنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه ، =

الرابع : أن تُحذف مع متعموليها ، وذلك بعد « إن » في قولهم « أفعلُ هذا إما لا » أي : إن كنت لا تفعل غيره ، فاعرض ، ولا النافية للخبر .

ومنها : أن لام مضارعها يجوز حذفها ، وذلك بشرط كونه مجزوماً ، بالسكون ، غير متصل بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو (ولم أكنُ سيفياً)^(١) ،

= لا لفظاً ولا تقديراً وهذا لا يجوز عندهم ، والثاني : أنه يلزم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية ، وظرف الزمان لا يجوز إضافته إلا إلى الجمل الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها ، فمثال الأول قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الراجز :

أَزْمَانٌ أَبَدْتُ وَاضِحًا مُفَاجَأًا أَغْرَ بَرَأْفًا وَشَرَفًا أَدْعَجَا

ومثال الثاني قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة . فإن وقع في الكلام ما ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله ، فقولهم : يوم بدر ويوم الجمل ، وقولهم في مثل : ما يوم حليلة بسر ، كذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه : أي يوم حرب بدر ، ويوم حرب الجمل ، ويوم إغراء حليلة ، ونحو ذلك . ومن أجل ذلك أوله النحاة من قبل سيبويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل .

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم ، ومثل الآية الكريمة في حذف النون من المضارع المستوفى للشروط ما أنشده الأصمعي :

فَإِنْ يَكُ هَذَا عَهْدَ رَبِّكَ وَأَهْلِيهَا فَهَذَا الَّذِي كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَّتْ

ومثله قول ضابط بن الحارث البرجمي ، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنَّ وَقِيَارَ رِيحِهَا لَغَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبي الطيب المتنبي :

وَمَنْ يَكُ ذَا قَمَرٍ مَرَّةً مَرِيضٍ يَجِدُ مَرَّةً يَدِ الْمَاءِ الرَّيْلَ لَا

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات في بيتين ، وذلك قوله :

فَلَمْ يَكُ إِلَّا كِتَابَةٌ ثُمَّ هَوَمَتْ فَقُلْنَا قَطَاةً رِيحَ أَمِ رِيحَ أَجْدَلٍ =

بخلاف (مَنْ تَسْكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) ^(١) (وَتَسْكُونُونَ لَكُمْ الْكَثِيرَ بَاءً) ^(٢) لانتفاء الجزم (وَتَسْكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ) ^(٣) لأن جزمه بحذف النون ، ونحو «إِنْ يَكْفُهُ قَلَنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ» ^(٤) لاتصاله بالضمير ، ونحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهْمَ) ^(٥) لاتصاله بالساكن ، وخالف في هذا يونس ، فأجاز الحذف ، تمسكا بنحو قوله :

٩٩ - * فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبْذَتْ وَسَامَةً *

= فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَأُبْرِحَ طَارِقًا وَإِنْ يَكُ إِنْسًا مَكَهَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ
وقوله : «مَكَهَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ» أى ما يفعل الإنسان مثلها .

(١) من الآية ١٣٨ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٧٨ من سورة يونس

(٣) من الآية ٩ من سورة يوسف

(٤) هذا جزء من حديث زهري يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكان عمر قد حسبه المسيح الدجال (وانظر ص ١٢ و ١٠٣) .

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

١ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* فَقَدْ أَبْذَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْقَمَ *

وهذا البيت من كلام الحنفجر بن صخر الأسدي .

اللفظ : «المرأة» بكسر اللام وسكون الراء للمهملة - معروفة ، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية «أبذت» أظهرت «وسامة» بفتح الواو والسين للمهملة - جمالا وبياء منظر . وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم - على مثال ظرف فهو ظريف - «ضيقم» أذل . أصل اشتقاقه من الضغم . وهو الغض ، قاله زائدة اللحاق بجمعهم . المعنى : كان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يره منظره ولا أعجبه شكله ، فتراد أن يسلي نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويحبب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب .

الإعراب : «إِنْ» حرف شرط جازم «لَمْ» حرف نفي وجزم وقلب «تَكُ» =

فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف
 « المرأة » اسم تكن « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والماعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى المرأة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله المستتر
 فيه في محل نصب خبر تكن ، وجملة تكن واسمها وخبرها في محل حزم فعل الشرط
 « قد » الماء داخلة على جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت » أبدى : فعل
 ماض ، والتاء للتأنيث « المرأة » فاعل أبدت « جهة » مفعول به لأبدت ، وجهة
 مضاف و « ضيف » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوله في محل جزم جواب الشرط .
 الشاهد فيه : قوله « لم تك المرأة » حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم
 بالسكون ، مع أنه قد ولها حرف ساكن وهو اللام من « المرأة » ، لأن الألف
 ألف الوصل ، فلا حركة لها حين الوصل .

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع
 جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضرورة الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه
 بقراءة من قرأ (لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب) وبيت الشاهد الذى تقدم
 ذكره ، ويقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفة :

لَمْ يَكْ أَكَلَى سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ
 وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكْ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمَنْ حَنَكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ
 وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ،
 ولكنّه يجرى في مكان الانطرار وهو الشعر ، وسندكر في شرح البيت التالى علة
 ماذهب إليه الجمهور ، وعلة ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

وما يجب أن تعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز ، وقد جمع بين
 الحذف والدكر في بيت واحد حبيب انسلامى ، وقيل : مضر بن رجبى ، وقيل : محمد
 ابن عبد الله الأزدي ، وذلك قوله :

فَإِنْ تَكْ تَعَفَّى بِفَعْنِكَ ، وَإِنْ تَكُنْ

تَقَارِعُ بِالْأَخْرِى تُصَبِّكَ الْقَوَارِعُ =

وَحَالَهُ الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

١٠٠ - * وَلَكَ اسْقِيْ إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ *

= وقد جاء بالإثبات ثلاث مرات في بيتين متتابعين حطائط البربروى - وقيل حاتم ، وقيل معن بن أوس - وذلك قوله :

ذَرِيْنِي يَكُنْ مَالِي لِعِرْضِيْ جُنَّةً بَقِيَ الْمَالُ عِرْضِيْ دُونَ أَنْ يَتَبَدَّدَا
ذَرِيْنِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا ، وَلَا يَكُنْ لِي الْمَالُ رَبًّا تَحْمَدِيْ غِيْهُ غَدَا
١٠٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَسْتُ بِأَنْبِيَاءٍ وَلَا أَسْتَطِيْعُهُ *

والبيت من كلة للنجاشي الحارثي - واسمه قيس بن عمرو بن مالك - وقد رواها الشريف ابن الشعري في حاشيته ، والشريف الرضي في أماليه ، والبيت المستشهد به مع أبيات قبله وبعده في وصف ذئب ، وهاك هذه الأبيات :

وَمَا دَكَلُونِ الْفَيْضَ قَدْ عَادَ آجِنَا قَلِيلٌ بِهِ الْأَضْوَاتُ فِي بَلَدٍ مَحَلٍ
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذَّنْبَ يَعْوِي كَأَنَّهُ خَلِيعٌ خَلَا مِنْ كُلِّ مَاءٍ وَمِنْ أَهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ : يَا ذَنْبُ ، هَلْ لَكَ فِي قَتِي يُوَاسِي بِلَا مَنْ عَمَلِكَ وَلَا بِحُلِي؟
فَقَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرَّشْدِ إِنَّمَا دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْنِيهِ سُبْحٌ مِثْلِي
فَلَسْتُ بِأَنْبِيَاءٍ البيت ، وبعده :

فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضُ ، إِنِّي تَرَكْتُهُ وَفِي صِفْوِهِ فَضْلُ الْقَلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة : « الغسل » بكسر الغين وسكون السين - ما يفصل به من صدر وخطمي وأشنان ونحوها ، يريد أن الماء كان متغير اللون من طول المكث « آجنا » متغير اللون والطعم « خليع » هو الرجل تنصل منه أهله وخلعوا عن أنفسهم نصرتهم لكثرة جرأته وجنباياته عليهم « عليك الحوض » الزمه وعليك : اسم فعل أمر مثله في قوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْتُسْكُم) « صفوه » بكسر الصاد المهملة أو فتحها - الجانب =

== المسائل منه • وتقول ، أصغيت الإناء ، ومعناه أملته « السجل » بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة .

المعنى : يصف أنه عرض له ذئب في سفره ، ويحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك في أخ - يعنى نفسه - يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك ، ولا أن ييخل بمحاجتك منه ! فقال له الذئب : لقد دعوتنى إلى شيء لم تفعله السباع من قبلى ، وهو مؤاكلة الآدميين ومؤاخذتهم ، ولست بأت طعامك ولا أنا قادر على إثباته ، ولكن إن كان فى الماء الذى معك زيادة عما تحتاجه فاستقى منه - إلخ

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع و « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « أستطيعه » أستطيع : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به « ولاك » الواو للاستئناف ، لأك : حرف استدراك « اسقى » اسقى : فعل أمر مبنى على حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والتون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ماؤك » ماء : اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « ولاك اسقى » حيث حذف نون « لكن » مع كونها الودكرت لكأن متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين فى « اسقى » فهى متعصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة ، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك نظير حذف النون من « يكن » حين يقع بعدها ساكن كما فى البيت السابق ، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة ، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة ==

فصل : في ما ولا ولات وإن المفعلاتِ عملَ كَيْسَ تشبيهاً بها^(١)

= المارضة عن الحذف ، لأنها إنما حذفت وهي ساكنة لضعف الحرف الساكن ، فوق ضعف النون في نفسها وشبهها بأحرف الدوالين التي تحذف في الجزم .

ويونس لا يعتد بهذا التعرُّك العارض بسبب التقاء الساكنين ، ويُزعم أن الحركة التي يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هي الحركة الأصلية خاصة .
والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجمهور في أنه هل يعتد بالحركة العارضة أولاً ؟ فافهم ذلك وتدبره .

(١) فإن قال قائل : إن « ما » و « لا » من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، وقد قلنم (ص ٢٥) إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملًا ، فكيف عمل هذان الحرفان في الاسم الرفع والنصب ؟

فالجواب عن هذا أن الذين أعملوها من العرب وجدوا فيها شبهًا من ليس ، ووجدوا ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فأعملوها عمل ليس بحق هذا الشبه ، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التي قررهما المؤلف وشرحناها في الموضع الذي دللناك عليه .

فإن قال قائل : ففهم أشبهت « ما » ليس ؟

فالجواب عن ذلك أن « ما » أشبهت « ليس » في ثلاثة أمور :

أحدها : أنها تدل على النفي كما أن ليس تدل على النفي ، وليس الأمر قاصراً على هذه الدلالة ، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي ، فإن « ما » تدل على النفي في الحال كما أن « ليس » تدل على النفي في الحال .

الثاني : أنا وجدنا « ما » تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما .

الثالث : أنا وجدنا الخبر الواقع بعد « ما » يقترب به الباء الزائدة كما في قوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) وكما في قول الشاعر :

* كَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى يَتَأَرَّكَ حَقُّهُ *

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترب بهذه الباء كما في قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فلما أشبهت « ما » ليس هذا الشبه القوي عملت عملها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

فإن قال قائل : فإن حمل « ما » على ليس بسبب هذه المشابهة يعد قياساً في اللغة ،
= وقد علمنا أن القياس في اللغة ممنوع .

أما « ما » فَأَعْمَلَهَا الْحِجَازِيُّونَ ، وَبَلَّغْتَهُمْ جَاءَ التَّنْزِيلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
(مَا هَذَا بَشَرًا) ^(١) (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) ^(٢) ، وَلِإِعْمَالِهِمْ لِإِيَّاهَا أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ^(٣) :
أحدها : أن لا يقترن اسمها بإِن الزائدة ، كقوله :
• بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْعُمُ ذَهَبٌ •

= فإننا نقول في الجواب على هذا : إنه يكون قياسا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كما يفعلون مع ليس ، فقلنا لذلك سببا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك .
ثم إن لنا أن نقول : إن القياس في اللغة إنما يتمتع في مدلولات الألفاظ ومعانيها ، ومعنى هذا أن نجدهم صموا شيئا ما باسم ماعلة تقتضى هذه التسمية ، فنجد هذه العلة موجودة في شيء آخر فقمي به هذا الاسم ، فأما في الأحكام الإعرابية فلا .

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة
(٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع ، فقال البصريون : عملت في الاسم الرفع وعملت في الخبر النصب ، وقال الكوفيون : عملت في الاسم الرفع ، فأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون .
١٠١ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْعُمُ الْخَرْفُ •

ولم أوقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . ولا عثرت له سوابق أولواحق تتصل به .

اللفظة : « غدانة » بضم الغين المعجمة وفتح الدال محملة - حى من ربوع « صريف » بالصاد للمحلة مفتوحة - اللفظة « الخرف » بخاء وزاى معجمتين مفتوحتين - ما عمل من الطين وشوى بالار فصار خفارا ، وباتمه خراف .

للعنى : هجأنى غدانة ، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم ، وليسوا من أشرف الناس ، ولا بمن يقارب الأشراف ، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشراف ومن يدانهم ؛ وجعل الخرف مثلا لرذال الناس وحالهم .
=

= الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وبنى مضاف و « خدانة » مضاف إليه « ما » حرف نفى « إن » زائدة « أنتم » مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الحذف » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » وقد رويت هذه العبارة برفع « ذهب » كما رويت بنصبه .

أما رواية الرفع فهي التي حكاهما المؤلفان الحقوقي ههنا ، ووجهها أن « ما » نافية ، و « إن » حرف زائد ، وهذه الرواية تدل على أن « ما » إذا زيدت بعدها « إن » لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا .

وأما الرواية الثانية - وهي رواية النصب - فهي رواية أثرها يعقوب بن السكيت ، وخرجها على أن « إن » الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور ، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل « ما » بزيادة « إن » بعدها .

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه ، وقالوا : إنا إذا سلمنا رواية النصب التي حكاهما يعقوب لا نسلم أن « إن » الواقعة بعدها زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفى ما ، فالنفي التي عملت « ما » لدالتها عليه باقى ، بخلاف ما لو جعلت « إن » نافية لنفى « ما » فإن الكلام يكون بعد ذلك موجبا مثبتا ؛ لأن نفى النفى إيجاب . فيزول حينئذ - ب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقيا على إمادة النفى .

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر ، وهو فروة بن مسيك :

فَمَا إِنْ طَيْفِنَا جُنُبٌ ، وَلَكِنْ مَقَايِنَا وَدُولُهُ آخِرِينَ

فإن قلت : فلماذا يبطل عمل « ما » إذا اقترن اسمها بإن الزائدة ؟ فالجواب أن « ما » عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه في موقعه الطبيعي . فلم يتقدم المعمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنما كانت عاملا ضعيفا لسببين .

الأول : أن القياس كان يقتضى إعمالها لاشتراكها بين الأسماء والأفعال ، فلما كانت في عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملا ضعيفا .

وأما رواية يعقوب « ذَهَبًا » بالنصب فَتُخْرِجُ عَلَى أَنَّ «إِنْ نَافِيَةٌ مُؤَكِّدَةٌ»
لها ، لا زائدة .

الثاني : أن لا ينتقض تَنِيُّ خبرها بإلا^(١)، فلذلك وجب الرفع في (وَمَا أَمْرُنَا
إِلَّا وَاحِدَةٌ)^(٢) (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٣) ، فأما قوله :

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجِدُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

= السبب الثاني : أنها حين عملت إنما عملت حملا على فعل جامد لا يتصرف ، فالحمول
عليه ضعيف في بابه ، فلم أن يسرى الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو « ما » وهذا
نفسه هو السر في أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، وذلك
واضح مما قرئناه في السبب الأول .

(١) اختلف النحاة في هذا الموضوع على أربعة مذاهب : فجمهور البصريين على
أنه إذا انتقض نفي خبر « ما » بإلا وجب رفع الخبر مطلقا ، وذهب يونس بن حبيب
إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ
بشرط كون الخبر وصفا ، نحو « ما زيد إلا قائما » ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه
يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون الخبر مشبها به نحو « ما زيد إلا أسدا »
وكلام المؤلف صريح في أنه لو كان انتقاس نفي الخبر بغير إلا لم يبطل عمل « ما »
فلو قلت « ما زيد غير شجاع » أو قلت « ما زيد سوى بطل » بقي العمل ، فنصبت
« غير » في المثال الأول لفظا ، ونصبت « سوى » في المثال الثاني تقديرا .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر

(٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

١٠٢ - هذا بيت من الطويل ، وقد أنشد ابن جني هذا البيت ، ونسبه إلى
بعض الأعراب ولم يعينه ، وقد بحث طويلا عنه فلم أعث له عن نسبة إلى قائل معين ،
ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمعة : « منجنون » هي الدولاب التي يستقي عليها ، وقال ابن سيده : المنجنون
أداة الساقية التي تدور . اهـ . والأكثر فيها التأنيث « معذبا » هو اسم مفعول من =

التعذيب ، ويقال : هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما مرفوع بالضمّة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « منجنونا » خبر ما النافية « بأهله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون ، أو متعلق بالفعل العامل في منجنون ، عن اختلاف التخرّيج الذى ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « صاحب » اسم ما ، وهو مضاف وه الحاجات مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « معذبا » خبر ما النافية ، هذا هو الظاهر ، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف ما فيه من الفساد .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا منجنونا » وقوله « ما أحب الحاجب إلا معذبا » فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفية بسبب دخول إلا عليه . وقد تمسك بهذا الظاهر بنس بن حبيب شيخ سيدييه ، ونسبه الشاويين على ذلك ، زعما أن انتقاض نفى خبر ما بالإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس ، استنادا إلى هذا الشاهد ونحوه . والجمهور يؤولون هذا البيت ، ولهم في تأويله وجهان .

الوجه الأول : أن يكون كل من قوله « منجنونا » وقوله « معذبا » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر عن المبتدأ ، فالنصب بعد ما ليس معمولا لها .

والوجه الثانى : أن يكون كل من « منجنونا » و « معذبا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف . وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا ، وهذا هو الوجه الذى ذكره المؤلف ، ومعذب على هذا مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، و « الدهر » و « صاحب الحاجات » مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدرة فعلها بعده .

ومنهم من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه .

فمن باب « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً »^(١)، أى : إِلَّا يَسِيرُ سَيِّراً ، والتقدير :
إِلَّا يَدُورُ دَوْرَانِ مَنَجْنُونٍ ، وَإِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا ، أى : تعذيباً .
ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد « بل » و « لكن » فى نحو « مَا زَيْدٌ
قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » أو « كَيْنَ قَاعِدٌ » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يجر
نصبه بالمطفئ لأنه مُوجِبٌ .

(١) يريد المؤلف أن التصوب فى البيت من باب تفعول المطلق الزائع عامله المحذوف
خبراً عن اسم ذات مبتدأ ، نحو قولهم « ما زيد إلا سيرا » بأن « سيرا » فى هذا المثال
مفعول مطلق للفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا ، والفعل المحذوف مع
فاعله المستتر فيه جملة فى محل رفع خبر للمبتدأ ، ونحو : « سيرا » من بيت الشاهد قول
الشاعر « منجنونا » فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف ، وقد حذف
العامل فيه وجوبا ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، على
ما ذكرناه فى شرح البيت .

فإن قلت : فلماذا كان حذف العامل فى قولهم « سيرا » وفى قول الشاعر « منجنونا »
واجبا على ما تقول ؟

فالجواب أن تقول لك : إنك ستعلم فى باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصورا
بالأو بئاما يحذف عامله حذفاً واجبا .

فإن قلت : فلماذا جعلت انتصاب « منجنونا » فى البيت على المفعولية المطلقة بتقدير
مضاف ، وليس كذلك انتصاب « سيرا » ن المثال الذى جعلت هذا نظيره ؟
فالجواب عن هذا أن ننبهك إلى أن الذى ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون
مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عددا - إلى آخر ما ستعرفه فى باب المفعول
المطلق ، وقول الشاعر « منجنونا » ليس واحدا منها ، لأنه اسم للدولاب التى يستقى
عليها الماء ، وأسماء الدواب لا تنتصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة للفعل
كالسوط والعصا فى قولك : ضربته سوطا ، وضربته عصا .

هذا ، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت * أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وخرجه
على زيادة « إلا » وكأن الشاعر قد قال : أرى الدهر منجنونا بأهله ، فمنجنونا - على
هذا - مفعول ثان لأرى ، ولم يرتض ذلك ابن مشام فى معنى البيت .

الثالث : أن لا يتقدم الخبر^(١) ، كقولهم « مَا مَسِيَ مِنْ أَعْتَبَ » وقوله :

١٠٣ — * وَمَا خُذَلْ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى *

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل ، مطلقا ، نفي سواء أكان الخبر اسما مفردا نحو « مَا قَاتَمَ زَيْدٌ » و « مَا مَسِيَ مِنْ أَعْتَبَ » أم كان الخبر ظرفا نحو « مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » أو جارا ومجرورا نحو « مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ » وفي هذا مذهبان آخران ، أولهما — وهو مذهب الفراء — أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقا ، وثانيهما — وهو مذهب ابن عصفور — التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل العمل ، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا فيبطل العمل ، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها . وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لئلا تقوم من العرب ، وهذا النقل يؤيد ما ذهب إليه الفراء .

١٠٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وهجزه قوله :

* وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ مُمٌّ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولا حق .
اللمة : « خذل » جمع خاذل ، مثل ركع في جمع راكع ، وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله — من باب قتل — إذا ترك نصرته ولم يكن عوناً له على عدوه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع والخشوع متقاربان « هم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول الهذلي :

رَقَوْنِي وَقَالُوا : يَا خَوِيلِدُ لَا تُزْعِ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِمْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنُّ صَدْرِي

المعنى : يصف أنه من قوم لا يخذلونه إذا دعاهم . ولا يسلمونه إذا جف ، فهو من أجل ذلك لا يخضع لعداءه ، ولا يستكين لمن ينفى عليه .

الإعراب : « ما » نافية مفعلة « خذل » خبر مقدم مرفوع بالاضمة الظاهرة « قومي » قوم : مبتدأ مؤخر ، وقوم منضاف وباء للنسكाम منادى إليه « فأخضع » =

فأما قوله :

١٠٤ — * إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ *

== الفاء للسببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « للعدى » جار ومجرور متعلق بأخضع « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أدعوه » أدمر : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ما خذل قومي » حيث أبطل الشاعر عمل ما ، لجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين ، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ ، وفي للسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيها مضى وسنذكره في شرح الشاهد الآتي ، إن شاء الله .

١٠٤ — هذا مجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ *

وهذا البيت من كلام الفرزدق هام بن غالب بن صعصعة التميمي ، من قصيدة له مدح فيها أمير المؤمنين أعدل بني مروان عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أصبحوا » معنى أصبح ههنا صار ، وقد وقع خبرها فعلا ماضياً على خلاف الكثير في خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال « أعاد الله نعمتهم » ردها عليهم ، وأراد بالنعمة البسط لهم في السلطان على سائر العرب « قريش » قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها بنو أمية قوم عمر .

الإعراب : « أصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسم « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » مفعول به لأعاد ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد على قوم المدح مضاف إليه « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال : ظرف مبنى على السكون في محل نصب ، ويقال : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو =

== حرف عطف ، إذ : أداة تعليل كالأولى « ما » حرف نفي يعمل عمل ليس « مثلهم »
 مثل : خبر ما تقدم على اسمها ، ومثل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بشر » اسم
 ما تأخر عن خبرها ، وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما للعلماء فيه .
 الشاهد فيه : قوله « ما مثلهم بشر » فإن بعض النحاة - ومنهم الفراء - قد ذهبوا
 إلى أنه يجوز إعمال « ما » النافية عمل ليس ، ولو تقدم خبرها على اسمها ، وقد
 ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال : إن ذلك لغة لبعض
 العرب ، وقد استدلل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق : قالوا : ما نافية
 عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها تقدم على اسمها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .
 والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستنهاد ، ولهم في الرد على هذا
 البيت وجوه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ،
 وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ،
 والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي ، وأراد أن يشكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم
 لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما تذكر ، وأن الشاعر لم يخطئ ، لكننا لانسلم
 أن « مثل » معرب ، وأن هذه الفتحة علامة النصب ، بل ندعى أن « مثل » مبني
 على المنع في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر . وإنما بنيت « مثل » لأنها
 اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب . ولهذا شواهد كثيرة
 منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فتل في هذه الآية صلة لحق مع أن
 « حق » مرفوع ومثل مفتوح ، فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الرابع : سلمنا أن الرواية كما قلتم ، وأن « مثل » منصوب وليس مبني ، لكن
 لانسلم أنه خبر « ما » بل هو حال ، والفظ « مثل » متوغل في الإبهام فإضافته لاتعديه
 تعريفًا ، وبشر : مبتدأ أو اسم ما ، والخبر محذوف ، والتقدير : وإذا ما بشر موجود
 حال كونه مماثلاً لهم ، وهذا تخريج ينسب لأبي العباس المبرد .
 =

فقال سيبويه : شاذ ، وقيل : غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » مبتدأ ، ولكنه بُنِيَ لإيهامه مع إضافته للبي ، ونظيره (إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)^(١) (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)^(٢) فيمن فتحهما ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » حال ، والخبر محذوف ، أي : ما في الوجود بشر مِثْلَهُمْ .

الرابع : أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، كقوله :

١٠٥ — * وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ *

الخامس : أن « مثل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الرمائية ، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور ، أو متعلق بمحذوف خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ، وما هنا مهمة لأن إجمالها لغة تميم ، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت ، وينسب هذا إلى أبي البقاء .

وقد ذكر المؤلف أربعة الأمثلة الأولى في عبارة وحيدة فتأمل

(١) من الآية ٢٣ من سورة الداريات .

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

١٠٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا لِلْمَنَازِلِ مِنْ مِنِّي *

وهذا البيت من كلام مزاحم بن الحارث الغنيلي — وهو من شواهد سيبويه

(١ / ٣٦ و ٧٣) .

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها ، « أسأل الناس عنها » المنازل « جميع منزل » وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن واصلهم ليستريحوا من عناء السفر ، مثلاً « مني » مكان معروف قريب من مكة . « نسألك من مساكن الحج » .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « تعرفها » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى المضمرة مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، ووجه قوم أنه منصوب على الظرفية ، وليس بشيء « من مني » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » تافية =

إلا إن كان المفعول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، كقوله :

١٠٦ — * فَمَا كُلَّ حِينَ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا * *

« كل » يروى منصوباً فهو مفعول به لعارف الآتي ، وكل مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « وافي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « من » مفعول به لوافي ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ . وروى برفع « كل » فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ما ، ويجوز أن يكون « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ — أو اسم ما — وخبره محذوف ، والتقدير : وما كل الذي وافي مني أنا عارفه .

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافي مني أنا عارف » على رواية نصب « كل » حيث أ بطل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً — وهما قوله « أنا عارف » — لأن معمول الخبر — وهو قوله « كل من وافي مني » — قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، وقد عرفت مما ذكرناه في إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع « كل » أن تكون ما مفعلة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر .

١٠٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدُنْ ، وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تصل بها .

اللفظة « أهبة » بضم الهاء — هي التهيؤ للشيء والاستعداد للقيام به « حزم » هو ضبط الأمور وتجهيز الآراء « لد » فعل أمر معناه الجأ ، وتقول : لاذ فلان بفلان يلوذ به ليأذا ، تريد أنه لجأ إليه « آمنا » غير خائف ولا متوقع شرّاً « توالي » فعل مضارع من الموالاة وهي المعاونة والمناصرة ، و « مواليا » اسم الفاعل منه .

وأما « لا » فإعمالها عملَ ليس قليل^(١)، وَيُشْتَرَطُ له الشروطُ السابقة ،
ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون الممولان نكرتين ، والغالب أن يكون
خبرها محذوفاً ، حتّى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

= المعنى : ينصح باستعمال الحرم وتجويد الرأى فى كل ما يأخذ به المرء من أموره
وبخاصة استفتاء الإخوان ، ويعمل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه فى وقت
لم يكن يرتقب مجيئه فيه ، ممن يؤمل فيه الخير والمعونة من خلصانه .

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق لما دأبى ، وأهبة مضاف و « حزم »
مضاف إليه « لد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت « وإن » الواو
عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط حازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء
المخاطب اسم « آما » خبر كان « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : حرف نفى
« كل » موصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتى . وكل مضاف و « حين »
مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية مبنى على السكون فى محل رفع « توالى »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيا وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة الموصول
والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالى ، والتقدير : من توالى « مواليا » خبر ما النافية
منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث أبقي عمل ما النافية عمل
ليس ، فرفع بها الاسم وهو « من » ونصب بها الخبر وهو قوله « مواليا » مع أنه قد
تقدم معمول الخبر - وهو قوله « كل حين » - على الاسم والخبر جميعا ، وإنما ساغ
الإعمال مع هذا التقدم لسكون هذا المعمول المتقدم ظرفا ، وقد عرفت بما ذكرناه وذكره
المؤلف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها .

(١) يتلقى النحاة على أن مجيء « لا » عاملة عمل ليس قليل جدا ، وهم فيما وراء
ذلك مختلفون فى جوار إععمالها فإسا على ما سمع من ذلك . فذهب سيبويه وطائفة من
البصريين إلى جواز الإعمال . وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إععمالها ، وهو الذى
يقتضيه القياس ، من قبل أن « لا » حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ومن حق الحرف
المشترك أن يكون مهما .

١٠٧ - * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ *

١٠٧ - هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره قوله :

* مَنَ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا *

والبيت من كفة لسعد بن مالك ، يعرض فيها بالحارث بن عباد (بزة غراب) فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهي الحرب الضروس التي سميت حرب البسوس ، وقبل البيت قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُ فَاسْتَرَّاحُوا

اللغة : « صد » أعرض « نيرانها » الضمير راجع إلى الحرب ، وقد ذكرها في أبيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتنعم لظاها « ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى وإما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعنى قوله « أنا ابن قيس » أنا ذلك المشهور بالنجدة الذي طرق سمعك اسمه وعرفت بلاه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مجزم فعلين ، مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « صد » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « عن نيرانها » الجار والمجرور متعلق بصد ، ونيران مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « فأنا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف و « قيس » مضاف إليه ولا « نافية تعمل عمل ليس « براح » اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لي ،

الشاهد فيه : قوله « لا براح » حيث أعمل فيه « لا » عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله « براح » - وحذف خبرها ، وقد قدرناه في الإعراب ، وقد استشهد سيويه بالبيت مرتين (٣٥٤ و ٢٨ / ١) على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات ، وقال المؤلف في شرح الشواهد « وقيل : لا شاهد في البيت على ما ذكر ، لجواز كون براح مبتدأ ، ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين : إما إعالمها ، وإما تكرارها ، فلما لم تتكرر في البيت علمنا أنها عاملة ، وأجيب على هذا الكلام بأن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة ، ورد بأن الأصل أن مجرى الكلام على غير الضرورة ، والأبصار إليها إلا متى تعذر غيرها » اهـ
بإيضاح يسير .

والصحيح جواز ذكره ، كقوله :

١٠٨ - تَمَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وإنما لم يُشترَط الشرطُ الأول لأن « إن » لا تزداد بعد « لا » أصلا .

= ولا يجوز لك أن تزعم أن « لا » في هذا البيت عاملة عمل « إن » وأن « براح » اسمها وهو مبنى على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، لأن هذا يكون محتملا لو كانت القوافي ساكنة ، فكنت تقدر هذا التقدير ، لكن القوافي مرفوعة بالضممة بدليل البيت الذي أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله ، والوقف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها وار ، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون « لا » عاملة عمل ليس ، إذ لم يصح كونها مبهمة لما ذكرنا من المناقشة ، ولم يصح كونها عاملة عمل إن لهذا السبب .
١٠٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلًا معنا .

اللمة : « تمز » من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو اللجأ ، والواقى ، والصافى « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .
المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تمز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : بما قضاه الله « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله ، لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا « حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان ، وذكرهما جميعا .

وأما «لَاتَ» فإن أصلها «لا» ثم زيدت التاء^(١)، وعملها واجب، وله شرطان: كون معموليها انتمى زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٢)، أى: ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله:

١٠٩ - * يَنْبَغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ *

هذا. وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم، ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً.

(١) إنما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء في «رَبَّتْ» وفي «ثَمَّتْ» ويقال: زيدت التاء للدلالة على المبالغة في النفي. وزيادة التاء في «لَاتَ»: أحسن من زيادتها في «ثَمَّتْ» وفي «رَبَّتْ» لأن لا بمعنى ليس ومحمولة عليها، وليس تلحقها تاء التأنيث فتقول «ليست هند مفلعة» وما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل إن

(٢) من الآية ٣ من سورة ص

١٠٩ - هذا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* كَلْهِي عَلَيْكَ لِلنِّفَةِ مِنْ حَائِفٍ *

وهذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام في ديوان الخماسة، ونسبها إلى قائلها بقوله «وقال التميمي في منصور بن زياد» اهـ فأما التميمي فهو عبد الله بن أيوب، ويكنى أبا محمد، وهو شاعر مولد عربي فصيح متكلم، ومدح الفضل بن يحيى، وفيه يقول:

لَعَمْرُكَ مَا الْأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ وَإِنْ عَظُمُوا إِلَّا لِفَضْلِ صَنَائِعِ
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُشُوعًا إِذَا مَا دَنَا وَالْفَضْلُ لِلَّهِ خَاشِعٌ =

== ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمردل اللقي ، وفي الشعراء جماعة لقبوا بالشمردل ، ذكر منهم المجد ثلاثة : الشمردل البروعي ، والشمردل البجلي ، والشمردل الكعبي ، وذكر ثلاثهم الأمدى في المؤلف والمختلف (١٣٩) وذكر عدة أبيات لكل واحد منهم ، ولم يذكر بيت الشاهد في شيء منها .

اللفظة : «لهفى» اللف - بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها - الحزن والأسى ويقال : هو الحزن على شيء يفوتك بعد أن تشارفه «للهفة» أى لأجل لهفة ، فاللام الأولى مكسورة وهى لام الجر ، واللهفة - بفتح فسكون - استغاثة وتداء للضطر «مجير» هو الناصر الذى يدفع الأذى ويمنع الاعتداء .

للحق : إني أنحزن عليك وأظهر الأسى ، لأنك كنت تجبرمن استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد .

الإعراب : «لهفى» : لف : مبتدأ ، وهو مضاف ، وباء التكامل مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلف «للهفة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بلفظة أو بمحذوف صفة للهفة «يغنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف «جوارك» جوار : مفعول به ليغنى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من يغنى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لخائف «حين» ظرف زمان متعلق بقوله يغنى «لات» حرف نفى «مجير» فاعل للفعل محذوف ، والتقدير : حين لا يحصل مجير له ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها ، وستعرف فى بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله «لات مجير» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم للمرفوع هو اسم «لات» وخبرها محذوف ، ولكن هذا غير مستقيم ؛ لأن «لات» لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان ، سواء أكانت من لفظ الحين أم من معناه ، فإذا ورد بعدها اسم من غير أسماء الأحيان كانت مهمة لا عمل لها ، وكان الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كما قدرناه فى الإعراب ، أو كان مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير هنا على هذا الوجه : حين لات مجير له ، والوجه الأول أولى ، لأن «حين» مضافة إلى الجملة التى صدرت بـ لات ، فلو قدرت =

فارتفاع «مُجِيرٌ» على الابتداء ، أو على الفاعلية ، والتقدير : حين لات له مجير ، أو يَحْصُلُ له مجير ، و «لات» مُهْمَلَةٌ ؛ لعدم دخولها على الزمان ، ومثله قوله :

— ١١٠ — * لَاتَ هَئَا ذِكْرِي جَبِيْرَةٌ *

إذ المبتدأ « ذِكْرِي » وليس بزمان .

الرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية ، وإذا قدرت للرفوع فاعلا بفعل محذوف كانت الجملة فعلية ، والأصل أن أساء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريبا ، ومن أجل هذا قلنا : إن تقدير «مَجِيرٌ» فاعلا بفعل محذوف أولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف . ومن هنا تعلم أن «لات» لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً ، سواء أ كانت عاملة أم كانت مهملة ، وإنما يقتصر في الذكر معها على أحد جزئى الإسناد (واقرأ شرح الشاهد الآتى) .

١١٠ - هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكالها :

لَاتَ هَئَا ذِكْرِي جَبِيْرَةٌ أُمُّ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس .

اللمعة : «هنا» بفتح الهاء وتشديد النون - في الأصل اسم إشارة إلى المكان ، وقد أخرجه جماعة إلى الزمان «ذكرى» تذكر «جبيرة» اسم امرأة ، وقد روى بضم الجيم مصغراً ، وروى بفتح الجيم وكسر الباء مكبراً «طائف» هو الذى يطرق ليلاً ، وأراد بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذى يطرقه عند نومه «الأهوال: جمع هول ، وهو الخوف ، وكأنه رآها وهي غصبي فزع .

اللعن : ليس هذا المكان الذى تقيم فيه مكاناً تذكر فيه حبيبك ، أو تذكر خيالها الذى يزعجك ويخيفك .

الإعراب : «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له «هنا» ظرف مكان ، أو زمان متعلق بذكرى الآتى «ذكرى» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من

= ظهورها التعذر ، وذكرى مضاف و « جيرة » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ،
وخبر المبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : لات ذكر اك جيرة في هذا المكان أو في هذا
الزمان جائزة « أو » حرف عطف « من » اسم موصول : معطوف على جيرة « جاء »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من للوصول « منها »
جار ومجرور متعلق بجاء « بطائف » جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً ، وطائف مضاف
و « الأحوال » مضاف إليه .

قال قوم : ويجوز أن يكون « هنا » ظرف مكان أو زمان متعلقاً بمحذوف خبر
مقدم ، ويكون قوله « ذكرى جيرة » مبتدأ مؤخر ، ويكون قد ذكر طرفي الإسناد
بعد « لات » الهملة ، وهو خلاف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من أن طرفي
الجملة لابد أن يكرران جميعاً مع لات ، وستعرف في بيان وجه الاستشهاد بالبيت وجهاً
آخر من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « لات هنا ذكرى جيرة » والقول في بيان هذا الشاهد يحتاج
إلى إيضاح أمرين :

الأول : أن أصل « هنا » اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم في بيان لغة البيت
ومن قبل ذلك في باب اسم الإشارة .

والأمر الثاني : أن « لات » حرف نفي لاتعمل عمل ليس إلا في أسماء الزمان ،
فإذا حاولت أن تجعل « لات » عاملة في « ذكرى » أو أن تجعلها عاملة في « هنا »
مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها في مصدر أو في اسم مكان ، وهو غير الأصل في
للموضعين ، فلم يكن لك بد من أحد أمرين :

أولها : أن تهمل « لات » وعليه يكون قوله « هنا » ظرف مكان متعلقاً بذكرى
أو بمحذوف خبر مقدم على ما قبل مع ضعفه ، و « ذكرى جيرة » مبتدأ على الوجهين ،
وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا

والثاني - وإليه ذهب الرضى وسيبويه وغيرهما من النحاة - أن « هنا » التي تقع
بعد « لات » في مثل هذا البيت تصير ظرف زمان ، فهي متعلقة بمحذوف خبر لات ،
وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة ، واسم لات محذوف ، وكأنه قد قال : ليس الوقت
وقت ذكرى جيرة .

وأما « إن » فإعمالها نادر^(١)، وهو لغة أهل العافية^(٢)، كقول بعضهم :
 « إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية » وكقراءة سعيد (إن الذين تدعون
 من دون الله عبداً أمثالكم)^(٣)، وقول الشاعر :

— ١١١ — * إن هو مستولياً على أحد *

(١) اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » عمل ليس ، فذهب الكسائي وأكثر
 الكوفيين ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، إلى جواز إعمالها ، وذهب الفراء
 وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف نقل العلماء عن سيويه والبرد ،
 فنقل السبلي الجواز عن سيويه والمنع عن أبي العباس البرد ، ونقل النحاس عكس ما نقله
 السبلي ، فنسب الجواز للبرد والمنع إلى سيويه ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ، ثم قال
 ابن مالك : إن إعمال « إن » النافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام ،
 وقال غير ابن مالك : إن عمل « إن » النافية عمل ليس أكثر من عمل لا .

(٢) العافية : تطلق على مافوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها .

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

١١١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وسند ذكر عجزه فيما بعد ، واعلم أنه يكثر
 استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

الرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة ، إحداها :

* إلا على أضف المجانين *

والثانية :

* إلا على حزيبه الملاعين *

والثالثة :

* إلا على حزيبه المناكيس *

اللمة : « مستولياً » هو اسم فاعل فعله للماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على
 الشيء . وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند =

فصل : وَتَزَادُ الْبَاءُ بِكَثْرَةٍ فِي خَبَرِ « لَيْسَ » وَ « مَا » ^(١) ، نَحْوُ (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟) ^(٢)

== العرب من خبلته الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

اللعن : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستوليا » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستوليا » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع . وقع الستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستوليا » ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » فإن الاسم في البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيضاً أن انتفاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل ، لأنه استثنى بقوله « إلا على - إلخ » .

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله تزداد الباء في خبر ليس وما ، فذهب البصريون إلى أن الذي يحمل التكلم على زيادة الباء في خبرها قصده إلى رفع أن . يتوهم السامع أن الكلام بنى على الإثبات لكونه لم يسمع أولاً ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائماً » فقد يغفل السامع فيظنه قد قال « كان زيد قائماً » أو نحوه ، ولكن إذا قال قائل « ليس زيد بقائم » - وقد علم أن الباء لا تدخل إلا في خبر منفي - فلن يتوهم الكلام مثبتاً ، وذهب الكوفيون إلى أن السر في اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي ، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول : إن زيدا لقائم ، مثلاً فهذا يجاب بليس زيد بقائم .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى (لست عليهم بمسيطر) من الآية ٢٣ من سورة الناشية ، وقوله سبحانه (وأن الله ليس بظلام للعبيد) من الآية ١٨٢ من سورة آل عمران ، وقوله جلّت كلمته (أليس هذا بالحق) من الآية ٣٠ من سورة الأنعام . وقوله تعالى (أليس الله بأعلم بالشاكرين) من الآية ==

(وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ)^(١) ،

== ٥٣ من سورة الأنعام ، وقوله (ليس الصبح بقريب) من الآية ٨١ من سورة هود
وقوله سبحانه (ليس الله بعزيز ذي انتقام) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقوله
(ليس الله بأحكم الحاكمين) من الآية ٨ من سورة البين . وقد ورد مثل ذلك في
الشعر العربي المنج به كثيرا ، فمن ذلك قول عمرو بن قنينة :

رَمَتْني بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ
ومثله قول الفرزدق :

وَلَيْسَ كَلْبِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَمَانِ بِنَائِمٍ
ومثله قول الشاعر :

لَيْسَ الْأَخْلَاءُ بِالْمُصْنِفِ مَسَامِيهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ
ومثله قول الآخر :

إِنْ يَغْنَمْنَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ قَامَنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِقَنٍ
(١) من الآية ٧٤ من سورة البقرة ، ومن آيات أخرى كثيرة ، وقد ورد في
الشعر العربي المنج به كثيرا ، فمن ذلك قول الشاعر ، وأنشده الأخفش :

فَمَا أُمُّ بَوٍّ هَالِكٍ يَبْنُو فَوْقَهُ إِذَا ذَكَرْتَهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَتَّى
بِأَكْثَرِ مِثْلِي لَوْعَةً ، غَيْرَ أَنِّي أَطْلَمُ مِنْ أَحْسَانِي عَلَى مَا أَجَنَّتْ
ومنه قول بعض الأعراب :

فَلَمَّا كَتَمْتُ الْوَجْدَ قَالَتْ تَعْنَتَا : ضَبَرْتُ ، وَمَا هَذَا بِفَعْلٍ شَجَى الْقَلْبِ
ومنه قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّزْمِي حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ ، لَا ذِي زُرْأَيٍ وَالتَّجْدِلِ
ومنه قول الآخر ، وهو جيد بن الأبرص :

مَا الظَّرْفُ مِثِّي إِلَى مَا لَسْتُ أُمَامَتُهُ مِمَّا بَدَأَ لِي إِلَيَّ الْأَخْطَرُ طَمَاحٍ
وعلى هذا جاء قول المتنبي :

وَمَا أَنَا بِالْبَائِسِ عَلَى الْخَبِيرِ بِشَرِّهِ مَرِيضٌ هَرَبٌ يَبْقَى عَلَيْهِ نَوَابُ

وَيَقْلَةً فِي خَيْرٍ^(١) « لا » وكلّ ناسخ مَنِيّ ، كقوله :
 ١١٢ — وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ
 بِمَعْنَى فَعِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

(١) وزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها ، وقد ورد ذلك في القم
 الكريم ، وذلك قوله تعالى (ليس البر بأن تأتوا البيوت) في قراءة من نصب البر
 ومنه قول الشاعر

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَقِيَّ يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
 ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ المنه بما ولو كان قدم تقدم على المبتدأ ،
 قول الشاعر

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا التَّعْيِقُ
 ١١٢ — البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي - وقيل ؛ السدوسي - يخ
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَاةٍ
 وَأَنَّكَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَصِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا بْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْهَارِ
 فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الدَّوَابِ
 اللفظة : « فتيلا » هو الخبط الدقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعا » الآتي « شفيعا » خبر كن « يوم » منه
 على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » ا
 مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و« شفاعا » م
 إليه « بمعن » الباء زائدة ، معن : خبر لا ، وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفع
 وفاعله ضمير مستتر فيه « فتيلا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمعن «
 صفة لسواد ، وإن مضاف و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمعن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « لا » الناف
 تدخل على خبر « ما » إلا أن دخولها في خبر لا قليل بالنسبة لدخولها في خبر ما

وقوله :

١١٣ — وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ

= واعلم أن الباء كما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت - شذوذاً - في خبر لا التي تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لاخير بخير بعده النار» وهذا إذا لم يجعل الباء بمعنى في ، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى في كانت أصلية، وكان الجار والجرور متعلقا بمحذوف خبر لا النافية للجنس

١١٣ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنهامة :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
والبيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأديين باسم «لامية العرب» وأورده :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فَلَأِي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَا تُمِيلُ
اللمعة : «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي . يقول : جدوا في أمركم وانتهوا من رقدتكم «فلأى إلى قوم سواكم - إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعين من تراخيك وإقراركم بالضمير لخلق بأن يهتدي في البقاء بينكم . الإعراب : «إن» شرطية «مدت» مد : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء للتأنيث «الأيدى» نائب فاعل لد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» قبل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء رائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة لم أكن في محل جزم جواب الشرط «إذ» كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ؛ وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» و «أجشع» مبتدأ ، وهو مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ .

وقوله :

— ١١٤ — * فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِمَعْدَرِ *

== الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين ، الأول : في قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بـ ، والثاني ودوله « بأعجلهم » أيضاً ، وذلك أنه على صورة أفعل التفضيل ولكن المراد من سعى الصفة الحالية من التفضيل ، وكأنه قد قال : لم أكن بعجلهم ، وذلك لأن مقام الفخر يقتضى أن ينفي عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفي الزيادة فيها عن غيره — على ما هو معنى صيغته أفعل — لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، غاية ما في الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره ، وسيأتي ذلك موضحاً مفصلاً في بابهِ .

ومن دخول الباء على خبر مضارع « كان » المعنى قول عبيد بن الأبرس :
يَا صَاحِرَ مَهْلًا ، أَقِلْ الْقَذَلُ يَا صَاحِرَ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِالْأَثَمِ اللَّاحِظِ
وقول الخطيئة :

فَلَا يَكُنْ مَالِي بَاتٍ فَأَنْتَ سَيِّئَاتِي ثَنَانِي زَيْدًا بَنَ مَهْلِيلِ
— ١١٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ *

وهذا البيت من كلمة جيدة لدريد بن الصمة القشيري ، برئ فيها أخاه أبا فرعان عبد الله بن الصمة .

اللغة : « دعاني » أراد استصرخني وطلب أن أغثه « والخيـل بيني وبينه » أي : وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا « قعد » بضم القاف وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة مفتوحة أو مضمومة — وهو الرجل الجبان اللئيم الذيء القاعد عن الحرب والسكرام .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل ماض ، والنون للرقابة ، وياء المتكلم مفعول به « أخى » أخ : فاعل دعا ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « والخيـل » الواو واو الحال ، الخيل : مبتدأ « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « لما » ظرف بمعنى حين مبنى =

وَيَنْذُرُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرِ « إِنْ » وَ « لَكِنْ » وَ « آتَتْ » فِي قَوْلِهِ :

١١٥ — * فَإِنَّكَ نِيْمًا أَحْدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ *

على السكون في محل نصب ليُجَدَّ الآتي «دعاني» دعا : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أخى ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة لا إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يحدثني» يحدث : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخى أيضاً ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول أول ليُجَدَّ «يقعد» الباء حرف جر زائد ، وقعد : مفعول ثانٍ ليُجَدَّ ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
 الشاهد فيه : قوله « يقعد » حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليُجَدَّ الذي أصله الخبر .

١١٥ — هذا خبر بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حَقِيقَةً لَا تُلَاقِيهَا *

وهذا البيت من كلمة طوييلة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :
 خَائِلِي مَرَايِي عَلَى أُمِّ جَنْدَبٍ لِنَفْضِي حَاجَاتِ الْفُقَرَاءِ الْمُعَذِّبِ
 اللفظة : « تَنَا » تبع ، والدأى : البعد « عنها » الضمير يعود إلى أم جندب ، وهو اسم امرأة ، وقد ذكرها باسمها في مستهل القصيدة الذي رويناه لك « المجرب » اسم فاعل من التجربة ، وعى الاختبار والابتلاء بواسطة السكرار ، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمي أو اسم مكان ، وستعرف وجهه «حقبة» مدة .
 المعنى : يقول : إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لأتراها نقصت عهدك ، وانغامت من مودتك ، وأنت خير بذلك من أخلاقها .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم « تَنَا » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجهاً تقديره أنت ، « عنها » جار ومجرور متعلق ب« تَنَا » « حقبة » ظرف زمان منصوب ب« تَنَا » أيضاً « لا » نافية « تُلَاقِيهَا » تلاقى : فعل مضارع بدل من تَنَا ، وبدل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجهاً تقديره =

وقوله :

* وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ قَعَلْتَ بِهِيْنِ * — ١١٦

= أنت . وضير الفاعلة العائد إلى أم جندب مفعول به « فإنك » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف الخطاب اسم إن ، مبنى على الفتح في محل نصب « بما » من : حرف جر ، وما : مصدرية « أحدثت » أحدث : فعل ماض ، والتاء ثنائيت ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أم جندب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بمجرب الآتي ، ويجوز أن تكون « ما » اسما موصولا في محل جر بمن ، وتكون جملة « أحدثت » لاهل لها من الإعراب صلة الموصول ، والتاء من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، والتقدير : من الذي أحدثته ، ومعنى من على كل حال التعليل « بالمجرب » الباء حرف جر زائد ، والمجرب : خبر إن ، مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بالمجرب » حيث زاد الباء الجارة في خبر إن ، وهذا إنما يتم على جعل « المجرب » اسم فاعل . وكأنه قد قال : فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب .

ومن العلماء من جعل « المجرب » بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلي ، وهي مع مجرورها متعلق بمحذوف خبر إن ، كأنه قد قال : فإنك كأن مكان التجربة .

وممن من أبقى « المجرب » مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل ، وجعل الباء حرف جر أصلي معناه التشبيه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً ، وكأنه قد قال : فإنك كأن مثل الشخص المجرب لها ولأفعالها . فأعرف ذلك وتدبره .

١١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومجزمه قوله :

* وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ *

وقد أنشد أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني هذا البيت ، ولم ينسباه إلى قائل =

وقوله :

١١٧ — * أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَاشِ اللَّذِيذَ يَدَاثِمِرْ *

معين ، وقد بحث طويلا فلم أعث له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء - سهل خفيف ، وأصله هيون - ياء ساكنة وواو مكسورة - لأنه من هان يهون ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومثله سيد وميت .
الإعراب : « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » حرف شرط غير جازم « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وهذه الجملة شرط لو ، وجوابها محذوف ، والتقدير : لو فعلت لثلت جزاءه ، مثلاً . ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب « بهين » الباء حرف جر زائد ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المعروف » نائب فاعل ينكر « في الناس » جار ومجرور متعلق بـ ينكر « والأجر » الواو عاطفة ، الأجر : معطوف على المعروف .

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة النون ، وزايدتها في هذا الموضع نادرة .

١١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتُ *

وهذا بيت من كلمة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الحطلى وقومه بنى كلب ، ويعبرم بأنهم يأتون الآن ، وقبل البيت للاستشهد به قوله :

وَلَيْسَ كَلْبِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَتَانِ يَنَامِرْ

اللغة : « جن ليله » معناه ستره وأظلم عليه « الأتان » هي أنثى الحمار ، وجمعها آتن ، مثل سحاب وسحب « أقول » فسرّه العيني بقوله « أى ارتفع السكبي عليها ، أى على الأتان » اه . والذي في اللسان تفسير أقولى بانكش ، و « أقردت » ذلت وخضعت .

وإنما دخلت في خبر « أن » في (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمَيِّزْ بَخْلَقِهِمْ بِقَادِرٍ)^(١) لما كان « أو لم يروا أن الله » في معنى « أو ليس الله » .

== الإعراب : « بقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « كلي » في البيت السابق عليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اقلولي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كلي أي « عليها » جار ومجرور متعلق باقلولي ، وضمير المؤنثة عائد إلى الأتات ، جملة اقلولي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « وأفردت » الواو حرف عطف ، أفرد : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأتات ، والجملة في محل جر مفعولة على جملة اقلولي « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمنى ونصب « ذا » اسم إشارة اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطاف ، يان عليه أو نمت له « اللذيذ » نعت للعيش « بدائم » الباء حرف جر زائد ، دائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وجملة « ليت » واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « ليت ذا العيش بدائم » حيث زاد الباء في خبر ليت على ما عرفت في إعراب البيت ، وهذه الزيادة نادرة لا يسج متكلم على منوالها .

ونرى هذه العبارة « ألا هل أخو عيش لذ بدائم » وفيها زيادة الباء في خبر المبتدأ المسبوق بحرف الاستفهام ، أما المبتدأ فهو قوله « أخو عيش » وأما خبره فهو قوله « بدائم » وقد زيدت الباء في هذا الخبر ، وقد دخل حرف الاستفهام - وهو قوله « هل » - على ذلك المبتدأ كما ترى ، وحرف الاستفهام ههنا بمعنى النفي ، وقوله : ما أخو عيش لذ بدائم ، قاله شراح التسهيل .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف ، وقد استدلل العلماء على أن معنى الآية الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحاً به في آية أخرى ، وهي قوله تعالى (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر) من الآية ٨١ من سورة يس .

هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية السكل باسم الجزء ، كنسبتهم الكلامَ كلمة .
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر ،
وهو ثلاثة : كَادَ ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَ ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ ، وهو
ثلاثة : عَسَى ^(١) ، وَاخْتَلَقَ ، وَحَرَى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهو
كثير ، ومنه : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ، وَأَخَذَ .

(١) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق في بيان علامات العمل أن « عسى » فعل
دال على الرجاء ، وذكر في باب إن وأخواتها « عسى » حرفاً من الحروف الثمانية ،
وقد نص المؤلف في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول السكوفيين
وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في اللغى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ،
وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى
لعل ، ولا تنصرف كما أن لعل كذلك لا تنصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب
أن تكون عسى مثلها حرفاً دائماً ، لقوة الشبه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين : الأول كلمة تنصب الاسم وترفع
الخبر كإن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن سواها قول صخر بن العود : خضرمي
(وهو شاهد رقم ١٣٢ الآتي في باب إن وأخواتها) :

قَالَتْ : عَسَا ، نَارُ كَاسٍ وَعَلَمًا نَشَكِي فَيَأْتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا
ومنه قول الراجز :

يَهْوِي سَيْبِي : قَدْ أُنِيَ أَنَا كَا يَا أُنْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا
ومنه قوله عمران بن حطان الخارجي :

وَلِي نَفْسٌ تُغَارِ عُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

والضرب الثاني : يرفع للمبتدأ ويصحب الخبر - وهو الذي تحدث عنه في هذا الباب
وهو باب أعمال المقاربة - وهذا فعل ماض ، يدل على قبوله علامة الأفعال الماضية كناء
الفاعل في نحو قوله تعالى : (هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) وأما
جمودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكم من الأفعال
يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك حامد ، لا يخرج به ذلك عن فعلية ، أليست =

وَيَعْمَلَنَّ عَمَلُ « كَانَ » ، إِلَّا أَنْ خَبِرَهُنَّ يَجِبُ كَوْنُهُ جَمَلَةً ، وَشَدَّ حَبِيْثُهُ مَفْرُوداً
بعد « كَادَ » و « عَسَى » ، كقوله :

١١٨ — * فَأَبْتُ إِلَى فَنَّهُمْ وَمَا كِدْتُ آتِيَا *

حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها
ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها .

وهذا الذي ذكرناه - من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما
فعل ، وفي الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابتنا على
شرح الأثموني ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) .
وفد ذكر المؤلف « عسى » هنا في باب أفعال المقاربة على أنها فعل . وذكرها
في باب « إن » على أنها حرف ، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أفعال للنحاة :

الأول : أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم
يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجعه للتأخرون

والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل
بها ، وهو قول جمهرة الكوفيين وتعلب وابن السراج .

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في الآيات التي رويناهما لك في
مطلع هذه الكلمة ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا يتسع
وقتك للاحتجاج لكل رأي ، ونخرج الشواهد على كل مذهب (وانظر شرح الشاهدين
١٣٢ و ١٣٣ الآيتين في باب إن وأخواتها) .

١١٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ *

والبيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام
في حماسته ، وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَزَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرٌ

اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسمه قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان
« تصفر » أراد تأسف وتحزن على إفلاتي منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على .

وقولهم : « عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا ^(١) » .

== وقصة ذلك أن بني الحيان - وهم حى من هذيل - وجدوا فأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فغشى أن يقع في أيديهم ، فالتقى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب مامعه من العسل فوق الصخر ، ثم اتزاق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الحطة فارقتها وهى تلهف كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء النسكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آتبا » خبره ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمثيل لكم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « وكم » وهى « الواو واو الحال ، والضمير » مدها مبتدأ « تصغر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره بنى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحالة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتبا » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر . ولكنه أنى يخبرها اسما مفردا ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آتبا » .

(١) معناه مثل تقوله العرب ، وأصله أنه كان قويم فى غار ، فانهار عليهم ، فلهذا جميعا ، فضر به . مثلا لسكل ما يحتس منه الشر . ثم نمتت به الزباء ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ، والأبوس : جمع بأس أو بؤس . وقد خرج سيويه وأبو على أن « أبوسا » خبر عسى ، وذكرنا أن ذلك يجرى مجرى الضرورة ومراجعة الأصول الهجورة . وحمل ابن الأعرابي « أبوسا » منصوبا بفعل محذوف وقدره : عسى الغوير يصير أبوسا . وقدره الكوفيون : عسى الغوير أن يكون أبوسا ، ولا فرق بين تقدير ابن الأعرابي وتقدير الكوفيين إلا فى ذكر « أن » المصدرية التى يطلب اقتران الفعل بالمضارع الواقع خبرا اسمى بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل ==

وأما (فَطَفِقَ مَسْحًا) ^(١) فالخبرُ محذوفٌ ، أى : يَمَسَحُ مَسْحًا .
وشرطُ الجملة : أن تكونَ فِعْلِيَّةً ، وَشَذَّ جِئَ الأسمية بعد « جَعَلَ »
في قوله :

١١٩ — وَقَدْ جَمَعَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَمَهَا قَرِيبُ

= وذهب قوم إلى أن « أبؤسا » مفعول به لفعل محذوف ، وقدروه « يَأْتِي أَبُؤْسًا »
ولو قدروه « يَأْتِي أَبُؤْسًا » لقلت المحذوفات ، ولعلم غفلوا عن أن « آتى » يتعدى إلى
للمفعول به بنفسه ، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال : « وأحسن من ذلك كله
أن يقدر : عسى القوم يَأْسُ أَبُؤْسًا ، فيكون مفعولا مطلقا ، ويكون مثل قوله تعالى :
(فَطَفِقَ مَسْحًا) أى يَمَسَحُ مَسْحًا ، ثم حذف الفعل وأقيم للصدر مقامه » اهـ .
وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا للثلث خمس تخریجات ،
ف قيل : خبر عسى ، وقيل : خبر يكون محذوفة ، وقيل : خبر يصير محذوفة ، وقيل :
مفعول به لفعل محذوف ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف .
(١) من الآية ٣٣ من سورة ص .

١١٩ — هذا البيت من الوافر ، وهو من غنثار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولم
ينسبه إلى قائل معين ، وقد ذكر قبله بيتين .

اللائحة : « قُلُوصُ » بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقة الشابة الفتية « بنى سهيل »
يروى في مكانه « ابنى سهيل » وقوله « من الأكوار » فالأكوار : جمع كور ،
والكور - ضم الكاف - الرجل بأداته ، وقد يكون الكور بفتح الكاف ، وهو
الجماعة من الإبل « مرتما » للرتع : المكان الذى ترعى النعم فيه .

اللعنى : يقول إن هذه الناقة قد أصيبت بالكلال ، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق
الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعى ، فهي أبدا ترعى قريبا من الأكوار . وإنما
نوضع الأكوار حيث ينزل القوم .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث
« قُلُوصُ » اسم جعل مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ،
وبنى مضاف و « سهيل » مضاف إليه « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقريب =

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ :

أحدها : أن يكون رافعا لضمير الأسم^(١) ، فأما قوله :

١٢٠ — وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ بُثْقَلِي

تَوْبِي

= الآي «مرتعا» مرتع: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قلوب بني سبيل مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر جعل .
الشاهد فيه : قوله « جعلت قلوب . . . مرتعا قريب » حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية - وهي قوله « مرتعا قريب » - ولو أتى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال : وقد جعلت . . . يقرب مرتعا ، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية ، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله .

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن « جعل » في هذا البيت ليست هي التي ترفع الاسم وتصب الخبر ويكون خبرها جملة فعالية فعلها مضارع ، ولكن جعل في هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره ، وعليه يكون قوله « قلوب » فاعلا ، وقوله « مرتعا قريب » جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال من الفاعل ، والرباط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة ، وعلى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه .
ومنه من يجعل « جعل » فعلا ناسبا بمعنى صار الذي هو من أخوات كان ، و « قلوب » اسمه . وجملة « مرتعا قريب » في محل نصب خبره ، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً ، لأن كلامنا في « جعل » التي معناها الشروع في العمل ، لا في « جعل » بمعنى التحول من حال إلى حال .

(١) الأصل في أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل في الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذي قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها ، أو شرع فيه ، فلماذا كان مما لا بد منه في استعمالها أن يكون لضمير في خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها ، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه .

١٢٠ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

(٢٠ — أوضح السالك ١)

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وهذا البيت من كلام عمرو بن أحرر الباهلي ، وقد ذكره الرزباني في كتابه
« الموشع في مأخذ العلماء على الشعراء » و يروى بيت مثله في كلام أبي حية النخيري ،
وهو بتمامه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوقِعُنِي ظَهْرِي ، فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
اللغة : « يثقل » يجهدني ويتعبني ويهينني « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض -
بفتح فسكون - كما في بيت الشاهد ، والنهوض كالقعود والجلوس « السكر » بفتح
السين وكسر الكاف - صفة مشبهة بمعنى الثمل وهو الذي أخذ منه الشراب
وأضعف قواه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء
المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » قام ؛ فعل
ماض ، وتاء للمتكلم فاعله « يثقل » يثقل : فعل مضارع ، والتون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به
ليثقل « ثوبي » ثوب : فاعل يثقل ، وثوب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . وهذا هو
الظاهر ، وستعرف ما فيه من الفساد « فَأَنْهَضُ » الفاء حرف عطف ، أنهض ؛ فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع ،
ونهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » نعت للشارب .

الشاهد فيه : قوله « جعلت يثقلني ثوبي » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع
الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل ، وذلك غير
مرضى عند العلماء ، ولو جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ،
لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعا للضمير مستتر عائدا إلى الاسم .

وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر ، وجعلوا فاعل يثقلني ضميرا مستترا يعود إلى اسم
جعل ، وكان حقه أن يقوله « أثقل » لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له
هو الهمزة ، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله « ثوبي » فلما أراد إعادة الضمير من
الخبر أعاده إلى البدل لا إلى المبدل منه ، وأصل الكلام : وقد جعلت ثوبي يثقلني ، فالتاء اسم =

وقوله :

١٢١ - وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أُبْتُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

= جعل ، وثوبى بدل منه ، وجملة يتقلى في محل نصب خبر جعل ، والضمير المستتر الذى هو فاعل يتقلى عائد إلى ثوبى ، وفى هذه اللمعة الكفاية والمنع ، وتام الكلام فى شرحنا على الأشعوى .

١٢١ - هذا بيت من الطويل من كلمة طويلة لذى الرمة - غيلان بن عقبة - ومطلع هذه الكلمة قوله ؛

وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لَيْسَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

اللمة : « وقفت » تقول : وقفت الناقة تقف وقوفا ، ووقفتها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة ، وهو فى البيت متعد « ربع » الربع - بفتح الراء وسكون الباء - الدار حيث كانت « أسقيه » بضم الهمزة - أدعوه بالسقيا ، أى : أقول سقاه الله « أبته » أظهر له من بى ، والبث - بفتح الباء - الحزن « ملاعبه » الملاعب : جمع ملعب - بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة - وهو مكان اللعب .

الإعراب : « وأسقيه » الواو حرف عطف ، أسقى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب « حتى » حرف غاية وجر بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع « بما » جار ومجرور متعلق بقوله تكلمنى الآتى « أبته » أثبت : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة للوصول المجرورة بحلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بأثبت على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : بما أبته إياه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والتقدير : من بى إياه « تكلمنى » تكلم : فعل مضارع والنون للوقاية ، وإياه المتكلم مفعول به « أحجاره » ظاهر الأمر أن « أحجار » فاعل تكلم ، وضمير الربع مضاف إليه « وملاعبه » الواو عاطفة ، وملاعب : معطوف على أحجاره ، والضمير مضاف إليه ، وجملة « تكلمنى أحجاره » من الفعل وفاعله =

فثوبى وأحجاره بدلان من انتهى جعل وكاد ، ويجوز فى « عسى » خاصة
أن ترفع السبى ^(١) ، كقوله :

١٢٢ — * وَمَاذَا عَسَى الْحِجَابُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ *

يروى بنصب « جهده » ورفعه .

== فى محل نصب خبر كاد ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ، وستعرف وجه ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت ، إن شاء الله .

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد قد رفع السبى ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم . وهذا الظاهر غير مرضى كما ذكرناه فى الإعراب وفى شرح الشاهد السابق ، وتوجيه الشاهد على ما يطابق الصحيح للمرضى أن يجعل « أحجاره » بدلا من الضمير المستتر فى « كاد » العائد إلى الرفع ، و « تكلمنى » فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجار ؛ لأن الارتباط بين البدل والمبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل فى حال إرادة المبدل منه وأصل الكلام : كاد (هو) أحجاره تكلمنى .

(١) المراد بالسبى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم للرفع بعسى ، وانظر إلى قوله « جهده » فى رواية الرفع تحده اسما مرفوعا بعسى ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الحجاج وهو للرفع بعسى .

١٢٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَقِيرَ زِيَادِ *

وقد نسب العيني هذا البيت لأميرزق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد ، وليس ذلك بصحيح ، ولا هو مروي فى شعره . والصواب — كما قال ياقوت الرومى — أن البيت للبرج التميمي ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزارقة ، فهرب منه إلى الشام .

اللمة : « حفير زياد » هو موضع على خمس ليال من البصرة .

اللمنى : ينكر أن يكون للحجاج بدنتاله بضر ، أو سلطان يقهره ، إذا هو جاوز

حدود ولايته .

= الإعراب : «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائي أن « ما » وحده اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» وحده اسم موصول خبر المبتدأ ، وليس بشيء « عسى » فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره النعذر لأجل له من الإعراب «الحجاج» اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة « يبلغ » فعل مضارع «جهده» جهد : يروى مرفوعاً ومنصوباً ، فعلى الرفع هو فاعل يبلغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه ، هذا على رواية الرفع ، فأما على رواية النصب ففاعل يبلغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج ، وجهد مفعول به ، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يبلغ « نحن » ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « جاوزنا » فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز ، وحفير مضاف و «زياد» مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهو فيه : قوله « عسى الحجاج يبلغ جهده » والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين : أحدهما — وليس هو مقصد المؤلف العلامة في هذا الموضع — في قوله « يبلغ » حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن للصدرية .
وثانيهما — وهو المقصود للمؤلف — في قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ، وهذا جائز في هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته .

وخالف في هذا الموضع العلامة أبو حيان في كتابه « النكت الحسان » حيث ذهب إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال الباب ، ومنع في جميع هذه الأنواع أن تكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لمن غير الضمير العائد إلى الاسم ، وكأنه سكر رواية رفع « جهده » في هذا البيت ، ولكن متى ثبتت الرواية عن العلماء لأثبتات فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهور من العلماء ، وبها يبطل ما ذهب إليه ، كذا قيل ، ولأبي حيان أن يؤول البيت بمنزلة ما أورده الرحاة به البيهقيين ، فيجعل « جهده » بدلاً من ضمير مستتر في « يبلغ » تقديره هو يعود إلى الحجاج ، فأعرف ذلك وتأمله .

الثاني : أن يكون مضارعاً ، وَشَدَّ في « جَعَلَ » قولُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما : « فَعَمِلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »^(١).

الثالث : أن يكون مقروناً بأنَّ إن كان الفعل حرى أو اخْلَوَّقَ ، نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ » و « اخْلَوَّقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ »^(٢) ، وأن يكون

(١) أنت تعرف أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، وتعرف - مع ذلك - أنبا تضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها ، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط ، فإذا في عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة « لم يستطع أن يخرج » ومنصوبة بقوله « أرسل » وأنت تعلم - مع هذا - أن مرتبة العامل أن يكون قبل المفعول ، فعلى هذا يكون رتبة « أرسل » قبل إذا ، ويكون تقدير الكلام ! فجعل الرجل أرسل رسولا إذا لم يستطع أن يخرج ، فصح ما ذكره المؤلف من أن خبر جعل في هذا الكلام جملة فعلية فعلها ماض ، وهو محل الشذوذ .

(٢) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبر ، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد - وللعلماء في الجواب عن ذلك عدة وجوه .

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام .

وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائما .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات ، أو ينعت به اسم الذات ، أو يحمي حالاً منه .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ، فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام أحيانا ، وهي لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو لضرورة الشعر .

مُجَرَّدًا مِنْهَا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ دَالًّا عَلَى الشَّرُوعِ ، نَحْوُ (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ)^(١) ،
وَالغَالِبُ فِي خَبَرِ « عَسَى » وَ « أَوْشَكَ » الْاقْتِرَانُ بِهَا ، نَحْوُ (عَسَى رَبُّكُمْ
أَنْ يَرْحَمَكُمْ)^(٢) ، وَقَوْلُهُ :

١٢٣ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَاَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَانُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَمِنَ الْآيَةِ ١٢١ مِنْ سُورَةِ طه .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .

١٢٣ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ فِي أَمَالِهِ عَنْ ابْنِ
الْإِسْرَافِيِّ . وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَحَدٍ ، وَقَبْلَهُ .

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالتَّمَسْ كَيْفَتِكَ فَضَاءَ اللَّهِ ، وَاللهُ وَاسِعٌ
الْمَعْنَى : إِنْ مِنْ طَعَسَ النَّاسُ أَنْتُمْ لَوْ مَثَلُوا أَنْ يَعْطُوا أَنَّهُ شَيْءٌ وَأَهْوَنُهَا خَطَرًا
وَأَقْنَاهَا قِيَمَةٌ لَمْ أَجَابُوا ، بَلْ لَهُمْ لِيَمْنَعُونَ وَيَمَلُّونَ السُّؤَالُ .

الْإِعْرَابُ : « وَلَوْ » شَرْطٌ عَرِيزٌ جَازِمَةٌ « سُئِلَ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ فَعِلَ
الْمَشْرُوطُ « النَّاسَ » نَائِبٌ فَاعِلٌ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ « الثَّرَابَ » مَفْعُولُ ثَانٍ « لَاَوْشَكُوا »
الْمَلَامُ وَاتِّعَافٌ فِي حَوَابِ « لَوْ » وَأَوْشَكَ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ اسْمُهُ « إِذَا »
ظَرْفٌ لِلتَّسْتَقْبَلِ مِنَ الرَّمَانِ « قِيلَ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « هَانُوا » فِعْلٌ أَمْرٌ
وَفَاعِلُهُ ، وَجُمْلَتُهُمَا فِي مَعْلٍ رَفْعٍ نَائِبٍ فَاعِلٍ لِقِيلَ . وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ فِي مَعْلٍ
جَرٍ بِإِضَافَةٍ « إِذَا » إِلَيْهَا ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ لَامْعَلٍ
لَهَا مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَوْشَكَ مَعَ مَرْفُوعِهَا وَخَبَرِهَا « أَنْ » مَصْدَرِيَّةٌ « يَمَلُّوا » فِعْلٌ مُضَارِعٌ
مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ فَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَعْلٍ نَصَبٍ خَبَرُ أَوْشَكَ « وَيَمْنَعُوا »
مَحْذُوفٌ عَلَى أَوْشَكُوا .

أَشْهَدُ فِيهِ : بِاسْتِشْدَادِ الْحَقِّ بِهَذَا الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ عَلَى أَمْرِي :

الأَوَّلُ : فِي قَوْلِهِ لَاَوْشَكُوا حَيْثُ « رُودَ » « أَوْشَكَ » بِصِيغَةِ اللَّامِ ، وَهِيَ يَرُدُّ عَلَى الْأَصْحَمِيِّ
وَأَبَى عَلَى الَّذِينَ أَنْسَكُوا اسْتِعْمَالَ « أَوْشَكَ » وَرَعَمَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ إِلَّا
« بَوْشَكَ » الْمَضْرُوعِ ، وَبَيَّنَّا فِي الشَّارِحِ ذَكَرَ هَذَا : وَسَيُفْرَرُ أَنَّ الْمَضَارِعَ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا . =

والتجرد قليل ، كقولہ :

١٢٤ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

= والأمر الثاني : في قوله « أن يمأوا » حيث أتى بخبر « أو شك » جملة فعلية فعلها مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشُّعْبِيَّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بَعْضُ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلعة اليربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرْبِيَّةَ أَوْشَكَتْ حَبَانُ الْهُوَيْتِي بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

١٢٤ — هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت لطيفة بن خشرم العذري ، من قصيدة

قالها وهو في الحبس ، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسه منها أكثر مما رواه أبو علي القالي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبٌ وَكَيفَ وَقَدْ تَمَّ إِلَيْكَ اللَّشِيبُ ؟

يُحَدِّثُ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فَوَادِي إِذَا ذَهَبَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ

اللفظة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأْي »

البعد « الكرب » الهم والغم « أمسيت » قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عندى أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم وكان معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم « عسى » مرفوع

بالضممة الظاهرة « انذى » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض

ناقص ، والتاء اسم « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من

أمسى واسمه وخبره لاجل لمصالة الرسول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر

فيه « وراءه » وراء : ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف والهاء

مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة ناسج ، والجملة من الابتداء والخبر في =

وقوله :

١٢٥ — يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

== عمل نصب خبر يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » ولا يجوز أن يكون « فرج » اسم يكون ، و « وراءه » متعلقا بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما أجنبيا وهو متنع بالإجماع .
الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية ، وذلك قليل .

ومثل هذا الشاهد في ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتي :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ مِنْهُمْ جَوْنِ الرَّبِّ بَابِ سَكُوبٍ
وقول الآخر :فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَنَجَا ، وَآكِنٌ عَسَى يَنْفَسْتُكَ يِي حَقِّ آثِمٍ
وقول أعرابي ، أنشده الزجاج في أماليه ١٢٦ :

عَسَى خَبَرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً مُحَلَّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جَارُهَا
(محلقة : حلقت شعرها في أعمال الحج . أوحيت ترمى جارها : أى في مكان رمى الجار)
١٢٥ — هذا بيت من المسرح ، وهذا البيت لأمية بن أبى الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء . وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » النية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر التين - وهى الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

الغنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته .
الإعراب : « يوشك » فعل ، مضارع ناقص « من » اسم موصول اسمها « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، الجملة لا عمل لها صلة الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ونية مضاف والماء مضاف إليه « في بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغاية مضاف إليه ==

وكاد وكرَّب بالعكس ، فمن الغالب قواه تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (٣) ،
وقول الشاعر :

١٢٦ -- * كَرَّبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ *

« يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي للعناية مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر « يوشك » .
الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا قليل .

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

١٢٦ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وحجزه ، ذ .

* حِينَ قَاتَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضِبُ *

وقيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للكلبية اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المحدثين .

اللمة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع « وش » ، وهو النمام السامح بالإفساد والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال » . وهو اللثم في الحجة « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر والمؤنث كصبور .

اللمى : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حيث أبلغني الوشاة الذين يسعون بالفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة على .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب « قال » فعل ماض « الوشاة » فاعله « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة « تبدأ » وأخبر في محل نصب مقول القول ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أتى بخبر « كرب » جملة فعلية ، . كان فيها فعلاً مضارعاً مجرداً من « أن » .

ومن القليل قوله :

١٢٧ — * كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ * *

١٢٧ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزة قوله :

* إِذْ غَدَا حَشَوَ رَبِطَةً وَبُرُودٍ *

وهذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وهو من كلمة لحمد بن مناذر ، ولي بن سبير بن يربوع أحد شعراء البصرة ، أدرك للهدى العباسي ومدحه ، ومات في أيام المأمون ، والبيت من قصيدة له يرى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي . وكان ابن مناذر بهواه ، وكان هو يحب ابن مناذر ويشغف به ويعينه على دينه .

وأول هذه القصيدة قوله :

كُلُّ حَيٍّ لَأَقِي الْحِمَامِ قُدُودٍ مَا لِحَيٍّ مُؤَمِّلٍ مِنْ خُلُودٍ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنْ عَبْدَ الْمُجِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَذَا رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمُهْدُودِ

كَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّفْسِ مِنْ عَقَابٍ وَجُودٍ

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى في مكانه « تفيض » ، وكل الرواة يجيزون أن تقول : فاضت نفسه ؛ إلا الأصمعي فأبى أن تقول إلا « فاض فلان » أو تقول « فاضت نفس فلان » وكلام غير الأصمعي أسد ، فهذا البيت الذي نشرحه دليل صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظِلْمًا وَتَحْنِي حَامًا فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدٍ

وقوله « ربطة » بفتح الراء وسكون الباء للثناة — اللالة إذا كانت قطعة واحدة ،

وأراد بها ألا كفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسمه « ن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله « تفيض » السابق « إذ » ظرف للماض من الزمان متعلق بقوله :

وقوله :

١٢٨ — * وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهُمْ أَنْ تَقْطَعَا *

ولم يذكر سيديويه في خبر كَرَبَ إلا التجرد من أن .

== « تفيض » أيضا « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد الحميد للرثي « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها .
ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبْرَ السَّلَمِ مِنَّا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَفْنُوا الشُّبُوفَ عَنِ السَّلِّ
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعُ سَقَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاتَحَى قَدْ كَادَ مِنْ ضَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْضَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم رضي الله تعالى عنه : « كاد فلي أن يطير » .

ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن في الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين « إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا تجوز إلا في الشعر » غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم ، وهو في ذلك تابع لسيديويه .

١٢٨ — هذا مجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّامِ *

والبيت لأبي هشام بن زيد الأسدي . من كلمة « يهجو بها » براهم بن إسماعيل ابن المغيرة وإلى المدينة من قبر هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل ، فلم ترق مدحته فلم يعطه ، وأمر به فضرب بالسيار — وأول هذه الكلمة :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَضَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُجْ بَيْنَ كَبَرِ سَدْرَتَا
تَقَائِدَ بُلُوسٍ ذَاغَتِ الْفَقْرَ وَالْفَيْ وَحَلَبَتِ الْأَيْمَ وَالْدَهْرَ اخْضَرَا =

== اللغة : « بأن ترعرا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة . و يروى ترعرا براءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك . ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ، فليس لهم في الكرم عرق ثابت ، فهم لا يتحركون للبذل ولا تنهش نفوسهم للعروف « تفائد » جمع تقيذة بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، و يروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجل » - بفتح فسكون - الدلو مادام فيها الماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجل ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير ، ولا يقال حيلند سجل . والقرب - بفتح العين المعجمة وسكون الراء المهملة - وكذلك الذنوب - بفتح الدال المعجمة - مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم . ولكنهم قوم بخلاء ذوو أنرة وأناية فلا يجودون وإن كثروا ما بأيديهم وزاد على حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامهم بنى مروان .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وهو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجل » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والهاء لتأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذف منه إحدى التائدين ، وأصله تقطعا - منصوب بأن ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب وأسمها وخبرها في محل نصب حال الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كربت » فعلا مضارعاً منصوباً .

فصل : وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي ، إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي « كاد » نحو (يَكَادُ زَيْتُهَا يُغِي) ^(١) ، و « أوشك » كقوله :
 * يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ * ^(٢)

وهو أكثر استعمالا من ماضيها ، و « طَفِقَ » حكى الأخفش طَفِقَ يَطْفِقُ كضرب بضرب ، و طَفِقَ يَطْفِقُ كعلم يعلم ، و « جَعَلَ » حكى الكسائي « إِنَّ الْبَعِيدَ لَيَهْزَمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ حَمَّةً » .

واستعمل اسمُ فاعلٍ لثلاثة ، وهي « كاد » قاله الناطم ، وأنشد عليه :
 * وَإِنِّي ، يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ * ١٢٩ -

= وهو قليل ، حتى إن سيويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » . وفي هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن ربيعة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْنَهُمَا مَثْبُورَا
 (١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) هذا البيت قد مضى قريبا (وهو الشاهد رقم ١٢٥) ، وحمل الاستشهاد فيه ههنا قوله « يوشك » حيث ورد فيه استعمال الفعل للمضارع من « أوشك » واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه ، وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا في شرح الشاهد (١٢٣) .
 ١٢٩ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أُمُوتُ أُمِّي يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ
 وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةً سَهَا عَائِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلُ عَائِدٌ
 قَدِيتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ =

و « كَرَبَ » قاله جماعة ، وأنشدوا عليه :

١٣٠ — * أُبُتِّيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِي * *

= فَإِنْ تُرِيتَ لِلكَحْلِ لَمْ يُتْرَكِ البَكِي

وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشَحَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللفظة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكده يرقاً ، وسئل ابن عباس عن المستعاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » فذاها « تشرى » تلج « حشحتها » حركتها « المراد » جمع مرود — بزنة منبر — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم : موضع بعينه ، ويصفه جماعة بالراى والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أى » معيول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أى حزينا « يوم » منصوب ، عن الظرفية الزمانية وناصبه « أموت » ، يوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « بقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره « أو فن بقينا » « لهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذى » جار ومجرور متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كائد » خبره . والجملة لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر به جوازا . وتقدير الكلام : الذى أنا كائد ألقاه .

الشاهد فيه : قوله « كائد » — بهجرة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل انشأ اسم الفاعل من « كاد » . هذا توجيه كلام الناظم العلامة . وقد تبع فيه قوما من النحاة .

والم : إن الصواب أنه « كابد » بالباء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه ، وهو الذى سببه فيما يلى العلامة المؤلف .

١٣٠ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قبله :

* فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلَ * =

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمي ، أحد بني حنظلة ، وبعده قوله :

أَوْصِيكَ إِيَّاهُ أَمْرِي لَكَ فَاصْبِرْ طَبِينَ رَبِيبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُعْجَلٍ
اللغة : « أبني » هو تصغير ابن مضاف إلى ياء التكلم ، وقد دخلت عليه همزة النداء ، وأصله الأصيل قبل الإضافة يديو ، فلما اجتمعت الواو والياء وسقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم أضيف إلى ياء التكلم فاجتمع ثلاث ياءات ، حذفت الثانية منهن التي هي لام الكلمة ، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد آتى بها لغرض خاص ، ولم تحذف الثالثة التي هي ياء التكلم لأنها كله برأسها ، ويروى في مكان هذه الكلمة « أجبل » وهو اسم ابنه ، وأصله تصغير جبل « كارب يومه » يريد أن يوم وفاته قد دنا وأن أجله قد انتهى « إلى المكارم » المكارم : جمع مكرمة - بضم الزاء المهملة - وهي الحصلة من خصال الكرم ، ويروى في مكانه « إلى العظام » والعظام : جمع عظيمة « فاعجل » لاتوان ولانسوف ، بل أجب الداعي سريعا . ويروى في مكانه « فارحل » وهو قريب منه « طبن » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة وبعدها نون - وهو الحاذق البصير بالأمور الخبير بعواقبها ، ويروى في مكانه « طب » بتشديد الباء - وهو بمعناه « ريب الدهر » حوادثه .

الإعراب : « أبني » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » أبا : اسم إن ، وكاف الخطاب مضاف إليه « كارب » خبر إن ، وكارب مضاف ويوم من « يومه » مضاف إليه ، ويوم مضاف وضمير القائب مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » دعى : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء الخطاب نائب فاعله « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « فاعجل » الفاء واقعة في جواب إذا ، اعجل . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لامعل لها من الإعراف جواب إذا . =

و «أَوْشَكَ» كقوله :

١٣١ - • فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا •

= الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعليه فإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه ، وفي كارب ضمير مستتر عائد إلى «أباك» وهذا الضمير للمستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام « إن أباك كارب (هو) في يومه يموت » وقد أنكر جمهرة العلماء - وتبعهم المصنف - هذا الذي ذهب إليه هؤلاء ، ودكروا أن كارباً في البيت اسم فاعل لكرب التامة ، فليس يحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل محسب ، وفاعله هو قوله «يومه» فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

١٣١ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• وَتَمْدُدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي •

والبيت من قصيدة لسكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو يشب في هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه .

اللمة : «العوادي» عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان ، واحدها عادية وأصله اسم فاعل فعله هذا يمدو .

المعنى : قد قرب احتمال هذه المرأة ، وسوف يعز عليك أن تراها ، وستعول دونها الموانع ، وتصرف عن لقاءها الصوارف .

الإهراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » حرف نفي « تراها » ترى . فعل مضارع منصوب بأن للصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد على غاضرة مفعول به ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه ، كذا قبل « وتعدو » الواو للاستئناف ، تعدو : فعل مضارع مرفوع = (٢١ - أوضح السالك ١)

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد - بالباء للوحدة - من المَسْكَابَةِ وَالْعَمَلِ ، وهو اسمٌ غيرٌ^(١) جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب^(٢) فى شرح ديوان كُتَيْبٍ .

وأن كارباً فى البيت الثانى اسمٌ فاعل كَرَبَ الثامة فى نحو قولم « كَرَبَ الشتاء » إذا قَرُبَ ، وبهذا جزم الجوهري .

وَأَسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا لَاطِنِينَ ، وهما « طلق ، وكاد » حكى الأخفش طُفُوْقًا

= بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو ، ودون مضاف و « غاضرة » مضاف إليه « العوادى » فاعل تعدو .
الشاهد فيه : قوله « موشك » حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل ما عمله فعله ، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر وهو المصدر للأخوذ من أن للصدرية وما بعدها .
وفى هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترب بأن للصدرية كما يقترب بها أصله .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لما ذكره المصنف ولما ذكرنا قول أبى سهم الهذلى :
قَمْوَشِكَةً أَرْضُنَا أَنْ تَمُودَ خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَبَابَا
الشاهد فيه : قوله « فوشكة » وهو اسم الفاعل للؤث من أوشك ، واسم قوله « أرضنا » وخبره « أن تعود » وقد رأيت أن المضارع الذى وقع خبراً له اقترن بأن كما يقترب بها خبر أوشك .

(١) فعل المكابدة هو « كابد » مثل قاتل وشارك ، واسم فاعل هذا الفعل هو « مكابد » مثل مقاتل ، لهذا كان « كابد » غير جارٍ على قياس الفعل المستعمل .
(٢) فى عامة النسخ « ابن يعقوب » وليس بشيء ، وهو أبو يوسف يعقوب ابن السكيت .

عن قال طَفَقَ بالفتح ، و طَفَقًا من قال طَفِقَ بالكسر ، وقالوا : كَادَ كَوْدًا
وَمَكَادًا وَمَكَادَةً .

فصل : وتختص « عسى » و « اخلوق » و « أوشك » بجواز إسنادهن
إلى « أَنْ يُفْعَلَ » مستغنى به عن الخبر ، نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا
شَيْئًا)^(١) ، وينبنى على هذا فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المُسْتَدُّ إليه في المعنى وتأخر عنها
« أَنْ » والفعل نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » جاز تقديرها خالية من ضمير
ذلك الاسم ، فتكون مُسْتَدَّة إلى « أَنْ » والفعل مُسْتَغْنَى بهما عن الخبر ، وجاز
تقديرها مُسْتَدَّة إلى الضمير ، وتكون « أَنْ » والفعل في موضع نصب على الخبر .

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والثنية والجمع ، فتقول على تقدير
الإضمار « هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ » و « الزَّيْدَانِ عَسِيَّا أَنْ يَقُومَا »
و « الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا » و « الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ » ،
وتقول على تقدير ائْطُلُوْا من الضمير « عسى » في الجمع ، وهو الْأَفْصَحُ ، قال الله
تعالى : (لَا يَسْتَخِرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ
مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ)^(٢) .

الثاني : أنه إذا ولى إحداهن « أَنْ » والفعل وتأخر عنهما اسم هو المُسْتَدُّ
إليه في المعنى ، نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » جاز في ذلك الفعل أَنْ يُقَدَّرَ خالياً
من الضمير ؛ فيكون مُسْتَدَّة إلى ذلك الاسم ، وعسى مُسْتَدَّة إلى أَنْ والفعل
مستغنى بهما عن الخبر ، وأن يُقَدَّرَ^(٣) مُتَعَمِّلاً لضمير ذلك الاسم ، فيكون الاسم

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١ من سورة الحجرات .

(٣) أى الفعل للنصب بأن المصدرية .

مرفوعا بعسى ، وتكون « أن » والفعل في موضع نصب على الخبرية ، ومنع الشكوكين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسيط الخبر ، وأجازه المبرد والسيرافي والفارسي .

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على وجه الإضمار « عسى أن يقوموا أخواك » و « عسى أن يقوموا إخوانك » و « عسى أن يمتن نيتك » و « عسى أن تطلع الشمس » بالتأنيث لا غير^(١) ، وعلى الوجه الآخر توحد « يقوم » وتوث « تطلع » أو تذكّر^(٢) .

مسألة — يجوز كسر سين « عسى » خلافاً لأبي عبيدة ، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي ، بل يقتيد بأن تُشدَّ إلى التاء أو الدون أو نا ، نحو (هل عسيتم إن كُتِبَ)^(٣) (فهل عسيتم إن توليتم)^(٤) ، قراها نافع بالكسر ، وغيره بالفتح ، وهو المختار .

(١) لأن « تطلع » حيثند مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس والشمس مجازي التأنيث — وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازي التأنيث وجب تأنيثه .
(٢) إنما وجب أن توحد « يقوم » لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالي له ، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة ثنية ولا علامة جمع ، وإنما جاز في « تطلع » التذكير والتأنيث لأنه حيثند مسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث ، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به ، وعدم إلحاقها .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة محمد (القتال) .

هذا باب الأخرَفِ الثمانية

الداخلة على المبتدأ والخبر^(١)

(١) إن قلت : إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء ، وقد قررتم غير مرة أن الحرف المختص بعمل العمل الذي يختص ما اختص الحرف به ، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر ، لأن العمل الذي يختص الاسم هو الجر ، فما وجه خروج هذه الأخرَف عما هو الأصل الثابت المقرر ؟

فالجواب عن هذا أن الأصل هو ما ذكرت ، إلا أن يعرض عارض يقتضى الخروج عنه ، وههنا قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأخرَف للفعل ، فاقضى هذا الأمر الذي عرض لها أن تعمل عمل الفعل .

فإن قلت : فما وجه مشابهة هذه الأخرَف للفعل ؟

قلت : قد أشبهت هذه الأخرَف الفعل شها قويا في اللفظ وفي المعنى جميعاً ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هائية أو أكثر ، فإن وأن وليت على ثلاثة أحرف ، ولعل وكأن على أربعة ، ولكن على خمسة ، والثاني أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا يحيد له عنها ، والثالث أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل للماضي مبنى على الفتح ، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء التثنية ، تقول : إني ، وأني ، وليتني ، ولعلني ، وكأنني ، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به ياء للتثنية ، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أكنت ، وكأن يدل على معنى شئت ، وليت يدل على معنى تمنيت ، ولعل يدل على معنى رجوت ، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر .

فإن قلت : فإن هذا الكلام كان يقتضى أن يكون الأول من الاسمين مرفوعاً والثاني منصوباً كما كان ذلك مع الفعل ، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوباً وكان الثاني وهو خبرها مرفوعاً .

فالجواب أنه لما قوى شهاها بالفعل ، ولم تكن أفعالا في الحقيقة ، خافوا إذا هم جاءوا بمعمولها فقدموا للرفع وأخروا للنصب ، والنزمو ذلك التزاماً لم يخالفوه ، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفاً وأنها أفعال ، فعكسوا ترتيب المعمولين ، يدلوا بذلك على حقيقة أمرها .

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع خبره ويسمى خبرها^(١) .

= فإن قلت : فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفى فى الفرق بينها وبين الأفعال .

قلت : كان هذا يكفى لو لم يكن فى العرية أفعال جامدة لاتصرف ، مثل عسى ونعم وبش وفعل التعجب وحذا ، فأما فى العرية أفعال لاتصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفى فى إعلان أنها حروف ، فلم يكن بد من شيء آخر ، فكان ما ذكرنا .
(١) وهنا أمران يجب أن تنتبه لهما .

(الأول) أن هذه الحروف لاتدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لاتدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية مثل « ما » التعيية كما لاتدخل على مبتدأ يجب له التصدير : أى الوقوع فى صدر الجملة ، كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إن » فى قول الأخطل التعلي :

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

فإن : حرف توكيد ونصب ، وانتمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، والمبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لأن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المصورون » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل « من » الجارة فى قوله « من أشد » زائدة على مذهب السكسائى الذى يميز زيادة من الجارة فى الإيجاب ، ويجعل على هذا « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها ، وهو مبنى على المذهب الضعيف . ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلياً أو إنشائياً ، فأما قوله تعالى : (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه : (إن الله نعماء يعظكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الدِّينَ قَتَلْتُمْ أُنْسَ سَيِّدِهِمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَأْتِيَهُمْ عَنْ أَيْلِكُمْ نَامًا =

= فإنها كلها - خلافا لابن عصفور - على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المفعول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم أسس مقول في شأنهم لانحسبوا - إلخ ، وقدر قوم الخبر في هذا البيت : إن الذين قتلتم سيدهم أسس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليهم - إلخ ، وكذلك الباقي .

ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس بها إذا خففت نحو قوله تعالى : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والحاسمة أن غضب الله عليها) .

والأمر الثاني : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخير جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (ويلسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَلْتَاتِ ، وَلَتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني القيمي الراجز :
كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا
وبقول الآخر :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا *

وبقول الشاعر ، ويلسب إلى امرئ القيس :

فَأَقْسِمُ نَوْ شَيْءًا أَنَاكَ رَسُـوْلُهُ

يـِـوَاكَ ، وَلَكِنْ لَمْ نَحِذْ لَكَ مَذْفَمًا

إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ ، وَلَوْ طَالَ مُكُتُّهُ لَدَيْنَا ، وَلَكِنَّا بِحُبِّكَ وَلَعَا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج نصب الجزءين بإن وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة .

فالأول والثاني « إن » و « أن » وهما لتوكيد النسبة وَتَقِي الشكَّ عنها والإنكارِ لها .

والثالث « لَكِنَّ » وهو للاستدراك والتوكيد ، فالأول نحو « زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ » والثاني نحو « لَوْ جَاءَنِي أُكْرِمْتُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيءْ »^(١) .
والرابع « كَأَنَّ » وهو للتشبيه المؤكد^(٢) ، لأنه مركب من الكاف وأن .
والخامس « كَأَيْتَ » وهو للتمنى ، وهو : طَلَبُ مالا طمع فيه أو ما فيه عُمُرٌ^(٣) نحو « كَأَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ » وقول مُنْقَطِعِ الرِّجَاءِ « كَأَيْتَ لِي مَالًا فَأُحْيِي مِنْهُ » .

= وجمهرة النحاة لا يسلون ذلك كله ، وعندهم أن المنسوب الثاني منصوب بامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراستا يشبهون أسداً ، كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما ، ياليت أيام العصابة تكون رواجع ، وفي هذه الشواهد تخرجات أخرى غير ما ذكرنا .

(١) ومن ذلك قول الحماسي :

قَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَهْطَرْ

(٢) ولا تخرج « كأن » عن التشبيه عند البصريين ، وزعم الكوفيون أن « كأن » كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق ، وجمالوا منه قوله :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشِّمًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

وزعم ابن السيد أنها تأتي للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أحوالها ، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب ، وزعم أبو علي الفارسي أنها قد تأتي للنفي .

(٣) الفرق بين مالا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستجيلا في مجرى العادة كرجوع الشباب لمن طمن في السن ، والثاني يكون ممكنا في مجرى العادة ولكنه نادر الوقوع ، ومن ذلك تلهم أن « لبت » لا تدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع ، فلا تقول « لبت غدا يجيء » .

والسادس « آمل » وهو للتوقع ، وَعَبَّرَ عَنْهُ قَوْمٌ بِالترجى فى المذهب نحو (آملَ اللهُ بِمُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)^(١) ، أو الإشفاق فى المكروه نحو (فَلَقَلَّكَ بَاخِيعُ نَفْسِكَ)^(٢) ، قال الأخفش : وللتعليل نحو « أفرغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَفَدَّى » ومنه (آملَهُ يَتَذَكَّرُ)^(٣) ، قال الكوفيون : وللاستغناء نحو (وَمَا يَذْرِيكَ آتَلَهُ يَزْكِي)^(٤) ، وَعُقِيلَ تَجِيزُ جَرَّ اسْمِهَا وكسر لامها الأخيرة^(٥) .

والسابع « عسى » فى لَفْظَةٍ ، وهى بمعنى لعل ، وشرطُ اسمِهِ أَنْ يكون ضميراً ، كقوله :

— ١٣٢ — * فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا *

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٦ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه

(٤) من الآية ٢ من سورة عبس

(٥) سيأتى شرح ذلك فى باب « حروف الجر » فانظر هنالك شرح الشاهد

رقم ٣٨٨ .

— ١٣٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* نَشَاكِي فَأَنِّي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا *

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمي .

اللغة : « تشكى » أصله تشكى - بتاءين - جُذِفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ ، وذلك شائع كثير فى فصحى كلام العرب ، وفى التنزيل العزيز (فَأَنْذَرْنَكُمْ نَارًا تَلْفُظُ) ومعنى « تشكى » يصيبها المرض فتشكو آلامه « أعودها » العبادة : زيارة المريض خاصة ، وتقول : عاد فلان فلانا يعوده عبادة ، إذا زاره وهو مريض .

المعنى : ترجى هذا الشاعر أن محبوبته يصيبها مرض فتشكو آلامه ، ليكون ذلك وسيلة يراها بسببها ، وهى أمنية سخيفة

وقوله :

• أَقُولُ لَهَا : كَعَلَّ أَوْ عَسَانِي • — ١٣٣

= الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « عساها » عسى : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « نار » خبر عسى ، ونار مضاف و « كأس » مضاف إليه « وعلها » الواو حرف عطف ، عل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « تشكى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر لعل « فأآتى » الفاء عاطفة ، آتى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نحوها » نحو : ظرف منصوب بآتى ، ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فأعودها » الفاء حرف عطف ، أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به

الشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلا بعسى ، ورفع بها ما بعده على أنه الخبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إن » فتتصب الاسم ، وترفع الخبر

وهذا رأى سيوبه رحمه الله فإنه ذهب إلى أن « عسى » قد يجيء حرفا دالا على الترجى فتعمل عمل إن ، فهي مثل لعل في أن كلا منهما يدل على الرجاء ، وبیت الشاهد يدل على صحة هذا الذهب ، ويلزمه أن يكون لفظ « عسى » مشتركا ، فتارة يكون فعلا يعمل عمل كان ، وتارة يكون حرفا يعمل عمل إن .

وخالف في هذا المبرد والفارسي ، وزعما أن « عسى » تكون دائما فعلا عاملا عمل كان ، وذكر أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه ، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر ، وهو فاسد ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردا وهو نادر أو ضرورة ، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأشموني ، وارجع إلى ما ذكرناه لك قريبا في مستهل باب أفعال المقاربة (في ص ٣٠١ من هذا الجزء) .

١٣٣ — قد روى هذا عجزا لبيت من الوافر من كلام عمران بن حطان الخارجي ، وصدره قوله :

• وَلِي نَفْسٌ تُدَارِعُنِي إِذَا مَا •

== وقد روى بيت عمران على وجه آخر ، وهو بنامه :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعُنِي : تَعَلَّى أَوْ عَسَانِي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقا من صدر بيت وعجزه ، والبيت من شواهد سيويه (٣٨٨/١) ورواه على ما ذكرناه أخيراً ، وتبعه في ذلك الأعم .
اللمعة : « تنازعني » أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت في القتال « لعل » أراد لعل أنورط في اللاذ الردية ، أو لعل أنك الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين .

الإعراب : « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نفس » مبتدأ مؤخر « تنازعني » تنازع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إذا » ظرف متعلق بتنازع ، مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « لعل » حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : لعل أنورط في حزائي الشرور ، مثلا ، والجملة في محل نصب مقول القول « أو » حرف عطف « عساني » عسى : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقديره نظير ما قدرناه في خبر لعل إلا أنه يقترب بأن للصدرية ، وجملة عسى واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره .

الشاهد فيه : قوله « عساني » فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل ، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميراً كما هنا ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام « عساني أن أرجع إليها » أو « عساني أن أنال ما أشتي » ، مثلا .

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد « عسى » في محل نصب مجيء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إتنى ولطنى وليتنى ، ولو كان الضمير خبراً لعسى ، وكان عسى فعلاً - كما يقول للبرد والفارس - لكان الشاغر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه . ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي .

وهو حينئذٍ حرفٌ وفقاً للسيرافي ، وَنَقَلَهُ عن سيبويه ، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بِفِعْلِيَّتِهِ ، ولابن السَّراج في إطلاق القول بحرفيته .
والثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتي .

ولا يتقدم خبرُهُن مطلقاً^(١) ، ولا يتوسطُ إلا إن كان الحرف غير « عسى » و « لا »^(٢) ، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً ، نحو (إنَّ لدينا

(١) قد عرفت - بما ذكرناه لك في مطلع هذا الباب - السر الذي من أجله نحاشي العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسائها ، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل ، وعلى أنها ليست أفعالا على الحقيقة ، وأهم التزاموا ذلك التزاما لم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلا حالة واحدة ، وهي أن يكون الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا ، وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا في الجار والمجرور وفي الطرف لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام .

(٢) السري امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها ، وبين لا النافية للجنس واسمها ، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، هو أنه يشترط في عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شيء ، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها فجعلت الخبر تابعا لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها ، فقلت شرط إعمالها .

وهذا بخلاف « عسى » العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها في باب أفعال المقاربة ، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها ، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه « أن » المصدرية والفعل المضارع ثم تلاها اسم مرفوع نحو « عسى أن يلقاك الخير » وجهان ، أحدهما : أن يكون الاسم المرفوع التأخر اسم عسى ، وتكون « أن » المصدرية والمضارع في تأويل مصدر خبر عسى ، ويكون فاعل المضارع ضميرا مستترا يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم في الرتبة ، والثاني : أن يكون اسم « عسى » ضميرا مستترا ، والاسم المرفوع للتأخر مرفوعا على أنه فاعل الفعل المضارع ، ففي الوجه الأول قد توسط خبر « عسى » بينها وبين اسمها ، وبخلاف « لا » النافية المهمة فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه ، ويجب مع =

« نِكَالًا »^(١) ، « إِنْ فِي ذَلِكَ تَمِيزَةٌ »^(٢) .

فصل : تَمِيزُ « إِنْ » للكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَهَا وَمَسَدٌ معموليها ، و « أَنْ » للفتوحة حيث يجب ذلك ، وَيَجُوزُ أَنْ إِنْ صَحَّ الاعتباران^(٣) .

= ذلك تكرر لا ، نحو قوله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) ونحو قولك « لا في الدار زيد ولا في المسجد » وأما « لا » التي تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العامة عمل « إِنْ » .

هذا ، وقد يجب أن يتوسط خبر إِنْ أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك في موضعين ، الأول : أن يقترن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قولك « إِنْ فِي الدار مالُكها » إذ لو قدمت الاسم في هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، والموضع الثاني : أن يقترن الاسم بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) وقوله جلت كلمته (وَإِنْ لَكَ لَأَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ) . وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جاراً ومجروراً ، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ، نحو قوله سبحانه (وَإِنَّكَ لَمَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ) .

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إِنْ إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً له ثلاثة أحوال : وجوب التأخر ، وجوب التوسط ، وجواز الأمرين التأخر والتوسط .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) أنت تعلم أن « أَنْ » المفتوحة الهمزة تؤول مع ما بعدها بمصدر . وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى ما يتم به كلام مفيد ، بخلاف « إِنْ » الكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدي كلاماً مفيداً ، ومن أجل هذا وجب في أَنْ المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها ، وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأول : أن المصدر المنسبك من « أَنْ » للفتوحة ومعموليها هو مصدر خبرها إِنْ كان مشتقاً مضافاً إلى اسمها ، وهو مصدر كان مضافاً إلى اسمها ، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر السكون ، إذا كان جامداً ، =

فالأول في عشرة ، وهي :

(١) أن تقع في الابتداء نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(١) ، ومنه (أَلَا^(٢)) إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون^(٣) .

= فنحو « يسرفي أنك مجتهد » يكون التقدير : يسرفي اجتهدك ، ونحو « يسرفي أنك أسد » يكون التقدير : يسرفي كونك أسدا . والأمر الثاني : أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى مفرد ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة « أن » تكون مفتوحة ، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفردا تكون همزة « إن » مكسورة ، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح همزة وكسرها .

فالفاعل ونائبه والبتداء والمجرور بالحرف وللإضافة إليه - إذا لم يكن المضاف مضافا لفاعل أو نائبه - كل هذه لا تكون إلا مفردات ، وكذلك المعطوف على واحد من هذه الأشياء ، والبديل من واحد منها ، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة .

وجواب القسم وصلة الموصول ، والذي يحكى بالقول ، كل أولئك لا يكون إلا جملة ، والحال ، والصفة ، وخبر اسم الذات يكون جملة ، فإذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها .

وسننبهك في كل موضع من المواضع التي سينكرها المؤلف إلى ما تنضج لك به هذه القاعدة فاية الوضوح .

(١) من الآية ١ من سورة القدر

(٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٣) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقيا بأن تقع « إن » في أول الكلام لا يسبقها شيء كآلية الأولى ، وقد يكون ابتداء حكيما ، وذلك إذا وقعت « إن » في أول الجملة وسبق عليها حرف لا يغير الابتداء مثل « ألا » الاستفتاحية كآلية الثانية ، وإنما وجب الكسر هنا ليكون الكلام مفيدا ، إذ لو نعتت الهمزة لكنت « أن » وما بعدها في قوة مفرد فيكون مبتدأ بخبر خبر .

- (٢) أو تالية لحيث نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ » .
 (٣) أو لإذ ، كـ « حَيْثُكَ إِذْ إِنْ زَيْدًا أَمِيرٌ »^(١) .
 (٤) أو لموصول ، نحو (مَا إِنْ مَقَاتِمُهُ كَفُّوهُ)^(٢) ، بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصَّلَاةِ ، نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ »^(٣) ، وقولهم : « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ حِرَاءَ مَكَانَهُ »^(٤) إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك ، فليست في التقدير تالية للموصول .

(١) إنما وجب كسر همزة « إن » إذا وقعت بعد « إذ » وبعد « حيث » لأن كل واحد من هذين الطرفين لا يضاف إلا إلى جملة ، فلو فتحت الهمزة لكنت قد أضفتها إلى المفرد ، وهذا في « إذ » مما لا خلاف فيه ، فأما في « حيث » فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد ، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن « حيث » مضافة إلى المفرد ، لكن الراجح عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة ، وعلى هذا يجب كسر همزة « إن » الواقعة في هذا الموقع .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص
 (٣) صلة الموصول غير ال موصولة لا تكون لإجملة ، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة « إن » الواقعة بعد الاسم الموصول ، وأما هذا المثال فليست « إن » ومعمولها صلة ، بل هي مع معمولها مبتدأ مخبر عنه بالطرف المتقدم ، وجملة المبتدأ والخبر هي جملة الصلة ، فهذا المثال بالنظر إلى « أن » من المواضع التي تقع فيها « أن » مع معمولها في موضع مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا .

(٤) هذا المثال مما وقعت فيه « أن » مع معمولها في موضع الفاعل ، غاية ما في الباب أن الفعل الرفع لهذا الفاعل محذوف للعلم به ، ونظيره قول العرب « لَا أَفْعَلُ هَذَا مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمٌ » والتقدير : ما ثبت كون حراء في مكانه ، وما ثبت كون نجم في السماء ، ينون لا أفعله أبدا ، لأن حراء لا يتحلل من مكانه ووجود نجم في السماء دائم ، ونظير ذلك « أَنْ » الواقعة بعد « لو » الشرطية ، نحو قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) أي لو ثبت صبرهم - إلخ ، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الموضعين لأن الموصول الحرفي - وهو « ما » هنا - لا يمكن أن يكون صلة إلا فعلية ، ولأن « لو » الشرطية خاصة بالفعل على ما هو الراجح من مذاهب النحاة .

- (٥) أو جواباً لقسم نحو (حَمَّ وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ^(١) .
 (٦) أو محكية بالقول نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) ^(٢) .
 (٧) أو حالاً ^(٣) نحو (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) ^(٤) .
 (٨) أو صفة نحو « مَرَزْتُ رَجُلًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » .
 (٩) أو بعد عامل علق باللام نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) ^(٥) .
 (١٠) أو خبراً عن اسم ذاتٍ ^(٦) نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » ومنه (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) ^(٧) .

- (١) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان
 (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم
 (٣) فإن قلت : كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال ، وقد علمنا أن الأصل في الحال أن يكون مفرداً ، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع ؟
 فالجواب عن ذلك أن نذكر أنك بأن المصدر النسب من أن ومعمولها هو مصدر خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها ، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة ، فمن أجل هذا عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع ، والحال كما يكون مفرداً يكون جملة .
 (٤) من الآية ٥ من سورة الأنفال
 (٥) من الآية ١ من سورة المنافقين
 (٦) إنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفرداً ، لأن المصدر لا يقع خبراً عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في ص ٣١٠) ، ولما كان لا يمحجج إلى التأويل أولى التزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة .
 (٧) من الآية ١٧ من سورة الحج

والثاني في تسمة ، وهي :

- (١) أن تقع فاعلة نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا)^(١) .
- (٢) أو مفعولة غير محكية نحو (وَلَا تَخَافُوكَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)^(٢) .
- (٣) أو نائبة عن الفاعل نحو (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ)^(٣) .
- (٤) أو مبتدأ نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ)^(٤) (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)^(٥) .
- (٥) أو خبراً عن اسم معني غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو « أَعْتَقَدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » بخلاف « قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « اِعْتَقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » .
- (٦) أو مجرورة بالحرف نحو (ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَلْقُ)^(٦) .
- (٧) أو مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ)^(٧) .
- (٨) أو معطوفة على شيء من ذلك نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنَا فَضَّلْتُكُمْ)^(٨) .
- (٩) أو مُبَدَلَةٌ من شيء من ذلك نحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِخْدَى الطَّاغُوتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)^(٩) .

- (١) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت ، والتقدير : أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ إِزَالَتَا
 - (٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام (٣) من ١ من سورة الجن
 - (٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت (٥) من الآية ١٤٤ من سورة الصافات
 - (٦) من الآية ٦٢ من سورة الطبع (٧) من الآية ٢٣ من سورة الداريات
 - (٨) من الآية ٤٧ من سورة البقرة (٩) من الآية ٧ من سورة الأنفال
- (٢٢ — أوضح السالك ١)

والثالث في تسمية :

(١) أحدها : أن تَقَعَ بعد فاء الجزاء نحو (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ^(١) ، قَالَ كَسْرُ عَلَى معنى فهو غفور رحيم ، والفتح عَلَى معنى قَالَ الْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ : أى حَاصِلَانِ ، أو فَالْحَاصِلُ الْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ ^(٢) .

كما قال الله تعالى : (وَإِنْ مَسَّ الشَّرُّ فَيَتَوْسَّ) ^(٣) ، أى فهو يَتَوْسَّ .

(٢) الثانى : أن تقع بعد « إذا » الْفُجَاءِيَّة ، كقوله :

— ١٣٤ — * إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَامِ *

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام

(٢) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة « إن » الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوبا ، إلا أنهم فى الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن فى هذا الموضع ؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفاها المبتدأ والخبر جميعا ، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر ، ويحذف الطرف الآخر لأن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه ، وعلى هذا يجوز فى هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب ، الأول أن يكون ما بعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة ، وذلك يوجب كسر همزة إن ، والثانى أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : فالغفران والرحمة حاصلان ، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبرا للمبتدأ محذوف للعلم به ، والتقدير : فجزاؤه الغفران والرحمة ، أو فالحاصل له الغفران والرحمة ، وعلى الوجهين الثانى والثالث يلزمك فتح همزة أن ، وبما يدل على صحة الوجهين الثانى والثالث أنه قد ورد فى أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلا جملة ، فلا بد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به ، فليكن هذا هكذا .

(٣) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

— ١٣٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

= * وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا *

وهذا البيت من شواهد سيويه التي لم ينسبها ، وقال سيويه قبل أن يبلشه (٢٢٢/١) : « وصحت رجلا من العرب يبلش هذا البيت كما أخبرك به » اهـ .
اللمة : « الهازم » جمع لهزمة - بكسر اللام والزاى - وهى طرف الحلق ، ويقال : هى عظم نائى تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا والهازم » كناية عن الحسة والدناءة والدلة ، وذلك لأن القفا موضع الصلع ، واللهزمة موضع الكسر ، فأنت إذا نظرت إلى هذين المرضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذلكه ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيذا كما قيل ، فإذا هو يتبين لى من أمره أنه ذليل خسيس .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أرى » بزة المبنى للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعول الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نصت لصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيذا » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها فى محل نصب خبر كان « إذا » بخاتمة « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والماء اسم « عبد » خبره ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « والهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث يجوز فى همز « إن » الوجهان : الفتح ، والكسر .

فأما الفتح فلى تقديرها مع معمولها بالمفرد ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لثم بهما جملة على الراجع عند الناظم من أن « إذا » حرف لا حرف .
وأما الكسر فتقديرها مع معمولها جملة وهى فى ابتدائها .

=

فَالْكَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَنَّا ، وَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا الْعَبوديةُ ،
أى : حاصلة ، كما تقول : خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ .

(٣) الثالث : أن تقع في موضع التعليل ، نحو (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ ؛ إِنَّهُ
هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)^(١) ، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة ،
والباقون بالكسر على أنه تعليل^(٢) مستأنف ، ومثله (صَلِّ عَلَيْهِمْ ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ
سَكَنٌ لَهُمْ)^(٣) ، ومثله « تَبَيَّنْتَ ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » .

(٤) الرابع : أن تقع بعد فعلٍ قسمٍ ولا لام بعدها ، كقوله :

١٣٥ - أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

= قال سيبويه : « قال إذا هبنا ككأها إذا قلت : إذا هو عبد القنا واللاهزم ، وإعما
جاءت إن هبنا لأنك هذا المعنى أردت ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت
به فإذا العبودية واللوؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللوؤم ، ثم وضعت
إن في هذا الموضع - جاز » ١٠١ .

وقال الأعمش : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع
للبتداء والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القنا ، والفتح على تقدير المصدر للبتداء
والإخبار عنه إذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا ، على تقدير :
فإذا العبودية شأنه » ١٠١ .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الطور

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة في موقع العلة كان المصدر للنسب منها
ومن معموليها مجرورا بحرف جر محذوف دال على التعليل ، وأنت تعلم أن المجرور
بحرف الجر لا يكون إلا مفردا ، والتقدير : لكونه برا رحيما ، وإذا كسرت الهمزة
كانت جملة جيء بها لتعليل ما قبلها ، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما في المنعول
لأجله ، ويكون كذلك بالجل ، فلا عجب أن يجوز الوجهان .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

١٣٥ - هذا بيت من الرجز ، وقبله قوله :

=

= كَتَمُعِدِينَ مَقْعَدَ الْقَصِي مِئَى ذِي الْقَاذُورَةِ الْمُقْلَى
 والبيتان ينسبان إلى رؤية بن العجاج ، وقال ابن برى في شأنهما : « هما لأعرابي
 قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولداً فأنكره » :
 اللغة : « القصي » البعيد النائي « ذي القاذورة » المراد به الذي لا يصاحبه الناس
 لسوء خلقه ، ويقال : هذارجل قاذورة ، وهذارجل ذو قاذورة ، إذا كان الناس
 يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنى طباعه « المقلَى » للسكره ، اسم مفعول مأخوذ من
 قولهم : قلاه يقلبه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأتي
 واوى ، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم للمفعول الذي معنى في هذا الشاهد مأخوذاً من اليأى ؛
 لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو
 وغزا يغزو .

الإعراب : « لتععدن » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تععدن : فعل مضارع
 مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال ، وباء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التثاق
 الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تعديتين » حذفت نون الرفع فراراً من
 اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان حذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من
 التثاق ، وهي كالتثنية لذلك وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه ، أو
 مفعول مطلق ، وهو مضاف و« القصي » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتععدن ،
 أو بالقصي ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصي ، وهو مضاف و« القاذورة »
 مضاف إليه « المقلَى » نعت ثان للقصي « أو » حرف عطف « تحلفى » فعل مضارع
 منصوب بأن المضمر بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل « بربك »
 الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب
 « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم « أبو » خبره ، وأبو مضاف وذيانم
 « ذياك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبي »
 بدل من اسم الإشارة أو عطف يان عليه أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز في همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها
 واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر =

فالكسرُ على الجواب ، والبصريون يُوجِبُونَهُ ، والفتحُ بتقدير « على »^(١) ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَتِ اللامُ تعين الكسرُ إجماعاً نحو « والله إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » و « حَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ »^(٢) .

= مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبي ، وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لأجل لها من الإعراب جواب القسم . وإيضاح هذا أن الجارى على السنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحد شئتين ، الأول المحلوف عليه ، والثانى جواب القسم ، فإذا ذكر إن ومعمولها فى هذا الوضع جاز لك أن تقدرها مع معمولها جواب القسم وحيث أنهم كسروا همزة إن لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وجاز أن تقدر أن مع معمولها المحلوف عليه ، وحيث تفتح همزة إن لأنها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وقد عرفت تقدير الكلام على هذا الوجه .

(١) مما ذكر المؤلف فى توجيه المسائل التسعة التى يجوز فى كل واحدة منها كسر همز « إن » وفتحها تعلم أن الكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر ، وليس من الممكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد ، ومنه تفهم أن عد النعاة للمواقع التى يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازها مع اتحاد التقدير . والقاعدة العامة فى هذه للسألة ما قررناه لك فى أول هذا المبحث ، وهو : أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى وقوع المصدر والآخر يقتضى وقوع الجملة فعلى هذا الموضع يجوز الفتح والكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد ، فإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع المصدر لم يجز إلا الفتح ، وإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع الجملة لم يجز إلا الكسر .

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور ، الأولى : أن يذكر فعل القسم وتقع اللام فى خبر إن نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمنكم) والثانية : أن يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً فى خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والمصر إن الإنسان للى خسر) ولا خلاف فى أنه يتعين كسر همزة إن فى هاتين الصورتين ، والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر =

(٥) الخامس : أن تقع خبراً عن قولٍ وَخَبَرًا عنها بقولٍ والقائل واحد ، نحو « قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ولو انتفى القول الأولُ فَتَحَتْ ، نحو « عَلَيَّ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كَسِرَتْ ، نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِنِّي زَيْدٌ أَيْحَمَدُ اللَّهَ » .

(٦) السادس : أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو (إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَمْرَى ، وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) ^(١) قرأ نافعٌ وأبو بكر بالسكسر : إما على الاستثناف ، أو بالعطف على جملة إن الأولى ، والهاقون بالفتح بالعطف على « أَنْ لَا تَجُوعَ » .

(٧) السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختص الكسر بالابتدائية ، نحو « مَرَضَى زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرَجُونَهُ » والفتح بالجارية وإحاطة ، نحو « عَرَفْتُ أَمْرَكَ حَتَّى أَنْتَ فَاضِلٌ » .

== إن ، كما في بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة الوجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما في شرح الشاهد السابق ، والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حَمِ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنْ أَنْزَلْنَاهُ) وفي هذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ويوجبون كسرها . والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع » ا هـ ، وعلى الصورة الثالثة ينبغي أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا ، فيكون تجوز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام .

(١) من الآية ١١٨ من سورة طه .

(٨) الثامن : أن تقع بعد « أما » نحو « أما إنك فاضلٌ » فالكسرُ على أنها حرفٌ استفتاحٍ بمنزلة ألا ، والفتحُ على أنها بمعنى أحقًا .

(٩) التاسع : أن تقع بعد « لا جرَمَ » والغالبُ الفتحُ ، نحو (لا جرَمَ أن الله يعلمُ)^(١) ، فالفتحُ عند سيبويه على أن « جرَمَ » فعلٌ ماضٍ ، و « أن » وصليتها فاعلٌ : أى وجَبَ أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لا جرَمَ » بمنزلة لا رجلَ ، ومعناها لا بُدَّ ، ومن بعدهما مُقدِّرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلةَ اليمين فيقول : « لا جرَمَ لآتيديك » .

فصل : وتدخل لامُ الابتداء بعد « إن » للكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا ، ومُشَبَّهًا ، وَغَيْرَ ماضٍ ، نحو (إن ربي لسميعُ الدعاء)^(٢) ، (وإن ربك ليعلم)^(٣) ، (وإنك لعلی خلقی)^(٤) (وإنا لنحنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ)^(٥) بخلاف (إن لَدَيْنا

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل

(٢) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) من الآية ٧٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الحجر

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع ، الأول أن يكون الخبر اسما مفردا مؤخرًا ومثاله (إن ربي لسميع الدعاء) والثاني أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثاله (وإن ربك ليعلم) والثالث أن يكون الخبر جارا ومجرورا ، ومثاله (وإنك لعلی خلق عظيم) والرابع أن يكون ظرفا ، نحو « إن زيدا عندك » ويجب أن تقدر متعلق الظرف والجار والمجرور اسما ، ولا يجوز لك أن تقدر المتعلق استقرا ، لأنه فعل =

أَنكَالًا) (١) ونحو (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) (٢)، وَشَذَّ قوله :

١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَآ لَلَّامُ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاهُ

= ماض ، وستعلم أن معمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه ، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية ، ومثاله (وإنا لنحن نحي ونميت) فإن « نحن » مبتدأ ، وجملة « نحي » في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ، وفي هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزءين وهو المبتدأ كما في الآية السكرية ، ويجوز لك أن تدخل اللام على الجزء الثاني وهو الخبر نحو « إن زيدا وجهه لحسن » وقد أنكر الرضی دخول اللام على الخبر ، ولكن ابن مالك حكى جوازه ، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما في الآية السكرية ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم ، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما في حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما ما الخبر أو تعلق كلا منهما باسم ، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبرا لإن .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس

١٣٦ - هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي حزام - غالب بن الحارث - المصلي .

اللفظة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ، لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ، لأن الذي يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها « وتركها » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركها » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، أو زائدة ، على ما ستعرف ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سواء » معطوف على خبر إن .

وبخلاف نحو (إن الله اصطفى) ^(١)، وأجاز الأخفش والفراء - وتبعهما ابن مالك - « إن زيدا ليعلم الرجل » و « لعمري أن يقوم » لأن الفعل الجامد كالاسم ^(٢)، وأجاز الجمهور « إن زيدا لقد قام » لشبه الماضي للقرون بقدر المضارع لقرب زمانه من الحال ، وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء ، خلافاً لصاحب الترشيع ، وأما نحو « إن زيدا لقام » ففي القرية أن البصري والكوفي على منعها إن قدرت للابتداء ، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قد .

الثاني : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضاً : تقدمه على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالحاً للام ، نحو « إن زيدا لعمراً

= الشاهد فيه : قوله « للامتشاهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام في الخبر » اه . وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور تبعاً للفراء إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء فإذا جعلت همزة إن مكسورة على ما هو كلام ابن هشام - وهو الذي يجري عليه كلام كثير من النحويين - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي ؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما دخولها على الخبر المنفي ، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في كثير من الشواهد . (١) من الآية ٢٣ من سورة آل عمران .

(٢) المراد بنعم كل فعل لادلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة ، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان ، ولكنه نقل إلى الإنشاء ، وقد وافق الشاطبي على دخول اللام على نعم وبئس ، ولم يوافق على دخولها على عسى .

ضَرْبٌ»^(١)، بخلاف «إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِي الدَّارِ» و «إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و «إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرْبٌ» خلافًا للأخفش في هذه .

الثالث : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أَنْ يتأخر عن الخبر ، نحو (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)^(٢) ، أو عن معموله ، نحو «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا» .
الرابع : الفصل ، وذلك بلا شرط ، نحو (إِنَّ هَذَا لَمَوْ الْقَصَصُ الْخَلْقُ)^(٣) إذا لم يُعْرَبْ « هو » مبتدأ .



فصل : وتتصل « ما » الزائدة بهذه الأحرف إلا « عسى » و « لا » ؛ فتكفها عن العمل ، وتهيئها للدخول على الجمل ، نحو (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٤) ، و (كَذَّابُنَا يُسَافُونَ إِلَى الْآثَرِ)^(٥) ، بخلاف قوله :

(١) وإذا كان الخبر صالحا لدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كثال المؤلف ، وثانيها دخول اللام على الخبر ، نحو قوله تعالى (إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ) وثالثها أَنْ تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وقد حكى الكسائي والعراء أن العرب يقولون « إني لبحمد الله لصالح » وقد أجاز للبرد ذلك ، ومنعه الزجاج ، تشبيها لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها - في هاتين الحالتين - لا تدخل على الخبر .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ٦٣ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال

* ١٣٧ - * وَلَكُمْ مَا فَرَقْتُمْ قَالَ يَا لَكُمْ *

١٣٧ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَوَاللَّهِ مَا فَرَقْتُمْ قَالَ يَا لَكُمْ *

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودي ، وبحث ديوان الأفوه الأودي فلم أجده فيه ، وأنشد أبو علي القالي في أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبي حاتم ، ولم يسم قائلها ، وانظر الأمالي (١ / ٩٩ ط دار الكتب) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (٤ / ٧٧ مصر) رابع أربعة أبيات ، ونسبها إلى أبي الطواع بن حمدان يقولها في دمشق .

اللمزة : « قاليا » اسم فاعل فعله قلاه يقليه ويقولوه قلى ، ومعناه كرهه وأبغضه .

للعنى : يقسم أنه لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم ، ولكنه خضوع لأحكام القدر ، وزول على ما قضاه ذو الجلال ؛ لأن ما تجرى به المقادير لا يمكن التعمد منه ، ولا من لأحد من وقوعه ،

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « ما » حرف نفي « فارقتكم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « قاليا » حال من تاء التثنية « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « ولستم » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وما : اسم موصول مبقى على السكون في محل نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبنى للجهول ، من نوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لهاصلة « فسوف » الفاء زائدة في خبر لكن ، وسوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة .

الأول : في قوله « ولستم » حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل ، بل عملت لكن في « ما » وهى اسمها على ما قررناه في الإعراب . وقدسها المؤلف في كتابه « قطر الندى » فاعتبر « ما » هذه كافة ، وأنها أزلت اختصاص =

إلا « كَيْتَ » فتبقى على اختصاصها^(١) ، ويجوز إعمالها وإعمالها^(٢) ،
وقد رَوَى بهما قوله :

١٣٨ — • قَالَتْ أَلَا كَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا •

لكن بالجملة الاسمية ، وتبعه على ذلك الأحموي ، ونهنا على خطئهما في شرحنا
على الكتابين .

الثاني في قوله « فسوف يكون » حيث زيدت الفاء في خبر لکن كما ذكرناه في
الإعراب ، والجمهور يجيزون زيادة الفاء في خبر للبتداء ، وفي خبر « إن » للكسورة
وخبر « أن » للمفتوحة وخبر « لکن » ، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه ،
ومنع الأخفش اقتران خبر « لکن » بالفاء الزائدة ، وهو مجعوج بهذا الشاهد ،
فاعرف ذلك .

(١) خالف في هذا الحكم ابن أبي الربيع وظاهر القزويني ، فإنهما أجازا في « ليت »
إذا اقترنت بها « ما » أن تدخل على الجملة الفعلية نحو « ليتا قام زيد »
(٢) وذهب سيويوه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلا الإعمال .

١٣٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

• إِلَى حَمَامَتَيْنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدَرِ •

وهذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يعتبرها بعض العلماء في عداد للملقات .
اللغة : « ليتا هذا الحمام » قال الخطيب التبريزي : « يروى الحمام بالرفع والنصب »
وكذلك نصفه ، فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون ما كافة لبيت عن
العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنا زيد منطلق « ا ه كلامه .
وسيتظهر لك وجهه في الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت « قد » اسم فعل بمعنى يكلى
أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : يحكى الناطقة عن امرأة أنها رأيت سرباً من الحمام يطير فتمنت أن يكون لها
مثل مقدار هذا الحمام ونصفه ، فإذا حصل لها ذلك فقد كفاها وأغناها .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والتاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي « ألا » حرف استفتاح « ليتا » ليت : حرف تمن ، وما : زائدة

= أو كافة على ما ستعرف « هذا » اسم الإشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة ، وإما أن يكون اسم ليت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة « الحمام » هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له ، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعاً ، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم ليت ويكون الحمام منصوباً ، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت إن اعتبرت ما زائدة ، أو خبر المبتدأ إن اعتبرت ما كافة « إلى حمانتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير المستكن في خبر المبتدأ ، وحامة مضاف ونا مضاف إليه « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نضنه » معطوف على اسم الإشارة ، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، وللمبتدأ وخبره في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتا هذا الحمام » فإنه قد روى برفع « الحمام » ونصبه ، ووجه الروایتين هو ما ذكرناه في الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال ليت عمل إن ، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها ، وأن الرفع على تقدير إعمال ليت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب اسم مع بقاء اختصاصها بالجلل الاسمية .

وهذا البيت بروايته يدل على أن « ما » غير اللوصلة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تسكنها عن العمل ، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلقاء مع أن الإلقاء في ذاته حسن .

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق « ما » بليت ، فإنه لا يعتبر « ما » المتصلة بليت هذه كافة ، بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم ليت ، وفي هذا البيت - على رواية الرفع - يعرب « هذا » خبراً لمبتدأ محذوف . و « الحمام » بدل منه أو نعت ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، و « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت . وتقدير الكلام على هذا الإعراب : ليت الذي هو هذا الحمام حاصل لنا ، وفي هذا من التكلف ما ليس يحتمل ، وقد ذكر هذا الوجه =

وَنَذَرَ الإِعْمَالُ فِي إِنَّمَا ، وهل يمتنع قياسُ ذلك في البواق مطلقاً ؟ أو يسوعُ مطلقاً ؟ أو في لعل قطعاً ؟ أو فيها وفي كأن ؟ أقوال^(١) .

فصل : يُعْطَفُ عَلَى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالنَّصْبِ : قبل مجيء الخبر ، وبمده ، كقوله :

١٣٩ — إِنَّ الرِّيحَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْمُبَاسِ وَالصُّيُوفَا

== من الإعراب ابن هشام في مغنى اللبيب ، وضعفه بأن فيه حذف الضمير للرفع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا في صلة «أى» ولكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير للرفع - وهو طول الصلة - متحققاً ، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بال ، فنظن لهذا .

(١) ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة الممزة ولا في كأن ولعل ولكن ، إذا اتصلت بإحداهن «ما» الكافة ، فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع : واجب وذلك في ليت ، ونادر وذلك في إن ، وممتنع وذلك في الأربعة البواق ، وحجته في كل ذلك الوقوف عند ماسم من العرب ، وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالها بما الكافة ، قياساً لما لم يسمع عن العرب على ماسم ، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في لعل إذا اتصلت بما الكافة ، لأنها أقرب هذه الأحرف شبهاً بليت حتى إن بعض النحاة يزعم أن لعل قد تتضمن معنى ليت فتأخذ حكمها ، وحل على هذا الوجه قوله تعالى (فأطلع إلى إله موسى) زعم أن نصب المضارع المقترن بالناء بسبب تضمن لعل معنى ليت ، لأن قبل ذلك (لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض) وذهب ابن أبي الريس إلى أن الإعمال جائز مع لعل وكأن ، لقرب كل منهما من ليت ، فهذه هي الأقوال التي يشير المؤلف إليها .

١٣٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وليس هو بثابت في ديوانه ، ولا في زيادات الديوان . =

وَيُعَافُ بِالرِّفْعِ بِشَرْطَيْنِ^(١) : استكمال الخبر ، وكون العامل « أن »

= اللغة : « الربيع » أراد بالربيع وبالخریف وبالصيف - وهو جمع صيف - أمطارهن ، وتقول العرب : ربنا ، وخرفنا ، وصفنا - بالبناء للمجهول في ثلاثين - وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف ، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف ، وثانيها القيظ ، وفيه تكون حارة القيظ ، وثالثها الخريف ، ورابعها الشتاء ، والصيف هو الذي يسميه أهل العراق الربيع « الجود » - بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فдал مهمل - هو للمطر التزير ، ويروى في مكانه « الجون » بالنون في مكان الدال - ومعناه الأسود ، والمراد سواد سحابه ، كناية عن كثرة مائه؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء « أبي العباس » يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسي .

المعنى : شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف يبدى الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه ، وهذا من التشبيه للقلوب لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم . والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الربيع » اسم إن « الجود » نعت للربيع « والخريفا » معطوف بالواو على الربيع « يدا » خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشئ ، وهو مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بإلية نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « العباس » مضاف إليه « والصيوبا » الواو حرف عطف ، والصيوبا : معطوف على الربيع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « والخريفا » حيث عطفه بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن ، قبل أن يجر يدا خبر إن الذي هو قوله « يدا أبي العباس » وقوله « والصيوبا » حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها .

(١) أنت تعلم أن التوابع خمسة : وهي النعت ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل - ومتأخرو النعاة يذكرون في هذا الفصل عطف النسق ، ولا يذكرون بقية التوابع ، وقد نقل الرضى وابن مالك عن الجرمي والزجاج والقراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وذكر الرضى أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا للوضع في غير عطف النسق =

أو « إن » أو « أكن » نحو (أن الله برى من المشركين ورسوله)^(١) ، وقوله :

١٤٠ - • فَإِن لَنَا الْأُمُّ النَّحِيَّةَ وَالْأَبُ •

== يمنع ولا بإجازة ، وهالك عبارة ابن مالك في التسهيل والعت وعطف البيان والتوكيد كاللنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء « ا ه . وهالك نص عبارة الرضى (٣/١٣٥٤) » والوصف وعطف البيان والتوكيد كاللنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على الحمل ، ولم يذكر غيرهم في ذلك لامنا ولا إجازة ، والأصل الجواز إذ لا فارق « ا ه ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النعاة قد أجازوا الإتيان على الحمل في العت وعطف البيان والتوكيد قياسا على ما سمع من العرب في عطف النسق ، وليس بين أنواع التوابع فرق ؛ فحمل ما لم يسمع على ما سمع جائز ، وقد يقال : إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا ، ومنى كان بينها فرق لم يتم القياس ، إذ لا قياس مع الفارق بين القيس والمقيس عليه ، وخذ لذلك مثلا العت فإن الفرض منه بيان للنعت ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضى البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر لتلايق الحكم على مجهول .

ومما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى (قل إن ربى يقذف بالحلق علام القيوب) جعل جملة (يقذف بالحلق) خبر إن ، وجعل (علام القيوب) بالرفع - نعتا لربى الذى هو اسم إن ، نظرا إلى الحمل .

وليس هذا الإعراب متعينا في هذه الآية السكرية ، بل يجوز أن يكون (يقذف) خاليا من الضمير ، ويكون (علام القيوب) فاعلا يقذف ، غاية ما في الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، لأن (ربى) و (علام القيوب) معناها واحد ، فالرابط بين اسم إن الذى أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرا هو إعادة للمبتدأ بمرادفه ، ولهذا نظائر كثيرة ، ومضى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال .

(١) من الآية ٣ من سورة التوبة (براءة)

١٤٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

• فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ • =

(٢٣ - أوضع للسالك ١)

== وقد أنشد أبو على الفارسي هذا البيت ولم يذهب إلى قائل معين ، ولم تقف له على نسبة إلى قائل معروف ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تصل به .

اللفظة : « النجبية » أراد التي تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة يقولون : إن العبد من هذا العلفي : أنجب ، والوصف منه : منجب ومنجاب ، وقال ابن منظور : « أنجبت المرأة فهي منجية ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل . يقال : أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولداً نجبياً ، أى كريماً » اهـ . فأما النجبية في بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين ، أولهما : أنه أراد أن يقول « فإن لنا الأم النجبية أولادها » حذف للمضاف - وهو الأولاد - وأقام المضاف إليه - وهو ضمير الغائبة - مقامه ، فارتفع واستتر ، وثانيهما : أن يكون قد بناء على فعلة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة .

اللفي : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء ، إذا لم يكن في الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولد لهم لثام الأولاد ، فليس أبونا وأماناً من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال الناجيب والنساء المناجيب .

الإعراب : « فن » اسم شرط جازم مبتدأ : مبنى على السكون في محل رفع « يك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط « لم ينجب » جازم ومجزوم « أبوه » أبو : فاعل ينجب ، وضمير الغائب مضاف إليه « وأمه » الواو حرف عطف ، أم : معطوف على الأب ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله في محل نصب خبريك « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « الأم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « النجبية » صفة للأم « والأب » الواو حرف عطف ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً لأن ، أو هو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وتقدير الكلام على هذا : ولنا الأب النجيب ، وجملة إن واسمها ==

وقوله :

١٤١ - * وَلَكِنْ عَمِيَ الطَّيْبُ الْأَصْلُ وَانْخَالَ *

= وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن «الأب» معطوف على محل «الأم» عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن النصب بعد أن جاء بخبر إن وهو «لنا» .

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك في النظم ، وظاهر عبارة للؤلؤ ههنا تبعاً له : أن هذا الاسم الرفع معطوف على محل اسم إن النصب ، ولكننا أعرنا البيت على غير هذا الظاهر ، وجعلنا الرفع إما معطوفاً على مرفوع وهو الضمير للمستتر في «لنا» عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة معطوفة بالواو على جملة إن واسمها وخبرها ، وإنما فعلنا ذلك لتوافق مذهب الجمهور من النعاة ومذهب ابن مالك نفسه الذي حكاه في شرح التسهيل واتصر به - وإن كان ظاهر عبارته في الألفية وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم الرفع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد .

وسنذكر مذاهب العلماء في شرح الشاهد الآتي ، وسنذكر لك عبارتي ابن مالك ، ونبين لك ما يفيد ظاهرها ، وما ينبغي أن تحمل عليه .

١٤١ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَمَا قَصَّرتُ بِي فِي التَّسَامِي خُولة *

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزمه إلى قائل معين . وقد بحث فلم أعر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله قوله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَغَى فِي الدَّاسِ تَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

اللمعة : «سباقاً» هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه «غاية» أراد بها نهاية للفاخر والراتب «يبتغى» يطلب «تجد» المجد : الكرم «إجلال» هو التعظيم «التسامي» التعظيم والتعالي ، وأراد به العراقة في النسب . وروى في مكانه «المعالي» «خولة» الأظهر أنه في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وفلان خولة ، =

ومثله : العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال ، والعمومة جمع عم .
 للحنى : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى
 أمهاته لم يكن أحد أعلى منه نفرا ، يريد أنه كريم النسب من جهتيه .
 الإعراب : « ما » حرف نفي « قصرت » قصر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث
 « لى ، فى السامى » جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خؤولة » فاعل قصر ، مرفوع
 بالضممة الظاهرة « لكن » حرف استدراك ونصب « عمى » عم : اسم لكن منصوب
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « الطيب » خبر لكن
 وهو مضاف و « الأصل » مضاف إليه « والحال » الواو حرف عطف ، الحال : مبتدأ
 وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : والحال الطيب الأصل ، وجلة المبتدأ وخبره
 معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها ، فهو على هذا من عطف الجملة على
 الجملة ، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعاله أن « الحال » معطوف على محل
 « عمى » عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله « والحال » حيث جاء به مرفوعا بالعطف على محل اسم لكن
 الذى هو قوله « عمى » بعد أن جاء بخبر لكن الذى هو قوله « الطيب الأصل » .
 وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناطم فى الألفية — وهو
 ما ذكره ابن هشام تبعاله — أن هذا للرفع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله ، عطف
 مفرد على مفرد ، ولكننا أعرنا البيتين على غير هذا الظاهر ، لأن مذهب الجمهور
 ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم للرفع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف
 الجمل ، أو للرفع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير للسكن فى الخبر للتقدم
 ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد ، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام
 ونسبه إلى المحققين ، بعد أن ذكر ما يذهب من كلام ابن مالك .
 وقد وعدناك آنفا بأن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، ونحن نفي لك
 بهذه العدة ، فنقول :

حاصل الأمر أن العرب قد جاءوا فى جملة صالحة من الشواهد بالاسم للسبوق
 بالواو الماطفة مرفوعا ، بعد جملة إن واسمها وخبرها كما فى الشاهد (١٤٠) وكما فى =

== هذا الشاهد ، وثبت ذلك عن العرب يحترف به النحاة جميعا ، ولكنهم يختلفون في تحريكه .

فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم للرفع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعا لفظا أو تقديرًا أو معلا قبل دخوله هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا الرأي ذهب الشلوبين ، وابن أبي الريع ، وأبو على الفارسي في الإيضاح ، والزجاجي في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيويه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو ما يفيد ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكِلَا

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول « يجوز رفع للمعطوف على اسم إن ولكن ، بعد الخبر بإجماع ، لأقبله مطلقا خلافا للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله » اهـ بحروفيه .

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم للرفع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم للرفع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأي الفراء والبرد وابن السراج وابن أبي العافية وأبو على الفارسي في غير الإيضاح ، وهذا هو الظاهر للنساق إلى الدهن من كلام شيخ النحاة سيويه ، وإنما نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر - وهو الإتيان بالاسم للرفع بعد استكمال إن خبرها ، ومن البعيد أن يكون ابن مالك - على جلالة قدره وسعة اطلاعه - لم يطالع على كلام محقق البصريين .

وما ذكرناه من الآراء في هذه المسألة ينحصر - على سبيل الإجمال - في رأيين أحدهما : أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما : أن الكلام من قبيل عطف مفرد ==

وَالْحَقُّونَ عَلَى أَنْ رَفَعَ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ ، أَوْ بِالْعَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ ، لَا بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْأَسْمِ مِثْلَ « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَأَةٍ » بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ الرَّافِعَ فِي مَسْأَلَتِنَا الْإِبْتِدَاءَ وَقَدْ زَالَ بِدُخُولِ النَّاسِخِ .

وَلَمْ يَشْتَرَطِ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ تَمَسُّكًا بِنَحْوِ (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ) ^(١) ، وَبِقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ^(٢) وَبِقَوْلِهِ :

• فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا كَفَرِيْبُ •

— ١٤٢ —

= عَلَى مُفْرَدٍ ، وَلَكِنَّهُ يَنْعَدُّ - عَلَى سَبِيلِ التَّلْصِيفِ إِلَى أَرْبَعَةِ آرَاءَ ، لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْكَلَامَ مِنْ عَطْفٍ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ يَذْهَبُ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ هُوَ اسْمٌ إِنْ ، وَيَذْهَبُ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكْنَى فِي خَبَرٍ إِنْ مَتَى كَانَ يَحْتَمِلُ الضَّمِيرَ ، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي شَرْحِ التَّلْهِيلِ مَا نَصَّ « وَتَلَخَّصُ أَنَّ فِي الْعَطْفِ حَالَةَ الرَّفْعِ مَذَاهِبٌ ، أَحَدُهَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مَعْذُوفٌ ، وَثَانِيهَا أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ إِنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى إِنْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، وَالرَّابِعُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي الْخَبَرِ إِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ الضَّمِيرَ ، وَكُلٌّ مِنْ قَالِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مُتَّفِقُونَ عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَمَنْ قَالَ بِالِاسْتِثْنَاءِ أَوْ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ قَدَّرَ لَهُ خَبْرًا مَعْذُوفًا مِثْلَ خَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَى هَذِهِ الْمَذَاهِبِ بِفَرْعِ اخْتِلَافِهِمْ هَلْ هَذَا الْعَطْفُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ أَمْ الْمَفْرَدَاتِ ؟ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مَعْذُوفٌ اعْتَدَّ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمٍ إِنْ ، أَوْ عَلَى إِنْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، اعْتَدَّ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ » اهـ الْقَصْدُ مِنْهُ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦٩ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٥٦ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ .

١٤٣ — هَذَا عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

• فَمَنْ يَلِكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ •

== وهذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو الدباس محمد بن يزيد المبرد في كامله ونسبها إلى ضايق بن الحارث البرجمي ، يقولها وهو عبير في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذى النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه .

اللفظة : « رحله » الرجل - بفتح الراء وسكون الحاء المهجلة - المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل - بفتح فسكون - أهله وقيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة - ذكر المعنى أنه اسم رجل ، وهذا غير ما قاله العلماء الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جملة ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

المعنى : يتحسر على غربته ، ويتعزى على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فلأني غريب في بلد ناء عن الأهل والرفاق .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه « رحله » رجل : اسم أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير القائب مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب خبر بك « فلأني » اللاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم « وقيار » الواو حرف عطف ، قيار : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : وقيار مثلي ، مثلاً لغريب « اللام لام التوكيد ، غريب : خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فلأني وقيار لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم للمرفوع الذي هو « قيار » على اسم إن المنصوب الذي هو ياء المتكلم ، قبل أن يهاء بخبر إن الذي هو قوله « لغريب » . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائي فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل =

عليه خبر إن ، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف ، ويراعى في كل كلام ما يناسبه ،
ففي بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر مبتدأ ، لأن
هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً ، والحل على
الشاذ - ما أمكن غيره - لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام الابتداء مما
لا داعي إليه .

ولتحقيق أقوال النحاة في هذه المسألة نقول لك :

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يجمعه واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب في جملة
صالحة من الشعر وفي بعض الشر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب
وقبل خبرها ، ومنه قول ضائب بن الحارث البرجمي وهو الشاهد الذي نشرحه :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْدَيْقَةِ رَحْلُهُ فَاِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَذَا لَغَرِيبُ

ومنه قول رؤبة أو جران العود ، وهو الشاهد (١٤٥) الآتي :

يَا لَيْقِنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين : الأولى قوله
تعالى (إن الدين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله
وملائكته يصلون) برفع (ملائكتنه) . وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فذهب
الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ،
وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره
المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها
وخبرها . وذهب المحقق الرضوي إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا يحمل لما معترضة بين
اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها
من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير
عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها ، وقد رأيت في عبارة
ابن مالك التي أئناها لك في شرح الشاهد رقم (١٤١) أنه نقل مذهب الكسائي
والفراء ولم يوافقهما على ما ذهبا إليه ، وأوماً إلى أن الشواهد التي يتوهم أنها موافقة لمذهبهما
هي في الحقيقة مخرجة على غير ما ذهبا إليه ، وهمو ما ذكرناه لك .

وقوله :

* وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ *

١٤٣ - هذه قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

وهذا البيت من كلمة لبشر بن أبي خازم - بمحاء وزاى معجمتين - .

اللفظة : « بغاة » جمع باغ ، وهو اسم الفاعل من البغى ، وهو مجاوزة الحد ، والمنسوم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك ، وتقول : بغى فلان يبغي بغيًا ، وبغى فلان على فلان ، إذا ظلمه واعتدى عليه « شقاق » مصدر شاقه ، إذا خالقه وعاداه أهد العداوة ، وكان كل واحد من المتشاقين قد صار في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر .

الإعراب : « إلا » كلمة مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة لتعريف وثانيهما لا النافية ؛ وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : إلا تفعلوا ، مثلاً « فاعلموا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، اعلوا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، وأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنتم مثلنا ، مثلاً « بغاة » خبر أن « ما » مصدرية ظرفية « بقينا » فعل وفاعل ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه ، وللضاف هو المدة التي تدل عليها « ما » الظرفية ، والتقدير : مدة بقائنا « في شقاق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن ، وكأنه قال : اعلوا أنا بغاة مدة بقائنا في هذه الحياة وأنا في شقاق دائم .

الشاهد فيه : قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله « وأنتم » على محل اسم أن الذي هو « نا » قبل أن يأتي بخبر أن الذي هو قوله « بغاة » وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائي والفراء تلميذه ، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن ، وإن لم يكن قد جاء خبرها ، أما الكسائي فيطلق في هذا الكلام إطلاقاً ، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبنيًا ، وأما الفراء فيجيز هذا في حال تقدم المعطوف على الخبر إذا =

ولكن اشترط الفراء - إذا لم يتقدم الخبر - خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة .

وخرّجها المانعون على التقديم والتأخير ، أى والصابتون كذلك ، أو على الحذف من الأول كقوله :

١٤٤ - فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَنِفَانِ

= كان اسم إن خفي الإعراب ، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ،

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذي أعربنا البيت عليه ، وعلى ما شرحناه في الشاهد السابق وفيما قبله .

١٤٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

خَلِيلِيَّ، هَلْ رِبٌّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ

وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت ، ولم يمهز إلى قائل معين ، وبحسب عنه فلم أعرله على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « طب » بثلاث الطاء المهملّة - هو : علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب - يكسر الطاء في المضارع أو ضمها - وتطب أيضاً « تبوحا بالهوى » تعناه وتظهرا ، والهوى : العشق ، وفعله هوى بهوى - مثل علم يعلم - فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبأبه ضرب « دنمان » مثق - دنف - بفتح الدال وكسر النون - صلة مشبهة من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض الملازم الخامر ، وقيل : المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف - بفتح فكسر - ودنف - بفتح الدال والنون - ومدنف - بضم الميم وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة - والثاني من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثق ، وياء التشكيم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، أو هل طب لنا « فَإِنِّي » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التشكيم اسم « وَأَنْتُمَا » الواو حرف عطف ، أنتما : مبتدأ « وَإِنْ » الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : إن بحتما بالهوى ، وإن لم تبوحا =

وبتعيين التوجيه الأول في قوله :

* فإني وقيار بها كقريب * ^(١)

ولا يتأتى فيه الثانى لأجل اللام ، إلا إن قدرت زائدة مثلها في قوله :

= بالهوى ، إن : حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم محذوف. النون ، وألف الاثنين فاعله « بالهوى » جار ومجرور متعلق ب«تبوحا» «دنفان» خبر المبتدأ الذى هو أتا- مرنوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فإني دنف وأتا دنفان .

ولا يجوز في هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لأن ، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً لأن من شرط الخبر أن يطابق مبتدأه أفراداً وثنية وجمعا ، واسم إن هنا مفرد ، والخبر المذكور مثنى ، فهو مطابق للمبتدأ ، لا لاسم إن ، كما لا يجوز أن يكون «وأتا» معطوفاً على ياء التكلم في « فإني » ويكون «دنفان» خبراً عن الجميع ؛ لذلك السبب نفسه ، وستعرف حقيقة في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « فإني وأتا دنفان » فإنه يتعين أن يكون قوله « أتا » مبتدأ خبره قوله « دنفان » ويكون خبر « إن » محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه . وأصل الكلام : فإني دنف وأتا دنفان .

والسبب في ذلك أن قوله « دنفان » لا يصلح أن يكون خبراً لأن فقط ، من جهة أن اسمها مفرد والمثنى لا يصلح أن يكون خبراً عن المفرد ، ولا يصح أن يكون خبراً عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع . فتعين ما ذكرناه أولاً - وهو أن يكون « دنفان » خبراً عن المعطوف الذى هو أتا ، ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة « إن » واسمها وخبرها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٣ الذى سبق شرحه قريباً ، ويريد المصنف أن يقول إن قوله « لغير » يجب أن يكون خبر « إن » ويكون قوله « وقيار » مبتدأ محذوف خبره لدلالة خبر إن عليه ، وأصل الكلام : فإني لغير وقيار غريب .

والسر في ذلك أن قوله « لغير » مقترن بلام الابتداء ، وهى تدخل على خبر « إن » ولا تدخل على خبر المبتدأ ، كما سبق تقرير هذا في محله ، وكل ذلك مبني على أن اللام لام الابتداء ؛ وفيها رأى آخر سنقره قريباً .

* أُمُّ الْخَلَيْسِ لَمَجُوزٍ شَهْرَبَةٌ * (١)

والثاني في قوله تعالى (وَمَلَأْنَاهُ) (٢) ولا يتأتى فيه الأول لأجل الواو في (يُصَلُّونَ) (٣) إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) (٤) .

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني (٥) تمسكاً بنحو قوله :

١٤٥ — يَا كَيْفِي وَأَنْتِ يَا كَيْسُ فِي بَلَدَةٍ كَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق في مباحث تأخير الخبر عن الابتداء وجوبا (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول : إن اللام في قوله « لمَجُوزٍ » قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر « إن » للتأخر ، فإذا قلنا إن اللام في قوله « لغريب » في البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لأن على ما قررناه ، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال بزيادتها في « لمَجُوزٍ » صح أن يكون قوله « لغريب » خبراً للمبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه ، واسكن هذا بما لاداعى إليه كما قررناه .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٩ من سورة المؤمنين

(٤) الشرط الثاني هو كون العامل واحداً من ثلاثة : إن للكسورة ، وأن للمفتوحة ، وكان ، يعنى أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصاً بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة ، بل أجاز ذلك في أسماء غيرهن كليت .

١٤٥ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من شطوره ، وقد نسب جماعة من النحويين هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف بقوله :

* إِلَّا التَّيْمَاءُ فِيرُ وَإِلَّا الْيَمِينُ *

ووقع في ديوان جرير العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا :

قَدْ نَدَعَ الْمَنْزَلَ يَا كَيْسُ يَمُتْسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجُرُوسُ

الذُّبُّ أَوْ ذُو لِبْدٍ هُمُوسُ وَبَلَدَةٍ كَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

= إِيْلَا الِئِمَاعِفِيرُ وَإِلَا الِئِمِيسُ وَبَقَرٌ مُلْعَعٌ كُنُوسٌ
 * كَأَنَّمَا هُنَّ الْجَوَارِي لِلِئِمِيسُ *

اللفظة : «ئيميس» اسم امرأة «يعقس» يطلب ما يأكل «الجروس» بزنة صبور - هو الشديد الصوت «الذئب» بدل من السبع الجروس «ذولبد» بمعنى به الأسد ، والبلد - بكسر اللام وفتح الباء - جمع بلدة ، وهي ما بين كتفى الأسد من الشعر «هموس» هو الخفيف الوطء «ليس بها أنيس» يريد ليس بها إنسان «الئيميس» جمع أئيس أو عيساء ، وهي التي يحالط بياضها شيء من الشقرة ، وهي من كرائم الإبل «ملع» فيه لمع بياض وسواد «كنوس» داخل في كناسها ، والكناس - بزنة الكناد - بيت الظبي في وسط الشجر «الجواري» جمع جارية «الئيس» جمع ميساء ، وهي التي تتبحر في مشيتها .

الإعراب : «يا» حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هذه «ليتى» ليت : حرف تمن ونصب ، والنون لوقاية ، وياء التكمال اسم ليت «وأنت» الواو واو الحال ، أنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنت معي ، وحلة للمبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وذهب الفراء إلى أن الواو عاطفة ، وأنت : معطوف على ياء التكمال الواقعة اسم ليت ، واستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت «يا» حرف نداء «ئيميس» منادى مبنى على الضم في محل نصب «في بلدة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «ليس» فعل ماض ناقص «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه «أنيس» اسم ليس مؤخر عن الخبر ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل جر صفة لبلدة .

الشاهد فيه : قوله «وأنت» بكسر التاء - فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم ، وقد زعم الفراء أنه معطوف على اسم «ليت» للنصوب محلا وهو ياء التكمال ، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية «ليت» بـ«ليكن» وإن وأن في جواز المعطف بالرفع على اسمائهن .

وهو عند الجمهور غير مسلم ؛ لأنهم قدرُوا «أنت» مبتدأ حذف خبره للعلم به من ==

وخرج على أن الأصل « وأنت ممي » والجملة حالية ، والخبر قوله « في بلدة »^(١).



فصل : تُخَفَّفُ « إن » الكسورة لثقلها ، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو (وَإِنْ كُنْ لَّمْ يَجِيعْ لَدَيْنَا مُمْضِرُونَ)^(٢) ويجوز إهمالها استصحاباً للأصل نحو (وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقِينَهُمْ)^(٣) ، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهمل^(٤)

المقام ، والتقدير « وأنت ممي » وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين « ليت » مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله « في بلدة » .

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله « في بلدة » والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور ، وهو العامل في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك ، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لم يزل على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بتدور ذلك ، ومن ذلك قوله في الألفية « ونادر نحو سعيد مستقراً في هجر » ولهذا رأى قوم أن خيراً من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء التكلم الواقعة اسماً للبت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال ، فافهم ذلك .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يس ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، واللام في « لما » لام الابتداء ، وما : زائدة ، وجميع : خبر المبتدأ ، ومعناه مجموعون ، ومحضرون : نعت

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكلا : اسم إن واللام من « لما » لام الابتداء ، وما : اسم موصول خبر ما ، وجملة ليوفينهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام ، فذهب سيوريه والأخفشان وأكثر البغداديين =

طارقة بين الإثبات والنفى ، وقد تُنفي عنها قرينة لفظية نحو « **إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ** » أو معنوية كقوله :

١٤٦ - * **وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ** *

= إلى أنها لام الابتداء ، وذهب أبو على الفارسي ، وابن جني ، وابن أبي العافية ، وابن أبي الريس إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر . لكنها تدخل على المفعول به كما في « **إِنْ قَتَلْتُ لِمَسْلَمًا** » (ش ١٤٧)

١٤٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ** *

والبيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته « أبو نقر » ، وهو شاعر طائي ، واستعرف نسبه .

اللمة : « **أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ** » يروى في مكانه « **وَنَحْنُ أَبَا الضَّمِيمِ** » وأبابة : جمع آب ، وهو اسم فاعل من **أَبَى** ، أى : امتنع ، تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضميم : الظلم « **مَالِكٌ** » هو اسم أبي قبيلة الشاعر ؛ فإن ، الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نقر بن قيس بن جعد بن ثعلبة بن عبد رشا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن عمرو بن القوث بن طيء « **كرام المعادن** » طيبة الأصول شريفة المهند .

الإعراب : « **أَنَا** » مبتدأ « **ابن** » خبره ، وهو مضاف ، و « **أبابة** » مضاف إليه ، وأبابة مضاف ، و « **الضميم** » مضاف إليه « **من آل** » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الضمير المستتر في الخبر ، وآل مضاف ، و « **مالك** » مضاف إليه « **وإن** » مخفية من الثقيلة « **مالك** » مبتدأ « **كانت** » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء للتأنيث « **كرام** » خبر كان ، وكرام مضاف و « **المعادن** » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك .

الشاهد فيه : قوله « **وإن مالك كانت** - إلخ » حيث ترك لام الابتداء التي تجلب =

وإن ولي « إن » المكسورة الخفيفة فعلٌ كثرَ كونه مضارعاً ناسخاً ، نحو
 (وإن يكادُ الذين كفروا ليزيغوك) ^(١) (وإن نظنك لمن الكاذبين) ^(٢)
 وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو (وإن كانت أكبرة) ^(٣) (إن كذبت
 لتزدين) ^(٤) (وإن وجدنا أكثرهم لفاشين) ^(٥) ، ونذر كونه ماضياً
 غير ناسخ كقوله :

١٤٧ — • شئتَ يمينك إن قتلتَ مسلماً •

= في خبر المبتدأ الواقع بعد « إن » المكسورة الحمزة الخفيفة من الثقيلة إذا حملت ،
 فرقنا بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى
 ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمح
 واقتضار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على الدم ، فلو حمل عجز البيت
 عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية
 لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المآدن ، أى : فهى قبيلة دينية الأصول ،
 فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي
 ارتسكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إن كنتُ قاضيَ نَحْيِ يَوْمَ بَيْنِكُمُ

لَوْ لَمْ تَمْنُوا يَوْمَ ————— بِدٍ غَيْرِ مَكْذُوبٍ

الأ ترى أنه فى مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ، فلو حملت
 « إن » فى صدر البيت على النفي فسد هذا المعنى ، ولم يستقم الكلام .

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم (ن)

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

١٤٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

ولا يُقاس عليه : « إن قام لانا ، وإن قعدَ لزيد » خلافاً للأخفش ،
والكوفيين^(١) ، وأندَرُ منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله « إن يربيكَ
لنفسك ، وإن يشينكَ لهيمة »^(٢).

= * حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ *

والبيت لعائكة بنت زيد بن عمرو بن ثعلب القرشية العدوية — وهي بنت عم
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — ثرى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو
على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « حلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل حَلَّتْ — بكسر العين ، وهي اللام
الأولى — « حلت عليك » أى : نزلت بك ، ويروى فى مكانه « وجبت عليك » .

الإعراب : « حلت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل
شل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل « لمسلما »
اللام فارقة ، مسلما : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث
« عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « إن قتلت لمسلما » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل
ماض غير ناسخ ، وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن الكوفيين يميزون تخفيف « إن » المؤكدة ، ويميزون
مع ذلك دخولها على الفعل الماضى غير الناسخ كهذين المثالين اللذين ذكرهما ، ولكن
المعروف من مذهب الكوفيين — وهو الذى ذكره المؤلف نفسه فى معنى اللبيب —
أنهم لا يميزون تخفيف إن المؤكدة ، وأنهم يحملون ما ظننه البصريون من تخفيفها
على أن « إن » نافية ، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلا ، فعنى « إن قام لانا » هو
عين معنى « ما قام إلا أنا » ، والتحقيق أن الكوفيين يميزون هذا التعبير ، لكن على
وجه آخر هو ما ذكرناه ، لاهل الوجه الذى ذهب إليه البصريون .

هذا ، ومما وقع فيه بعد إن فعل ماض غير ناسخ قراءة ابن مسعود « إن لبثتم
قليلة » وقول امرأة من العرب « والذى يحلف به إن جاء لحاطبا » .

(٢) وعجىء المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لا يقاس عليه ، بإجماع سى النحاة
على ذلك .

فصل : وَتُخَفَّفُ « أن » المفتوحة فيبقى العمل ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمرأ محذوفاً ، فأما قوله :

١٤٨ - بِأَنْكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة .

وقد تلخص لك من هذا الكلام أن وقوع اللام بعد إن المخففة من الثقيلة على ثلاثة أضرب :

الأول : واجب ، وذلك في حال إعمالها وكون اسمها خبرها مفردين نحو « إن زيد لقائم » وقد قال ابن مالك في شأن هذا الضرب « وتلزم اللام إذا ما تمهل »

الثاني : ممتنع ، وذلك إذا كان خبرها مما لا تلحقه اللام ، نحو « إن زيد لن يقوم »

والثالث : ما يجوز فيه ذكرها وحذفها ، وذلك فيما لو أعملت نحو « إن زيدا قائم »

وجوز « إن زيدا لقائم »

١٤٨ - هذا بيت من المقارب ، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ،

ترى أخاها عمرا للقب « ذا الكلب » ولجنوب هذه فيه مرث عديدة ، والنساء

يستشهدون بأبيات من مرثياتها فيه ، وفي ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مرثية

منهن (انظر الشاهد ٢٢ فيه) ، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان

أختها ، والصواب ما ذكرناه أولا .

اللمة : « بأنك ربيع » هذه الباء متعلقة بقولها « علم » في بيت سابق ،

وهو قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالرُّمْلُونَ إِذَا أَغْبَرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ ثَمَالَا

والذي في شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا :

بِأَنْكَ كُنْتَ الرَّبِيعَ الْمَرِيحَ وَكُنْتَ لِيْنَ يَمَتِّفِيكَ الثَّمَالَا

الرملون : جمع رمل ، وهو من لا زاد له ، وتقول : أرمل القوم ، إذا نفد

زادهم . وثمانلا - بفتح الشين - ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال من

من الضمير للستر في هبت الواقع فاعلا ، وأرادت بقولها « بأنك ربيع » أنه كثير نفعه ،

واصل عطاؤه ؛ فهو للضيف ولن لا زاد له بمنزلة الربيع « وغيث » أصل القيث =

الطر ، ولكنها أرادت به هنا الزرع الذى يثبت للطر ، بدليل وصفها إياه بقولها « مربع » بفتح الميم أو ضمها - وهو الحصيب ، وتقول : مرع الوادى - بفتح الراء أو ضمها أو كسرهما - مراعة ، إذا صار ذا كلاً ، وتقول : « أمرع » أيضاً « الثمالة » بزنة الكتاب - وهو الدخر والقيث .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسمه « ربيع » خبر أن « وغيث » الواو حرف عطف ، غيث : معطوف على ربيع « مربع » صفة لغيث ، وأن ومادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم في البيت السابق : أى علم الضيف بكونك ربيعاً « وأنتك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب اسم أن مبني على التثنية في محل نصب « هناك » هنا : ظرف متعلق بتكون ، أو بالتمال الآتى ، والكاف حرف خطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الثمالة » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تكون واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة .

الشاهد فيه : قولها « بأنك ربيع » وقولها « وأنتك تكون الثمالة » حيث جاءت باسم أن للؤكد المخففة من الثقيلة في الموضعين ضمير مخاطب ، وذكرته في الكلام ، والأصل في اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن ، وأن يكون محذوفاً ، والجمهور على أن ماخالف ذلك شاذ أو ضرورة ، وهو المنقول عن سيويوه ، وارتضاء ابن الحاجب ، في كل من الجملتين - على هذا المذهب - شذوذ من وجهين : كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه مذكوراً ، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميراً غير ضمير الشأن ، لكنه أوجب حذفه بكل حال ، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهى ذكر الاسم ، وفي قولها ، « بأنك ربيع » شذوذ من جهة ثالثة عند سيويوه وابن الحاجب ، وهى ثانية عند ابن مالك ، وهى عجيء خبر أن المخففة من الثقيلة مفرداً ، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة .

ويجب في خبرها : أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فملها جامداً أو دعاء لم تحتج لفصل نحو (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحمدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) .
 (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى)^(٢) (وَالتَّوَالُوسَةُ أَنَّ غَضِبَ اللّهُ عَلَيْهَا)^(٣) ،
 ويجب الفصل في غيرهن^(٤) بقد ، نحو (وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا)^(٥) ، أو تنفيس
 نحو (عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ)^(٦) ، أو نفي بلا ، أو إن ، أو لم ، نحو (وَحَسِبُوا

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس ، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم ، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبي مرة
 للكي :

أَضْعَفَ وَجْدِي وَزَادَ فِي سَقَمِي أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الْمَوْتَ إِلَى أَحَدٍ
 (٣) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه الآية الكريمة مثال لمجيء الخبر جملة
 دعائية ، والدعاء إما أن يكون بشركا في هذه الآية ، وإما أن يكون بخير ، ومثاله قوله
 تعالى (أن يورك من في النار ومن حولها) .

(٤) دعاء إلى التزام الفصل بين أن للفتوحة المخففة من الثقلية وبين خبرها إذا لم
 يكن جملة اسمية أو فعلية فملها جامداً أو دعاء بواحد من القواصل التي ذكرها - أمران :
 أولها أن يكون ذلك الفصل عوضاً عما فقدته ، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها ،
 وثانيهما : مخافة الالتباس بأن المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع الكسورة دفعا للالتباس
 بأن النافية ، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد ، ولا
 على فعل الدعاء ، لم يجئوا بفواصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم يأمّن من الالتباس الذي
 يحذرونه ، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتي فيه أن المصدرية كافيا عندهم ، فلم
 يحتاجوا معه إلى دليل آخر .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة الزمل ، وحرف التنفيس هو السين أو سوف ، وقد
 استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة ، وشاهد سوف قول الشاعر :

أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً^(١) ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَغْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)^(٢) ،
(أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)^(٣) ، أو لو ، نحو (أَنْ لَوْ تَشَاءُ أَصَبْنَاكُمْ)^(٤) ،
وَيَنْذُرُ نَزْكَهَ ، كقوله :

— ١٤٩ — * عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا *

وَعَلِمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِيرًا
وقول قيس بن رفاعه:

فَإِنْ عَصَيْتُمْ مَقَالِي الْيَوْمَ فَاعْتَرَفُوا أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرًا عَاكِرًا

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥ من سورة البلد

(٣) من الآية ٧ من سورة البلد

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .

١٤٩ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يحلم قائلها .

الإعراب : « علوا » فعل وقاعل « أن » حرف توكيد ونصب عطفة من التثنية واسمها ضمير الشأن المحذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب الفاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » الخنفة « جادوا » فعل وقاعل « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ، وقبل مضاف و« أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و« سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » الخنفة من التثنية وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفصل بين « أن » وجملة الخبر .

ولم يذكر « لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين ، وقول ابن النظم
 « إِنَّ الْفَعْلَ بِهَا قَلِيلٌ » وَمِمَّنْ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ (١) .

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن »
 الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون عطفة من الثقيلة لا غير ، فأما على
 مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للخفيفة موضعاً يخصها ، وأوجبا الفصل
 بواحد من الأور التي ذكرها المؤلف للترقة فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا
 البيت عطفة من الثقيلة ، وزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب هنا
 كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِثْلِي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشِيرَا أَحَدًا
 وكالم تنصبه في قول الله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) في قراءة من قرأ
 برفع « يتم » إلا أن يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضا أن تكون « أن » في
 البيت الشاهد مصدرية مهمة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا »
 فنصب الفعل بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ،
 فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى عطفة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع
 الشاعر بين لفتين مختلفتين في بيت واحد .

(١) أصل هذا الوم أن الناهم ذكر في الخلاصة ما يوصل به بين أن الخفيفة وجملة
 خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء ، وذكر من هذه الفواصل « لو »
 ثم قال في ختام هذا الكلام « وقليل ذكر لو » ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه
 العبارة أن يحىء « لو » في الكلام العربي فاصلا قليل ، وليس هذا الفهم مستقيما ،
 بل صوابه « لو » فاصلا في الكلام العربي الصحيح كثير ، ويكفي في الدلالة على فصاحته
 أنه ورد في القرآن الكريم كآلية التي تلاها المؤلف ، ومثل قوله جل شأنه (وأن
 لو استقاموا على الطريقة) ، ولكن القليل هو ذكر النسخة لهذا الحرف في الفواصل
 هذا تفسيرا وإيضاح كلام المؤلف رحمه الله والذي رأيته بعين في شرح ابن النظم على
 ألفية والده مستقيم كل الاستقامة ، وهو صريح أبغ الصراحة في الفهم الذي قرره =

فصل : وتخفف « كَانٌ » فيبقى أيضا إعمالها ، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها ، كقوله :

١٥٠ — * كَانُ وَرِيدَيْهِ رِشَالَا خُلْبُ * .

= المؤلف ، وإليك نص عبارته ، قال : « وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن الخلفة وبين الفعل باو ، وإلى ذلك أشار بقوله : وقيل ذكرلو » اهـ .

هذا ، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الداء - الواقع بعد أن المفتوحة الممزة إما مثبت وإما منفي ، وعلى كل حال إما أن يكون ماضيا وإما أن يكون مضارعا ، فهذه أربعة أنواع .

فالماضى المثبت بفصل بقد ، نحو (ونعلم أن قد صدقتنا) .
والمضارع للثبت يفصل بالسين نحو (علم أن سيكون) أو بسوف كما في البيت « أن سوف يأتي كل ماقدرا » .

والماضى المنفى يفصل بلا النافية دون غيرها ، نحو قولك « علمت أن لا جاء على ولا أرسل كتابا » .

والمضارع المنفى يفصل بلا ، أولن ، أولم ، وقد مثل المؤلف ثلاثتهن .
وأما لو فتكون فاصلا مع الماضى نحو (وأن لو استقاموا) ومع المضارع نحو (أن لو نشاء) وذلك لأنها في الامتناع شبيهة بحرف النفى ، وهو يحىء مع النوهين .

١٥٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، وقد وجدت في زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هـ — إِذَا دَعَاهَا أَقْبَلْتُ لَا تَتَلَبَّ

وفي اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما ، وذكر الشاهد وحده ، ولعل ذلك هو الصواب ، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما . وستعرف في رواية بيت الشاهد اختلافا نذكره في لغة البيت .

اللغة : « يسوقها » الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق ، والضمير المستتر يعود إلى غلبها « أعيس » هو الذي لونه العيس - بفتح العين المهملة والياء المثناة جميعا - =

== وهو يياض يخاطله شيء من الشقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفية ، وقالوا : رجل أعيس الشعر ، يريدون أبيضه ، وأراد الراجز حملاً أعيس « هدار » صيغة البالغة من قولهم هدر البعير يهدر هدرا - بوزان ضرب يضرب ضرباً - وهديرا ، إذا صوت في غير شقة شقة ، وفي أمثالهم « كالمدر في العنة » يضرب للرجل يصيح ويحلب وليس وراء ذلك شيء « بيب » الباء جارة ، وبب : حكاية صوت البأبية ، وهي هدير الفعل « لاتتب » لاتخزي ولا تستعنى « ويرديه » مثق وريد ، وهو عرق في الرقبة ، وهما وريدان « رشاء » هو بكسر الراء بزنة الكتاب ، وهو الحبل ، وهو مفرد في رواية الديوان وفي رواية أكثر النعاة ، وقال الشيخ خالد : « وهو مفرد لامثنى ، وصحح الصغاني - بالعين المعجمة - أنه مثني » اه . قال أبو رجاء عفا الله عنه : وكأن الذي دعا الصغاني إلى تصحيح الثنية أنه رأى اسم كان مثني فأراد أن يشبه المثني بالثني « خلب » أصله بضم الحاء وإسكان اللام ، ولكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام - وقد فسر قوم الخلب بالبشر البعيدة القعر ، فيكون الرشاء مضافاً إلى الخلب ، وفسر أبو إسحاق الخلب بالليف ، وعلى ذلك يجهوز في « رشاء خلب » وجهان ، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الخلب كما يضاف للميز إلى التميز في نحو « خاتم حديد » إلا أن هذا الوجه لا يجهوز في البيت ؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن ، والوجه الثاني أن يكون « خلب » نمطاً بتأويله بالمشق وكأنه قال : رشاء غليظ ، وشيء آخر لا يجهوز في البيت بسببه أن يكون « خلب » تميزاً ، على الراجح ، لأن التميز منصوب ، وللنصب لا يوقف عليه بنقل الحركة ، ومن أجاز ذلك - وهم الكوفيون والأخفش - لا يتمتع على مذهبهم جعله تميزاً كما تجعل حديداً في قولك « هذا خاتم حديد » . الإعراب : « كان » حرف تشبيه ونصب مخفف من اللثقل « ويرديه » اسم كان منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المسكور ما بعدها تقديراً لأنه مثني ، وضمير الغائب مضاف إليه « رشاء » خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة « خلب » صفة لرشاء مرفوعة بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كان ويرديه رشاء » حيث خفف « كان » وذكر اسمها وخبرها جميعاً ، وجاء بخبرها مفرداً : أي غير جملة كما هو معلوم ، وكل ذلك جائز في ==

وقوله :

١٥١ — * كَأَنَّ ظَلْبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ * .

يروى بالرفع على حذف الأسم — أى : كَأَنَّهَا — وبالنصب على حذف الخبر — أى : كَأَنَّ مَكَانَهَا — وبالجر على أن الأصل كَظَلْبِيَّةٍ ، وَزَيْدٌ « أَنْ » بينهما .

= « كَأَنَّ » من غير ضرورة ولا شذوذ ، بخلاف « أَنْ » التى يجب عند الجمهور فى اسمها ألا يكون مذكورا ، وفى خبرها أن يكون جملة ، كما عرفت فيما تقدم .
١٥١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْمًا نُوَافِيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ *

وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء — وقيل : علباء بن أرقم اليشكرى — ويقال هو من كلام باغث بن صريم اليشكرى . وباغث : بموحدة وغين معجمة وآخره ثاء مثناة ، وصريم : بضم أوله على زنة المصغر .

اللغة : « توافينا » نجيثنا وتزورنا « وجه مقسم » جميل حسن « تعطو » تتناول « وارق السلم » أى شجر السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسلم : شجر العضاء .

الإعراب : « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتى « توافينا » توافى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، ونا : مفعول به لتوافى « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب مخفف من الثقل « ظبية » بى : يروى بالرفع وبالنصب وبالجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كَأَنَّ مخوف وظبية خبر كَأَنَّ ، والتقدير : كَأَنَّهَا ظبية ، وأما رواية النصب فعلى أن ظبية اسم كَأَنَّ ، وخبره مخدوف ، وقد قدر قوم الكلام على هذا الوجه : كَأَنَّ ظبية هذه المرأة ، وهو من باب التشبيه القلوب ، وقدره قوم — وبمعهم المؤلف هنا — كَأَنَّ ظبية مكانها . وأما رواية الجر فعلى أن الكاف من « كَأَنَّ » حرف جر ، وأن : حرف زائد ، وظبية : مجرور بالكاف « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود

وإذا حُذِفَ الاسمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتاج لفواصلٍ ، كقوله :

— ١٥٢ — * كَأَنَّ نَذِيَاهُ حُقَانٌ * .

== إلى ظبية ، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ ظبية » على روابق الرفع والنصب ، فإنتهما معا يدلان على أنه يجوز في اسم « كَأَنَّ » الخفة من الثقل أن يكون مذكورا في الكلام ، وهذا ما تدل عليه رواية النصب ، وأن يكون محذوفا من الكلام من غير أن يلزم أن يكون ضمير هُأَن ، وهذا تدل عليه رواية الرفع ، لأن التقدير عليها : كأنها (أى المرأة) ظبية . قال الأعلم الشنمري : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كَأَنَّ ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكَأَنَّ ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كَأَنَّ ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة » اهـ كلامه .

١٥٢ — هذا عجز بيت من الحزج ، ويروى صدره هكذا :

* وَوَجْهٌ مُشْرِقٍ اللَّوْنِ *

ويروى صدره :

* وَصَدْرٌ مُشْرِقٍ النَّحْرِ *

وهذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم ينسبها القلة : « وصدر » قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة « وجه » وروى غيره في مكانه « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله « نديه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » . بتقدير مضاف ، وأصل الكلام على هذا : كَأَنَّ نَدِيَّ صَاحِبَهُ ، حذفت المضاف — وهو الصاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » ، ضمىء لأنه ناصع البياض « حقان » تثنية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفوا التاء في « خصية وألية » عند التثنية فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تثنية حق — بضم الحاء — وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

==

وَأِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً فَصَلَّتْ بَلَمْ أَوْ قَدْ ، نَحْوُ (كَأَنَّ لَمْ تَفَنِّ بِالْأَمْسِ) ^(١) ، ونحو قوله :

١٥٣ - لَا يَهْوُكَ اضْطِلَّاهُ لَفَى الْحُرِّ
بِ : فَمَحْذُورُهَا كَانَ قَدْ أَلَا

= وَتَذِيكًا مِثْلَ حَقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِ سِيئًا
والعرب تشبه التدينين بحق العاج كما في بيت الشاهد ، وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان .

الإعراب : « و صدر » يرويه بعضهم بالرفع ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « ولها صدر » والأكثر على روايته بالجر ، فالواو واو رب ، و صدر : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كَانَ » مخففة من الثقيلة « ثدييه » اسمها ، والضمير مضاف إليه « حقان » خبرها ، ومن روى « ثدياه حقان » - وهي الرواية التي عليها استشهد المؤلف هنا - فهذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر « كَانَ » واسم كان ضمير شأن محذوف ، وجملة « كَانَ » واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « كَانَ ثدييه حقان » فقد رويت هذه العبارة بروايتين : إحداهما بنصب « ثدييه » بالياء المفتوح ما قبلها - على أنه اسم « كَانَ » المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها وجمي خبرها جملة .

وثانيتهما - وهي المعتبرة هنا عند المؤلف - برفع ثدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت ، فيكون البيت على هذه الرواية جاريا على الكثير الغالب .

ولا داعي لما أجاز به بعض النحاة على رواية « كَانَ ثدياه » من أن يكون « ثدياه » اسم كان أنى به الشاعر على لغة من يلزم المثني الألف ، فإن في ذلك شيئين : أحدهما أن جمي المثني في الأحوال كلها بالألف لغة مهبورة قديمة لبعض العرب ، وثانيهما أن فيه حل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير المشهور .
(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

١٥٣ - هذا بيت من الخفيف ؛ ولم أعتزله على نسبة إلى قائل معين . =

== اللغة : « يهولك » مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول ، وهو أشد الخوف ، تقول : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعته وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار اصطليها ، وتقول : اصطلى النار ، واصطلى بها ، وصلبها ، وصلب بها - مثل رضى رضى « لظى » الحرب « نارها ، وأراد بها شدائدھا ومكروها تها » محذورها « ما يحذر من أمرها وما يتعزز عنه » ألما « ماض من الإلما ، والألف للإطلاق ، وتقول : ألم فلان بفلان ، وألم به كذا ، إذا نزل به .

المعنى : يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والحوض في مكارهها ، ويقول له : لا تفرغ من دخول حومتها والاصطلاء بنارها ، فإن الذى تحذره وتتعزز منه من مشافها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجترأ عليها .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لاهل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل يهول مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « لظى » مضاف إليه ، ولظى مضاف « الحرب » مضاف إليه « محذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من الثقل ، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كأن ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لاهل لما من الإعراب تحليلية .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن الخفيفة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور ، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله ، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد ، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم ، ويلزم على ذلك ==

مسألة — وتخفف « لَمَكَنَّ » فتهمل وجوبا ، نحو [وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ] ^(١)
معن يونس والأخفش جواز الإعمال .

== أن يكون الفعل مضارعا ، لأن « لم » لاتدخل إلا عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى :
(مر كأن لم يدعنا إلى ضرر منه) وقوله عز شأنه : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الشاعر :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّمَا
أَيْسَ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول الغامدي :

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ وَعَيْشٍ لَدِيدٍ لِلْعُيُونِ أَيْنِ
مَضَى فَكَأَنَّ لَمْ يَغْنِ بِالْأَمْسِ أَهْلُهُ وَكُلُّ جَدِيدٍ صَائِرٌ لِيَخْلُوقِ
وقول الآخر ، وأنشده القالي في أماليه ١ / ١٠ :

قَدَارَتْ رَحَانَا يَفْرَسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا رَمِيًّا
وقول العطوي في مريثة أخيه :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لِي خَيْرُ خَلٍّ وَصَاحِبٍ
وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيهِ الْقَاوِلُ

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبرا لكان المخففة ، ومثاله بيت النابغة الذبياني :

أَفِيدَ التَّرْخُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ
أراد : وكان قد زالت ، فحذف الفعل وهو ينويه .

وبما ذكره المؤلف من الشواهد ، وما ذكرناه في شرحها تعلم أن اسم « كان »
المخففة ، لا يلزم فيه أن يكون ضميرا ، ولا أن يكون ضمير شأن ، بل قد يكون ضمير
شأن وقد يكون ضمير غيبة ذي مرجع ، وقد يكون اسما ظاهرا .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأتقال .

ثم الجزء الأول — بحمد الله وتوفيقه — صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

فهرس

للموضوعات الواردة في الجزء الأول من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وكتاب « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	للموضوع	ص	للموضوع
٣	كلتا ابن خلدون عن ابن هشام	٢٩	يفي الاسم إذا أعبه الحرف، وأنواع
٤	خطبة مؤلف « عدة السالك »		شبه الاسم للحرف ثلاثة
٦	ترجمة العلامة ابن هشام	٣٤	ما سلم من شبه الحرف فمعرب ، وهو
١٠	خطبة « أوضح المسالك »		ضربان : ما يظهر إعرابه ، ومالا
	باب شرح الكلام		يظهر إعرابه
	وشرح ما يتألف الكلام منه	٣٦	العمل ضربان : معرب ، ومبني
١١	بيان معنى الكلام ، وأقل ما يتألف	٣٨	أنواع البناء أربعة
	منه ، ومعنى الكلم	٣٩	معنى الإعراب ، وأنواعه
١٢	السمية بين الكلام والكلم	٣٩	لأنواع الإعراب علامات أصول ،
١٣	معنى القول ، ومعنى لغوى للكلمة		ولها علامات فروع واقعة في سبعة
١٣	للأسم خمس علامات :		أبواب
١٣	إحداها الجر ، وبيان المراد به		— أولها : الأسماء الستة ، ولغات العرب
١٤	ثانيتها التنوين ، وهو أربعة أنواع		في إعرابها
١٩	ثالثتها النداء ، وبيان المراد به	٥٠	ثانها : اللثني ، وما ألحق به
٢٠	رابعتها أل غير الوصلة	٥١	ثالثها : جمع المذكر السالم وما
٢٢	خامستها الإسناد إليه		ألحق به
٢٢	للفعل أربع علامات :	٦٣	حركة نون اللثني ونون جمع المذكر
٢٥	علامة الحرف عدم صلاحيته لشيء من		السالم ، وما فهما من اللغات
	علامات الاسم ولا علامات للفعل	٦٨	رابعها : الجمع بالأنسواء وما ألحق به
٢٧	الفعل ثلاثة أنواع	٧٢	خامسها : الاسم الذي لا ينصرف
	باب للعرب والمبني	٧٤	سادسها : الأفعال الخمسة
٢٩	الاسم ضربان : معرب ، ومبني	٧٦	سابعها : الفعل المضارع المعتل الآخر

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٦	ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان من الأسماء ، وما تقدر فيه حركتان ، وما تقدر فيه حركة واحدة من الأفعال	١٢٧	الإشارة إلى السكان
٨٢	باب النكرة والمعرفة	باب الموصول	
٨٣	ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة	١٣٧	الموصول ضربان : حرفي ، واسمي
٨٣	المعرفة سبعة أقسام	—	الموصلات الحرفية
٨٣	أولها : الضمير	١٣٩	الموصول الاسمي ضربان : نص ، ومشارك ، وبيان النص منها
٨٣	ينقسم الضمير إلى بارز ومستر ، وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل	١٤٧	الموصول المشترك ستة ألفاظ
٨٦	ينقسم المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام	١٦٤	كل الموصلات تقتصر إلى صلة ، وشروط الصلة
٨٧	ينقسم المستر إلى مستر وجوبا ومستر جوازا	١٦٦	الكلام في حذف العائد من الصلة إلى الموصول
٨٩	ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين	باب المعرفة بالأداة	
٩٠	مق تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل	١٧٩	أداة التعريف ، وبيان أنواعها
٩٧	يستثنى من هذه القاعدة مسألتان	١٨٠	ترد ال زائدة ، وزايتها على نوعين
١٠٦	نون الوقاية قبل ياء المتكلم	باب المبتدأ والخبر	
	باب العلم	١٨٤	تعريف المبتدأ ، وهو نونان
١٢٢	العلم نوعان : جنسي ، وشخصي	١٩٤	تعريف الخبر ، وأنواعه
١٢٢	العلم الشخصي ، وسماه	٢٠٣	لا يبتدأ بنكرة إلا إن أفادت
١٢٣	ينقسم العلم إلى مرتجل ، ومنقول	٢٠٦	تأخر الخبر وجوبا
١٢٤	وينقسم إلى مفرد ومركب	٢١٢	تقدم الخبر وجوبا
١٢٦	وينقسم إلى اسم وكنية ولقب	٢١٦	جواز تقدم الخبر وتأخره
١٣٣	مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع	٢١٧	حذف المبتدأ جوازا أو وجوبا
	باب أسماء الإشارة	٢٢٠	حذف الخبر جوازا
١٣٤	ألفاظ الإشارة	—	حذف الخبر وجوبا
١٣٦	الإشارة إلى البعيد	٢٢٨	تعدد الخبر لمبتدأ واحد
		باب كان وأخواتها	
		٢٣١	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام بالنسبة للعمل
		٢٣٨	وهي على ثلاثة أقسام بالنسبة للتصرف

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٤٢	توسط أخبارهن	٣٠٢	عمل هذه الأفعال ، وشرطه
٢٤٤	تقديم أخبارهن	٣١٨	هذه الأفعال ملازمة للماضي إلا أربعة
٢٤٨	إبلاء هذه الأفعال معمول خبرها	٣٢٣	ما تختص به عسى واخلاق وأوشك
٢٥٣	تجىء هذه الأفعال تامة		باب إن وأخواتها
٢٥٥	تختص كان بأمور : منها زيادتها	٣٢٦	عملها ، وعددها
٢٦٠	ومنها : أنها تحذف ، وذلك على أربعة أضرب	٣٣٤	تعين إن المكسورة في عشرة مواضع
٢٦٨	ومنها : جواز حذف النون من مضارعها	٣٣٧	تعين أن المفتوحة في تسعة مواضع
	الحروف المشبهة بليس	٣٣٨	يجوز الوجهان في تسعة مواضع
	ما ولا ولات وإن النافيات	٣٤٤	تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء
٢٧٤	تعمل ما عند المجازيين بشروط	٣٤٧	دخول ما الزائدة على هذه الأحرف
٢٨٤	لا ، وشروط إعمالها عمل ليس	٣٥١	العطف على أسماء هذه الأحرف
٢٨٧	لات ، وشروط إعمالها ذلك العمل		بعد استيفاء الخبر ، وقبله
٢٩١	إن ، وإعمالها نادر	٣٦٦	تخفف إن المكسورة فيكثر إعمالها
٢٩٢	زيادة الباء في الأخبار	٣٦٥	وتخفف أن المفتوحة فيبقى عملها
	باب أفعال المقاربة	٣٦٨	تخفف كأن فيبقى عملها أيضاً
٣٠١	هذه الأفعال على ثلاثة أنواع	٣٧٤	تخفف لكن فيجب إعمالها

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضاع المسالك »
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه